التذكرة

في بيان مخالفات الدكتور

هاني الشربيني

في المذكرة

تأليف

أبي يحيى
محمد بن عبده

طبعة جديدة منقحة ومزيدة

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

حقوق الطبع محفوظة . لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه
بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي
أو إلكتروني يمكّن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه .
ولا يسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى
دون الحصول على إذن خطي مسبق من المؤلف .

الطبعة الثالثة

١٤٤٢هـ / ٢٠٢٢م

رقم الإيداع

ديباجة الكتاب

قال ابن القيم في«اجتماع الجيوش الإسلامية» (٢/ ٨٨):

« لَيْسَ الْعِلْمُ كَثْرَةَ النَّقْلِ وَالْبَحْثِ وَالْكَلَامِ، وَلَكِنْ نُورٌ يَمِيزُ بِهِ صَحِيحَ الْأَقْوَالِ مِنْ سَقِيمِهَا، وَحَقَّهَا مِنْ بَاطِلِهَا، وَمَا هُوَ مِنْ مِشْكَاةِ النُّبُوَّةِ مِمَّا هُوَ مِنْ آرَاءِ الرِّجَالِ وَيَمِيزُ النَّقْدَ الَّذِي عَلَيْهِ سِكَّةُ الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ الله عَزَّ وَجَلَّ ثَمَنًا لِجَنَّتِهِ سِوَاهُ مِنَ النَّقْدِ الَّذِي عَلَيْهِ « سِكَّةُ » جَنْكِيزْخَانْ وَنُوَّابِهِ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ، وَالْمُعْتَزِلَةِ وَكُلِّ مَنِ اتَّخَذَ لِنَفْسِهِ سِكَّةً وَضَرْبًا وَنَقْدًا يُرَوِّجُهُ بَيْنَ الْعَالَمِ فَهَذِهِ الْأَثْمَانُ كُلُّهَا زُيُوفٌ لَا يَقْبَلُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي ثَمَنِ جَنَّتِهِ شَيْئًا مِنْهَا بَلْ تُرَدُّ عَلَى عَامِلِهَا أَحْوَجَ مَا يَكُونُ إِلَيْهَا وَتَكُونُ مِنَ الْأَعْمَالِ الَّتِي قَدِمَ الله تَعَالَى عَلَيْهَا فَجَعَلَهَا هَبَاءً مَنْثُورًا، ولصاحِبِهَا نَصِيبٌ وَافِرٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: {قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا} » .

وقال ابن رجب الحنبلي في«فضل علم السلف» ص ٥:

« ليس العلم بكثرة الرواية ولا بكثرة المقال ولكنه نور يقذف في القلب يفهم به العبد الحق ويميز به بينه وبين الباطل».

وقال البربهاري في«شرح السنة» فقرة (٩٨):

« واعلم-رحمك الله- أن العلم ليس بكثرة الرواية والكتب، إنما العالم من اتبع العلم والسنن، وإن كان قليل العلم والكتب، ومن خالف الكتاب والسنة فهو صاحب بدعة وإن كان كثير العلم والكتب » .

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرورِ أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله تعالى فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك لـه ، وأشهدُ أن محمداً عبده ورسوله ﷺ .

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ (آل عمران:١٠٢) .

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿١﴾ ﴾ (النساء:١) .

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾ (الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١) .

وبعد.. فإن أصدق الكلامِ كلام الله، وخيرَ الهدي هدي محمد ﷺ، وشرَّ الأمورِ محدثاتها، وكلَّ محدثةٍ بدعة، وكلَّ بدعةٍ ضلالة .

فللردود منزلة عظيمة في الشريعة، وإن أبى ذلك المجروح الذي يخشى على انحرافه أن يُبيَّن للناس فيُفتضح أمره، وينكشف عوار منهجه ومنزلة جُرحه للناس.

وأبغض الناس للردود أولئك المتلونون، وأهل البدع من الخوارج والحزبيين، والمتصوِّفة والمنحرفين، لأن الرَّدّ يُظهِر ما يُخفون من كذبٍ وتلبيس، فتتأخَّر

دعواتهم – المشئومة هذه- أو تفسد.

كذلك يبغض الردود وينَفِّر منها مَن يُرائي الناس، ومَن يحب الظهور، فإن هذا يعوقه، ويُفسِد عليه قصده، وهو تحقيق محمدة الناس له، بل يحصل له نقيد قصده.

أما المُخلصون – جعلنا الله منهم– فإنهم يحبون الرُّدُود إن كانت بحق، فكم يهتدي بالرُّدود أقوام وينتفعون .

فكم من بصيرٍ أدرك عيبه فأصلحه بسبب الرُّدود، وكَم مِن ضَالٍ اهتدى بردٍ عليه، أو على غيره .

وكم من مُضَلَّل انتفع بالردِّ على مَن كان مفتوناً به، أو مفتوناً يري نفسه فجاءه الردُّ القاسي فوقف على حقيقة جهله أو انحرافه، فصار يقارن نفسه بطلاب العلم والباحثين، بعد أن كان يُقارن نفسه بالعوام فيرجح عليهم ومِن ثَمَّ يَغترّ، ولقد صدق من قال :

« صَدِيقُكَ مَنْ صَدَقَكَ لا مَنْ صَدَّقَك»

ووالله لا تجد مَن يَكرَه الرُّدُودَ جُملةً ويُزَهِّد فيها ويَذُمّها [1] ويَذُمّ مَن تقع منه ويَحُط عليه- حتى يعمَد إلى ما تُكِنُّه النفوس- إلا أهل الأهواء والبدع، يخافون من الجرح، أجارنا الله منهم، ومن طرائقهم الخسيسة، فإنهم يخشون على منازلهم عند مَن يتعالمون أمامهم.

---

(١) يقول: بأنها لا تفيد علماً، أو أنها تُقسِّي القلوب، أو تسبب الانتكاسة، أو أن أصحابها يريدون شهرة أو يريدون إسقاطاً لبعض من هم في صفوفِ الدعاة ...إلخ .

ويَتبعُهم في كراهية ذلك المتعصبة- الذين يخشون على منازل مَن يتعصَّبون لهم- وبالعادة يتبعهم الجاهلون بطريقة السلف في الرَّدّ على المخالف والتزام آدابه وما يتعلَّق بتبعة الردُود من فقه التعامل مع المردود عليه، ومن جهل شيئاً عاداه، والرُّدُود إنما تُذَم إذا كانت بغير حق[١] فلتُطلَب البينة عند الرد على المخالف ليكون الردّ بعلم، فيؤتي أُكله،لا أن يُزَهَّد في الردود جملة!

كيف يُزَهِّد فيها قام به النبيُّ ﷺ، وأصحابه رضي الله عنهم، وأئمة السَّلف فمَن بعدهم، فكلُّهم اهتمُّوا بالرُّدود على المخالفين، وكيف لا والردُود- إذا كانت بحق- من أعظم أبواب النصيحة التي جمع النبي ﷺ الدِّين كُله فيها ؟

فقال: « **الدِّينُ النَّصِيحَةُ**»[٢] قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: « **لله وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ**» [٣].

---

(١) فهذا باب آخر فيه من الظلم والتَّهوُّر والتخبُّط ما فيه، جرح بغير وجه حق، ظلم، وكذب وتَهوُّر ، وتلبيس... فليس كل من ردَّ كان محقّاً في رَدِّه، وليس كل مدَّعٍ يَصدُق في دعواه، ولذا شُرعَت البينة على المدَّعِي ، واليمين على من أنكر ،أو كما قال تعالى في غير آية : چ □ □ □ □ □ □ □ چ البقرة: ١١١.

وقال ق :«**لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَذَهَبَ دِمَاءُ قَوْمٍ وَأَمْوَالُهُمْ**».

أخرجه البخاري (٤٥٥٢) ومسلم(١٧١١) من حديث ابن عباسا.

(٢) والنصيحة عَرَّفها الجرجاني في «التعريفات» ص ٢٤١ فقال :

« هي الدعاء إلى ما فيه الصلاح، والنهي عما فيه الفساد ».

(٣) هذا لفظ مسلم (٥٥) من حديث تميم الداري ا.

وقد يكون في عدم الردِّ كتمان لما أنزل الله من البينات والهدى الذي أمر الله بتبليغه، وأخذ العهد على أهل الكتاب لتبيِّننه للناس ولا تكتمونه، فيكون الكاتم للردِّ الممتنع من قوله راكباً لسنن الذين كفروا من أهل الكتاب، كاتماً للبينات والهدى والنصح لكل مسلم، والذي كان النبي ﷺ يبايع من أسلم عليه.

قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴿١٨٧﴾﴾ آل عمران.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾﴾ البقرة: ١٥٩ .

وفي صحيح البخاري(١) قول المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: «..أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ قُلْتُ: أُبَايِعُكَ عَلَى الإِسْلاَمِ فَشَرَطَ عَلَيَّ: «**وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ**» فَبَايَعْتُهُ عَلَى هَذَا».

وفي صحيح مسلم(٢) عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الله البجلي رضي الله عنه، قَالَ: بَايَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فَلَقَّنَنِي: «**فِيمَا اسْتَطَعْتُ وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ**».

فالنبي ﷺ رَدَّ على المخالفين والمخطئين من الصحابة رضي الله عنهم وغيرهم، وذلك في أحاديث لا يأتي عليها الحصر، وكذلك الصحابة فمن بعدهم من التابعين.

وسبحان الله كيف يَحذَر الناس المُبطل، والمنحرف، والضال..إلا بالرد عليه؟!

---

(١) برقم (٥٨).

(٢) أخرجه البخاري(٧٢٠٤) ومسلم (٥٦).

إذا سكت هذا وذاك عن بيان الخطأ من الصواب، وتبيين حال المخطئ من المصيب، متى يعرف الناس الحق من الباطل، والمحق من المبطل!؟

وكيف يزهَّد في هذا الأصل وهو من أصول الإسلام، والتزهيد فيه يهدم باب النصح الذي كان ﷺ يبايع مَن أسلم عليه، فيُلقنه إياه كما قد بيَّنا؟

وهل التبس على العوام تخليط وتلبيس أهل البدع فخلطوا لهم بين النصيحة والغيبة، والنصح والتعيير، وغاب فقه الردّ على المخالف ، وسميت الردود سبابًا حتى طُعِن في الحقِ وأهله وحُذِّر من الناصح ومن مسلكه العظيم ...

هل حصل ذلك إلا بتهاون بعض المهديين من أهل الحق عن بيان أساليب الضُّلال، ومكامن الخطر، وضوابط الردود على المخالف؟

ففي «طبقات الحنابلة»[١] قَالَ عَبْد الله بْنُ أحمد: جاء أبو تراب النخشبي إلى أبي رضي الله عنه فجعل أبي يقول فلان ضعيف فلان ثقة فقال: أَبُو تراب يا شيخ لا تغتاب العلماء [٢] فالتفت أبي إليه وقال له ويحك هذا نصيحة ليس هذا غيبة.

وفي ترجمة مُحَمَّد بْن بندار السباك الجرجاني أَبِي بَكْرٍ[٣] قال: قلت: لأحمد بْن حنبل رضي الله عنه إني ليشتد عَلَى أن أقول فلان ضعيف فلان كذاب قَالَ: أَحْمَد إذا سكتَّ

---

(١) لابن أبي يعلى (١/ ٢٤٩) .

(٢) رأيت كيف جعل المجروحين علماء ، ثم اتهم العلماء بالغيبة، ونهاهم عنها !

قديمة هي الالتباسات كما هي في أيامنا – والتاريخ يعيد نفسه – كما يُقال.

(٣) من «طبقات الحنابلة »(١/ ٢٨٧) .

أنتَ وسكتُّ أنا فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم؟

الله أكبر ! كذا التبست الأمور على جُلساء العلماء فكيف بمن دونهم ؟!

بل قبل هؤلاء التبست على أقوام :

فأخرج العقيلي [١] بسندٍ صحيح عن أبي صَالِحٍ الفَرَّاءِ قَالَ:

حَكَيْتُ لِيُوسُفَ بْنِ أَسْبَاطٍ عَنْ وَكِيعٍ شَيْئًا مِنْ أَمْرِ الْفِتَنِ فَقَالَ: ذَاكَ يُشْبِهُ أُسْتَاذَهُ يَعْنِي الْحَسَنَ بْنَ حيٍّ ، قال: قُلْتُ لِيُوسُفَ:

أَمَا تَخَافُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ غِيبَةٌ؟ [٢]

فَقَالَ: لِمَ يَا أَحْمَقُ،[٣] أَنَا خَيْرٌ لِهَؤُلَاءِ مِنْ أُمَّهَاتِهِمْ وَآبَائِهِمْ، أَنَا أَنْهَى النَّاسَ أَنْ يَعْمَلُوا بِمَا أَحْدَثُوا فَتَبِعَتْهُمْ أَوْزَارُهُمْ، وَمَنْ أَطْرَاهُمْ كَانَ أَضَرَّ عَلَيْهِمْ.

وكذلك فيمن قبلهم :

أخرج اللالكائي [٤] بسندٍ ثابت عن عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ، قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى قَتَادَةَ فَذَكَرَ عَمْرَو بْنَ عُبَيْدٍ فوقع فِيهِ[٥] فَقُلْتُ: يَا أَبَا الْخَطَّابِ،أَلَا أَرَى الْعُلَمَاءَ يَقَعُ بَعْضُهُمْ

---

(١) في «الضعفاء»(١/ ٢٢٩) .

(٢) رأيت الالتباس ؟!

(٣) وما أكثر الحمقى في زماننا، الذين يسمون الرد على المخالفين غيبة وسباباً.

(٤) في «شرح أصول الاعتقاد »(١٣٧٢) .

(٥) لأنه مبتدع قدري معتزلي، وإن كان تميَّز بنوع زهد وعبادة ونُسك ، ويُفتن العوام بهذا .

فِي بَعْضِ[١]، قَالَ: «يَا أَحْوَلُ، وَلَا تَدْرِي أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا ابْتَدَعَ بِدْعَةً فَيَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُذْكَرَ حَتَّى تُعْلَمَ» [٢]، فَجِئْتُ مِنْ عِنْدِ قَتَادَةَ، وَأَنَا مُغْتَمٌّ لِقَوْلِهِ فِي عَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْ نُسُكِ عَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ، وَهَدْيِهِ[٣]، فَوَضَعْتُ رَأْسِي بِنِصْفِ النَّهَارِ فَإِذَا أَنَا بِعَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ فِي النَّوْمِ وَالْمُصْحَفُ فِي حِجْرِهِ وَهُوَ يَحُكُّ آيَةً مِنْ كِتَابِ الله، قُلْتُ:«سُبْحَانَ الله تَحُكُّ آيَةً مِنْ كِتَابِ الله، قَالَ: إِنِّي سَأُعِيدُهَا فَتَرَكَهُ حَتَّى حَكَّهَا، فَقُلْتُ لَهُ: أَعِدْهَا، فَقَالَ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ»[٤] .

---

(١) رأيتَ كيف التبس على عاصم الأحول- وهو من طلاب العلم- التبس عليه معرفة المبتدع الضال المنحرف، من المهتدي الناصح؟ فاعتبَر هذا وقيعة من بعضهم في بعض

ذلك أن الكل يتمسَّح في العلم – فاستنكر عاصم الأحول على قتادة العالم القائل بالحق، وتبيين حال المنحرف، وعلى الصعيد الآخر قام يُدافع عن المبتدع الضال عمرو بن عبيد لكونه تميَّز بنوع فضل ونُسُك، وله محاسن فالتبس أمره كما صرَّح هو بعد..

وفي الرواية برقم (١٣٩٥) .قُلْتُ: يَا أَبَا الْخَطَّابِ، وَإِذَا الْفُقَهَاءُ يَنَالُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ؟

جعل عمرو بن عبيد فقيهاً كقتادة ! وكذا يلتبس مثله اليوم سواء بسواء.

فما أكثر ما تلتبس الأمور لا سيما على غير المتمكِّن، والله المستعان .

(٢) وفي الرواية برقم(٢٥٦):«...إِذَا ابْتَدَعَ بِدْعَةً يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُذْكَرَ حَتَّى تُحْذَرَ».

وفي الرواية (١٣٩٥):«...يَا أَحْوَلُ، رَجُلٌ ابْتَدَعَ بِدْعَةً تُذْكَرُ بِدْعَتُهُ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُكَفَّ عَنْهَا».

(٣) رأيت سبب ضلال كثير من الضُّلال اليوم؟ غرَّهم محاسن في المنحرفين ، فدافعوا عنهم، وأثنوا عليهم ، واعتبروهم علماء فقهاء، لضعف تمييزهم .

(٤) نعم لأن المبتدع لا يعود إلى السنة غالباً ، بل ينتقل من بدعة إلى بدعة ، من بدعة إلى تعصب ..

أما قبل هذا الزمن فكان العلم منتشراً، والتدليس والتلبيس قليلاً، والباطل والكذاب خانساً.، فكانت الأمور واضحة، وأهل الحق لهم سطوة ومنزلة، فكان الالتباس يسيراً وفي زمن عافية الأمة، بخلاف اليوم ، والله المستعان .

والمقصود:

أن الرُّدود على المخالفين مشروعة بل مستحبَّة، بل قد تكون واجبة أحياناً

وأنبِّه هنا على أمرين :

الأول :

أن إشاعة استنكار واستهجان الإعلان بالردودِ وتسمية المخالف كذا بإطلاق، وإشهار أن الإسرار بالردِّ على المخالف هو الموافق للحكمة، كذا على الدوام ليس بصواب .

وربما استُؤنس بما ورد عن بعض العلماء :

كقولِ الفُضَيل:«الْمُؤْمِنُ يَسْتُرُ وَيَعِظُ وَيَنْصَحُ وَالْفَاجِرُ يَهْتِكُ وَيُعَيِّرُ وَيُفْشِي».[1]

وأن النصح يقترن به الستر .

.....

وهذا يصدقه قولهق :« **ثُمَّ لاَ يَعُودُونَ فِيهِ حَتَّى يَعُودَ السَّهْمُ إِلَى فُوقِهِ**» كما في صحيح البخاري (٧٥٦٢) ومسلم (١٠٦٧).وقَالَ رَسُولُ اللهِ ق: « **إِنَّ اللهَ تَعَالَى حَجَزَ التَّوْبَةَ عَنْ كُلِّ صَاحِبِ بِدْعَةٍ** » وهو حديث حسن خَرَّجته في كتابي :«ذم أصحاب الأهواء والبدع وفقه التعامل معهم ».

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية»(٨/ ٩٥) ولكن للستر على المخالفين موطن دون موطن، فليس في الستر على المخالفين على الدوام ممدوحة، فتنبَّه.

وأنه كان يقال: «من أمر أخاه على رؤوس الملأ فقد عيَّره».[١]

وأن السلف كانوا يكرهون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الوجه ويحبون أن يكون سرَّاً فيما بين الآمر والمأمور، وكون هذا من علامات النصح، وأن الناصح ينبغي أن لا يكون ليس له غرض في إشاعة عيوب من ينصح له وإنما يكون غرضه إزالة المفسدة التي وقعت.

وأما إشاعة وإظهار العيوب فهو مما حرمه الله ورسوله قال الله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} [النور: ١٩] (النور: ١٩)[٢] .

وأن بعض العلماء قال لمن يأمر بالمعروف: «اجتهد أن تستر العصاة فإن ظهور عوراتهم وهنٌ في الإسلام ، وأحقُّ شيء بالستر: العورة».

فلهذا كانت إشاعة الفاحشة مقترنة بالتعيير وهما من خصال الفجار، لأن الفاجر لا غرض له في زوال المفاسد ولا في اجتناب المؤمن للنقائص والمعايب إنما غرضه في مجرد إشاعة العيب في أخيه المؤمن وهتك عرضه فهو يعيد ذلك ويبديه ومقصوده تنقص أخيه المؤمن في إظهار عيوبه ومساويه للناس ليُدخل عليه الضرر في الدنيا.

---

(١) وعُزي للشافعي أنه قال :« من نصح أخاه سراً فقد نصحه، ومن نصحه علناً فقد فضحَه».

(٢) وفي حالات يجب إشاعة الغلط والرد علناً ليحذر الناس كما فعل النبيع والصحابة ي والعلماء.

وأما الناصح فغرضُه في الحقيقة إزالة عيب أخيه المؤمن واجتنابه له..[١]

وأضاف المستأنس بما ورد عن بعضهم قوله: شتان بين من قصدُه النصيحة وبين من قصده الفضيحة ولا تلتبس إحداهما بالأخرى إلا على من ليس من ذوي العقول الصحيحة.[٢]

وقد يستأنسون بأنه ﷺ كان لا ينصح في الوجه فيقول:«**مَا بَالُ أَقْوَامٍ**»[٣]...

يعنون أن يُنصح المخطىء بأسلوب غير مباشر.

ولربما استأنسوا بشعر لبعضهم:

تَعَهَّدْني بِنُصْحِكَ في انْفِرَادِي ... وَجَنِّبْني النَّصِيحَةَ في الجَمَاعَة

فَإِنَّ النُّصْحَ بَينَ النَّاسِ نَوْعٌ .... مِنَ التَّوْبِيخِ لاَ أَرْضَى اسْتِمَاعَه

وَإِن خالَفتَني وَعَصِيتَ قَولي .... فَلا تَجزَع إِذا لَم تُعطَ طاعَة

كذا قالوا حتى اغتر بهم من اغتر!

وأخطأت أستاهم الحُفَر[١] لقد سمَّى النبي ﷺ أقواماً وردَّ عليهم على ملأ

---

(١) انظر «الفرق بين النصيحة والتعيير» للحافظ ابن رجب الحنبلي ص ١٧ فما بعدها .

(٢) من كلام ابن رجب في «الفرق بين النصيحة والتعيير»ص٢٠.

(٣) كما في الصحيح وغيره ، والأدلة كثيرة .

وفي وجُوهِهِم مع علوِّ أقدارهم، ولم يذكر لهم حسنة من حسناتهم أثناء الردِّ مع كثرتها، وكذا الصحابة ﷺ، رَدَّ بعضُهُم على بعض، فماذا ؟

وإليك الجواب بتفصيل فيما ضلَّ فيه أقوام، بسبب التلبيس، ومن جرَّاء عدم فهم مقصود كلام العلماء، والله المستعان.

وأقول – وبالله التوفيق–بإيجاز تبياناً وتفصيلاً للمسألة:

إذا كان المنصوح سلطاناً : فلا يُنصح إلا سِرَّاً لعموم قوله ﷺ[٢]:«**مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ نَصِيحَةٌ لِذِي سُلْطَانٍ فَلْيَأْخُذْ بِيَدِهِ فَيَنْصَحْهُ، فَإِنْ قَبِلَهَا، وَإِلَّا كَانَ قَدْ أَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ**»[٣] مع الآثار الواردة عن ابن عباس، وابن أبي أوفى، وأسامة بن زيد ﷺ

.....

(١) وذهلوا عن أن القائل «**مَا بَالُ أَقْوَامٍ**.. »ق هو الذي نصح في العلن مراراً ، وفي الوجه، وسمَّى من ردَّ عليهم صريحاً، و هَجَرَ وزَجَرَ، وسَبَّ ق مَن خالف، فلما يؤخذ بهذا ويترك هذا وكله من مشكاة النبوة خرج، فلا تؤمن ببعض وتكفر ببعض .

(٢) فيما أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٧٩) و«السنة» (١٠٩٨) وأحمد (١٥٣٣٢) و الطبراني في «الكبير» (١٧/ ٣٦٧) رقم (١٠٠٧)، والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٨٣)، وقد صححه الألباني طيَّب الله ثراه في «ظلال الجنة» بمجموع الطرق، فأصاب.

(٣) وهاني المذكور يرى بجرأته ضعف الحديث مع تقصيره في النظر في أسانيده، فيقول لي في جلسة– زعم أنها للمناصحة والاستفادة – : «**أنت ترى أنه صحيح، وكذا الألباني وأما أنا – يعني نفسه – فأرَي ضعفه**»! مع العلم بأن الحكم المأخوذ من حديث فرع عن صحته، ولكن هيهات هيهات، ومَنْ أَمِن النقدَ يحصل منه هذا، ظن هاني أنه يسلم هو ومن ادعاهم شيوخه من تجويزهم نصح السلطان علناً وغيبته، أو إقراره من يقع منه ذلك أو الدفاع عن فاعله !

وغيرهم.

وقد بيَّنت ذلك بأدلته، ودفع شُبَهه في كتابي «**نصح الحكام بين الغلو والتفريط**»

وأما إذا كان المنصوح غير السلطان:فيختلف، فقد يكون النصح في السِّرّ أفضل، وذلك إذا لم يكن المخطِئ قد أعلن بخطئه فانتشر، أو إذا كان خطؤه مما يتعلَّق بشخصه لا يتعلَّق بالأمَّة، ولذا رَغَّب ﷺ في السَّتر على الفواحش، على من زنى وغيرِه، وقال:«**لَا يَسْتُرُ عَبْدٌ عَبْدًا فِي الدُّنْيَا، إِلَّا سَتَرَهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**» (١) ..

.....

فالحديث له طريقان: أحدهما حسن استقلالاً، والآخر منقطع، وقد ناقشت ذلك في كتابي «المقترح في تيسير دراسة المصطلح » ص٩٦، وجعلتُه مثالاً للحديث الصحيح لغيره، وبيَّنته بخريطة له .

وليت الجرأة هذه يُظهرها- هذا المتعصِّب- في صدعه بالحق المخالف لمشايخ الضلالة الذين يدافع عنهم، وقد ظهر ضلالهم للمخدَّرات في المنازل ، لكن يتجرَّأ فقط على الأحاديث الثابتة فيُضَعفها بلا دليل، ويتجرَّأ فينشر بين الناس أن أكثر من أربعين صحابياً قد خرج على إمامه.

ثم يستدل بالضعيف والمعلول على أن من الصحابة يمن خرج على إمامه، وليته يأتينا بالبرهان على تضعيفه للحديث المذكور، ويثبتُ بدليل صحيح أن بعض الصحابة خرج على إمامه- إن كان أهلاً لذلك – كما يدعي وإنا لمنتظرون.

ثم أعدتُ النظر في أسانيد الحديث المذكور بعد طباعة كتابي«المقترح»فإذا الحديث صحيح لذاته كما بينته في الطبعة الثانية للكتاب،وقد صححه من الأئمة: الحاكم ونقل تصحيحه العراقي كالمقرِّ، والألباني والهيثمي، وابن عساكر، فيا ويح الإمام هاني الشربيني يري ضعفه بشطبة قلم، أفهكذا يكون العلم؟!ويا غربة العلم !

(١) أخرجه مسلم (٢٥٩٠) .

وعموم قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إِنَّمَا جَعَلَ اللهُ أَرْبَعَةَ شُهَدَاءَ سِتْرًا سَتَرَكُمْ بِهِ دُونَ فَوَاحِشِكُمْ فَلَا يَطَّلِعَنَّ سِتْرَ اللهِ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ رَجُلًا صَادِقًا أَوْ كَاذِبًا»[١] يستأنس به في ذلك.

ولذلك حض النبي ﷺ ماعزاً والغامدية على الستر على أنفسهما كما هو معلوم، لأن الذنب كان فيما بينهما وبين أنفسهما، ولم يتعلَّق به حق لغيرهما، ولا يضل به أحد، وليس في الستر عليه ترويج لباطل كبدعة أو معصية.

وأما إذا أعلَن المخطئ بالخَطأ: أو كان ممن يؤتسى به، فلابد من الرَّدِّ عليه علنًا سواء كان المردود عليه حيًا أو ميتًا وقد ردَّ رسول الله ﷺ علناً، وفي الوجه، وكان الردُّ على أفاضل كما أشرنا قبل .

وكذا الصحابة رضي الله عنهم، وكذا الأئمة من بعدهم، فمن قام بهذا فإنه يُبجَّل ويُحترم، ويُشَاد بصنيعه الطيب،على عكس قوانين أهل الهوى الذين يكيلون فيها بمكيالين. [٢]

ولذا قال ابن رجب الحنبلي رحمه الله[٣]:

«من عُرف منه أنه أراد بردِّه على العلماء النصيحة لله ورسوله فإنه يجب أن

---

(١) أخرجه عبد الرزاق(١٣٥٣٠) وأبو الشيخ الأصبهاني في«التوبيخ والتنبيه»(١٣٠) والبيهقي في «الكبرى(٨/ ٥٧٢) وهو صحيح عن عمر بن الخطاب الخليفة الراشد ا.

(٢) كما بينت ذلك في كتابي «فقه الرد على المخالف».

(٣) في كتابه « الفرق بين النصيحة والتعيير»ص ١٤ .

يُعامَل بالإكرام والاحترام والتعظيم كسائر أئمة المسلمين الذين سبق ذكرهم وأمثالهم ومن تبعهم بإحسان ومن عرف منه أنه أراد برده عليهم التنقص والذم وإظهار العيب فإنه يستحق أن يقابل بالعقوبة ليرتدع هو ونظراؤه عن هذه الرذائل المحرمة.[١] ويُعرف هذا القصد تارة بإقرار الرادِّ واعترافه، وتارة بقرائن تحيط بفعله وقوله، فمن عُرف منه العلم والدين وتوقير أئمة المسلمين واحترامهم لم يَذكر الردَّ وتبيين الخطأ إلا على الوجه الذي يراه غيره من أئمَّة العلماء.

وأما في التصانيف وفي البحث فوجب حمل كلام الراد على الأول، ومن حمل كلامه على غير ذلك- والحال على ما ذُكر- فهو ممن يَظن بالبريء الظن السوء، وذلك من الظن الذي حرمه الله ورسوله.

---

(١) هذا كلام ابن رجب الحنبلي رحمه الله تلميذ ابن القيم الذي قال في «المدارج»(٢/ ١٢٧):« مَنْ رَأَى فِي كَلَامِنَا زَيْغًا، أَوْ نَقْصًا وَخَطَأً، فَلْيَهْدِ إِلَيْنَا الصَّوَابَ. نَشْكُرُ لَهُ سَعْيَهُ. وَنُقَابِلُهُ بِالْقَبُولِ وَالْإِذْعَانِ وَالِانْقِيَادِ وَالتَّسْلِيمِ.وَالله أَعْلَمُ. وَهُوَ الْمُوَفِّقُ ».

أما تلاميذ الصعافقة في زماننا الذين يتسكعون فيتشدقون بالدفاع عن العلماء – وهم أهل أهواء- فيُهَمِّشون الردود إذا كانت عليهم، دفاعاً عن شيوخهم المبتدعة، وتجدهم لا يفتئون عن الردود المتعسِّفة على مخالفيهم، ويسمُّون ردُودَهم وتهاويلهم السمجة تلك هذه نصحاً وصَدعاً بالحق، وأما رُدُود غيرهم عليهم وعلى شيوخهم الذين خربت البلاد من جرَّاء توجيههم فيُسَمِّيها هؤلاء الدعاميص المتعثِّرون: سباباً وشتماً وغيبة للعلماء..!

والله تعالى يقول:ﭐﭑﭒﭓﭔﭕﭖﭗﭘﭙﭚﭛﭜﭝﭞﭟﭠﭡﭢﭣﭤﭥﭦﭧﭨﭩﭪﭫﭬﭭﭮﭯﭰﭱﭲﭳﭴﭵﭶﭷﭸﭹﭺﭻﭼﭽﭾﭿﮀﮁﮂﮃﮄﮅﮆﮇﮈﮉﮊﮋﮌﮍﮎﮏﮐﮑﮒﮓﮔﮕﮖﮗﮘﮙﮚﮛﮜﮝﮞﮟﮠﮡﮢﮣﮤﮥﮦﮧﮨﮩﮪﮫﮬﮭﮮﮯﮰﮱﯓﯔﯕﯖﯗﯘﯙﯚﯛﯜﯝﯞﯟﯠﯡﯢﯣﯤﯥﯦﯧﯨﯩﯪﯫﯬﯭﯮﯯﯰﯱﯲﯳﯴﯵﯶﯷﯸﯹﯺﯻﯼﯽﯾﯿﰀﰁﰂﰃﰄﰅﰆﰇﰈﰉﰊﰋﰌﰍﰎﰏﰐﰑﰒﰓﰔﰕﰖﰗﰘﰙﰚﰛﰜﰝﰞﰟﰠﰡﰢﰣﰤﰥﰦﰧﰨﰩﰪﰫﰬﰭﰮﰯﰰﰱﰲﰳﰴﰵﰶﰷﰸﰹﰺﰻﰼﰽﰾﰿﱀﱁﱂﱃﱄﱅﱆﱇﱈﱉﱊﱋﱌﱍﱎﱏﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱘﱙﱚﱛﱜﱝﱞﱟﱠﱡﱢﱣﱤﱥﱦﱧﱨﱩﱪﱫﱬﱭﱮﱯﱰﱱﱲﱳﱴﱵﱶﱷﱸﱹﱺﱻﱼﱽﱾﱿﲀﲁﲂﲃﲄﲅﲆﲇﲈﲉﲊﲋﲌﲍﲎﲏﲐﲑﲒﲓﲔﲕﲖﲗﲘﲙﲚﲛﲜﲝﲞﲟﲠﲡﲢﲣﲤﲥﲦﲧﲨﲩﲪﲫﲬﲭﲮﲯﲰﲱﲲﲳﲴﲵﲶﲷﲸﲹﲺﲻﲼﲽﲾﲿﳀﳁﳂﳃﳄﳅﳆﳇﳈﳉﳊﳋﳌﳍﳎﳏﳐﳑﳒﳓﳔﳕﳖﳗﳘﳙﳚﳛﳜﳝﳞﳟﳠﳡﳢﳣﳤﳥﳦﳧﳨﳩﳪﳫﳬﳭﳮﳯﳰﳱﳲﳳﳴﳵﳶﳷﳸﳹﳺﳻﳼﳽﳾﳿﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽ﴾﴿﵀﵁﵂﵃ﵐﵑﵒﵓﵔﵕﵖﵗﵘﵙﵚﵛﵜﵝﵞﵟﵠﵡﵢﵣﵤﵥﵦﵧﵨﵩﵪﵫﵬﵭﵮﵯﵰﵱﵲﵳﵴﵵﵶﵷﵸﵹﵺﵻﵼﵽﵾﵿﶀﶁﶂﶃﶄﶅﶆﶇﶈﶉﶊﶋﶌﶍﶎﶏ﶐﶑ﶒﶓﶔﶕﶖﶗﶘﶙﶚﶛﶜﶝﶞﶟﶠﶡﶢﶣﶤﶥﶦﶧﶨﶩﶪﶫﶬﶭﶮﶯﶰﶱﶲﶳﶴﶵﶶﶷﶸﶹﶺﶻﶼﶽﶾﶿﷀﷁﷂﷃﷄﷅﷆﷇ﷈﷉﷊﷋﷌﷍﷎﷏ﷰﷱﷲﷳﷴﷵﷶﷷﷸﷹﷺﷻ﷼ ﴿النساء.

وهو داخل في قوله سبحانه: {وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا} النساء: ١١٢».

الأمر الثاني:

ظنَّ بعضهم أن الرُّدود تُقَسي القلوب، أو تضُرّ بالمبتدئ فتُحَيِّره فينتكس،أو أنها تضر بالمبتدي- كذا بإطلاق- وهذا قول تافه حكايته تغني عن رَدّه!

كيف تُقسِّي القلوب،وقد فعلها رسول الله ﷺ، والصحابة، والأئمة رحمهم الله من بعدهم، وفي الردود مؤلفات، وما من عالم أو داعٍ إلا يستخدمها، بل العجيب أن المروِّجين لهذا الكلام يَردُّون على خصومهم، مع أنهم قد يردُّون بغير حق، ويُقَرِّرون خلاف الحق!

ولكن تعسفاتهم التي يسمونها ردوداً لا تقسِّي القلوب، ميزانهم أعوج!

وتأمَّل تناقضهم- المتوَّج بتغيُّر الآراء على حَسَبِ الأحوالِ-[1] ذلك التَنَاقُض المُلَازم لكل مَنْ أعْرَضَ عَن الطَّرِيقةِ السَّلَفِيَّةِ الشَّرعِيةِ الإلَهِيةِ، فإنَّه لابُد أن يَضِلَّ ويَتَنَاقَض، ويَبقَى في الجَهلِ المُرَكَّبِ أو البَسِيطِ كما قال شيخُ الإسلام .[2]

---

(١) وليس إلا حال واحد، وهو التلون والتناقض ،والتذبذب الناشىء عن عدم ضبط المنهج السلفي، والمنهج السلفي لا تناقض فيه لأنه من عند الله .

وقد قال تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﷽ ﷾ ﷿ ﷽ ﷾ ﷿

ثم يُنَفِّرون من الردود وتسمية الأشخاص المردود عليهم لا سيما إذا كان يسمعها الأغرار، أو حديثو العهد بالاستقامة، ووالله ما يخشون إلا انصراف الصغار والمبتدئين عنهم إذا ما علموا حقيقتهم بسبب هذه الردود .(١)

أوما أتاهم نبأ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ بِحُنَيْنٍ وَنَحْنُ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ فَمَرَرْنَا عَلَى شَجَرَةٍ يَضَعُ الْمُشْرِكُونَ عَلَيْهَا أَسْلِحَتَهُمْ يُقَالُ لَهَا: ذَاتُ أَنْوَاطٍ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ الله، اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ فَقَالَ:« **الله أَكْبَرُ قُلْتُمْ كَمَا قَالَ أَهْلُ الْكِتَابِ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ {اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ} [الأعراف: ١٣٨]** » ثُمَّ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**إِنَّكُمْ سَتَرْكَبُونَ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ**»؟ (٢)

---

(١) **يقولون :** لا تُشَوِّشوا عليهم، لا تشغلوهم بالردِّ على فلان وفلان لئلا ينتكسُوا ، دَعُوهم يحفظون المتون، فإذا كبروا وتأهَّلُوا يُبيَّن لهم..!

وكأن الرد على الأخطاء وتزييف الزائف، وبيان حال أهل الأهواء عند هؤلاء المنتكسين انتكاسة !

ونتيجة تأخير بيان أحوال المبتدعين هي: أن هؤلاء الصبية إذا ما كبُر هؤلاء الصغار وهم لا يفهمون البدع ولا يعرفون أهلها، ولا حقيقة المنهج السلفي، ولا أساليب أهل الأهواء ولا شباكهم ، سَهُل جرُّهم، براتب، وقيادة يُقحمونهم فيها فيصيِّرونه مسئولاً إماماً، ويجمعون الشباب المُغَرَّر بهم عليه يعلمهم، فإذا هو في كنفهم، وحرب على السنة وأهلها، يصير ضحيَّة مع الحزبيين يتُاجرون بحسن صوته بالقرآن، أو بمنزلته الاجتماعية، أو بوجاهته وصِيته في الناس، وربما بماله.

(٢) أخرجه الطيالسي(١٤٤٣) وأحمد وبعض أصحاب السنن بإسنادٍ صحيح.

فمع حداثة عهدهم بالإسلام، وقُرب عهدهم بالجاهلية، لم يتوان ﷺ عن تبيين المنهج والطريق، فلمْ يؤجِّل، فتأمَّل.

أومَا أتاهم نبأ عاصم بن بهدلة قَالَ: كُنَّا نَأْتِي أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيَّ وَنَحْنُ غِلْمَةٌ أَيْفَاعٌ[1]، فَكَانَ يَقُولُ لَنَا:

«لَا تُجَالِسُوا الْقُصَّاصَ[2] غَيْرَ أَبِي الْأَحْوَصِ، وَإِيَّاكُمْ وَشَقِيقًا»، قَالَ: «وَكَانَ شَقِيقٌ هَذَا يَرَى رَأْيَ الْخَوَارِجِ، وَلَيْسَ بِأَبِي وَائِلٍ».[3]

فهل ورد في نصوص العلماء المحذِّرين من البدع وأهلها، أن أحداً منهم أخرج الصغار وقت تحذيره وتبيينه، مع شدتهم على أهل البدع؟

ولكنه تلبيس المبتدع ليتمكن مِن بَثِّ سمومه، نعوذ بالله من ركوب مطاياهم.

---

(١) أيفاع : أي قاربوا البلوغ .

(٢) القُصَّاصِ هم الذينَ لا يَعتَنُونَ بالعِلمِ ، إنما بالقَصَصِ الَّتي لا صحَّةَ لها ، أعينُهم على العَوَام .

وَأنبِّه على طريف ما يذكر مع عدم صحته، ما حكاه الطرطوشي في «الحوادث والبدع» ص ١١١ قال:

لما دخل سُلَيْمَان بن مهْرَان الْأَعْمَش الْبَصْرَة نظر إِلَى قاص يقصُّ فِي الْمَسْجِد فَقَالَ حَدثنَا الْأَعْمَش عَن أبي إِسْحَاق عَن أبي وَائِل. فتوسط الْأَعْمَش الْحلقَة وَجعل ينتف شعر إبطه.

فَقَالَ لَهُ الْقَصاص يَا شيخ أَلا تَسْتَحي نَحن فِي علم وَأَنت تفعل مثل هَذَا ؟

فَقَالَ الْأَعْمَش الَّذِي أَنا فِيهِ خير من الَّذِي أَنْت فِيهِ .قَالَ: كَيفَ؟قَالَ لِأَنِّي فِي سنة وَأَنت فِي كذب.

ومع شهرة هذا لم أجد له سنداً، ولكن التحذير من القصاص ثابت كما بينت بعضه في غير هذا المقام .

(٣) أخرجه مسلم في«مقدمة صحيحه» (١/ ٢٠) بسندٍ صحيح .

فيأتي المُخَلِّط بين باب الرواية عن المبتدع، وبباب الدراسة على يديه، وباب قبول الحق الذي جاء به المبتدع، يخلط في تلك الأبواب .

فالمبتدع صاحب الرواية: تؤخذ منه الرواية إذا كان صادق اللهجة ضابطاً لما يروي، لأسباب ذكرها أئمة الجرح والتعديل في مواطن من كتبهم، فلو رُدَّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة. (١)

فكتبوا عنهم للضرورة خشية ضياع السنن، والمطلوب لقبول الرواية: صدق اللهجة مع إتقان ما سمعه، وقد حصل، فرووا عنهم مع نصِّهم على أنهم مبتدعة وقد نص بعض الأئمة على ذلك.(٢)

أما الدراسة على يديه: فلا يجوز،ولا تجوز مجالسته، بل يُهجر ويُزجَر...

ومع ذلك إن قال حَقَّاً قُبِل منه سواء كان مبتدعاً أو سنياً أو كافراً أو شيطاناً .

فمتى خَلَط المرء أحد النوعين بالآخر دخل عليه الداخل كما حصل لهاني الشربيني المذكور.

فقد خلط في استدلاله بنصوص كلام الأئمة وتصرُّفاته(١) فقال في«مذكرته» ص٤:«انظر مَن كان مع ابن الأشعث من التابعين والقُرَّاء والفُقَهاء، ومع ذلك لم يُترك علمهم ولا أحاديثهم ولا مروياتهم»!

---

(١) كما قال الذهبي وغيره، وبيَّناه في كتابنا «ذم أصحاب الأهواء والبدع وفقه التعامل معهم».

(٢) **وقد قال ابن سعد في«طبقاته»(٦/ ٤٠٦) في ترجمة خالد بن مخلد القطواني**:« كَانَتْ عِنْدَهُ أَحَادِيثُ عَنْ رِجَالِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَكَانَ مُتَشَيِّعًا تُوُفِّيَ ..وَكَانَ مُنْكَرَ الْحَدِيثِ فِي التَّشَيُّعِ مُفْرِطًا وَكَتَبُوا عَنْهُ ضَرُورَةً».

أوقعه في هذا عدم معرفته بطريقة أهل السنة والجماعة في التعامل مع المبتدعة، بل أجزم بأن ضوابط التبديع وتحريرالمسائل عنده مفقودة أصلاً كما هي مفقودة عند مَن يتمَسَّح فيهم.

فالحق يُبيَّن للصغير والكبير،ويجب قبوله ممن جاء به، هذا منهج السلف، فإياك وألاعيب أهل البدع، وقواعدهم الباطلة التي يستقطبون بها الأغمار، وقد يكررها ويُقَرِّرُهَا الغِرّ في أوساط أهل السنة دون وَعْي. والله المستعان .

ولذلك لَّما رأى الثَّوريُّ الحسن بن صالح يُصَلِّي قالَ:

«نعوذُ باللهِ منْ خشوعِ النِّفاقِ، وَأَخَذَ نعليهِ فتحوَّلَ إلى ساريةٍ أخرى».

كذا علناً!

و كانَ زائدةُ بنُ قدامةَ يجلسُ يحذِّرُ النَّاسَ منهُ، ولم يُمنع إيصالُ تحذيره إلى الصغار، وكانَ يستتيبُ مَنْ يأتي الحسنَ بنَ صالحٍ.

وقصدي من هذا المؤلَّف تناول الرد على هاني الشربيني الدكتور، في مذكِّرة كتَبها، وقد جالسته، وأخذت عليه المواثيق أن لا تكون جلسة جدل أو مناظرة [٢]، فأقرَّ أنها جلسة مناصحة ومباحثة للاستفادة، ثم جلس جلستين يقرأ من هذه المذكرة التي سأبيِّن ما فيها بعد، والثالثة من مذكرة أخرى يثبت فيها خروج جماعة

.....

(١) وأمثلة أفعالهم في هذا كثيرة، رزقنا الله الفهم الحسن.

(٢) لأن منهج أهل السنة عدم المجادلة، وكلامُهم كثير في التحذير من الجَدَل والخُصُومات، وإن كان جائزاً بضوابط .

من التابعين على أمرائهم، ومع علمي بوهاء ما جاء به مقَدَّماً، كنت أتحمَّله رجاء أن ينتصح.

وبينت له أشياء بحضور بعض الأخوة المنصفين – نحسبهم والله حسيبهم – ثم انسحب وامتنع من إتمام المجالس المتفق عليها بلا مبرر إلا اتهامنا بالباطل، وعدم الإنصاف.[١]

ففي أول هروبه: تعلَّل بضيق الوقت!وطَلَبَ الإمهال وأمهلته،وقلت يختار اليوم والوقت والزمن،ثم امتنع وفرَّ من إتمام المجَالس،حتى أدانه بشدَّة من رَضي هو بحضورهم قبل للنظر في قوله وقولي، مع أن هو الذي طَلَبَ المُجالسة في بادئ الأمر أصلاً ! [٢]ووافقته حِرصاً مِنِّي على تفهيمه وتعليمه مع ضيق وقتي جداً حقيقة، أصلحه الله.

والعجيب أني أشهدتُ عليه الجلوس: بقوله بتخطئة مَن على نهجه ممن يُحَذِّرون الشباب من مجالستنا، ومن حضور محاضراتنا.

فما باله هو يمتنع من المباحثة والمناقشة والمناصحة والاستفادة التي ادعاها

---

(١) وغرابتها جدًا كغرابة تجدها حينما تتكلَّم البغي عن الأخلاق والشرف.
أرعِد وأزبد يا هاني في أوساط السُذَّج والدهماء، ومن أعمَّهم التعصُّب وأصمَّهم، فهذا أوانك.

(٢) وقد استنكر عليَّ بعد صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب دعواى أنه هو الذي طلب المجالسة وسيأتي بيان التعقُّب على الورقتين اللتين ردَّ فيهما عليَّ بعد صدور الطبعة الأولى من الكتاب، وسيأتي ذكرهما والتعليق عليهما فيما سيأتي إن شاء الله .

في باديء الأمر، ووعد بها، ورضي برأي الحاضرين فيها، وقد حضر بعضهم من قِبَله، ثم هو لم يلتزم رأيهم، ولم يقبل توجيههم، بل لم يحترمهم حين دعوه لإتمام المجالس، وفرَّ- هذا المتَّهم- هاربًا بلا مبرر ؟!

وللأسف، أرسل رساله لبعض الحضور بامتناعه عن إتمام المجالس نصها يقول له:«إياك أن تظن في أخيك سوءاً،[١] فإني أُحبك في الله، غاية ما هنالك هو أنني لا أرى أن لا تضيع جهودكم سُدَى، فاعملوا بما ترونه حَقاً، واحفظوا لي حقِّي من الودِّ والمرحمة، وعدم التجريح، واعتبروني منسحباً [٢]من نقاش معروف آخره [٣]، ومحسوم الكلام فيه كما يقول الشيخ محمد حفظه الله[٤] » اهـ كلامه بحروفه.

---

(١) يكاد المريب أن يقول:« خذوني».

(٢) لكن لما رددت عليه وخرج هذا الكتاب في طبعته الأولى أخذ يولول بما سيأتي نصُّه، ولم يجب على أي انتقادات فيما انتقد عليه، ويستمر اللعاب بالعقول الملبِّس على حالته، ما يملك – المفلس من الحجج- إلا هذا، وسيأتي نص كلامه والتعليق عليه.

(٣) ما انتهت المناصحة، وكنت أودُّ أن تكون المناصحة في أضيَق الحدود ويصلح هو أحسن، بدلاً من الردِّ العلني، فربما كان له سلبيات، مع أنه لابد منه وجوباً، فلا يحلّ لي السكوت عنه وتركه لأنها نصيحة واجبة له ولغيره ممن يُخاطبهم .

(٤) كذا يقول عنِّي! وكأنه يعني أني أتعصَّب لرأيي لا أقبل الحق ممن جاء به!

وهو سوء الظن الذي يتظاهر بالنهي عنه ؟

وإلا ففيه اتهام أيضًا للأخوة الحضور جميعاً – بما فيهم مَنْ أتوا به – بعدم إنصافه مِني، فجميعُهم خطؤه ولم يوافقوه على ما فعل في مذكرته إلا الصعفوق الصغير حمدي حمامو.

و لماذا انسحَب قَبل أن أرُدَ على ما قاله.

وفي هذه العبارة من المغالطات ما فيها :

فالتجريح لا بد منه إذا ارتكب الإنسان ما يقتضيه ، وذلك إذا كان خطأ المُجَرَّح في الأصول المنهجيَّة التي كان عليها السلف وهذا مقتضي عقيدة الولاء والبراء، الحب في الله والبغض في الله، لا سيما اذا لم يمتثل المنصوح النصح، وطاف يُضلِّل الشباب،ويتكلَّم بما يُشين الصحابة ﷺ زاعماً أن بعضهم خرج على إمامه كذا بلا بينة إلا لتمشية ما يقول شيوخه، ويطعن في الإجماعات التي حَكاها عشرات العلماء على مدار التاريخ، ويبتر نصوص أقوالهم لتوافق هواه، ويدافع ويثني على المجروحين، ويتجرَّأ على الأحاديث الصحيحة فيضعفها بلا دليل، ويستدل بها على خروج الصحابة ﷺ بغير الثابت كما فعل هاني المذكور.[١] وسيأتي بيان هذا بتفصيل، نصحاً له وحماية أن تُكتب عليه السيئات بسبب الباطل الذي خطه بنانه، وتكلَّم به لسانه، وأنا له في ذلك أفضل ممن يواليه ويطريه على باطله، ثم إرادة النُّصحِ للقُرَّاء الكرام، ثم لدين الله، وهذا مقتضى قوله ﷺ:

«**الدِّينُ النَّصِيحَةُ: لله وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ**».[٢]

.....

وهل هذا هو الذي جعلك تبتر نصوص كلام العلماء وتفعل أفاعيلك الآتية المُبَيَّنة لتوافق هواك فتعتذر بها عن الخارجين على حكامهم ؟!

(١) مع دعواه أنه أستاذ دكتور في علم الحديث! وما أكثر الألقاب .

ألقابُ مملكة في غير موضعها ... كالهِرِّ يحكي انتفاخاً صَوْلَةَ الأسد .

(٢) أخرجه البخاري (٥٧) ومسلم (٥٥).

وإذا لم يُتكلم في هذا ويُبَيَّن أمره ، فمتى يعرف الناس الحق من الباطل، والهدى من الضلال ، والصحيح من السقيم، وكيف تتمّ النَّصيحة وتحقيق البيان الذي أمر الله به ؟

وحماية الدين أولى من حماية الأشخاص، يرضى مَن يرضَى ويسخط من يسخط.

وقد أخذ الله العهد على أهل العلم لتُبيننه للناس ولا تكتمونه، فنعوذ بالله أن نكون ممن نبذ أمر الله وراء ظهره، واشترى به ثمناً قليلاً .

فتجد الواحد من هؤلاء– مع دعواه في العلن ترجيح حرمة الثورات والخروج على الأمراء والقتال في الفتنة– يعقد المجالس في دهليز من دهاليز الخوارج أو في كهوفهم لإثبات أن لمن يقول بالخروج والثورة على الحكام وجهاً معتبراً، ولا تثريب على المشايخ إذا قالوا به، ويثني عليهم، ويطلب لهم ذكر محاسن عند الردّ عليهم، ويهاجم ويحذِّر ممَن يبيِّن عوارهم، بل يطالبه بالاعتذار لهم، ويُهَمِّش بياناتهم، ويُزَهِّد في علمهم، ويقلِّل من مكانتهم، بل ربما يتطاول عليهم في القول، ويمتد إلى أن يحذر منهم، بل ويكذب عليهم، ولا يذكر لهم حسنة عند الرد عليهم ، وليته يرد بحق، فقبَّح الله الهوى.

وذلك في الوقت الذي لا تجد لصاحب الهوى المدَّعى ترجيح حرمة الخروج على الحكام، هذا محاضرة مُعلّنَة، في إثبات حرمة الثورات، والخروج على الحكام، والقتال في الفتن مع ذكر مفاسد ذلك.

فلا تجد محاضرة مُكَلَّله بالأدلة مع الردود على أولئك الذين لا تجد في كلامهم إلا الدفاع عمن دُمِّرَت دول بتوجيهاتهم الفاشلة.

بل لا تجد له مقطعاً، ولا منشوراً في ذكر مفاسد الخروج وبيان ضررِ ذلك، والتحذير منه، ولا ذكر استفادة أعداء الإسلام من الثورات، والتي رآها النِّسر والضبُّ، ولا ذكر تدمير الشعوب الإسلامية، على مر العصور، وقد قال ﷺ: « **إِنَّ السَّعِيدَ لَمَنْ جُنِّبَ الْفِتَنَ، إِنَّ السَّعِيدَ لَمَنْ جُنِّبَ الْفِتَنِ، إِنَّ السَّعِيدَ لَمَنْ جُنِّبَ الْفِتَنُ**»[١] وَالسَّعِيدُ مَنْ وُعِظَ بِغَيْرِهِ كما قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

فأخرج مسلم عنه رضي الله عنه قال: « الشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ وَالسَّعِيدُ مَنْ وُعِظَ بِغَيْرِهِ..». [٢]

والشقي من وعظ بنفسه وصار عبرة لغيره،ولا عجب فهذه حالة الأشقياء[٣]

---

(١) إسناده جيد أخرجه أبو داود (٤٢٦٣) عن الليث بن سعد، والطبراني (٢٠/ ٢٥٣) رقم (٥٩٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٧٥) عن عبد الله بن صالح كلاهما (الليث وعبد الله)عن معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن المقداد بن الأسود به.
وهذا إسناد جيد رجاله ثقات ومعاوية بن صالح ثقة أيضاً ـ على الراجح ـ والحديث ليس على شرط مسلم خلافاً لما قال الألباني رحمه الله في «الصحيحة» (٢/ ٧٠٣) فلا يوجد رواية لجبير بن نفير عن المقداد بن الأسود عند مسلم أصلاً.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٤٥).

(٣) وأما اليوم فقد تجد الرجل منهم لا يوعظ حتى بنفسه لسفه حلمه الذي أشار إليه النبي ق.

بل لا تجد للزَاعم أنه يرى حرمة الخروج على الحكام نصحاً، ولا مجالسة ولا مهاتفة لأولئك القائلين تحثُّهم على الرجوع عن آرائهم التي يزعم أمام بعض أهل السنة أنها محرَّمة، ويتبرَّأ منها!

لا تجدْه يُرَجِّح ويصدَع بحرمة الخروج على الحكام إلا في أوساط أهل السنة إن جمعهم مجلس- ياويحه- ! [1]

فأين رده على مخالفيه المتأثرين بآراء المبتدعة الخوارج الذين ما زال يعتذر عنهم، وأين حمله لهم على الرجوع، وتعرية أقوالهم –التى يزعم أمام أهل السنة أنها خاطئة–أين الردُّ عليها والنصح لهم، وعقد المجالس لنصحهم، إن كان صادقاً ؟

وإن صدرت من أحد هؤلاء المتعصبين بيان لتخطئة واحد من هؤلاء الضُّلال، فمعها الثناء والاعتذار، وذكر محاسن في ذواتهم، ومواقف جرت منهم مما لا يخلو من تلك المحاسن مسلم.. وهكذا حتى يصبح بيانه للخطأ مُشَوَّه لا قيمة له، أفسد المسكين بيانه فلم يعد له تأثير كأنه لم يقله، في الوقت الذي يتبجَّح فيه بالردّ على المخالفين وإظهار الإنصاف!

أما عَلِمَ هذا أن المُؤْمِنَ كَيِّسٌ فَطِنٌ ؟

وقال ﷺ: «**لاَ يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ**». [2] فالله المستعان.

---

(١) وإن كان حصل من بعضهم كلام في نقد بعض آراء الخوارج فكلام هذيل ناقص ، نقدوه بذكر الثناء والدفاع عن السالكين مسلك الخوارج، فكأنه التلاعب بالعوام، وهي جريمة أشدّ .

(٢) أخرجه البخاري(٦١٣٣)ومسلم (٢٩٩٨).

وأما تسميتي على طرَّة هذا الكتاب للمذكور بـ «الدكتور» كدرجة علمية فلم يخف عليَّ والحمد لله أن كلمة الدكتور من الألفاظ الأجنبية الغريبة التى تُتَداول في الجامعات، حتى الإسلامية منها، وذلك للشهادات العالية، وأنها استُبدلت بكلمة عالم، أو فقيه، أو شيخ، أو مقريء، أو إمام، أو حاكم، أو حافظ ... ،لأن معالم اللغة العربية ضعفت مناظرها أمام حَدَقة العين الباصرة، ولا تكاد تدقُّ طبلة الأذُن في جلِّ ميادين الحياة ، فيا لله!

استبدَلُوا لَفظَ الفَقيه بِغَيره ... ومِن العَجيبِ مُحَدِّثون دَكَاتره!

وَالله لَو عَلِمَ الجُدُودُ بِفِعْلِنَا ... لتَنَاقَلُوهَا في المجَالسِ نَادِرَه !

وإن مرارة التحوُّل الخطير لتشتد حين يكون الحصول على هذا اللقب الغريب يزيد في ارتفاع القيمة الأدبية في الوسط الاجتماعي، ويكون معياراً ومقياساً للتأهيل، وإن كانت أحياناً لا تعدو أن تكون كمناظر السِّينماء، والتلفزة في الوهم والتخييل[1]، بينما من هو أعلى منه في العلم كعباً، وأكثره رزانة، وأرجح عقلاً، لا

---

(١) **والغريب أن بعضهم يتبجَّح بها يقول**: أنا أستاذ دكتور في كذا ! وبئس ما قال لو سعى ليُقال . بل الأعجب أنه يقول ذلك باعتبار ما يَنتظر أن يكون، ثم هو لم ينته بعد من الدُّكتوراة المتشَبِّع بها ! فيكون متشَبعاً بما لم يعط، ووالله لقد ذكَّرنا بقول الحَسَنِ بنِ رَشِيْق:

مِمَّا يُزَهِّدُنِي فِي أَرْضِ أندلسٍ ... سَمَاعُ معتصمٍ فِيْهَا وَمُعْتَضِدِ

أَلْقَابُ مملكةٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا ... كَالهِرِّ يَحكِي انتِفَاخاً صَولَةَ الأَسَد.

وما أكثر هذا الضرب في الناس، وقد قال ق كما في صحيح البخاري (٥٢١٩) ومسلم (٢١٢٩): « **المُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلاَبِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ**» الله أكبر !

يكون كذلك لعدم نيل هذا اللقب، وعليه: أصبح ثُلَّة من المسلمين يعيشون يوم التغابن على حساب هذه الورقة ».[١]

ولكني سميّته بالدكتور: في العنوان للتعريف، وتبكيتاً لأفعاله التي سأبينها للقارىء الكريم مما لا يليق بمن حصل على الشهادة العالية في قسم الحديث- على حد زعمه – بل لا يليق بمأمون في العلم الشرعي أن يصنع ما صنع، وسيأتى بيان ما أجرَم فيه إن شاء الله.[٢]

فالله أسأل أن يهدينا وإياه لما نختلف فيه من الحق، وأن يُرِيَنا الحقَّ حَقاً وأن يرزقنَا اتباعه، والباطل باطلاً، ويرزقنا اجتنابه ، ولا يجعله ملتبساً علينا فنضِل .

كما نعوذ به سبحانه أن يجعلنا جسراً يُعبَر عليه إلى الجنَّة ثم يُلقى به بعد ذلك في النار .

.....

وإن هذه الشهادة المتشَبَّع بها- إن كانت- لتدعو مثل هاني هذا إلى عكس ما صنع في مذكرته تلك .

(١) انظر «تغريب الألقاب العلمية » للشيخ بكر أبو زيد رحمه الله ص١٨- ١٩ .

(٢) والشيء بالشيء يُذكر لفظ انتشر في هذه الأيام كلمة«العلَّامة»أو «البحَّاثة» فلا والله ما تجد الصحابةي فمن بعدهم أطلقوها على الجهابذة ، فما قالوا : العلامة أبو هريرة، ولا العلامة سعيد ابن المسيب، ولا العلامة الزهري، أو شعبة...وتوسَّع الناس في هذه الكلمة جداً في هذه الأيام حتى اشتهرت هذه الألقاب لبعض المبتدعة الخوارج من الخوارج وغيرهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وها أنا أُصَوِر في مقدمة تبييني مخالفات هاني الشربيني نص مذكِّرته التي كتبها بخط يده، وقرأها على الناس وأقرَّ ما فيها، ودافع عنه، ولم يبد تراجعاً إلى حين صدور الطبعة الثانية من كتابي هذا، بل كتب ما يؤيِّد إصراره.

كتب ورقتين يرد فيهما على ما كتبتُ، وليته ما كتب، وسأصوِّرهما أيضاً بعد كتابه ردِّي على مخالفاته الأولى، والله المستعان.

وسبب تصويري لما كتب بخطه أن هذا الضرب من الناس ربما إذا ضُيِّق عليه كذَب وينكر، فصوَّرته بخطِّه ليكون أبلغ في قوة الحجة عليه، وتبرئة للذمَّة، ونعوذ بالله من الكذب والتمييع لعقيدة أهل السنة والجماعة.

ونسأله سبحانه الإخلاص في القول والعمل، ولا يَجعل لأحد فيما نعمل شيئاً.

وصل اللهم وسلم وبارك على محمدٍ وعلى آله وأصحابه أجمعين .

كتبه

أبو يحيي محمد بن عبده

بلطيم – كفر الشيخ – مصر

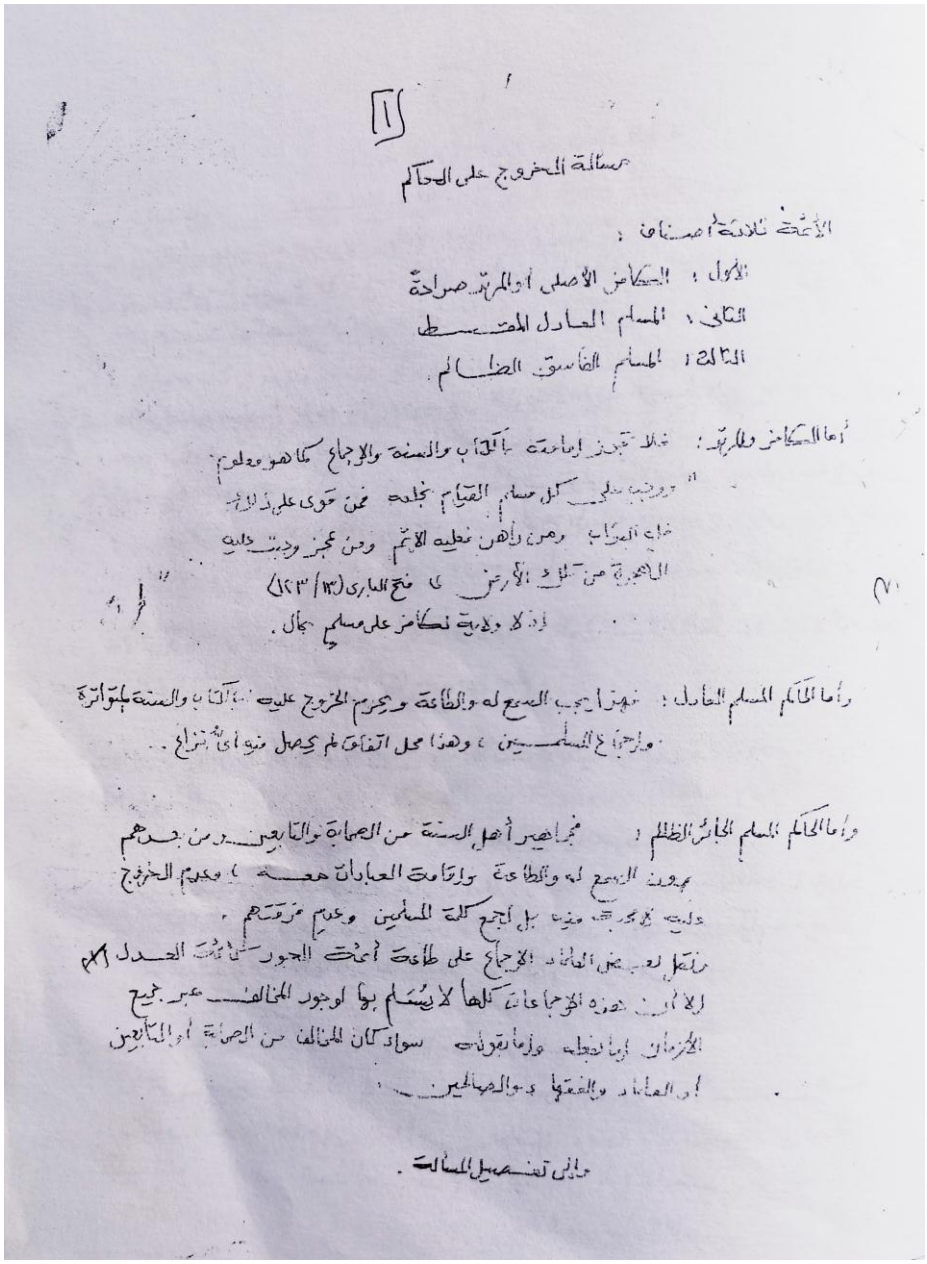

[١]

مسألة الخروج على الحاكم

الأئمة ثلاثة أصناف :

الأول : الحاكم الأصلي أو المرتد صراحة

الثاني : المسلم العادل المقسط

الثالث : المسلم الفاسق الظالم

أما الحاكم المرتد : فلا تجوز إطاعته بالكتاب والسنة والإجماع كما هو معلوم

ويجب على كل مسلم القيام بخلعه فمن قوى على ذلك

فله الثواب ومن داهن فعليه الإثم ومن عجز وجبت عليه

الهجرة من تلك الأرض (فتح الباري (١٣/ ١٢٣))

إذ لا ولاية لكافر على مسلم بحال .

وأما الحاكم المسلم العادل : فهذا يجب السمع له والطاعة ويحرم الخروج عليه بالكتاب والسنة المتواترة

والإجماع المسلمين ، وهذا محل اتفاق لم يحصل منه أي نزاع .

وأما الحاكم المسلم الجائر الظالم : فمذاهب أهل السنة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم

يوجبون السمع له والطاعة وإقامة العبادات معه ، ويحرم الخروج

عليه ولا يجوز منه بل الجمع كلمة المسلمين وعدم تفرقهم .

ونقل بعض العلماء الإجماع على طاعة أئمة الجور ، ثبت العدل

إلا أن هذه الإجماعات كلها لا يسلم بها لوجود المخالف عبر جميع

الأزمان إن بانطباق وإما بقول سواء كان المخالف من الصحابة أو التابعين

أو العلماء والفقهاء والصالحين .

وإليك تفصيل المسألة .

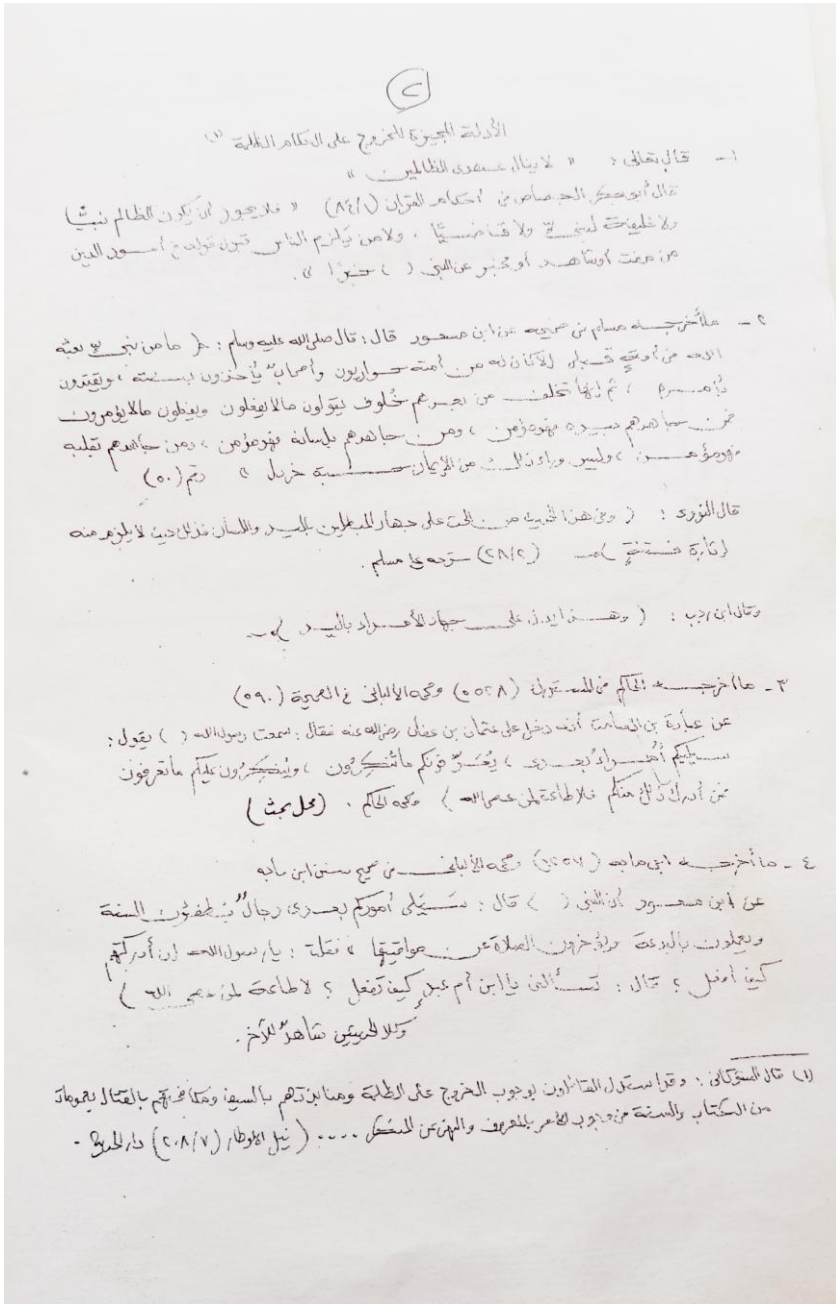

(ج)

الأدلة الجيزة الخروج على الأئمة الظلمة (١)

١- قال تعالى : « لا ينال عهدي الظالمين »

قال أبو بكر الجصاص في أحكام القرآن (١/٨٦) « فلا يجوز أن يكون الظالم نبيًا ولا خليفة لنبي ولا قاضيًا ، ولا من يلزم الناس قبول خبره في أمور الدين من جهة الرواية أو الخبر عن النبي ( ) حكمًا ».

٢- ما أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن مسعود قال : قال صلى الله عليه وسلم : « ما من نبي بعثه الله من قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ، ويقتدون بأمره ، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن ، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن ، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل » رقم (٥٠)

قال النووي : « وفي هذا الحديث الحث على جهاد المبطلين باليد واللسان ، فإن لم يقدر إلا بالقلب لزمه ذلك بهذه الشروط » (٢/٢١٨) شرحه في مسلم.

وقال ابن رجب : « وفيه أيضًا الحث على جهاد الأمراء باليد ».

٣- ما أخرجه الحاكم في المستدرك (٥٥٢٨) وصححه الألباني في الصحيحة (٥٩٠)

عن عبادة بن الصامت أنه دخل على عثمان بن عفان رضي الله عنه فقال : سمعت رسول الله ( ) يقول : سيليكم أمراء بعدي ، يعرف فيكم ما تنكرون ، وينكرون عليكم ما تعرفون فمن أدرك ذلك منكم فلا طاعة لمن عصى الله » وصححه الحاكم . (محل بحث)

٤- ما أخرجه ابن حبان (٤٥٧٠) وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه

عن ابن مسعود أن النبي ( ) قال : « سيلي أموركم بعدي رجال يطفئون السنة ويعملون بالبدعة ويؤخرون الصلاة عن مواقيتها » فقلت : يا رسول الله إن أدركتهم كيف أفعل ؟ قال : « تسألني يا ابن أم عبد كيف تفعل ؟ لا طاعة لمن عصى الله » والحديث شاهد للآخر.

---

(١) قال الشوكاني : « وقد استدل القائلون بوجوب الخروج على الظلمة وهتك أستارهم بالسيف وهكذا حكاه بعضهم بالقتال بقوله من الكتاب والسنة منها وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ... » (نيل الأوطار (٧/٢٨٠) دار الحديث).

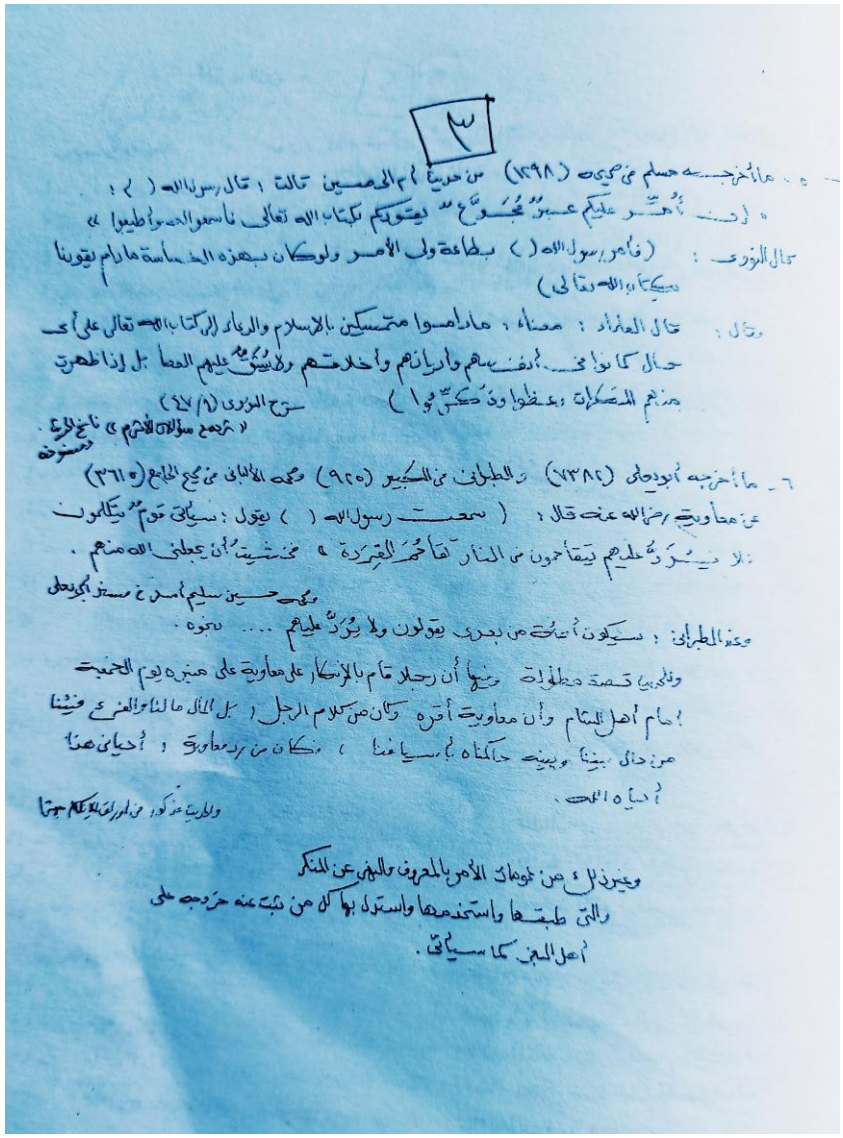

٣

٥ - ما أخرجه مسلم في صحيحه (١٨٩٨) من حديث أم الحصين قالت : قال رسول الله ( ) :
« إن أُمِّر عليكم عبدٌ مُجَدَّعٌ يقودكم بكتاب الله تعالى فاسمعوا له وأطيعوا »

قال المؤلف : (فأمر رسول الله ( ) بطاعة ولي الأمر ولو كان بهذه الحساسة ما دام يقودنا بكتاب الله تعالى)

قال : قال العلماء : معناه : ما داموا متمسكين بالإسلام والزموا الركتاب الله تعالى على أي حال كانوا من ... أدفسهم وأبدانهم وأخلاقهم ولا يُخرَجُ عليهم العطا بل إذا ظهرت منهم المنكرات وعظوا وذكّروا)

شرح المؤلف (١/ ٤٧)

« مجموع سؤالات الأشرم » ناسخ الرشد
ومنسوخه

٦ - ما أخرجه أبو يعلى (٧٣٨٤) والطبراني في الكبير (٩٠٥) وصححه الألباني في صحيح الجامع (٣٦١٥)
عن معاوية رضي الله عنه قال : (سمعت رسول الله ( ) يقول : سيأتي قوم يتكلمون بلا يُسْرَدُ عليهم يتقاحمون في النار تقاحم القِرَدة » فخشيت أن يعجلني الله منهم .

وصححه حسين سليم أسد في مسند أبي يعلى

وعند الطبراني : سيكون أمراء من بعدي يقولون ولا يُرَدُّ عليهم .... بنحوه .

وفي بعض قصة مطولة ونحوها أن رجلا قام بالإنكار على معاوية على منبره يوم الجمعة أمام أهل الشام وأن معاوية أقره وكان من كلام الرجل : بل المال مالنا والفرع فيئنا من ذاك بيننا وبينه حاكمناه إلى سيوفنا ، فكان من رد معاوية : أحياني هذا أحياه الله .

والحديث مذكور في أمر الله للحكام بيننا

وفيه دليل من أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
والتي طبقها واستدل بها كل من تكلم عنه خروجه على أهل الحق كما سيأتي .

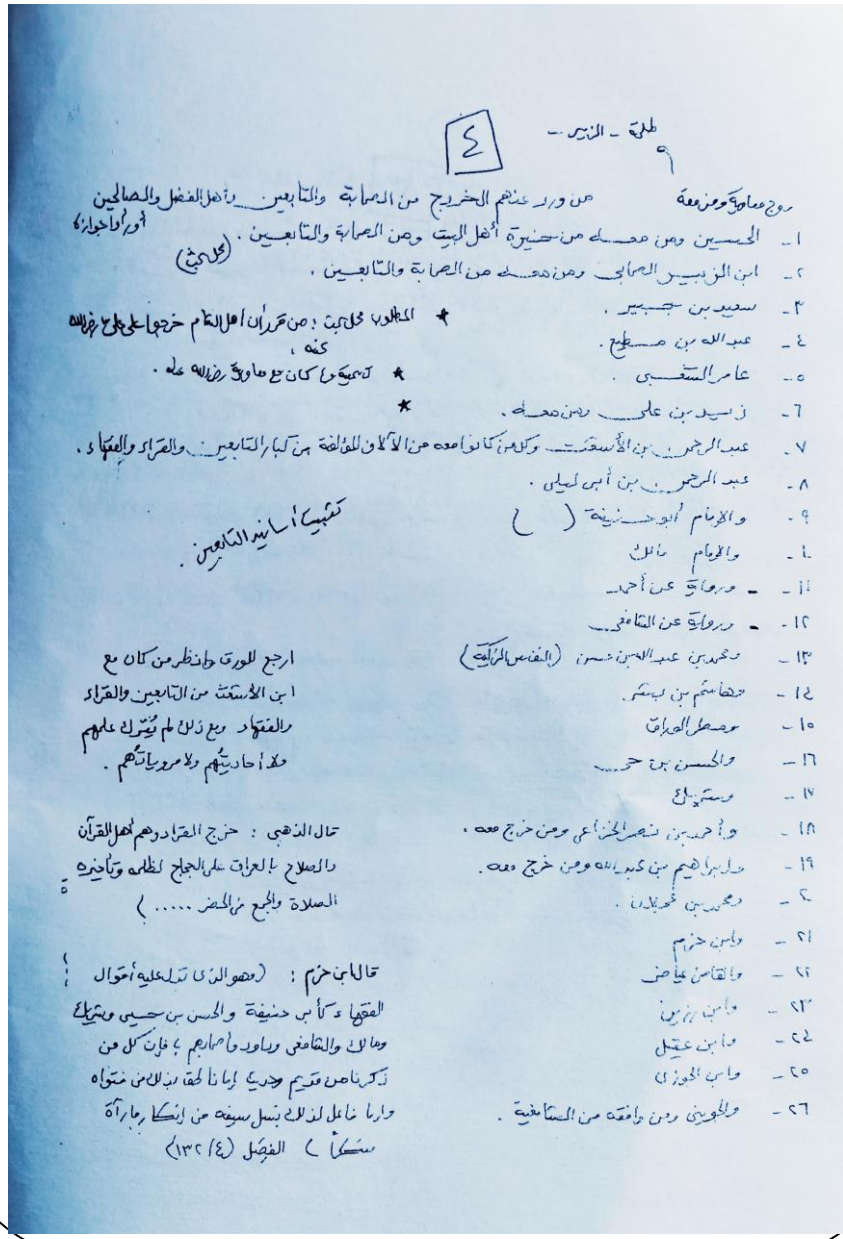

٤

طبقة - الزبر -

روج معاوية ومن معه — من ورد عنهم الخروج من الصحابة والتابعين وأهل الفضل والصالحين أمور واجبة

١ - الحسين ومن معه من خيرة أهل البيت ومن الصحابة والتابعين . (محل بحث)
٢ - ابن الزبير الصحابي ومن معه من الصحابة والتابعين .
٣ - سعيد بن جبير .
٤ - عبد الله بن مطيع .
٥ - عامر الشعبي .
٦ - زيد بن علي ومن معه .
٧ - عبد الرحمن بن الأسعث وكل من كانوا معه من الأكابر المخالفة من كبار التابعين والقراء والفقهاء .
٨ - عبد الرحمن بن أبي ليلى .
٩ - والحمام الوحشية ( )
١٠ - والحمام ثانية
١١ - ورواية عن أحمد
١٢ - ورواية عن الشافعي
١٣ - ومحمد بن عبد الله بن حسن (النفس الزكية)
١٤ - وهاشم بن هاشم .
١٥ - ومصطفى العراق
١٦ - والحسن بن حي
١٧ - ومسعر بن
١٨ - وأحمد بن نصر الخزاعي ومن خرج معه .
١٩ - وإبراهيم بن عبد الله ومن خرج معه .
٢٠ - ومحمد بن حنبل .
٢١ - وابن حزم
٢٢ - والقاضي عياض
٢٣ - وابن زرين
٢٤ - وابن عقيل
٢٥ - وابن الجوزي
٢٦ - والجويني ومن وافقه من الشافعية .

* المطلوب محاكمة : من حرّم أهل الشام خروجهم على علي رضي الله عنه ،
* تحميل كل من كان مع معاوية رضي الله عنه .
*

تشبيه أسانيد التابعين .

ارجع للورقة وانظر من كان مع ابن الأسعث من التابعين والقراء والفقهاء ومع ذلك لم يُترك عليهم فلا أحاديثهم ولا مروياتهم .

قال الذهبي : خرج القراء وهم أهل القرآن والصلاح بالعراق على الحجاج لظلمه وتأخيره الصلاة والجمع عن الحضر .....)

قال ابن حزم : (وهو الذي تدل عليه أقوال الفقهاء كأبي حنيفة والحسن بن حي وسفيان ومالك والشافعي وداود وأصحابهم ؛ فإن كل من ذكرنا من قديم وحديث إيمانا لحقن الدماء من سواه وإيمانا عاملا لذلك بنسل سيفه من أنكر ما رآه سلكا) الفصل (٤/ ١٣٢)

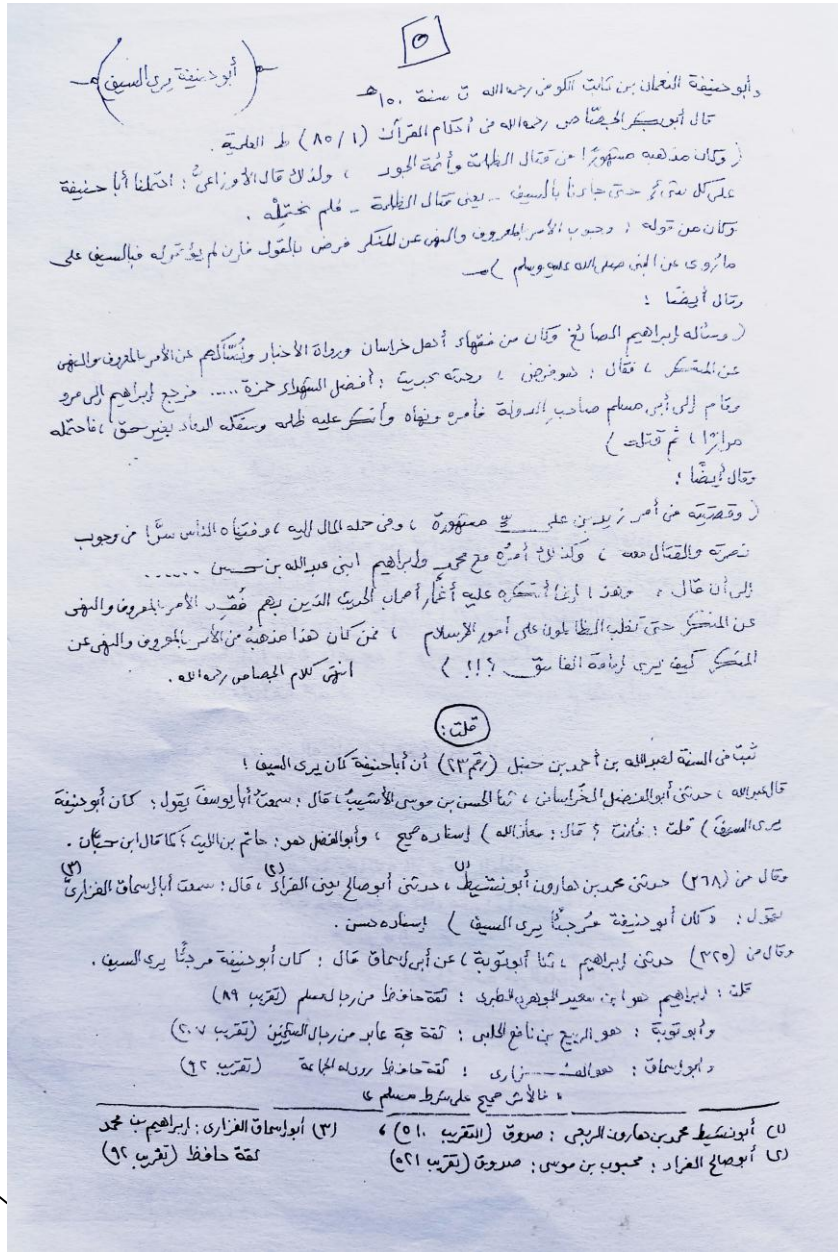

(٥)

أبو حنيفة يرى السيف

وأبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي رحمه الله ت سنة ١٥٠هـ

قال أبو بكر الجصاص رحمه الله في أحكام القرآن (١/ ٨٥) ط العلمية.

(وكان مذهبه مشهورًا من قتال الطلاة وأئمة الجور، ولذلك قال الأوزاعي: احتملنا أبا حنيفة على كل شيء حتى جاء بالسيف - يعني قتال الطلاة - فلم نحتمله.

وكان من قوله: وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض بالقول فإن لم يجز بالقول فبالسيف على ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم).

وقال أيضًا:

(وسأله إبراهيم الصائغ وكان من شهداء أهل خراسان ورواة الأخبار ويسألهم عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فقال: هو فرض، وجهته حديث: أفضل الشهداء حمزة.... فرجع إبراهيم إلى مرو وقام إلى ابن صالح صاحب الدولة فأمره ونهاه وأنكر عليه ظلمه وسفكه الدماء بغير حق، فاحتمله مرارًا، ثم قتله).

وقال أيضًا:

(وقصته من أمر زيد بن علي مشهورة، وفي حمله المال إليه، وفتياه الناس سرًّا من وجوب نصرته والقتال معه، وكذلك أمره مع محمد وإبراهيم ابني عبد الله بن حسن.....

إلى أن قال: وقد رأينا أن تذكره عليه أخبار أصحاب الحديث الذين بهم قُصِد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى تنقلب الظالمون على أمور الإسلام، فمن كان هذا مذهبه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كيف يرى لأئمة الفاسقين؟!!)

انتهى كلام الجصاص رحمه الله.

(تعليق:

ثبت من السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل (رقم ٢٣) أن أبا حنيفة كان يرى السيف!

قال عبد الله: حدثني أبو المفضل الخراساني، ثنا الحسن بن موسى الأشيب، قال: سمعت أبا يوسف يقول: كان أبو حنيفة يرى السيف) قلت: فأرأيت؟ قال: معاذ الله) إسناده صحيح، وأبو الفضل هو: حاتم بن الليث؛ كما قال ابن حبان.

وقال من (٢٦٨) حدثني محمد بن هارون أبو نشيط[1]، حدثني أبو صالح يعني الفراء[2]، قال: سمعت أبا إسحاق الفزاري[3] يقول: (كان أبو حنيفة مرجئًا يرى السيف) إسناده حسن.

وقال من (٣٢٥) حدثني إبراهيم، ثنا أبو توبة) عن أبي إسحاق قال: كان أبو حنيفة مرجئًا يرى السيف.

قلت: إبراهيم هو ابن سعيد الجوهري الطبري: ثقة حافظ من رجال مسلم (تقريب ٨٩)

وأبو توبة: هو الربيع بن نافع الحلبي: ثقة حجة عابد من رجال الشيخين (تقريب ٢٠٧)

وأبو إسحاق: هو الفزاري: ثقة حافظ روى له الجماعة (تقريب ٩٢)

فالإسناد صحيح على شرط مسلم)

---

(١) أبو نشيط محمد بن هارون الربعي: صدوق (التقريب ٥١٠)

(٢) أبو صالح الفراء: محبوب بن موسى: صدوق (تقريب ٥٢١)

(٣) أبو إسحاق الفزاري: إبراهيم بن محمد ثقة حافظ (تقريب ٩٢)

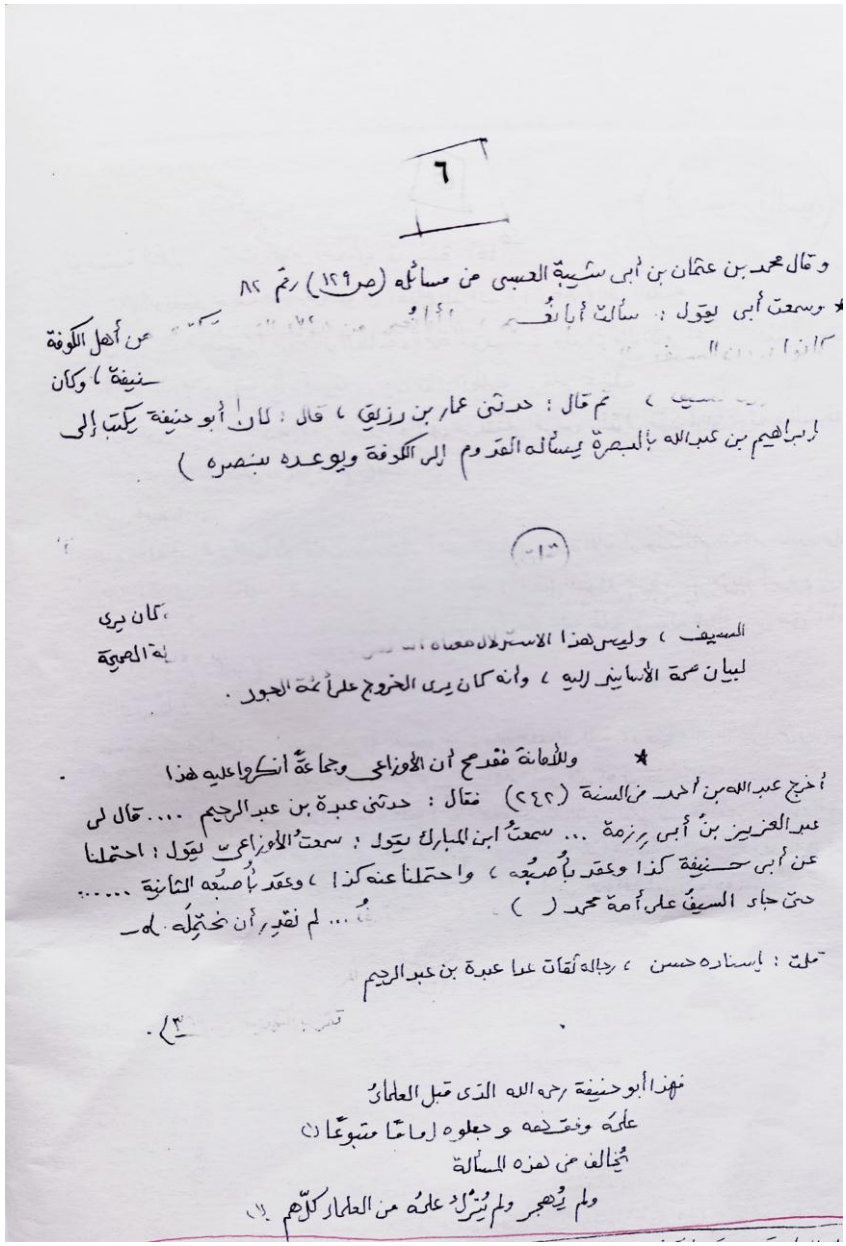

٦

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي عن مسائله (ص ١٢٩) رقم ٨٢

★ وسمعت أبي يقول : سألت أبا نُعيم عن أهل الكوفة
سنيفة ، وكان
ثم قال : حدثني عمار بن رزيق ، قال : كان أبو حنيفة كتب إلى
إبراهيم بن عبد الله بالبصرة يسأله القدوم إلى الكوفة ويوعده بنصره)

(١٣٠)

السيف ، وليس هذا الاستدلال
كان يرى
لبيان صحة الأسانيد إليه ، وأنه كان يرى الخروج على أئمة الجور .

★ وللأمانة فقد صح أن الأوزاعي وجماعة أنكروا عليه هذا

أخرج عبد الله بن أحمد في السنة (٢٤٢) فقال : حدثني عبدة بن عبد الرحيم .... قال لي
عبد العزيز بن أبي رزمة ... سمعت ابن المبارك يقول : سمعت الأوزاعي يقول : احتملنا
عن أبي حنيفة كذا وعقد بأصبعه ، واحتملنا عنه كذا ، وعقد بأصبعه الثانية .....
حتى جاء السيف على أمة محمد ( )
... لم نقدر أن نحتمله له

قلت : إسناده حسن ، رجاله ثقات غير عبدة بن عبد الرحيم

فهذا أبو حنيفة رحمه الله الذي قبل العلماء
علمه وفقهه وجعلوه إماماً متبوعاً
يُخالف في هذه المسألة
ولم يُهجر ولم يُترك علمه من العلماء كلهم

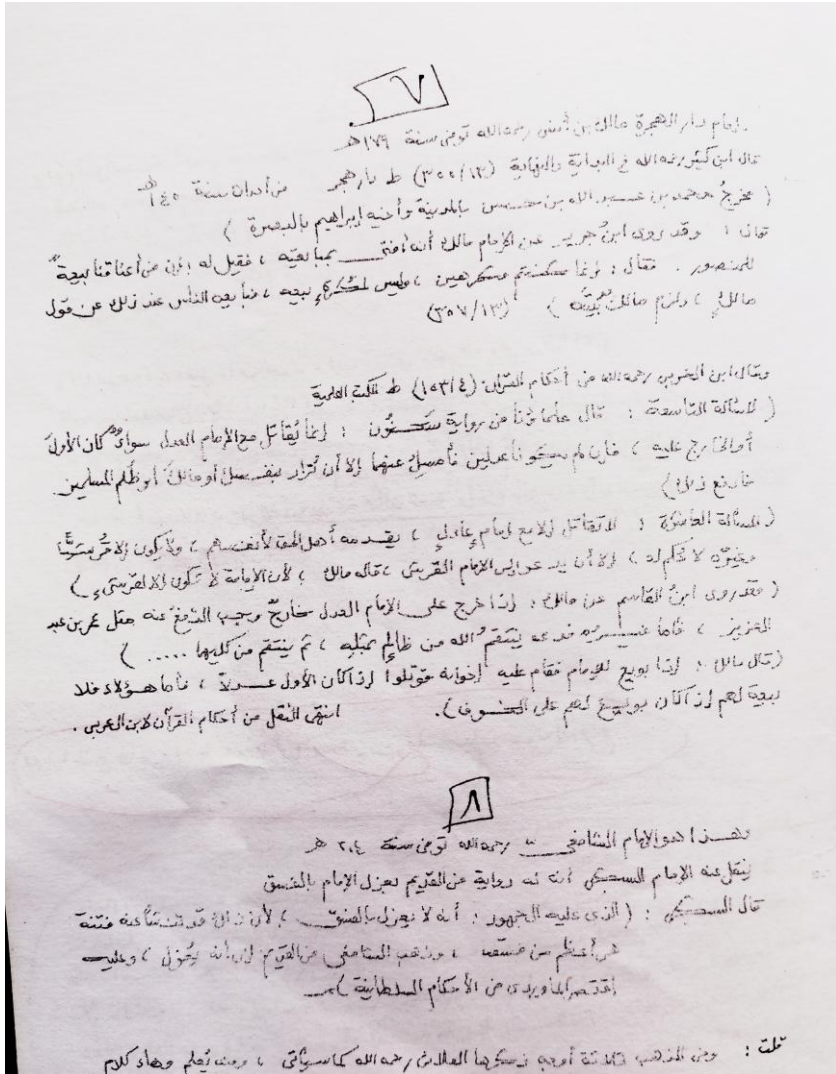

٧

إمام دار الهجرة مالك بن أنس رحمه الله توفي سنة ١٧٩ هـ

قال ابن كثير رحمه الله في البداية والنهاية (١٠/٢٠٧) ط دار هجر

(مخرج محمد بن عبد الله بن محمد بن حسن بالمدينة وأخيه إبراهيم بالبصرة)

قال : وقد روى ابن جرير عن الإمام مالك أنه أفتى بما يفيه ، فقيل له إن من أعنائنا بيعة المنصور . فقال : إنما حملتم مكرهين ، وليس لمكره بيعة ، فبايع الناس عند ذلك عن قول مالك ، وإلزام مالك بذلك) (١٠/٢٠٧)

وقال ابن العربي رحمه الله في أحكام القرآن (٤/١٤٣١) ط مكتبة العلمية

(المسألة السادسة : قال علماؤنا في رواية سحنون : إنما يقاتل مع الإمام العدل سواء كان الأول أو الخارج عليه ، فإن لم يستويا فاعتزلهما فاعتزل عنهما إلا أن تزاد بغي فتعتزل أو قاتل أو ظلم المسلمين خاذع وإلا)

(المسألة العاشرة : الذي تقاتل لأجله أيام عادل ، يقدمه أهل الحق لأنفسهم ، ولا يكون إلا قرشيا مجتهدا لا تكلم له ، إلا أن يدعو إليه الإمام القرشي ، قاله مالك ، لأن الإمامة لا تكون إلا لقرشي)

(وقد روى ابن القاسم عن مالك : إذا خرج على الإمام العدل خارج وجب الدفع عنه مثل عمر بن عبد العزيز ، فأما غيره فدعه ينتقم الله من ظالم بمثله ، ثم ينتقم من كليهما .....)

(قال مالك : إذا بويع لإمام قام عليه إخوانه فقتلوا إذا كان الأول عدلا ، فأما هؤلاء فلا بيعة لهم إذ كان بويع لهم على الخوف) انتهى النقل من أحكام القرآن لابن العربي .

٨

هذا هو الإمام الشافعي رحمه الله توفي سنة ٢٠٤ هـ

ينقل عنه الإمام السبكي أنه له رواية عن القديم بعزل الإمام بالفسق

قال السبكي : (الذي عليه الجمهور : أنه لا يعزل بالفسق ، لأن ذلك قد يفضي إلى فتنة أعظم من فسقه ، وذهب الشافعي في القديم إلى أنه يعزل ، وهذا يقتضيه ما أورده في الأحكام السلطانية)

تنبيه : هذا المذهب قاعدة أوجب نسكها العلامة رحمه الله كما سيأتي ، ومن تعلم وهاد كلام الإمام الغزالي أن اختيار المذهب أعون على التحريم .

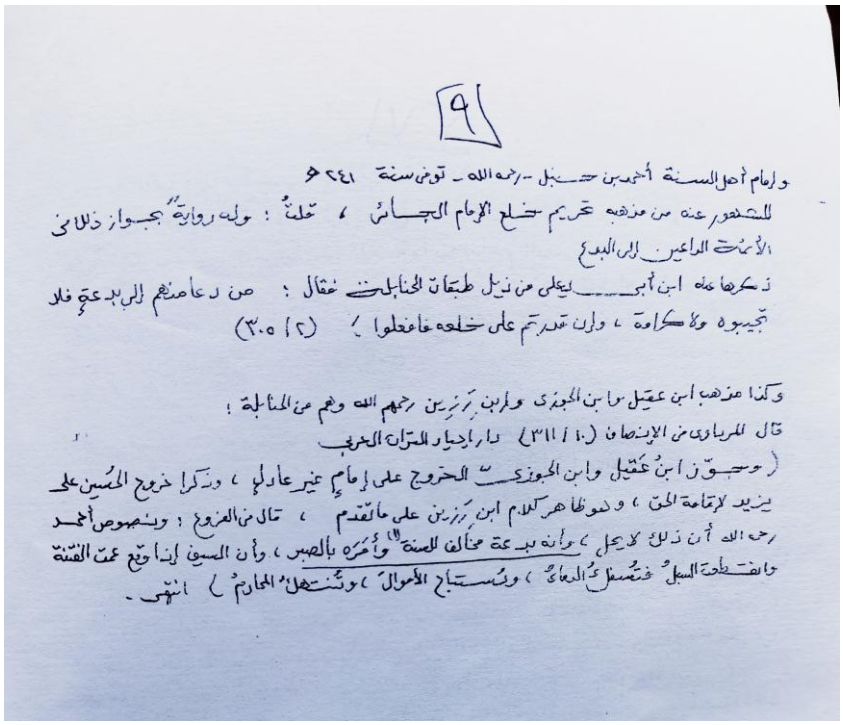

٩

وإمام أهل السنة أحمد بن حنبل - رحمه الله - توفي سنة ٢٤١ هـ
المشهور عنه من مذهبه تحريم خلع الإمام الجائر ، قلتُ : وله روايةٌ بجواز ذلك
لأمنه الداعين إلى البدع
ذكرها عنه ابن أبي يعلى من ذيل طبقات الحنابلة فقال : من دعا منهم إلى بدعة فلا
تجيبوه ولا كرامة ، وإن قدرتم على خلعه فافعلوا ، (٢ / ٣٠٥)

وكذا مذهب ابن عقيل وابن الجوزي وابن رزين رحمهم الله وهم من الحنابلة :
قال المرداوي في الإنصاف (١٠ / ٣١١) دار إحياء التراث العربي
(وحكى ابن عقيل وابن الجوزي الخروج على إمام غير عادل ، وذكرا خروج الحسين على
يزيد لإقامة الحق ، وهو ظاهر كلام ابن رزين على ما تقدم ، قال في الفروع : ونصوص أحمد
رحمه الله أن ذلك لا يحل ، وأنه بدعة مخالف للسنة[1] وأمره بالصبر ، وأن السيف إذا وقع عمت الفتنة
واقتطعت السبل وتعطلت الدعاة ، وتستباح الأموال ، وتستهلك المحارم) انتهى .

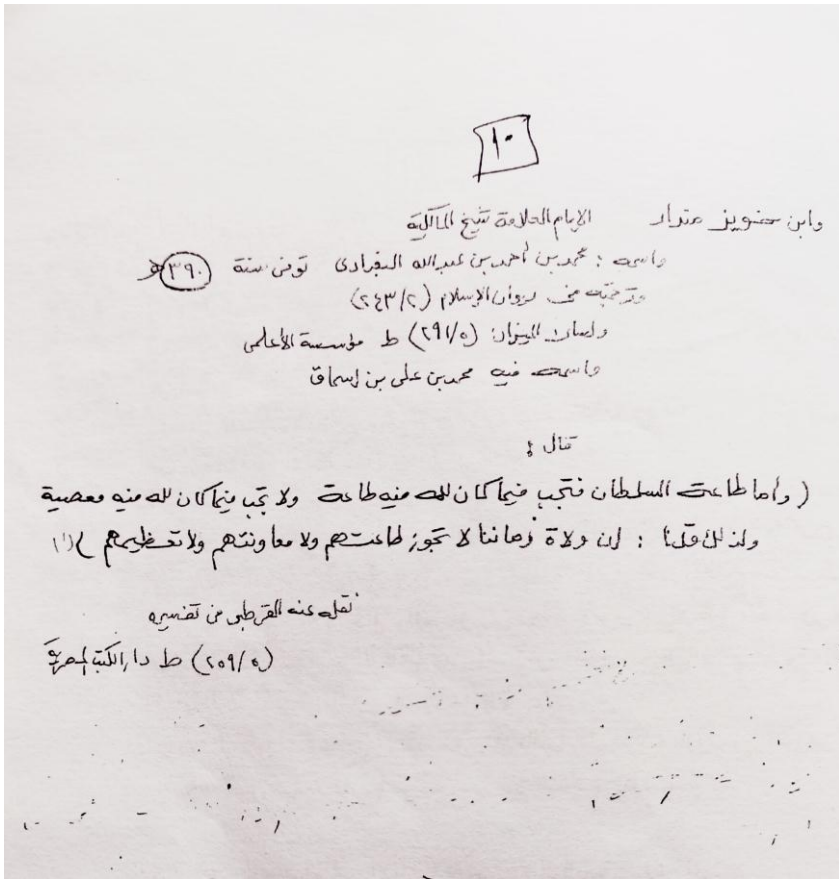

١٠

وابن حنويز منداد الإمام العلامة شيخ المالكية

راجع : محمد بن أحمد بن عبد الله البغدادي توفي سنة (٣٩٠)هـ

ترجمته في ديوان الإسلام (٢/٤٣٤)

والميزان (٥/٢٩١) ط مؤسسة الأعلمي

راجع فيه محمد بن علي بن إسحاق

قال :

(وأما طاعة السلطان فتجب فيما كان لله فيه طاعة ولا تجب فيما كان لله فيه معصية ولذلك قلنا : إن ولاة زماننا لا تجوز طاعتهم ولا معاونتهم ولا تعظيمهم)(١)

نقله عنه القرطبي في تفسيره

(٥/٢٥٩) ط دار الكتب المصرية

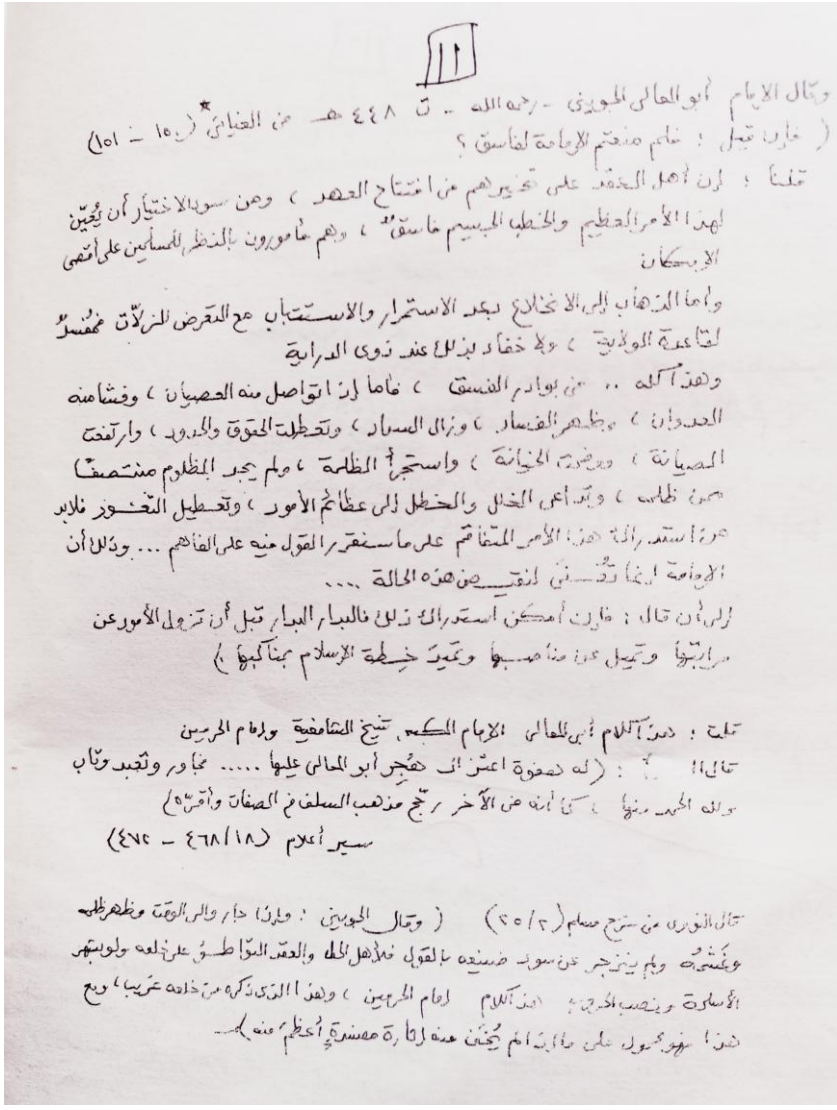

١١

وقال الإمام أبو المعالي الجويني - رحمه الله - ت ٤٧٨ هـ من الغياثي* (ص ١٥ - ١٥١)

(فإن قيل : فلم منعتم الإمامة لفاسق ؟

قلنا : لأن أهل العقد على تخييرهم من افتتاح العقد ، ومن سوء الاختيار أن يُخيَّر لهذا الأمر العظيم والخطب الجسيم فاسقٌ ، وهم مأمورون بالنظر للمسلمين على أتمّ الإحكام

وأما الذهاب إلى الانخلاع بعد الاستمرار والاستتباب مع التعرض للزلّات مفسدٌ لقاعدة الولاية ، ولا خفاء بذلك عند ذوي الدراية

وهذا كله .. من بوادر الفسق ، فأما إذ اتواصل منه العصيان ، وفشا منه العدوان ، وظهر الفساد ، وزال السداد ، وتعطلت الحقوق والحدود ، وارتفعت الصيانة ، وعُرِّيت الخيانة ، واستجرأ الظلمة ، ولم يجد المظلوم منتصفاً ممن ظلمه ، وبدأ من الخلل والخطل إلى عظائم الأمور ، وتعطيل الثغور فلا بد من استدراك هذا الأمر المتفاقم على ما سنقرر القول فيه على الفاهم ... ودلّ أن الإمامة إذا تُدُنِّيَ انتقض هذه الحالة ....

إلى أن قال : فإن أمكن استدراك ذلك فالبدار البدار قبل أن تزول الأمور عن مراتبها وتميل عن مناصبها وتعود خطة الإسلام بما كبها)

تعليق : هذا كلام أبي المعالي الإمام المكبر شيخ الشافعية وإمام الحرمين

قال الذهبي : (له نحو اثنتي عشرة مجلدة هجر أبو المعالي فيها ..... مجاورة وتعبد وتاب والله الحمد منها ، وكان آخر رجوعه عن المذهب السلفي الصفات وأقره)

سير أعلام (١٨/٤٦٨ - ٤٧٠)

قال النووي من شرح مسلم (٢/٢٥٠) (وقال الجويني : فإذا جار والي الوقت وظهر ظلمه وعسفه وعم ينزجر عن سوء صنيعه بالقول فأهل الحل والعقد متوطئون على خلعه ولو بتهم الأسلحة وينصب الحرجة ... هذا كلام إمام الحرمين ، وهذا الذي ذكره من خلعه عجيب ، ومع هذا فهو محمول على ما إذا لم يكن عنه إزالة مفسدة أعظم منه)

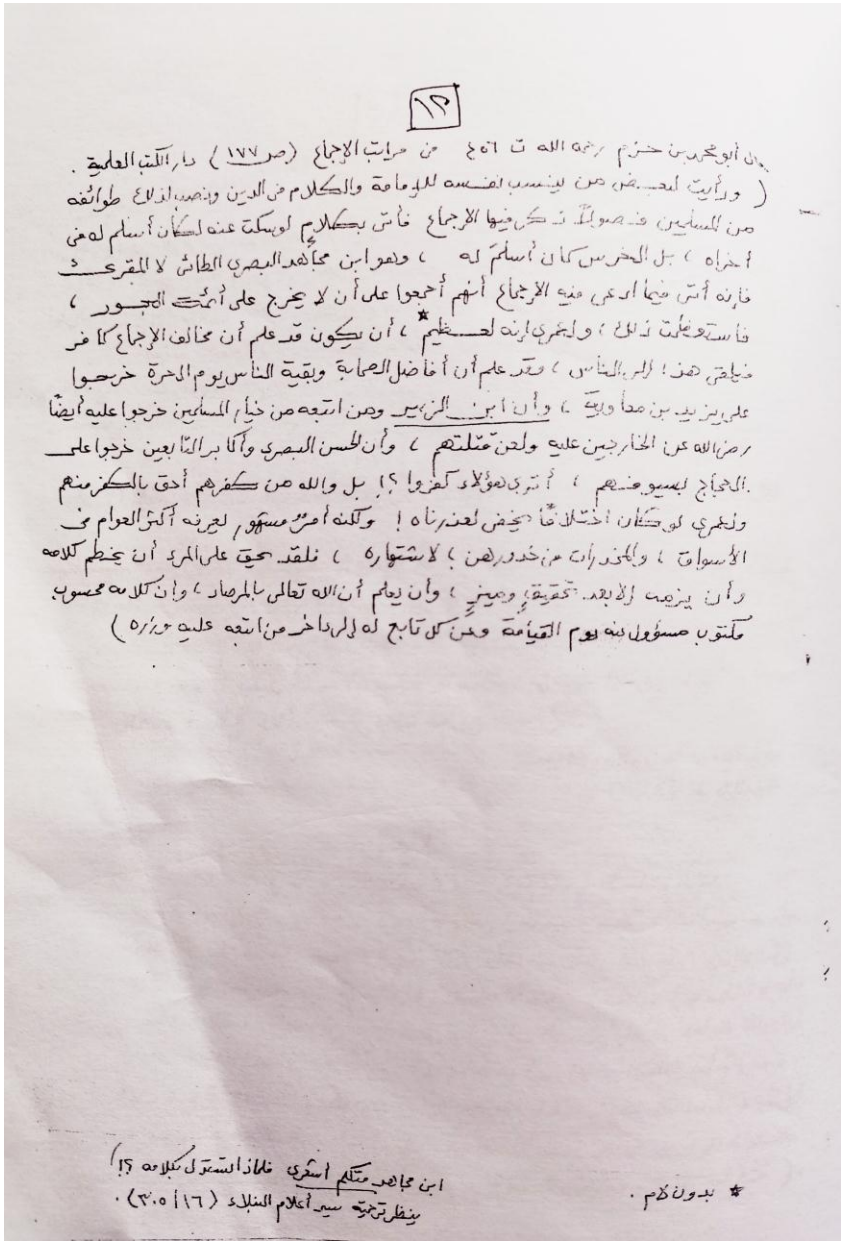

(١٢)

بن أبي محمد بن حزم رحمه الله ت ٤٥٦ هـ من مراتب الإجماع (ص ١٧٧) دار الكتب العلمية.

(وأبيت لبعض من ينتسب لنفسه للإمامة والكلام من الدين وانتصب للذب طوائفه من المسلمين فصولاً ذكر فيها الإجماع فأتى بكلام لو سكت عنه لكان أسلم له في أخراه ، بل الخرس كان أسلم له ، وهو ابن محاهد البصري الطائي لا المقرئ فإنه أتى فيما ادعى فيه الإجماع أنهم أجمعوا على أن لا يخرج على أئمة الجور ، فاستوعلت ذلك ، ولعمري إنه لعظيم* ، أن يكون قد علم أن مخالف الإجماع كافر فياخزي هذا الرجل الناس ، وقد علم أن أفاضل الصحابة وبقية الناس يوم الحرة خرجوا على يزيد بن معاوية ، وأن ابن الزبير ومن اتبعه من قيام المسلمين خرجوا عليه أيضاً رضي الله عن الخارجين عليه ولعن قتلتهم ، وأن الحسن البصري وأكابر التابعين خرجوا على الحجاج بسيوفهم ، أترى هؤلاء كفروا ؟! بل والله من كفرهم أحق بالكفر منهم ولعمري لو كان اختلافاً فيخفف لعذرناه ! ولكنه أمر مشهور لجريه أكثر العوام في الأسواق ، والمجتمعات من خدورهن ، لاشتهاره ، فلقد حق على المرء أن يحفظ كلامه وأن يزعبه الأبعد حقيقة وميزه ، وأن يعلم أن الله تعالى بالمرصاد ، وأن كلامه محسوب مكتوب مسؤول عنه يوم القيامة وعن كل تابع له لمن داخر من اتبعه عليه من ورره)

* بدون كلام .

ابن مجاهد متكلم اشعري فلماذا استدل بكلامه ؟!
ينظر ترجمته سير أعلام النبلاء (١٦ / ٣٠٥) .

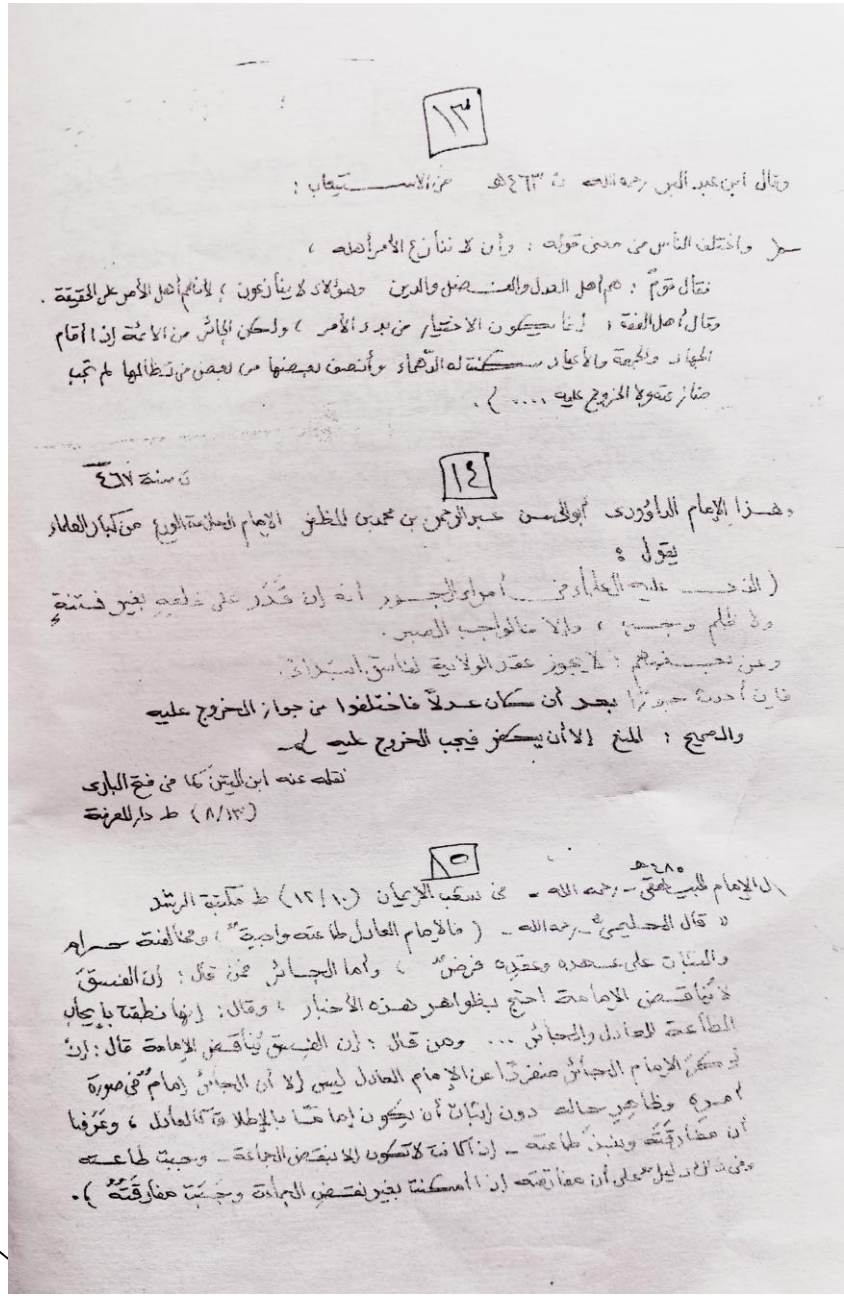

١٣

وقال ابن عبد البر رحمه الله ت ٤٦٣هـ في الاستيعاب :

... واختلف الناس من معنى قوله : وأن لا ننازع الأمر أهله ،
فقال قوم : هم أهل العدل والفضل والدين حيث كانوا لا ينازعون ؛ لأنهم أهل الأمر على الحقيقة .
وقال أهل الفقه : لا بد من الاختيار من يعقد الأمر ، ولكن الجائر من الأئمة إذا أقام الجهاد والجمعة والأعياد ... وأنصف بعضها من بعض من تظالمها لم تجب ...).

١٤

سنة ٤٠٤

وهذا الإمام الداودي أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الإمام العلامة الورع من كبار العلماء يقول :

(الذي عليه العلماء من أمراء الجور أنه إن قدر على خلعه بغير فتنة وظلم وجب ، وإلا ما أوجب الصبر .
ومن بعضهم : لا يجوز عقد الولاية لفاسق ابتداء ،
فإن أحدث جورًا بعد أن كان عدلاً فاختلفوا من جواز الخروج عليه
والصحيح : المنع إلا أن يكفر فيجب الخروج عليه).

نقله عنه ابن التين كما في فتح الباري
(١٣/٨) ط دار المعرفة

١٥

الإمام البيهقي ٣٨٠هـ رحمه الله في شعب الإيمان (١٢/١٠) ط مكتبة الرشد
« قال الحليمي رحمه الله : (فالإمام العادل طاعته واجبة ، ومخالفته حرام والمثابرة على مجاهدته فرض ، وأما الجائر فمن قال : إن الفسق لا ينافي عقد الإمامة احتج بظواهر هذه الأخبار ، وقال : إنها نطقت بإيجاب الطاعة للعادل والجائر ... ومن قال : إن الفسق ينافي الإمامة قال : إن لم يكن الإمام الجائر صفرًا عن الإمام العادل ليس إلا أن الجائر إمام في صورة عدم وظاهر حاله دون إيجاب أن يكون إمامًا بالإطلاق كالعادل ، وعرفنا أن مفارقته ونبذ طاعته - إن أمكنت - لا تكون إلا بنقض الجماعة - وجبت طاعته في ذلك دليل على أن مفارقته إذا لم تمكنه بغير نقض الجماعة وجبت مفارقته).

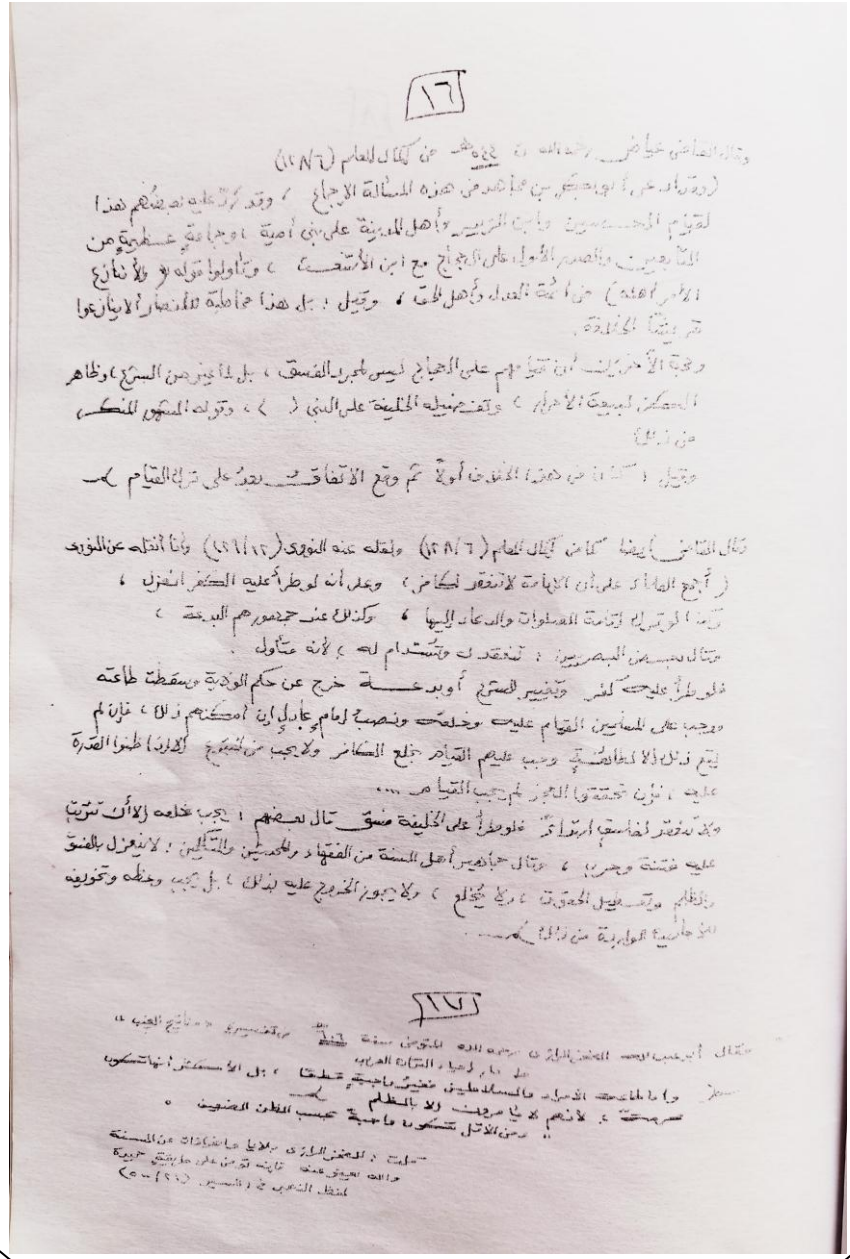

(١٦)

وقال القاضي عياض (رحمه الله) في [illegible] من كمال المعلم (٦/٢٨٦)

(وقد ذكر أبو بكر بن عبد الرحمن هذه المسألة الإجماع، وقد كرّ عليه بعضهم بهذا القيام الحسين وابن الزبير وأهل المدينة على بني أمية، وجماعة عظيمة من التابعين وأكثر العلماء على الإجماع مع ابن الأشعث، وتأولوا قوله ﷺ (لا تنازع الأمر أهله) من أئمة الجور وأهل الظلم، وقيل: بل هذا مخالفة للأنصار الذين نازعوا في بيعة الخلافة.

وحجة الأكثر أن قيامهم على الحجاج ليس لمجرد الفسق، بل لما تيقنوا من السعي في خلع الشرع، وظاهر الحكم البيعة الأولى، وقد تقدم قيامه الخليفة على النبي (ﷺ)، وقوله المنكر من ذلك).

وقال (أي القاضي عياض) هذا الذي عليه أكثر العلماء ثم وقع الاتفاق بعد على ترك القيام.

وقال القاضي أيضاً كما في كمال المعلم (٦/٢٨٦) ونقله عنه النووي (١٢/٢٢٩) وأنا أنقله عن النووي

(أجمع العلماء على أن الإمامة لا تنعقد لكافر، وعلى أنه لو طرأ عليه الكفر انعزل، وكذلك عند جمهورهم البدعة، وكذلك عند جمهورهم الجور وتعطل الحقوق والدعاء إليها، وكذلك عند جمهورهم البدعة، وقال بعض البصريين: تنعقد وتستدام له، لأنه متأول.

فلو طرأ عليه كفر وتغيير للشرع أو بدعة خرج عن حكم الولاية وسقطت طاعته ووجب على المسلمين القيام عليه وخلعه ونصب إمام عادل إن أمكنهم ذلك، فإن لم يقم ذلك إلا لطائفة وجب عليهم القيام لخلع الكافر ولا يجب من الجور إذا لم تعد القدرة عليه، فإن تحققوا العجز لم يجب القيام...

وكذلك تعطل الحقوق أو بعضها وتعذر القيام بها فهو كالكفر الطارئ عليه فيجب القيام عليه لخلعه وتنصيب العادل إن أمكن ذلك، وقال جماهير أهل السنة من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين: لا ينعزل بالفسق والظلم وتعطيل الحقوق، ولا يجوز الخروج عليه بذلك، بل يجب وعظه وتخويفه للأحاديث الواردة من ذلك).

(١٧)

[illegible]

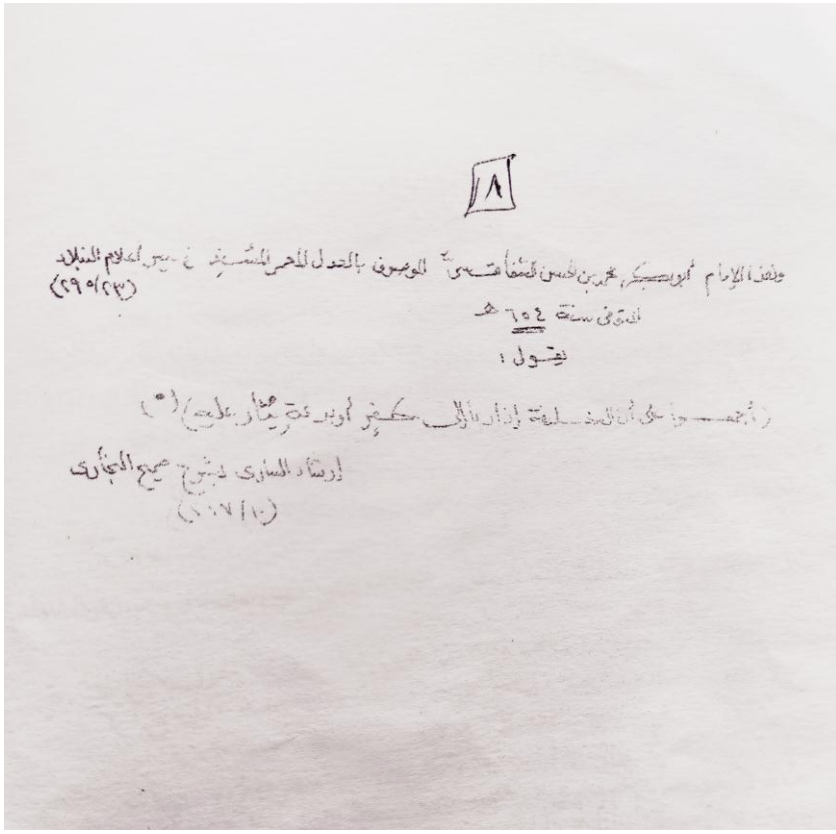

٨

وصف الإمام أبو بكر محمد بن علي الشماشي الموصوف بالعدل الفخر المشهد في سير أعلام النبلاء
(٢٩٩/٢٣)

المتوفى سنة ٦٥٤ هـ

يقول:

(أجمعوا على أن الصلاة إذا دارت إلى حكم أوبدعة يختار على)(*)

إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري
(١٠٧/١٠)

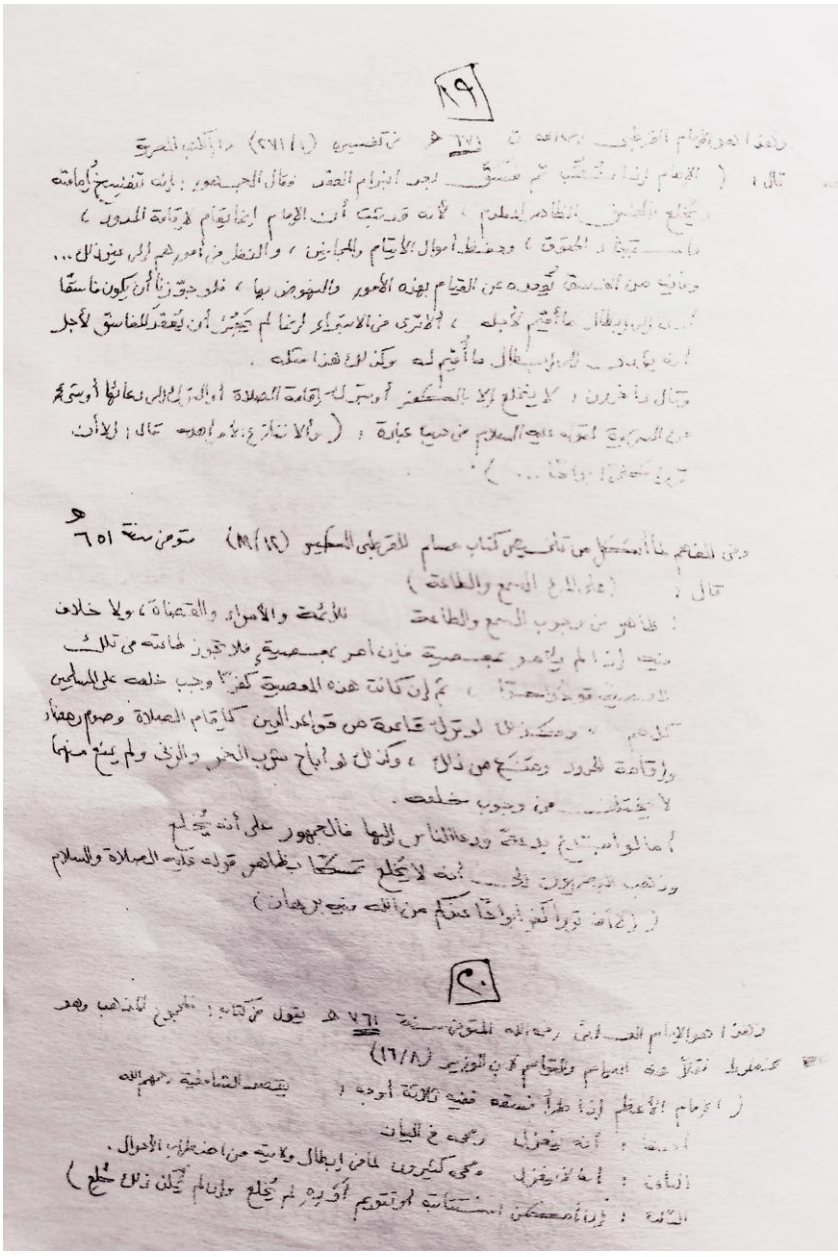

(١٩)

وقد نقل الإمام القرطبي رحمه الله ت ٦٧١ هـ في تفسيره (٢/٢٧١) دار الكتب المصرية
قال : (اللهم إن هذا المكتوب ثم عشق ... يجب ابتزام الحق ، قال الجصاص : بأنه تنفيذ أوامره
ويخلع الطاعة لسلطانه ، لأنه قد ثبت أن الإمام إنما يقام لإقامة الحدود ،
وتسيير الجيوش ، وقسط الأموال للأيتام والمجانين ، والنظر في أمورهم إلى غير ذلك ...
وفاسق من كان مستحقا لوجوده عن القيام بهذه الأمور والنهوض بها ، فلو جوزنا أن يكون فاسقا
لأدى إلى بطلان ما أقيم لأجله ، فالمتولي في الابتداء لو لم يجز أن يعقد للفاسق لأجل
أن يكون فاسقا أدى إلى بطلان ما أقيم له ، وكذلك في هذا الموضع .
وقال بعض الناس : لا يخلع إلا الكفر أو ترك إقامة الصلاة أو الدعاء إلى بدعة أو سب أحد
من الصحابة عليهم السلام من حيث عبارة : (ولا ننازع الأمر أهله ... قال : إلا أن
تروا كفرا بواحا ...) .

وفي المفاهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي المحيو (٣/١٢) متوفى سنة ٦٥١ هـ
قال : (عدم الخلع بالجور والفاسقة)
: ظاهر من وجوب السمع والطاعة للأئمة والأمراء والقضاة ، ولا خلاف
فيه إذا لم يأمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا تجوز طاعته في تلك
المعصية بالإجماع ، ثم إن كانت هذه المعصية كفرا وجب خلعه على المسلمين
القيام عليه وخلعه ، وصار بذلك لو ترك قاعدة من قواعد الدين كإقام الصلاة وصوم رمضان
وإقامة الحدود وشبه ذلك من ذلك ، وكذلك لو أباح شرب الخمر والزنى ولم يمنع منهما
لا يختلف في وجوب خلعه .
أما لو أمر بأمر بدعة ونهى الناس عنها فالجمهور على أنه لا يخلع
وذهب المعتزلة إلى أنه لا يخلع تمسكا بظاهر قوله عليه الصلاة والسلام
(إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان)

(٢٠)

وقال الإمام العلامة المتوفى سنة ٧٦١ هـ يقول في كتابه : تلخيص المذاهب وهو
مختصر مقارن في الإمام والقاضي لابن الوزير (١٦/٨) بتصرف
(الإمام الأعظم إذا ظهر فسقه ففيه ثلاثة أوجه :
الأول : أنه يعزل وهو في الميات
الثاني : إنه لا يعزل ، وهو كثير من أهل البطال والآية من اضطراب الأحوال .
الثالث : إن أمكن استتابته أو تقويمه أو ردعه لم يخلع وإن لم يكن ذلك خلع)

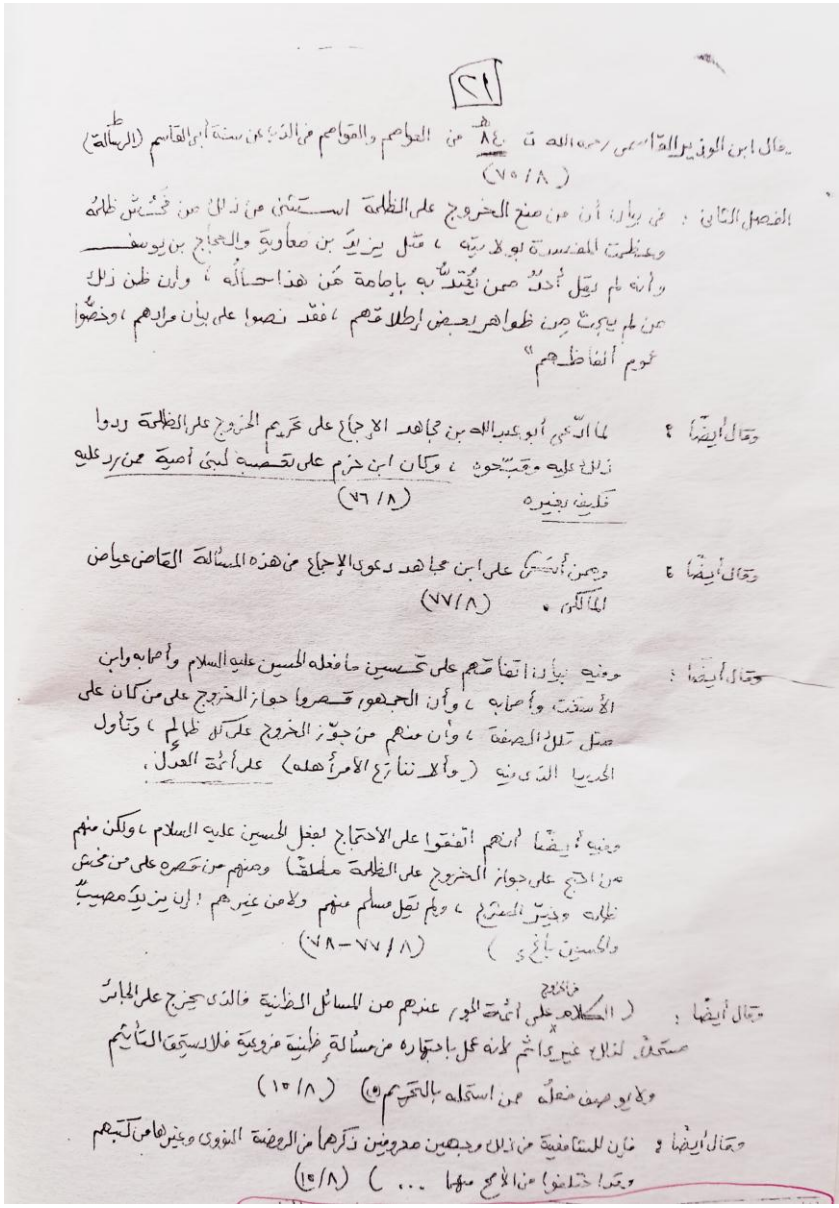

(٢١)

قال ابن الوزير الصنعاني رحمه الله ت ١٨٤ هـ من الفواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم (الروضة)
(٨/ ٧٥)

الفصل الثاني : في بيان أن من صنع الخروج على الظلمة استثنى من ذلك من تحشش ظلمه وعظمت المفسدة بولايته ، مثل يزيد بن معاوية والحجاج بن يوسف وأنه لم يقل أحدٌ ممن يُقتدى به باماثة هذا حاله ، وأن ظن ذلك ممن لم يبحث عن ظواهر بعض أولئك فقد نصوا على بيان مرادهم ، وخصوا عموم ألفاظهم"

وقال أيضاً : لما ادعى أبو عبد الله بن مجاهد الإجماع على تحريم الخروج على الظلمة ردوا ذلك عليه وعجبوا ، وكان ابن حزم على تعصبه لبني أمية ممن رد عليه فليته يجيره
(٨/ ٧٦)

وقال أيضاً : ويمن أنكر على ابن مجاهد دعوى الإجماع من هذه المسألة القاضي عياض المالكي .
(٨/ ٧٧)

وقال أيضاً : وفيه بيان اتفاقهم على تحسين ما فعله الحسين عليه السلام وأصحابه وابن الأشعث وأصحابه ، وأن الجمهور قصروا جواز الخروج على من كان على مثل تلك الصفة ، وأن منهم من جوّز الخروج على كل ظالم ، وتأول الحديث الذي فيه (ولا ننازع الأمر أهله) على أئمة العدل .

وفيه أيضاً أنهم اتفقوا على الاحتجاج بفعل الحسين عليه السلام ، ولكن منهم من احتج على جواز الخروج على الظلمة مطلقاً ومنهم من حصره على من تحشش ظلمه وعظم الضرر ، ولم يقل مسلم منهم ولا من غيرهم ! إن يزيد كمعاوية والحسين بالذي)
(٨/ ٧٧-٧٨)

وقال أيضاً : (الكلام على أئمة الجور عندهم من المسائل الظنية فالذي يخرج على الجائر مستحق لذلك غير داخل في عمله باختياره من مسألة ظنية مزورة فلا يستحق التأثيم
ولا يوصف فعله من استحله بالتحريم) (٨/ ١٠)

وقال أيضاً : فإن المستأمنة من ذلك وجهين صرحوا بذكرهما من الروضة النووي وغيرها من كتبهم وقد اختلفوا من الأخ منها ...) (٨/ ١٠)

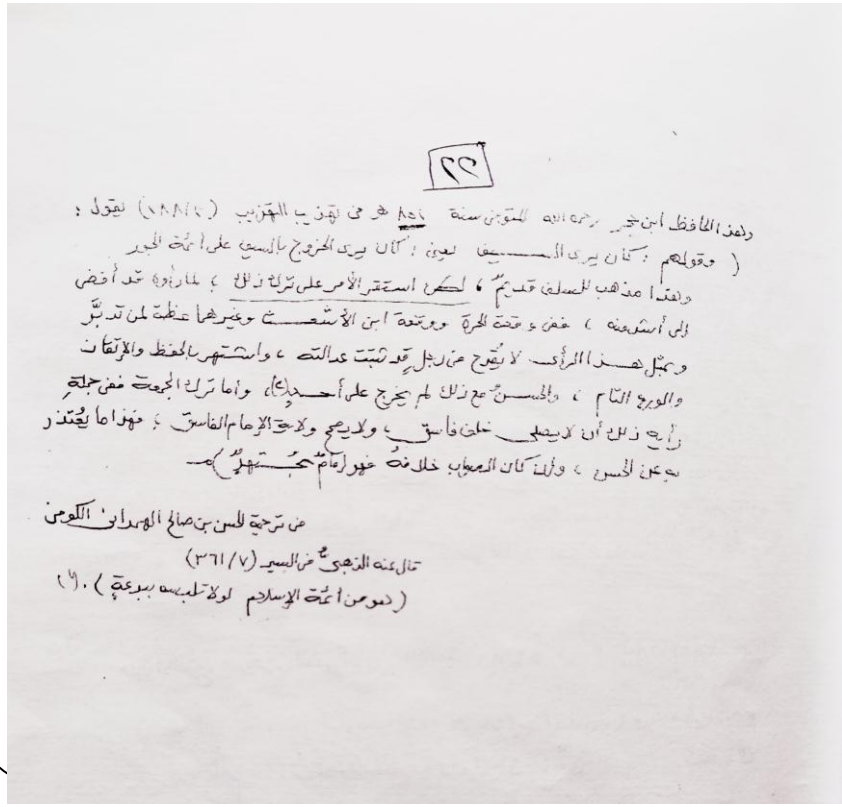

٢٢

ولهذا الحافظ ابن حجر رحمه الله المتوفى سنة ٨٥٢ هـ في تهذيب التهذيب (١٠/٢٨٨) يقول:
(وقولهم: كان يرى السيف للعوام: كان يرى الخروج بالسيف على أئمة الجور
ولهذا مذهب للسلف قديم، لكن استقر الأمر على ترك ذلك؛ لما رأوه قد أفضى
إلى أشد منه، نحو وقعة الحرة ووقعة ابن الأشعث وغيرهما، عظة لمن تدبر
ومثل هذا الرأي لا يقدح من رجل قد ثبتت عدالته، واشتهر بالحفظ والإتقان
والورع التام، والخير مع ذلك لم يخرج على أحد(ع)، وأما ترك الجمعة خلف جلة
رأى ذلك أن لا يصلي خلف فاسق، ولا يصح ولاية الإمام الفاسق؛ فهذا ما يُعتذر
به عن الحسن، وإن كان المذهب خلافه، فهو إمام مجتهد).

عن ترجمة للحسن بن صالح الهمداني الكوفي
قال عنه الذهبي في السير (٧/٣٦١)
(هو من أئمة الإسلام لولا تلبسه ببدعة).(٩)

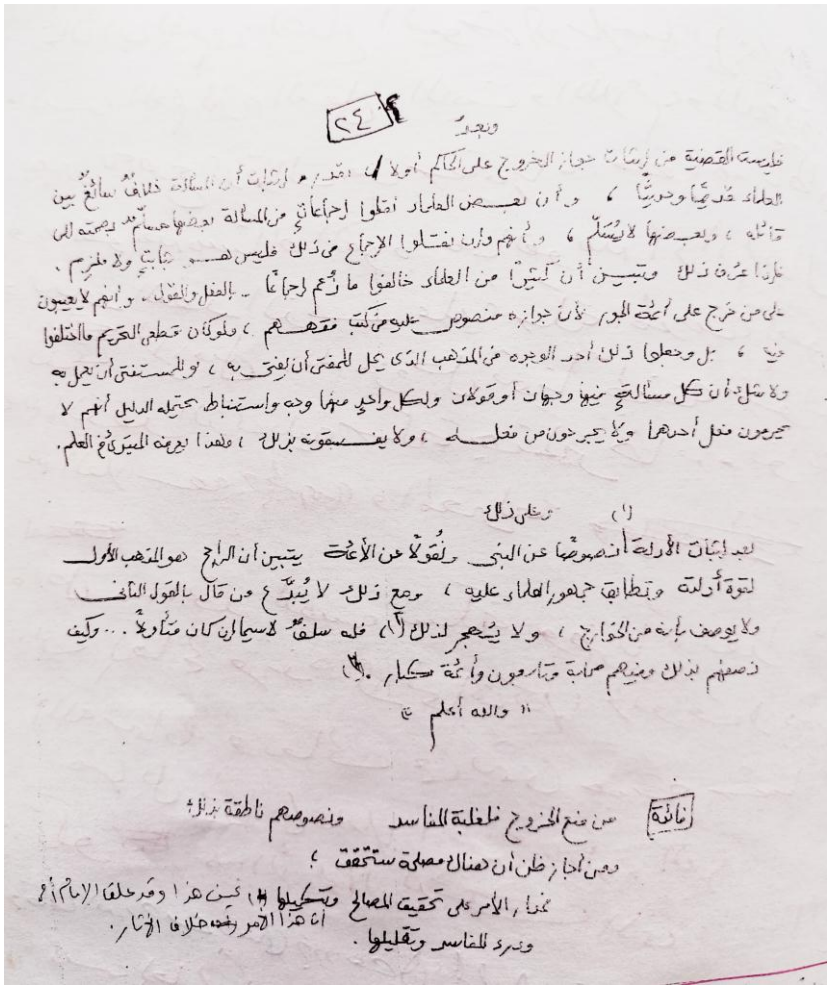

٤٤

وبعد

فهذه القصة من إمكانية جواز الخروج على الحاكم أولا ، وقد رأيت أن المسألة خلافية سائغ بين العلماء فيها وجهان ، وأن بعض العلماء أطلق إجماعا من المسألة بعضها محل نظر يصعب الى ثانيها ، وبعضها لا يسلم ، وأنهم وإن نقلوا الإجماع من ذلك فليس هو بحجة ولا ملزم ، فإذا عرفت ذلك وتبين أن كثيرا من العلماء خالفوا ما زعم إجماعا - بالفعل والقول - وأنهم لا يعيبون على من خرج على أئمة الجور لأن جوازه منصوص عليه من كثير منهم ، فلو كان قطعي الحرمة ما اختلفوا فيه ، بل وجعلوا ذلك أحد الوجوه من المذهب الذي يحل للمفتي أن يفتي به ، ولا يستنكر أن يحل به ولا يقال إن كل مسألة فيها وجهان أو قولان ولكل واحد منهما وجه واستنباط يحتمله الدليل أنهم لا يحرمون فعل أحدهما ولا يجبرون من فعله ، ولا يفسقونه بذلك ، فهذا يرفعه الميزان ثم العلم.

(أ) وعلى ذلك

فبعد إتيان الأدلة منصوصا عن النبي ونقولا عن الأئمة يتبين أن الراجح هو المذهب الأول لقوة أدلته وتطابق جمهور العلماء عليه ، ومع ذلك لا يُبدَّع من قال بالقول الثاني ولا يوصف بأنه من الخوارج ، ولا يُهجر لذلك (أ) فله سلف لا سيما إن كان متأولا . . وكيف نصفهم بذلك ومنهم صحابة متأخرون وأئمة كبار .(ب)

والله أعلم

ثالثة من منع الخروج لمغلبة المفاسد ونصوصهم ناطقة بذلك؟

ومن أجاز ظن أن هناك مصلحة ستتحقق ؟

هنا الأمر على تحقيق المصالح وتكميلها (ب) فمن هذا وقد حلفنا الإمام أن هذا الأمر فيه خلاف الآثار.

وندرء المفاسد وتقليلها .

٢٢

قال الإمام الشوكاني رحمه الله ت ١٢٥٠ هـ من نيل الأوطار (٧/٢٠٨) دار الجيل

(وقد استدل القائلون بوجوب الخروج على الظلمة وضاربتهم بالسيف وكل منكر بالقتال بعموم ما تقدم من الكتاب والسنة من وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولا شك ولا ريب أن الأحاديث التي ذكرها المصنف عن هذا الباب وقد ذكرنا أخص من تلك العمومات مطلقا ، وهي متواترة المعنى كما يعرف ذلك من له أدنى مسكة بعلم السنة ، ولكنه لا ينبغي لمسلم أن يخطط على من خرج من السلف الصالح من العترة وغيرهم على أئمة الجور ما نهض فعلا ذلك بالخروج عليهم ، وهم أتقى لله ، وأطوع لسنة رسول الله ( ) من جاءه من جاء بعدهم من أهل العلم ، ولقد أفرط بعض أهل العلم كما ذكره أمير ومن وافقهم من الجلوس على أحاديث الباب حتى حكموا بأن الحسين السبط رضي الله عنه وأرضاه باغ على الخنزير السكير الهالك لجرم المتربة المطهرة يزيد بن معاوية لعنه الله فيا لله العجب من مقالات تقشعر منها الجلود ، وتصدع من سماعها كل صلد جلمود .

ويقول الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني رحمه الله ١٣٨٦ هـ من : التنكيل (١/٢٨٢-٢٨٦)

(كان أبو حنيفة يستحب أو يوجب الخروج على خلفاء بني العباس ، لما ظهر منهم من الظلم وسيرى ، حتى إنه رأى قتالهم خيرا من قتال الكفار ، وأبو إسحاق - يعني : الفزاري - ينكر ذلك وكان أهل العلم مختلفين من ذلك ؛ فمن كان يرى الخروج يراه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والقيام بالحق ، ومن كان يكرهه يرى أنه شق لعصا المسلمين وتفريق لكلمتهم وتشتيت لجماعتهم ، وتمزيق لوحدتهم ، وتعريض لهم لقتل بعضهم بعضا ... إلى أن قال : وقد جرب المسلمون الخروج فلم يروا منه إلا الشر ... إلى أن قال : والنصوص التي يحتج بها المانعون من الخروج والمجيزون له معروفة والمحققون يعجبون بين ذلك بأنه إذا غلب على الظن أن ما ينشأ عن الخروج من المفاسد أخف جدا مما يغلب على الظن أنه يندفع به جاز الخروج وإلا فلا وهذا النظر قد يختلف فيه المجتهدان ، وأولاهما بالصواب من اعتبر بالتاريخ ، وكثير المخالطة للناس والمباشرة للحروب والمعرفة بأحوال البشر ، وهكذا كان أبو إسحاق)

ابتداءً أقول وبالله التوفيق:

تلخيص الكلام في مخالفات هاني يدور حول الآتي:

أولاً: دعواه بوجود خلاف معتبر في مسألة الخروج على الحاكم الجائر الظالم

ثانياً: دعواه أن الإجماع المذكور في ذلك على المنع من الخروج على الحاكم الجائر لا يُسَلم به لوجود المخالف عبر جميع الأزمان، إما بفعله وإما بقوله، مع تهميشه الإجماعات المنقولة وعدم ذكرها .

ثالثاً: دعواه أن مِن الصحابة مَن خرج على إمامه،وهذه إساءة للصحابة رضي الله عنهم كما بيت ذلك في غير هذا الموطن في كتابه«إلقاء القمامة في أفواه القائلين بخروج الصحابة».

رابعاً : تشابه استدلالاته على رأيه الذي نسبه إلى أهل السنة، استدل عليه باستدلالات الخوارج مما يدل على تأثره بهم جدًّا، وهو بذلك متَّهم بالترويج لمذهبهم، ومع دعواه تحريمَ الخروج على الحكام، والتبرُّءَ مما عليه الخوارج، فيدل على أنها مخلَّط.

خامساً: بتره لنصوص كلام الأئمة، وهذا مما يدل على عدم إنصافه مع المخالفين للخوارج!

سادساً: ذهابه إلى العمومات عند الاستدلال، وإهماله النصوص الخاصة الصريحة الصحيحة فيما يتكلَّم فيه، وهذا مما يجعله في محل التهمة، فإنها آية ابتداع

المرء كما أشار الدارمي.[١]

سابعاً: إهماله لتضعيف العلماء لما استدل به مما توهَّم أنه يخدم قول من يقول بالخروج على الأمراء، أهمل ذلك- يا ويحه- مع ثبوت البينة على اطلاعه عليه كما سيأتي بيانه في موطنه.

ثامناً : تضعيفه لما صححه العلماء، واعتماده لما الضعف فيه واضحٌ، وتقريره لما لم يُوجد عليه دليل صحيح كما سيأتي.

تاسعاً :عدم تحريره المنقول عن العلماء ودلالته عند حكايته واعتماده.[٢]

عاشراً: تشبُّعه بما لم يعط، فقد تأثر بالاستفادة من منشور لعصام الشامي الخارجي، الذي بيَّنت جرائمه في كتابي«**الكاوى في الردِّ على عصام الشامي**» .

---

(١) فإنه حكى عن المبتدعة الاستدلال والاستئناس لقول بعض التابعين في مسألة النظر إلى وجه الله تعالى، ووإهمالهم النصوص عن النبيﷺ والصحابة رضي الله عنهم الصريحة في ذلك ثم قال لهم:« كَيْفَ أَلْزَمْتُمْ أَنْفُسَكُمُ اتِّبَاعَ الْمُشْتَبِهِ مِنْ آثَارِ مُجَاهِدٍ وَحْدَهُ، وَتَرَكْتُمُ الصَّحِيحَ الْمَنْصُوصَ مِنْ آثَارِ رَسُولِ اللهﷺ وَأَصْحَابِهِ وَنُظَرَاءِ مُجَاهِدٍ مِنَ التَّابِعِينَ، إِلَّا مِنْ رِيبَةٍ وَشُذُوذٍ عَنِ الْحَقِّ. إِنَّ الَّذِي يُرِيدُ الشُّذُوذَ عَنِ الْحَقِّ، يَتَّبِعُ الشَّاذَّ مِنَ قَوْلِ الْعُلَمَاءِ، وَيَتَعَلَّقُ بِزَلَّاتِهِمْ، وَالَّذِي يَؤُمُّ الْحَقَّ فِي نَفْسِهِ يَتَّبِعُ الْمَشْهُورَ مِنْ قَوْلِ جَمَاعَتِهِمْ، وَيَنْقَلِبُ مَعَ جُمْهُورِهِمْ ، فَهُمَا آيَتَانِ بَيِّنَتَانِ يُسْتَدَلُّ بِهِمَا عَلَى اتِّبَاعِ الرَّجُلِ، وَعَلَى ابْتِدَاعِهِ» .«الرد على الجهمية» ص ١٢٤.

(٢) وفي هذا أنه حينما يجد قولين لعالم ينقل الموافق لهواه غير مبال بمخالفته للسنة، ويهمل القول الآخر، والذي هو الأليق برأي هذا العالم، كما سيأتي في نقله عن المذهب الحنفي.

فأين تحرير القول عن العلماء عند النقل؟! وكأنه ليس كذباً ولا تقوُّلاً على العلماء!

الحادي عشر: معارضته النصوص النبوية بأقوال أهل العلم، ليخرج بمسوِّغ للمنحرفين أن لهم سلفاً فيما يذهبون إليه، فأتى في نهاية كتابته بقول مُشَوَّه مشئوم،أن الخلاف في مسألة الخروج على الحكام سائغ، ولا يبدَّع مَن قال بالخروج عليهم، ولا يوصف بأنه من الخوارج، ولا يُهجر لذلك، لأن لهم سلفاً...وكيف نصفهم بذلك وفيهم صحابة[١] وتابعون وأئمة كبار، كذا- على حد قوله-.

وهذه التجميعة من كيسه، من استنباط فضيلته جمعها من زلَّات لعلماء خالفوا النصوص النبوية، أما أن ينص عالم على تجميعته تلك بأدلة فهيهات، ونتحدَّاه أن يأتي بنص عالم مُستَدل عليه باستدلال صحيح على تجميعته تلك، وإنا لمنتظرون.[٢] وسيأتي بيان ذلك، إن شاء الله.

الثاني عشر: ثناؤه على من وقعوا في الفتن ودُمِّرت البلاد والجيوش، وظهرت

---

(١) مع أنه لم يستطع أن يقيم دليلاً واحداً على أن صحابياً واحداً قد خرج على إمامه، اللهم إلا أن يأتي بزلات لبعض علماء قالوا ذلك بغير تحرير على ما اعتاد الدكتور عليه، وقد حرَّرت له ولأمثاله كل ما نسب إلى الصحابة ﷺ هذا، فألفيته باطلاً وسجَّلت تحريرذلك في كتابي«إلقاء القمامة في أفواه القائلين بخروج الصحابة» نفع الله به.

(٢)وما أرى ما جمع هو وغيره من زلات العلماء إلا كما قال مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ في قوله تعالى{فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ }[آل عمران: ٧] قال: مَا تَأَوَّلُوا وَزَيَّنُوا مِنَ الضَّلَالَةِ لِيَجِيءَ لَهُمُ الَّذِينَ فِي أَيْدِيهِمْ مِنَ الْبِدْعَة، لِيَكُونَ لَهُمْ بِهِ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ خَالَفَهُمْ لِلتَّصْرِيفِ وَالتَّحْرِيفِ الَّذِي ابْتُلُوا بِهِ، كَمَيْلِ الْأَهْوَاءِ وَزَيغِ الْقُلُوبِ، وَالتَّنْكِيبِ عَنِ الْحَقِّ الَّذِي أَحْدَثُوا مِنَ الْبِدْعَةِ».أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره»(٣١٩٦) بسندٍ صحيح إليه رحمه الله.

حقيقة فتنتهم للقاصي والداني... وهذا مناقض لمنهج أهل االسنة والجماعة.

وإليك تفصيل ذلك،والله المستعان :

أولاً: دعواه بوجود خلاف معتبر في الخروج على الحاكم الجائر الظالم [١].

وهو خلاف الأحاديث النبوية المتواترة[٢]والآثارالمتكاثرة عن الصحابة ﷺ ، والتابعين في النهي عن ذلك،وهو خلاف دعواه.

ثانياً : دعواه أن الإجماع المذكور في المنع من الخروج على الحكام لا يُسَلَّم به لوجود المخالف عبر جميع الأزمان، إما بالفعل وإما بالقول [٣].

---

(١) كذا في ص ١ من مذكرته التي لم يتجاوز عدد صفحاتها ٢٤ ورقة يُقَرِّر فيه كل هذه الأوابد التي سيأتي ذكرها، والتنبيه على ما فيها إن شاء الله .

(٢) وقد نص على التواتر الأثرم في كتابه «ناسخ الحديث ومنسوخه»ص٢٥٦ والشوكاني في «السيل الجرار»(١/ ٩٦٥) ولذلك فإن عدداً من الأئمة بدَّعوا من يرى رأي الحرورية المناويء لرأي أهل السنة والجماعة في ذلك .بل إن حرب الكرماني تحديداً المتوفي سنة ٢٨٠هـ قد حكى الاجماع على أن الخارج على السلطان مبتدع مخالف مفارق للسنة والجماعة، وهو القول الذي أقرَّه ابن القيم في «الحادي» عليه وكذا قبلهما الإمام أحمد، كما بينت نصوص أقوالهم في كتابي « إلقاء القمامة في أفواه القائلين بخروج الصحابةعلى أمرائهم» .

(٣) وهي أقوال شاذَّة انتقدها بعض العلماء كالذي ورد عن أبي حنيفة- وخالفه أهل مذهبه فيه- بل هو نفسه قد رجع عنه ، وحقيقة ذلك أنها أقوال لا يصعب جمعُها على أي مبتدىء يقصد جمعها، وإنما الإجماعات حقيقة عبر الأزمان ذكرتها بتواريخ وفاة أصحابها، وألفاظ أقوالهم أثناء ردِّي على المدعو عصام الشامي فراجع كتابي «الكاوي في الرد على عصام الشامي »ص٢٧١ وما بعدها.

ثم لم يذكر من الإجماعات التي ذكرها العلماء في مذكرته إلا قول أبي بكر بن مجاهد أثناء نصرته لرأي ابن حزم الشاذ في ردَّه علي ابن مجاهد دعوى الإجماع.

وأما الإجماعات الباقية فلم يذكرها اللهم إلا الإشارة إلى إجماع النووي.

فحكي عن السبكى قولاً للشافعي في القديم أن الإمام ينعزل بالفسق ثم تجرَّأ - هاني الدكتور- فقال[١] : «ومنه يُعلم وهاء كلام الإمام النووي أن فقهاء المذهب مجمعون على التحريم »[٢] كذا !!

---

(١) في مذكرته ص ٨.

(٢) **يُوهِم أن النووي ينقل رأي المذهب مع أن لفظ كلام النووي في شرح مسلم(١٢/ ٢٢٩)** : « أَمَّا الْخُرُوجُ عَلَيْهِمْ وَقِتَالُهُمْ فَحَرَامٌ **بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ** وَإِنْ كَانُوا فَسَقَةً ظَالِمِينَ وَقَدْ تَظَاهَرَتِ الْأَحَادِيثُ بِمَعْنَى مَا ذَكَرْتُهُ وَأَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ أَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ السُّلْطَانُ بِالْفِسْقِ وَأَمَّا الْوَجْهُ الْمَذْكُورُ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يَنْعَزِلُ وَحُكِيَ عَنِ الْمُعْتَزِلَةِ أَيْضًا فَغَلَطٌ مِنْ قَائِلِهِ مُخَالِفٌ لِلْإِجْمَاعِ، قَالَ الْعُلَمَاءُ وَسَبَبُ عَدَمِ انْعِزَالِهِ وَتَحْرِيمِ الْخُرُوجِ عَلَيْهِ مَا يَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْفِتَنِ وَإِرَاقَةِ الدِّمَاءِ وَفَسَادِ ذَاتِ الْبَيْنِ فَتَكُونُ الْمَفْسَدَةُ فِي عَزْلِهِ أَكْثَرَ مِنْهَا فِي بَقَائِهِ » .

وواضح أن هذا تحرير النووي لا رأي المذهب الشافعي كما أوهم، ثم إن ما حُكي عن الشافعي ألا تراه رأياً قديماً للشافعي؟

يعني رجع الشافعي عنه فلو كان الكاتب مهتدياً لعلم أنه قول لا يُعرَّج عليه لأن قائله رجع عنه.

ولماذا رجع الشافعي عنه؟ لكونه رآه مُخالفاً للدليل.

فجاء هاني يتكثَّر به، ولا عجب فهذه بضاعة الدكتور، ولا حول ولا قوة إلا بالله!

كما نقل عن الحافظ ابن حجر[١] استقرار الأمر على ترك الخروج بالسيف على الأئمة.

هذا فقط ما أشار إليه مِن إجماعات في مذكرته .

وهذا فيه إيهام أن الذي نقل الإجماع هم: ابن مجاهد، والنووي، ثم ابن حجر حكى استقراره بعد أن كان هناك خلاف قديم، وليس الأمر كذلك!

فقد ذكرتُ نصوص إجماعات العلماء ما يزيد على ثلاثين إجماعاً عبر العُصُور على الترتيب الزمني لوفياتهم، وذلك عند ردِّي على صنوه عصام الشامي في كتابي «الكاوي».

فكان من العدل أن لا يوهم القارئ أن الذين حكوا الإجماع قلَّة، وقد كثَّر جداً من نقولات مَن تأثروا بكلام ابن حزم الباطل[٢] الذي رددتُ عليه عند شرحي ل

.....

وكيف والنووي نفسه يقول عن الخروج على الحاكم:« حَرَامٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ» وهو عكس القديم في المذهب، فتأمل كيف يشوِّش الدكتور هاني ويُمَوِّه ويُهوِّش بقول للشافعي قديم رجع عنه بانعزال الإمام بالفسق، وهو قول مُهدَر رجع صاحبه عنه! فلماذا يذهب هذا المفلس من الحجج إلى هذا ؟

(١) في مذكرته ص ٢٢.

(٢) فنقل كلام ابن حزم في مذكرته ص ١٢، ذاك الذي تأثَّر به القاضي عياض المتوفي سنة ٥٤٤هـ في كتابه «إكمال المعلم» (٦/ ٢٤٧) والذي حكاه هاني عنه في«مذكرته» ص ١٦، وتأثَّر به أيضاً ابن الوزير القاسمي المتوفي سنة ٨٤٠ هـ في كتابه «العواصم »(٨/ ٧٦) فما بعدها، تأثَّرالأخير بابن حزم، وزاد الطين بلَّة، وأخطأ ابن الوزير أخطاءً علمية فادحة تبعه عليها هاني، وسيأتي التنبيه عليها إن شاء

«شرح السنة للبربهاري» (١/ ٢١٢) الطبعة الثانية من الكتاب، وهو مِن الموفَّق على مرمى حجر، فنسأل الله تيسير وصول الخير إلينا .

وعجيب أمر الدكتور هاني !

فلا هو اعتمد كلام علماء العصر الكبار أمثال: الألباني ، وابن باز ، والعثيمين، والشيخ مقبل بن هادي الوادعي ، ومشايخ اللجنة الدائمة وأسنانهم من العلماء الكبار- وهو قريب منه يسهل عليه الحصول عليه – ولا هو اتبع رأي إمام شيوخه الأزهريين الأشاعرة أبي الحسن الأشعري، ولم ينسلخ عنه [١]،ولا هو قام بتحرير

.....

الله مع ذكر سبب متابعته له على ذلك في البند العاشر إن شاء الله، عند التعليق على نقل هاني نصوص كلام العلماء دون تحرير على خلاف طريقة المحققين .

(١) أبو الحسن الأشعري متوفي سنة ٣٢٤هـ قد تاب إلى الله وعاد لمذهب أهل السنة، وكثير من مناهج الأزاهرة على رأيه القديم قبل التوبة .

وأقوال أبي الحسن الأشعري التي أشرت إليها في مواطن ثلاثة من كتبه:

أولها كتابه« الإبانة في أصول الديانة» في باب إبانة قول أهل الحق والسنة قال ص ٣٠ :

«ونرى الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح، والإقرار بإمامتهم ، وتضليل من رأى الخروج عليهم إذا ظهر منهم ترك الاستقامة »

وثانيها في كتابه « مقالات الإسلاميين» ص ٢٢٨ قال:

« ويرون الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح وأن لا يخرجوا عليهم بالسيف وأن لا يقاتلوا في الفتنة».

وثالثها في «رسالته إلى أهل الثغر» ص ١٦٨ :

المسألة بعدل وإنصاف،ولو خدم الموضوع من جهة التحرير العلمي لاهتدى إن شاء الله، ثم ادَّعي بعد ذلك أن الصحابة ﷺ خرجوا على حكامهم، فيا للعجب!!ولا حول ولا قوة إلا بالله [1].

.....

«الإجماع الخامس والأربعون:وأجمعوا على السمع والطاعة لأئمة المسلمين وعلى أن كل من ولي شيئاً من أمورهم عن رضا أو غلبة وامتدت طاعته من بر وفاجر، لا يلزم الخروج عليهم بالسيف جار أو عدل ».

فاتبع شيخك هذا يا هاني ، فهو شيخك الحقيقي الذي ينسب إليه المذهب الأشعري أنت محسوب عليه يا بُنَي، فإنه إمام الأشاعرة حقاً، وإليه المذهب،ودعك من التمسُّح في مصطفى العدوي وحسان ووحيد بالي والحويني وأضرابهم، فإنهم لا ينفعوك، وقد عجزوا عن صيانة أنفسهم ، فكيف يرفعون خسيسة غيرهم ؟ وإن العاقل ليستحى مما حصل منهم في الفتن التى لا ينتبه إليها الأغمار ولا المتعصبة ، فالتعصب يعمي ويصم .

(١) **وإن من توفيق الله وسداده وإرشاده للمرء**: أن ينشرح صدره للحق، فيرتاح قلبه لما أصاب شيوخه فيه دون ما أخطئوا فيه، وأما الأبعد فيُثني على شيوخ - يَدَّعيهم له وليس كذلك - خالفوا السنة المنصوصة عن رسول الله ق، ونصوص أقوال أصحابه ي، فيتبنَّى آراءهم وينصرها وهي خطأ ، ثمَّ يجمع لها من الآراء الشاذة والأخبار الضعيفة- وما ليس له سند – ويُحَلِّي ذلك بالنظر الساذج، وهو ضلال أصلع أبلق، أدى إلى فتن أَدْبَرَتْ فعَرَفَهَا كُلُّ جَاهل، وهو ما زال تائهاً، في الوقت الذي يُخالف فيه شيوخ شيوخه فيما أصابوا فيه ووافقوا المنصوص عن رسول الله ق والصحيح عن أصحابه ي، فخالفوا – يا ويحهم-النظر السديد، وقد عُلم أن البركة مع الأكابر، ثمَّ يَدَّعى بعد ذلك العلم والرشاد ! فلا حول ولا قوة إلا بالله،ولا يوضَّح حرمان التوفيق بمثال أحسن من هذا ، نسأل الله العافية والستر في الدنيا والآخرة .

ثالثاً : دعواه أن من الصحابة من خرج على إمامه :

عدُّه صـ٤ : من الخارجين معاو،ية ومن معه: طلحة، والزبير،[١] والحسين بن علي، ومن معه من خيرة آل البيت ومن الصحابة ﷺ.. وابن الزبير[٢] ومن معه من الصحابة». [٣]

---

(١) **وما أدري لماذا لم يعدُّ معهما عمرو بن العاص وابنه عبد الله بن عمرو ؟!** لعله لو لُقِّنهما تَلَقَّن!

ولا عجب فإنه لا يُفَرِّق بين البغي والخروج على الحكام، وقد بينتُ الفوارق بينهما في ردي على صنوه عصام الشامي في كتابي «الكاوي »ص ١٥٥ وما بعدها من ستة أوجُه فليتعلَّمها.

وقد كان يكفي هاني- لو كان عاقلاً ومتجرِّداً للحق أن يقارن بين قول علي والصحابة يمعه الصريح في طائفة معاوية، وبين قولهم في الخوارج أهل النهروان، أو أن ينظر في تعاملهم مع هؤلاء(طائفة معاوية) وتعاملهم مع(طائفة الخوارج)، ولكنَّه التعثُّر الذي جلبه له رؤية النفس حيث جعلته لا يأبه حتى بقول الشيخ الفوزان حفظه الله وقد أتيته به في مجلسه معنا، فلم يكترث به، مع أن هاني بالنسبة إلى الفوزان في العلم والفقه كالذي يدْحَضُ في بوله بالنسبة لأمه.

(٢) لأن الدكتور هاني كان قد استدل على خروجه برواية أحمد (٥٧٠٩) من طريق صَخْرِ بنِ جويريةِ ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، جَمَعَ بَنِيهِ حِينَ انْتَزَى أَهْلُ الْمَدِينَةِ مَعَ ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَخَلَعُوا يَزِيدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ: إِنَّا قَدْ بَايَعْنَا هَذَا الرَّجُلَ...وهذه رواية شاذَّة، بيَّنت شُذُوذُها في كتابي«إلقاء القمامة».

(٣) وأضاف إليهم عبد الله بن مطيع، وعبد الله بن حنظلة مشافهة على أن بعض أهل العلم ادعى أن لكل منهما رؤية، وهذا يعوذه تحريرٌعلميٌ.

ويُعَاب عليه أن يكون دكتوراً في مادة الحديث- على حدِّ زعمه- ثم لا ينهض لتحرير مثله قبل أن يبني عليه، وقد قالوا: ثبت العرش ثم انقش.

وقد بيَّنت بالتحرير في غير هذا المقام أنه لم يثبت أن صحابياً واحداً خرج على إمامه [١]

وأخص بالذكر هنا عبد الله بن الزبير رضي الله عنه .

وعبد الله بن مطيع ، وعبد الله بن حنظلة .

فالأول-أعني عبد الله بن الزبير رضي الله عنه -:كيف يُدَّعى أنه خرج على إمامه .

وقد أخرج البلاذري[٢]عَنْ جويرية بن أسماء عن نافع أن ابْن الزُّبَيْرِ رضي الله عنه لم يُدع له بالخلافة حتى مات يزيد، وقال نافع: كنت تحت منبره يوم دعا إلى نفسه وكان قبل ذلك يدعو إلى الشورى.

وهذا صريح في عدم خروجه أصلاً.

وأيضاً أخرج البخاري[٣] بسندٍ صحيح إلى بُرد، مَولَى آل الزبير.

قَالَ: لم يزل ابنُ الزبير لا يدعو بالخلافة،حتى هلك يزيد.[٤]

وأما ما رواه مسلم [١] عن عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: لَمَّا احْتَرَقَ الْبَيْتُ زَمَنَ يَزِيدَ بْنِ

---

(١) في كتابي« إلقاء القمامة في أفواه القائلين بخروج الصحابة».

(٢) في«أنساب الأشراف»(٩٠٨).

(٣) في«التارخ الكبير»(٢/ ١٣٤) قال بعد ذكره:

قالهُ لنا عَبد اللهِ بْن مُحَمد، عَنْ وهب بْن جَرير، سَمِعَ جويرية ابْن أسماء، سَمِعَ بُردًا... ومن طريق البخاري أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»(٢٨/ ٢٠٢) .

(٤) وأما أقوال العلماء بمثل ما انتهيت إليه من تحرير فدونتها في كتابي «إلقاء القمامة» ص١٣٣ .

مُعَاوِيَةَ، حِينَ غَزَاهَا أَهْلُ الشَّامِ، فَكَانَ مِنْ أَمْرِهِ مَا كَانَ، تَرَكَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ حَتَّى قَدِمَ النَّاسُ الْمَوْسِمَ يُرِيدُ أَنْ يُجَرِّئَهُمْ - أَوْ يُحَرِّبَهُمْ - عَلَى أَهْلِ الشَّامِ، فَلَمَّا صَدَرَ النَّاسُ....الأثر.

فليس بصريح أن ذلك كان وقت تحصن ابن الزبير فيها وحربه ليزيد بن معاوية كما يفهم البعض، وإلا لو كان ابن الزبير خارجًا على يزيد في ذلك الوقت لذهب إليه ابن عمر كما ذهب لابن مطيع ونهاه، كما نهى ابن مطيع ومن معه في أمر يزيد نفسه. [٢] ولحذَّره كما حذَّر أبناءه من خلع يزيد، [٣]

ولو كان ابن الزبير خارجًا على يزيد لأتاه جندب ابن عبد الله البجلي كما أتى عسعس ابن سلامة، ولكلمه كما كلمه. [٤]

ولاستنكر عبد الله بن يزيد عليه كما استنكر على عبد الله بن حنظلة زمن الحَرَّة. [٥]

ولخاطبه ابن عباس واستنكر عليه كما استنكر على الخوارج في مناظرته لهم. [٦]

.....

(١) برقم (١٣٣٣).

(٢) والأثر عنه بذلك في صحيح مسلم(١٨٥١).

(٣)والأثر عنه بذلك في صحيح البخاري(٧١١١).

(٤) والأثر عنه بذلك في صحيح مسلم (٩٧).

(٥) وكلامه في ذلك في صحيح البخاري(٢٩٥٩) ومسلم (١٨٦١).

(٦) في المناظرة الكبرى المعروفة التي أخرجها عبد الرزاق في«المصنف»(١٨٦٧٨) بسندٍ صحيح.

ولخاطبه الصحابة رضي الله عنهم كما خاطبوا من خرجوا على أمرائهم في مواطن متعددة.[١]

والثاني والثالث: عبد الله بن مطيع،وعبد الله بن حنظلة- فهما قد خرجا بالفعل ، وثبتت الأسانيد بذلك،ولكنهما ليسا من الصحابة، بل لم يثبت لهما رؤية أصلاً، وأدلة ذلك لا تنتهض كما بينت ذلك في كتابي «إلقاء القمامة».

فهل يُنصِف هاني ويوافقنا في الرجوع عن القول بخروج عبد الله بن الزبير رضي الله عنه على إمامه[٢]، وكذا ادَّعى أن عبد الله بن مطيع وعبد الله بن حنظلة خرجا على الحاكم، والحق لا صحبة لأي منهما؟

---

(١) ولي كتاب مستقل في ذلك«مناصحة الخوارج ومن تأثر بهم».

(٢) **وأكدتُ على ذلك** هنا لأن الجلسات التي تمت مع هاني المذكور كان قد أتاني بالرواية الشاذَّة التي فيها أن عبد الله بن الزبير انتزى مع أهل المدينة، ولم أكن وقتها أستحضر إعلالها لأنها- كانت مرت عليّ من سنوات – فكنت بعيد العهد بتحريرها ، فألزمني بما يراه إنصافاً أن الصحابي ابن الزبيرا قد خرج على إمامه بما أورده من الرواية الشاذَّة!

ويرى أن إلزامي بذلك في نفس المجلس على وجه السرعة إنصافاً ، فأقررتُ يومها على ظاهر السند فلما راجعت تخريج الحديث تذكَّرت الإعلال الذي تذكَّرته فدوَّنته في كتابي«إلقاء القمامة» ص١٠٣ بخريطة توضيحية، فهل يُنصف هاني ويُعلن تراجعه عن اتهام الصحابي عبد الله بن الزبير بأنه خرج على إمامه ليُثبت خلافية مسألة الخروج على الحكام؟

وقد أتيته بإعلال الرِّواية، بل بيَّنت بالدليل الثابت أن الصحيح ما يناقض ذلك، وأيَّدت ذلك بأقوال الأئمة على أن ابن الزبير لم يخرج على يزيد أصلاً، بل كان مخروجًا عليه، فراجع المصدر المشار إليه .

أو يأتينا بدليل على ما ذهب إليه؟

وإنا لمنتظرون.

رابعاً : تشابه استدلالاته على رأيه باستدلالات الخوارج مما يدل على تأثُّره بهم ، وترويجه لمذهبهم ، ولذلك أمثلة:

١ – استدلاله [(١)] بقوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾ ﴾ البقرة .

واستشهد بكلام الجصاص الحنفي حين قال [(٢)]:« فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الظَّالِمُ نَبِيًّا وَلَا خَلِيفَةً لِنَبِيٍّ وَلَا قَاضِيًا، وَلَا مَنْ يَلْزَمُ النَّاسَ قَبُولُ قَوْلِهِ فِي أُمُورِ الدِّينِ مِنْ مُفْتٍ أَوْ شَاهِدٍ أَوْ مُخْبِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خَبَرًا » [(٣)] . هذا نص ما أتى به هاني.

.....

وإني لمنتظر الإنصاف الذي يتكلَّم عنه، جعلنا الله وإياه من أهله ؟

(١) في «مذكرته» ص ٢ حيث قال :« الأدلة المجيزة للخروج على الحكام الظلمة»وذكر هذا أولها.

(٢) في أحكام القرآن (١/ ٨٤) وبتر هاني من قوله ما خالف هواه، وسيأتي بيانه.

(٣) و قداستدل الجصاص في تفسير الآية في المصدر المذكور بثلاثة آثار: عَنْ السُّدِّيِّ فِي قَوْله تَعَالَى: {لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ} أَنَّهُ النُّبُوَّةَ. وَعَنْ مُجَاهِدٍ: أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ الظَّالِمَ لَا يَكُونُ إمَامًا.

وعن الحسن: لَيْسَ لَهُمْ عِنْدَ الله عَهْدٌ يُعْطِيهِمْ عَلَيْهِ خَيْرًا فِي الْآخِرَةِ.

كما أورد الجصاص عن ابن عباس رضي الله عنه في تفسير الآية أنه قال:« لَيْسَ لِلظَّالِمِينَ عَهْدٌ، وَإِنْ عَاهَدْتَهُ فَانْقُضْهُ».

وهذا أخرجه عن ابن عباس الطبري في تفسيره برقم (١٩٥٥) بسندٍ فيه مسلم الأعور وهو ضعيف.

مع أن الجصاص نفسه قال عقب الآية مباشرة وفي نفس الصفحة :

«فَأَخْبَرَ أَنَّ الظَّالِمِينَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ لَا يَكُونُونَ أَئِمَّةً وَلَا يَجْعَلهُمْ مَوْضِعَ الِاقْتِدَاءِ بِهِمْ»

وهو التفسير الموافق لتفسير مجاهد:

« لَا يَكُونُ إِمَامٌ ظَالِمٌ يُقْتَدَى بِهِ».[١] واختاره الطبري في تفسير الآية.[٢]

وهو غير معارض لتفسير ابن عباس رضي الله عنه، بل هو الموافق للسياق.

والعجيب أن الجصاص لم يرجح هذا القول في تفسير الآية، بل قال في المصدر ذاته :

« جَمِيعُ مَا رُوِيَ[٣] مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ، وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُهُ مُرَادًا لله تَعَالَى،وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى ذَلِكَ عِنْدَنَا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الظَّالِمُ نَبِيًّا وَلَا خَلِيفَةً لِنَبِيٍّ وَلَا قَاضِيًا، وَلَا مَنْ يَلْزَمُ النَّاسَ قَبُولُ قَوْلِهِ فِي أُمُورِ الدِّينِ مِنْ مُفْتٍ أَوْ شَاهِدٍ أَوْ مُخْبِرٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ خَبَرًا..» اهـ .

رأيت أخي القارىء، ما بتره هاني من كلام الجصاص فهيَّأ للسامع أو القارىء

ومع ذلك اعتزَّ به صنو هاني ذاك المدعوعصام الشامي لموافقته لهواه، وقد بينت ضعفه أثناء ردِّي عليه في كتابي «الكاوي في الرد على عصام الشامي» وسيأتي ذكر الراجح في تفسير الآية بإيراد الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنه.

(١) وقد أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٩٤٩).

(٢) في «تفسيره» (٢/ ٢٠) .

(٣) يعني: من قول ابن عباس رضي الله عنه ومجاهد والحسن والسُدّي رحمهم الله.

لمذكرته أن هذا فقط هو ترجيح الجصاص في تفسير الآية؟!

فلماذا بترت يا هاني بداية كلام الجصاص؟!

والحق أن الجصاص لم يستبعد ترجيح الأقوال الأخرى، ولا استنكرها، بل كلامه يدل على اهتزازه في ترجيح قول على قول، فالأمرُ عنده واسع.

وهاني ليقوي مذهبه أوهم أن الجصاص يرجح ما يقول به في تفسير الآية.

ومِن المحتمل أن يكون مراده بعدم الجواز إذا كنا سنختارالحاكم ابتداءً.

وهذه الآية هي الدليل الأول الذي استدل بها هاني، وهو دليل المعتزلة والخوارج.

وإليك من قال بأن الخوارج والمعتزلة هم الذين استدلوا بهذه الآية لمذهبهم الباطل كما استدل هاني تمامًا:

قال ابن عبد البر[1] بعد ذكر هذه الآية:

«وَبِهَذِهِ اللَّفْظَةِ وَمَا كَانَ مِثْلَهَا فِي مَعْنَاهَا مَذْهَبٌ تَعَلَّقَتْ بِهِ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَهُوَ مَذْهَبُ جَمَاعَةِ الْخَوَارِجِ وَأَمَّا جَمَاعَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَأَئِمَّتُهُمْ فَقَالُوا هَذَا هُوَ الِاخْتِيَارُ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ فَاضِلًا عَالِمًا عَدْلًا مُحْسِنًا قَوِيًّا عَلَى الْقِيَامِ كَمَا يَلْزَمُهُ فِي الْإِمَامَةِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالصَّبْرُ عَلَى طَاعَةِ الْإِمَامِ الْجَائِرِ أَوْلَى مِنَ الْخُرُوجِ عَلَيْهِ لِأَنَّ فِي مُنَازَعَتِهِ وَالْخُرُوجِ عَلَيْهِ اسْتِبْدَالَ الْأَمْنِ بِالْخَوْفِ وَإِرَاقَةَ الدِّمَاءِ وَانْطِلَاقَ أَيْدِي الدَّهْمَاءِ

(١) في «الاستذكار» (٥/ ١٦).

وَتَبْيِيتَ الْغَارَاتِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَالْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ وَهَذَا أَعْظَمُ مِنَ الصَّبْرِ عَلَى جَوْرِ الجائر...» [(١)].

تحرير القول في تفسير الآية التي استدل بها هاني

وبيان ذلك أن هناك تفسيرات للآية غير ما أورده هاني موهمًا أنه الصحيح في تفسيرها، ولم يُشر إلي غيره، وإنما أتى فقط في تفسير الآية بما وافق هواه مع أنه تفسير غير الصحيح فيها، وإليك سرد الأقول في تفسيرها:

أ ـ ما رجحه الطبري شيخ المفسرين رحمه الله قال:«هَذَا خَبَرٌ مِنَ الله جَلَّ ثَنَاؤُهُ عَنْ أَنَّ الظَّالِمَ لَا يَكُونُ إِمَامًا يَقْتَدِي بِهِ أَهْلُ الْخَيْرِ، وَهُوَ مِنَ الله جَلَّ ثَنَاؤُهُ جَوَابٌ لِمَّا تُوُهِّمَ فِي مَسْأَلَتِهِ إِيَّاهُ أَنْ يَجْعَلَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ أَئِمَّةً مِثْلَهُ، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ فَاعِلٌ ذَلِكَ إِلَّا بِمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الظُّلْمِ مِنْهُمْ، فَإِنَّهُ غَيْرُ مُصَيِّرِهِ كَذَلِكَ، وَلَا جَاعِلِهِ فِي مَحَلِّ أَوْلِيَائِهِ عِنْدَهُ بِالتَّكْرِمَةِ بِالْإِمَامَةِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَةَ إِنَّمَا هِيَ لِأَوْلِيَائِهِ وَأَهْلِ طَاعَتِهِ دُونَ أَعْدَائِهِ وَالْكَافِرِينَ بِهِ».

ب- أنه لا عهد عليك لظالم أن تطيعه في ظلمه ورد هذا عن ابن عباس

---

(١) علمت يا دكتور هاني مَن خالف أهل السنة فاستدل بهذه الآية ؟

وفي « التمهيد» (٢٣/ ٢٧٩) قال:« وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ وَإِلَى مُنَازَعَةِ الظَّالِمِ الْجَائِرِ ذَهَبَتْ طَوَائِفُ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَعَامَّةِ الْخَوَارِجِ،وَأَمَّا أَهْلُ الْحَقِّ وَهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ فَقَالُوا هَذَا هُوَ الِاخْتِيَارُ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ فَاضِلًا عَدْلًا مُحْسِنًا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالصَّبْرُ عَلَى طَاعَةِ الْجَائِرِينَ مِنَ الْأَئِمَّةِ أَوْلَى مِنَ الْخُرُوجِ عَلَيْهِ لِأَنَّ فِي مُنَازَعَتِهِ وَالْخُرُوجِ عَلَيْهِ».

فيما تقدَّم وبيَّنا ضعف سنده .

ولكن أخرج ابن أبي حاتم في«تفسيره»(١١٨٦) بسند صحيح عنه فِي تفسيرها قَالَ: «لَيْسَ لِظَالِمٍ عَلَيْكَ عَهْدٌ فِي مَعْصِيَةِ الله أَنْ تُطِيعَهُ».

وهو الصحيح في تفسير الآية– وليس لابن عباس مخالف من الصحابة في هذا – فيما نعلم– .

وهو الذي صح عن إمام التابعين مجاهد في تفسيرها، حيث قال:« لَا يَكُونُ إِمَامٌ ظَالِمٌ يُقْتَدَى بِهِ »[(١)]

ومع أنه الكلّ مُدَوَّن في كتب التفاسير تحت تفسير الآية، إلا أن هاني أعرض عنه، ولم يشر إليه!

فهل الدافع لهاني أن لا يأتي به أنه يُشَوِّش على استدلاله الذي وافق هواه ؟!

ج- لا ينال أماني أعدائي، وأهل الظلم لعبادي. أي: لا أؤمنهم من عذابي في الآخرة، وأما في الدنيا فقد يناله الظالم فيأمن، أخرج نحوه الطبري عن قتادة.

د- لا يكون إماماً مشركاً ورد هذا عن سعيد بن جبير[(٢)] ولا يصح سنده.

---

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره»(١٩٤٩) بسندٍ صحيح.

وقد نقل الجصاص–سامحه الله– الأثر عن مجاهد أنه قال:« أَرَادَ أَنَّ الظَّالِمَ لَا يَكُونُ إِمَامًا » كذا ! وتأمل الفرق بين النقلين، فنقله صنوه عصام الشامي في «منشوره» ص٣٨ عن الجصاص محرَّفاً مبتورًا ولم يرجع للأصل، فكانت النتيجة تحريف معنى كلام مجاهد! فلا حول ولا قوة إلا بالله.

(٢)أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره »(١١٨٤) .

هـ- لا ينال عهدي عدو لي يعصيني، ولا أنحلُها إلا ولياً لي يطيعني.

ورد هذا عن الضحاك ولا يصح سنده .

فلماذا ذكر هاني تفسير الجصاص الحنفي هذا ولم يذكر كلامه الآخر الموافق للسياق، ولماذا أعرض عن قول الصحابي ابن عباس رضي الله عنه الصحيح في الباب رضي الله عنه في تفسير الآية، والذي لا مخالف له ، وهو نص صريح في ترجيح الأقوال في التفسير، ثم أعرض عن بقية التفاسير التي ذكرها الجصاص نفسه في نفس الموطن ؟!(١)

---

(١) **ولو فرضنا يا هاني – جدلاً –** أن عالماً استدل بآية لمذهب الخوارج استدلالاً غير صحيح ولا وجيه، فخالف به الآثار في تفسير الآية، وخالف بتفسيره سياقها – والسباق والسياق واللحاق من المقيِّدات كما هو معلوم– وخالف في تفسيره لها الأحاديث المتواترة–وقد أقررت تواترها– التى مفادها الصبر على جور الإمام الظالم وعدم الخروج عليه، وكذا خالف الأثر عن ابن عباس –الذي ليس له مخالف– في تفسير الآية، وخالف في تفسيره مفاد الإجماع، هل يسوغ لك يا هاني أن تُتابعه في الاستدلال أم تردّ عليه قوله، وتُصّحح العلم، وتعتبره قولاً مهملاً محسُوباً في زلّات العلماء وترخُّصَاتهم ؟!

ولما عَجَزتَ عن التحرير، ووجدت صنوك عصام الشامي ذكر الاستدلال بالآية في «منشوره» ص ٣٧- ٣٨ تأثَّرت به- وقد استُعير لك منه – فسرقت منه وكتبت، ولم تَعز الكلام إليه خشيَة أن ينكشف عجزك، ويظهر أنك عالة على غيرك !

فالصنيع واحد في عدم تحرير النقل حين نُقل، ونقل عصام من كلام الجصاص الحنفي كلام مجاهد ناقصاً، وسيأتي نصه بتمامه.

ألا تستحي يا هاني حينما تُعرض عن هذا كله، ثم تذكر فقط استدلال الخوارج بالآية لقولهم بالخروج على الحكام!

فتأتي تذكره أنت على أنه قول لأهل السنة يُعتبر به!

كل هذا لتُثبت يا هاني أن مسألة الخروج على حكام الجور مسألة خلافية، ومن ثمَّ يكون لشيوخ ضُلَّال -تتمسَّح فيهم ويحك- وجهة نظر في المخالفة، فلا يُبَدَّعون!

وليتك تُفكر يا هاني ما الحامل لك على ما صنعت، وهل أنت كما تدعي ترى حرمة الخروج على الحكام ثم تفعل هذا!

وحَدِّثني يا هاني حينما يصفوا لك عقلك، وتفيق من غفوتك: أما فكَّرت فيما استشكله بعض الأحناف أنفسهم[١] في تعقبه علي الاحتجاج بقوله تعالى: « **لَا يَنَالُ عَهْدِى** » بأن اشتراط العدل غير الظالم في الإمارة في الحاكم يستلزم أن لا يكون هناك أمير ولا إمارة أصلاً، لأن كل مَن سوى الأنبياء يظلم نفسه، وهو عين مسلك الخوارج الذي استنكره عليهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه.[٢]

---

(١) وهو ابن قطلوبغا الحنفي في «حاشيته» على «المسامرة» لابن الشريف شرح «المسايرة» لابن الهمام الحنفي ص ٢٦٧ وسيأتي نصه في أقوال الأحناف إن شاء الله .

(٢) فقد أخرج ابن أبي شيبة (٧/ ٥٥٧) بسندٍ حسن عن عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، قَالَ: إِنَّ خَارِجَةً خَرَجَتْ عَلَى حُكْمٍ ، فَقَالُوا: لَا حُكْمَ إِلَّا لله ، فَقَالَ عَلِيٌّ: إِنَّهُ لَا حُكْمَ إِلَّا لله، وَلَكِنَّهُمْ يَقُولُونَ: لَا إِمْرَةَ ، وَلَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ أَمِيرٍ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ ، يَعْمَلُ فِي إِمَارَتِهِ الْمُؤْمِنُ وَيَسْتَمْتِعُ فِيهَا الْكَافِرُ ، وَيُبَلِّغُ الله فِيهِ الْأَجَلَ »

فحتى الخليفة الراشد– فضلاً عمن دونه–لم يقل أحد بعصمته، ومع ذلك صحت إمارتهم، فاشتراط عدم الظلم في الأمير على ما في ظاهر الآية- باستدلال الخوارج هذا- يستلزم أن لا يُسَلَّم لأمير قط، وهو رأي الخوارج سمتاً واحداً، فأي الناس لم يظلم نفسه، قال تعالى:« **يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ**».[١]

وقال ﷺ:«**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا لَذَهَبَ اللهُ بِكُمْ، وَلَجَاءَ بِقَوْمٍ يُذْنِبُون ،فَيَسْتَغْفِرُونَ اللهَ فَيَغْفِرُ لَهُمْ**».[٢]

والروافض هم الذين اشترطوا في الإمام العصمة، ولا دليل لهم على ذلك إلا أن يستدلوا بهذه الآية التي استدل بها الخوارج على التفسير الذي تبعهم عليه هاني موهماً أنه استدلال لأهل السنة، وليس كذلك.

فليست العدالة شرطاً لصحة الإمامة، لا عند الأحناف ولا عند غيرهم من أهل السُّنة، ولذا تواترت الأحاديث في الصبر على جورالأئمة وظلمهم، والظالم الجائر ليس عدلاً.

حدِّثني يا هاني أنت والخوارج حينما استقام الميسم في الاستدلال بهذه الآية :

كيف تجمعون عند استدلالِكم بها بين نفي إمامة الظالم،وبين إقرار إمامته مع الصبرعلى جَوره كما ورد في الأحاديث التي أقررت أنت بتواترها ؟![١]

---

(١) كما في صحيح مسلم (٢٥٧٧).

(٢) أخرجه مسلم(٢٧٤٩).

وكيف جعلتم الآية دليلاً يُعتبر مع هذا ؟!

ضربتم- يا هاني أنت والخوارج- الأحاديث المتواترة بالآية لتَخرج بنتيجة فيها صيانة الشيوخ المتأثرين بآراء الخوارج، على أن لهم وجهة نظر لا يُبَدَّعُون لأن لهم أدلة، ولهم سلف، وقد سبقهم صحابة وعلماء أفاضل!

أزبد وأرعد وأبرق، فهذا أوان أمثالك يا هاني- ولا هناء-!

وإذا كان استدلال الجصاص غير معتبر عندك لماذا جعلته مُعتبراً لمن يخرج على الإمام، فهاجمتَ مخالفَك وأنكرتَ عليهم، وأما مَن رأوا رأي الخوارج، ورَوَّجوا له فسَكتَّ عنهم، ولم تقدح فيهم، بل لم تسكت عن خصومهم، وها أنت تأتي لهم بباطل تثبت به أن لهم وجهة نظر!

ثم قَرَّرت عدم مجالسة خصومهم، مع تخطئتك قبلُ لمن امتنع من مجالستهم وشهد الجلوس عليك بهذا !

أما علمت يا هاني أن أهل الكتاب الذين كانوا في زمن النبي ﷺ لم يقتلوا نبياً، ومع ذلك أنزل الله على رسوله ﷺ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ۗ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ

.....

(١) وهل يمكن أن يحقق الخروج على الحكام مصلحة، وقد كان هناك أمراء فيهم العسف والظلم في زمن الصحابة ي ولم يخرج واحد منهم عليهم إلا على لسان مخطئ، وكانوا أشجع الناس وأجرأهم، وأحراهم لاتباع الصواب، وأعلى المصالح، واجتناب أدنى المفاسد عند التعارض.

ٱللَّهِ مِن قَبۡلُ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿٩١﴾ ﴾ البقرة .

وأنزل سبحانه عليه:

﴿ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيۡنَآ أَلَّا نُؤۡمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأۡتِيَنَا بِقُرۡبَانٖ تَأۡكُلُهُ ٱلنَّارُۗ قُلۡ قَدۡ جَآءَكُمۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِي بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَبِٱلَّذِي قُلۡتُمۡ فَلِمَ قَتَلۡتُمُوهُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿١٨٣﴾ ﴾ آل عمران.

مع أنهم لم يقتلوا أنبياء، ولكن لما أحبوا أسلافهم وتعصبوا لهم وأثنوا عليهم، وساروا بسيرتهم، كانوا وإياهم في الوزر سواء.

فيا خيبة من يتعصب للمنحرفين ويثني عليهم، فيحمل أوزارهم، وأوزار الذين يضلونهم بغير علم، ولم يكسب شيئاً من مصلحة، لا دنيا ولا آخرة، وهذا هو عين فعل هاني مع المنحرفين عن منهج السلف!

أضف إلى ذلك: أن الجصَّاص له مذهب سيئٍ في دفاعه عن أبي حنيفة لهذا القول الباطل القديم عنه، ومهاجمة أهل الحديث الذين أنكروا علي أبي حنيفة هذا القول على ما جرى من أهل الأهواء نحوَهم فوجب التنبيه عليه لئلا يُغتر به.[1]

فقال الجصاص - عفا الله عنه[2] -:

«إِنَّمَا أَنْكَرَهُ عَلَيْهِ أَغْمَارُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ الَّذِينَ بِهِمْ فُقِدَ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ

---

(١) ولعل ذلك لكونه لم يطَّلع على قول أبي حنيفة الأخير الوارد عنه .

(٢) في كتابه «أحكام القرآن»(١/ ٨٥).

عَنْ الْمُنْكَرِ حَتَّى تَغَلَّبَ الظَّالِمُونَ عَلَى أُمُورِ الْإِسْلَامِ» [١] وهذا منه فيه ما فيه!

هذا هو الموطن الأول الذي استدل هاني الشربيني به في «مذكرته» على أنه دليل لبعض أهل السنة على جواز الخروج على الحكام، والحق أنه دليل الخوارج =

كما رأيت.

الموطن الثاني من استدلالات هاني

ذكر هانيء ص ٢ ، ٣ فيه أربعة أحاديث من أدلَّة المجيزين للخروج على الحكام الظلمة، وزعم هاني أنها أدلة لأهل السنة، والحقيقة أنها أدلة الخوارج أهل البدع،

---

(١) وقارن بين هذا الاستنكار من أهل الحديث وبين حكاية هاني في «مذكرته» ص ٢ عن كثير من العلماء: «أنهم لا يعيبون على من خرج على أئمة الجور»!فها هم أهل الحديث عابوا على أبي حنيفة، ونقله عنهم الجصاص الحنفي الذي اعتززت ببعض كلامه بعد بترك له ، تُسَلِّي نفسك به!

فهل ترجع يا هاني؟.

وتقدم نسبة ابن عبد البرالخروج على الحكام إلى الخوارج، وسماهم أحمد في«أصول السنة» مبتدعة على غير السنة والطريق!

كيف وإجماع حرب الكرماني – الذي أقَرَّه عليه ابن القيم في «الحادي» ولم يخالفه أحد من أهل السنة– قال فيه:

« فمنْ خالفَ شيئاً مِنْ هذِهِ المذاهبِ أوْ طَعَنَ فيهَا أو عابَ قائِلَهَا فهوَ مخالفٌ مبتدعٌ خارجٌ مِنَ الجماعةِ زائلٌ عَنْ منهجِ السُنَّةِ وسبيلِ الحقِّ..» .

راجع يا هانيء نصوص الإجماعات التي ذكرتها في «الكاوى»عند الرد على صنوك عصام الشامي .أحسن الله عزاءنا !

فقد استدلوا بها كلها كما سيأتي:

أولها :

حديث عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه [(١)] أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ، وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ**»[(٢)].

ثانيها:

قال: ما أخرجه الحاكم[(٣)] وصححه الألباني عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ﷺ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**سَيَلِيكُمْ أُمَرَاءُ بَعْدِي يُعَرِّفُونَكُمْ مَا تُنْكِرُونَ، وَيُنْكِرُونَ عَلَيْكُمْ مَا تَعْرِفُونَ، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَلَا**

---

(١) الذي أخرجه مسلم (٥٠) .

(٢) وهذا بهذا السياق ليس فيه موطن الشاهد، فتأمل!

وكان عليه أن يذكر موطن الشاهد، فإنه في رواية أحمد (٤٤٠٢) للحديث بلفظ :«..ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ خَوَالِفُ أُمَرَاءُ...» ، هذا موطن الشاهد من الاستدلال، وكأنه لا ينظر في المتون التي يَستدل بها ! فالمتن الذي أخرجه مسلم ليس فيه موطن الشاهد، ويبدوا أنه رأى مَن استدل به، ففعل كما فعل بغير نظر، ولا نظر، ورحمة الله على البصيرة .

(٣) في «المستدرك » (٣/ ٤٠١)

طَاعَةَ لِمَنْ عَصَى الله».

ثالثها:

استدل هاني بـ : ما أخرجه ابن ماجة[١] وصححه الألباني في «صحيح ابن ماجة» عن عَبْدِ الله بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**سَيَلِي أُمُورَكُمْ بَعْدِي، رِجَالٌ يُطْفِئُونَ السُّنَّةَ، وَيَعْمَلُونَ بِالْبِدْعَةِ، وَيُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ مَوَاقِيتِهَا**» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله إِنْ أَدْرَكْتُهُمْ، كَيْفَ أَفْعَلُ؟ قَالَ: «**تَسْأَلُنِي يَا ابْنَ أُمِّ عَبْدٍ كَيْفَ تَفْعَلُ؟ لَا طَاعَةَ، لِمَنْ عَصَى الله** ».

ثم قال الدكتور هاني :«وكلا الحديثين- يعني هذا والذي قبله - شاهد للآخر»[٢]!

---

(١) برقم (٢٨٦٥).

(٢) **وهذا من غريب صنيع من يدعي أنه دكتور في الحديث، وإنه لعيب**، وذلك لأنهما حديث واحد راويه (عَبْدُ الله بْنُ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ) واختلف عليه فيه فرواه عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الله ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ الله بْنِ مَسْعُودٍ ت مرة، ورواه أخرى عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ت به .

فكيف يجعل الراوي (عَبْدُ الله بْنُ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ)– وتصحف عبد الله إلى عبد الرحمن في رواية الحاكم – كيف يجعل حديث الراوي شاهداً لنفسه ؟ فالحديث واحد وراويه واحد؟

وعلى كل هو عندنا حديث حسن.

ثم بدا لي أن سَبَبَ وهم هاني هو ما ذكر- الألباني رحمه الله في «الصحيحة »(٥٩٠) – فإن هاني عزا الحديث إلى هناك .

رابعها :

ما أخرجه مسلم [١] حديث أُمِّ الْحُصَيْنِ رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ: «**إِنْ أُمِّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ مُجَدَّعٌ - حَسِبْتُهَا قَالَتْ - أَسْوَدُ، يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللهِ تَعَالَى، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا**».

وقد جزم الأثرم بأن أهل البدع من الخوارج تأوَّلوا الأحاديث في الصبر على جور الحكام بهذه الأحاديث المذكورة،وأنهم استدلوا بها كما يفعل هاني ويأتي نص كلام الأثرم بعد ذكر هذه الأحاديث:«فتأولوا في بعض هذه الأحاديث مفارقة الأئمة والخروج عليهم »وسيأتي قوله بتفصيل بعد.

إشكالية الاستدلال بهذه الأدلة على جواز الخروج على الحكام الظلمة

في الاستدلال بهذه الأدلة على الخروج على الحكام ضرب للنصوص

.....

والحاصل: أن الألباني ذكر رواية عبد الله بن واقد عن أبي الزبير عن جابر عن عبادة بن الصامت، ونبَّه - رحمه الله - على ضعفها ثم قال :« ..ثم وجدت له شاهداً من حديث ابن مسعود مرفوعا بلفظ:.. ».

فذكر رواية ابن ماجة المتقدمة، وهذا ليس كصنيع هذا الدكتور هاني، لأن الألباني إنما أورد طريق عبادة بن الصامت رضي الله عنه من غير رواية ابن خثيم المذكور، فلم يأت الألباني بسندين راويهما واحداً –كما صنع هاني- وجعل الراوي لهما يشهد لنفسه- وأرجو أن يوفَّق هاني لفهم ما أقول .

فهذا عيب كبير أن يقع فيه مَن يعلم أبجديات علم علل الحديث، فكيف يقع فيه دكتور متخصص في الحديث- على حدِّ زعمه- فتلك بضاعته في علم «العلل» ؟!

(١) في صحيحه (١٢٩٨).

النبوية ببعضها، ووجه العلم أن تُفهم النصوص مع بعضها، لأن الذي قال هذه الأخبار واحد وهو النبي ﷺ، وهو لا ينطق عن الهوى، فيستحيل أن يُعَارَض قولُه قولَه من جميع الجهات أبداً.

ومفاد هذه الأدلة على فهم الخوارج وأهل البدع والأهواء المنحرفين لا سيما الرابع-

يُخرَج على الحاكم ما لم يقد الناس بكتاب الله، أو إن ظلمهم وضربهم أو استأثر بالدنيا دونهم، وكذا إذا لم يكن قرشياً، وكذا إذا لم يكن حُرَّاً...

وكذا لو سأل الناس حَقَّه، ومنعهم حُقُوقَهم.

ويُخرَج عليه إذا ابتدع، أو أخَّر الصلاة عن مواقيتها.

وكذا لو فعل المنكر، وكذَب على الناس، وقال ما لم يَفعل، أو فعل ما لم يُؤمَر به من قِبَل الشرع، فهؤلاء يُخرَج عليهم للأحاديث المذكورة.

وهذا ما وقع فيه الخوارج، وانتصر له عصام الشامي- صنو هاني- في«منشوره» بشدَّة ، وتبعه هاني الشربيني على ما قال.

ووجه الاعتراض عليهم:

ماذا يُفعل بالأحاديث التي مفادها أن من فعل ذلك لا يُخرَج عليه، ويجب الصبر عليه، فنسأل الله ما لنا ونؤدي حقوقه علينا كما هو صريح الأحاديث المتواترة عن النبي ﷺ والآثار عن الصحابة رضي الله عنهم ؟

وهذه عدة أدلة أخفاها هاني تخالف الأحاديث التي ذكرها، فأبصرها، لتعلم أن هواه منعه من أن يأخذ بالأحاديث مجتمعة بدلاً من أن يضرب الأدلة بعضها ببعض، ويَخرج بتلك النتيجة المزرية المتمثِّلة في رأي الخوارج -كلاب النار شر قتلى تحت أديم السماء- ثم ينسبه -لجهله على أحسن أحواله- لفريق من أهل السنة، ليؤكِّد أن مسألة الخروج على الحكام خلافية:

❁ فقد سأل سَلَمَةُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ رَسُولَ الله ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ الله، أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَتْ عَلَيْنَا أُمَرَاءُ يَسْأَلُونَا حَقَّهُمْ وَيَمْنَعُونَا حَقَّنَا، فَمَا تَأْمُرُنَا؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ، فَجَذَبَهُ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، وَقَالَ: «**اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا، وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ**»(١).

❁ وكذا قوله ﷺ: «**تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ**».(٢)

❁ وقوله ﷺ: «**أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالٍ، فَرَآهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ الله، فَلْيَكْرَهْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ الله، وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ**»(٣).

❁ وقول عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ رَبِّ الْكَعْبَةِ لعبد الله بن عمرو رضي الله عنه: هَذَا ابْنُ عَمِّكَ مُعَاوِيَةُ، يَأْمُرُنَا أَنْ نَأْكُلَ أَمْوَالَنَا بَيْنَنَا بِالْبَاطِلِ، وَنَقْتُلَ أَنْفُسَنَا، وَاللهُ يَقُولُ ﴿

(١) أخرجه مسلم (١٨٤٦).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٤٧).

(٣) أخرجه مسلم (١٨٥٥).

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ﴿٢٩﴾ النساء:

قَالَ: فَسَكَتَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «أَطِعْهُ فِي طَاعَةِ اللهِ، وَاعْصِهِ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ»[١]

❁ **وقال سعيد بن جمهان** لعبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه: فَإِنَّ السُّلْطَانَ يَظْلِمُ النَّاسَ وَيَفْعَلُ بِهِمْ؟ قَالَ: فَتَنَاوَلَ يَدِي فَغَمَزَهَا بِيَدِهِ غَمْزَةً شَدِيْدَةً، ثُمَّ قَالَ: وَيْحَكَ يَا ابْنَ جُمْهَانَ عَلَيْكَ بِالسَّوَادِ الأَعْظَمِ، عَلَيْكَ بِالسَّوَادِ الأَعْظَمِ، إِنَّ كَانَ السُّلْطَانَ يَسْمَعُ مِنْكَ، فَأْتِهِ فِي بَيْتِهِ فَأَخْبِرْهُ بِمَا تَعْلَمُ، فَإِنْ قَبِلَ مِنْكَ وَإِلَّا فَدَعْهُ، فَإِنَّكَ لَسْتَ بِأَعْلَمَ مِنْهُ».[٢]

❁ وقد لقي سماك بن الوليد الحنفي ابن عباس رضي الله عنه فسأله:« ما يقولُ في سلطانٍ علينا يظلمونَا ويشتمونَا ويعتدونَ علينَا فى صدقاتِنَا ألا نمنَعُهُمْ؟ قالَ: لا، أعطِهِمْ يا حنفيُّ فإنَّ أباكَ أهذبُ الشَّفَتَيْنِ منتفشُ المِنْخَرَينِ – يعني زنجيّاً –، وأعطِهِ صدقَتَكَ [٣].... وغير ذلك أحاديث كثيرة هي.

فكيف تُفهم هذه الأحاديث والآثار مع القولِ بالخروج عليهم؟

إلا أن تُفهم على أن الأمراء يطاعون في الطاعة ويخالَفون في المعصية، ولا تُنزع اليد من الطاعة فيُخرج عليهم، إلا في حالة الكفر البواح الواضح .

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٤٤).

(٢) أخرجه أحمد (١٩٤١٥) بإسناد قوي.

(٣) أخرجه أبو حاتم في «تفسيره» (٣٩٢٠) بإسنادٍ لا بأس به إن شاء الله.

وهذا هو عين قول أهل السنة، أَعمَلُوا الأحاديث كلها، وهو نص الوارد في حديث عبادة بن الصامت ﷺ: « بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ»، قَالَ:

« **إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيهِ** »(١)

وهذا قول أهل السنة، المقابل لقول الخوارج أهل البدع، والذي يعتبره أهل السنة قولاً شاذاً منبوذاً لا وجه له، ولا يعذرون قائله إلا بالجهل، بل يُبَدِّعونه.

فمسلك أهل السنة- الذي ضلَّ عنه الخوارج- النظر في أحاديث الباب كلها.

أما أهل البدع: فَيتَأَوَّلُونَ الأحاديث المذكورة، فيفسِّرونها بما يضرب بعضها بعضاً،أو يستدلون بضعيف يخدم رأيهم،أو يعارضون هذه الأحاديث بفعل لبعض السلف خالفها، أو بمكذوب على الصحابة ﷺ خالفها،أو بأقوال بعض المذاهب...

كل هذا ليجدوا مسوِّغاً يبيح الخروج على الحكام- قَبَّحَهُم الله وأخزاهم-.

بطعنهم في منهج أهل السنة لصالح الخوارج، فإذا ضُيِّق عليهم،

قالوا – متلاعبين-:

نقول بقول أهل السنة، ولكن للمخالف وجهة نظر، وله أدلة، وها هي! فلا يبدَّع، بل يُعتذر عنه، ولا بأس بالثناء عليه والدفاع عنه، والتحذير مِن مخالِفه!

---

(١) وهذه الأدلة كلها تخريجها في كتابنا «إلقاء القمامة».

ولما كان هذا الضرب من أهل البدع موجوداً عند الأئمة قديماً رَدّ عليهم الإمامُ الأثرم[١] رحمه الله **فقال بعد ذكر هذه الأحاديث- أحاديث الباب المتعارضة في الظاهر كلها-[٢]قال- وتأمَّل قوله يا هاني- :**

«اختلفت هذه الأحاديث في ظاهرها، فتأوَّل فيها أهل البدع :

فأما أهل السنة:

فقد وضعوها مواضعها، ومعانيها كلها متقاربة عندهم.

وأما أهل البدع:

فتأولوا في بعض هذه الأحاديث مفارقة الأئمة والخروج عليهم[٣].

والوجه فيها: أن هذه الأحاديث يفسِّر بعضها بعضاً، ويصدِّق بعضُها بعضاً.[٤]

- فأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه : الأول الذي ذكر فيها :«**من أطاع الإمام..**»

---

(١) في كتابه « ناسخ الحديث ومنسوخه» ٢٥١، ٢٥٧.

(٢) أي من التي ذكرها هاني وغيره مما أخطئوا في تفسيرها، وكذا الأحاديث التي تُضادها، والتي فيها المنع من الخروج على الحكام والأمر بالصبر على جورهم وظلمهم..ما داموا لم يأتوا بالكفر البواح.

(٣) علمت مَن قال بقولك يا دكتور هاني، وكيف سمَّاهم الأثرم أهل بدع؟

(٤) **هذا هو العلم، انظر كيف يوجه العالم الأحاديث.**

فقد فسَّره حديث أبي هريرة الثاني الذي قال فيه: « **مَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي** »[1]

ثم بين أنه أيضاً لم يخصّ أميرَه إذا أمر بغير طاعة الله، لأنه حين بعث عبد الله بن حذافة فأمرهم أن يقحموا النار فرجعوا إليه فأخبروه فقال: «**من أمرَكم منهم بمعصية فلا تطيعوا** ».

- وأما حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه : فإنه قد قال فيه: «**فليطعه ما استطاع**».

فقد جعل له فيه ثنيا، وإنما يريد الطاعة في المعروف .

- وحديث أم الحصين رضي الله عنها :قد اشترط فيه «**يقودكم بكتاب الله**».

- وحديث علي رضي الله عنه : قد فسَّره حين قال:« **إنما الطاعة في المعروف**».

- وحديث ابن عمر رضي الله عنه : أيضاً مفسَّر أنه إنما أوجب الطاعة ما لم يؤمَر بمعصية

- وكذلك حديث أبي سعيد رضي الله عنه وأما حديث ابن مسعود رضي الله عنه وأنس: فهما اللذان **تأوَّلهما أهل البدع فقالوا**: ألا تراه يقول لا طاعة لمن عصى الله عز وجل، فإذا

---

(١) يعني الذي رواه البخاري (٧١٣٧)ومسلم (١٨٣٥)أَنَّ رَسُولَ الله ع، قَالَ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ الله، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى الله، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي» .

عصى الله لم يُطَع في شيء، وإن دعا إلى طاعة. وإنما يُرَدُّ المتشابه إلى المفسَّر، فما جعل هذا على ظاهره أولى بالاتباع من تلك الأحاديث؟

بل إنما يُرَدّ هذا إلى ما بيّن معناه فقوله: «**لا طاعة لمن عصى الله**»، إنما يريد أنه لا يطاع في معصية. كسائر الأحاديث» أ.هـ كلام الأثرم بحروفه.(١).

ثم بَوَّب الأثرم عقبه بباب كف الأيدي عن قتال الأئمة: وذكر فيه حديث ابن مسعود رضي الله عنه «**من جاهدهم بيده ...**».

وأجاب على متنة ومخالفته للأحاديث(٢).

هذه الخمسة أدلة التي ذكرها هاني.(٣)

والعجيب أن :الدكتور فاته بدلاً من أن يستدل بحديثي ابن مسعود وعبادة ابن الصامت الحسن بلفظ: «**لا طاعة لمن عصى**» وجعل حديثهما حديثين – يُكثِّر العدد بلا طائل– فاته أن يستدل بما في الصحيحين(٤)عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ الله عَنْهُمَا،

---

(١) وقد ذكرت تحرير هذه الأحاديث التي أوردها الأثرم رحمه الله في كتابي «عقيدة المسلم الصغير» ص ١٧٤ وما بعدها ، وهو مطبوع من سنوات وهو من هاني الشربيني على مرمى حجر. والعجيب أن عنده نسخة من الكتاب المذكور، فما أدري ما حجبه عنه فلم ينتفع به حتى يُكَرِّر هذا بلا هوادة !

(٢) وذكرت الجواب التفصيلي عليه في كتابي «الكاوي في الرد على عصام الشامي».

(٣) والدليل السادس من أدلته سيأتي التعليق عليه في السادس من مخالفات هانىء، وهو إهماله لتضعيف العلماء لما استدل به مما توهَّم أنه يخدم مذهب الخارجين على الأمراء .

(٤) البخاري (٢٩٥٥) ومسلم(١٨٣٩).

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ حَقٌّ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِالْمَعْصِيَةِ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَلاَ سَمْعَ وَلاَ طَاعَةَ**» .

فاتك أن تأتي به يا دكتور هاني وهو أصح مما أوردتَ، وفيه نفس اللفظ الذي استدللت به.

فالخوارج استدلُّوا به أيضاً يا هاني ، فهو على شرطك يا دكتور هاني! [١]

واعلم ما قال ابن بطال[٢] عنه:

«احتج بهذا الحديث الخوارج ورأوا الخروج على أئمة الجور والقيام عليهم عند ظهور جورهم، والذى عليه جمهور الأمة[٣] أنه لا يجب القيام عليهم ولا خلعهم إلا بكفرهم بعد الإيمان، وتركهم إقامة الصلوات، وأما دون ذلك من الجور فلا يجوز الخروج عليهم إذا استوطأ أمرهم، وأمر الناس معهم؛ لأن فى ترك الخروج عليهم تحصين الفروج، والأموال وحقن الدماء، وفى القيام عليهم تفرق الكلمة وتشتت الألفة »اهـ.

---

(١) فأنت تجمع أدلة الخوارج- أصلحك الله - وتقول إنها أدلة أهل السنة، لله درك يا فتى! أنت في حاجة لمعرفة مذهب أهل السنة إن أحسنا بك الظن، لكن لا تذهب إلى أهل البدع والمائعين تدرسه على أيديهم، فتكون كمن عجز عن دراسة اللغة العربية في بلاد العرب، فادعى تحصيلها عند الأعاجم ! وكالذي يذهب يأخذ شهادة من عند الأشاعرة ليرفع بها خسيسته، ويتبجَّح أنه على نهج أهل السنة! وإلا فهذه هي النتيجة، حالك يدل عليها ، قد نصحتك.

(٢) في «شرح البخاري» (٥/ ١٢٦).

(٣) في عزوه للجمهور قصور بالقول، بل هو إجماع حكاه أكثر من ثلاثين عالمًا عبر العصور.

أصلح الله حالك يا هاني، لا أدري مَن أقحمَك فورَّطك؟

هذه أربعة أحاديث استدل بها هاني، أضفها إلي الآية، تكون أدلته خمسة.

السادس مما ذكره هاني من استدلالات المجيزين للخروج على الحكام الظلمة :

وهوآخر ما استدل به في مذكرته«» ص٢عن الشوكاني أنه قال في «نيل الأوطار» (٧/ ٢٠٨):« اسْتَدَلَّ الْقَائِلُونَ بِوُجُوبِ الْخُرُوجِ عَلَى الظَّلَمَةِ وَمُنَابَذَتِهِمْ السَّيْفَ وَمُكَافَحَتِهِمْ بِالْقِتَالِ بِعُمُومَاتٍ مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي وُجُوبِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنْ الْمُنْكَرِ » .

ثم بتر تتمة كلامه وسيأتي ذكر ما بتره في سياقات ما بتره من نصوص كلام الأئمة إن شاء الله.

القائل بأن هذا استدلال الخوارج:

قال الآجري عن الخوارج:[1]

«يُظْهِرُونَ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِنَافِعٍ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ قَوْمٌ يَتَأَوَّلُونَ الْقُرْآنَ عَلَى مَا يَهْوُونَ، وَيُمَوِّهُونَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَقَدْ حَذَّرَنَا الله تَعَالَى مِنْهُمْ وَحَذَّرَنَا النَّبِيُّ ﷺ وَحَذَّرَنَاهُمُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ بَعْدَهُ، وَحَذَّرَنَاهُمُ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَالْخَوَارِجُ هُمُ الشُّرَاةُ الْأَنْجَاسُ الْأَرْجَاسُ، وَمَنْ كَانَ عَلَى مَذْهَبِهِمْ مِنْ سَائِرِ الْخَوَارِجِ يَتَوَارَثُونَ هَذَا الْمَذْهَبَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَيَخْرُجُونَ عَلَى الْأَئِمَّةِ وَالْأُمَرَاءِ وَيَسْتَحِلُّونَ قَتْلَ الْمُسْلِمِينَ، فَأَوَّلُ قَرْنٍ طَلَعَ مِنْهُمْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ

(١) في «الشريعة»(١/ ٣٢٥).

الله ﷺ : هُوَ رَجُلٌ طَعَنَ عَلَى رَسُولِ الله ﷺ ، وَهُوَ يَقْسِمُ الْغَنَائِمَ، فَقَالَ: اعْدِلْ يَا مُحَمَّدُ...» ا.هـ[1]

وهذا أصل معروف عند المعتزلة والخوارج يُسَمونه بـ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» يعنون به الخروج على الحكام.وسيأتي مزيد بيان بتر هاني تتمة كلام الشوكاني الذي فيه الرد على الاستدلال بهذا في :

خامساً :

بَتره لنصوص كلام الأئمة،وهو مما يدل على عدم إنصافه،مع المخالفين للخوارج :

وها أنا أنقل كلامه- أحياناً - برُمَّته كما هو مع طوله لتعلم موطن البتر أين هو ولم بتره؟

١ - **نقله في ص ٢** كلام أبي بكر الجصاص المتقدِّم في تفسير الآية، ولم ينقل جُلَّ الوارد في تفسير قوله تعالى ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾البقرة . وتقدَّم بيان بتره لكلامه، فلا حاجة لإعادته هنا .

٢-**قال ص٢ في الدليل الثاني** مما ذكر من أدلة المجيزين للخروج على الحكام:

ما أخرجه مسلم في «صحيحه»عن عَبْدِ الله بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «**مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي**.... الحديث، وقد تقدم .

---

(١) وقد نقلت كلامه مع طوله لفائدة .

قال النووي رحمة الله:

« وفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْحَثِّ عَلَى جِهَادِ الْمُبْطِلِينَ بِالْيَدِ وَاللِّسَانِ فَذَلِكَ حَيْثُ لَا يَلْزَمَ مِنْهُ إِثَارَةُ فِتْنَةٍ »أ.هـ نقل هاني- ولا هناء-.

وها هو كلام النووي أنقله بتمامه من أوله إلى آخره [١] قال :

«وَمَا وَرَدَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْحَثِّ عَلَى جِهَادِ الْمُبْطِلِينَ بِالْيَدِ وَاللِّسَانِ فَذَلِكَ حَيْثُ لَا يَلْزَمَ مِنْهُ إِثَارَةُ فِتْنَةٍ عَلَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَسُوقٌ فِيمَنْ سَبَقَ مِنَ الْأُمَمِ وَلَيْسَ فِي لَفْظِهِ ذِكْرٌ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ هَذَا آخِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ أَبِي عَمْرٍو وَهُوَ ظَاهِرٌ كَمَا قَالَ وَقَدْحُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللهُ فِي هَذَا بِهَذَا عَجَبٌ [٢] وَاللهُ أَعْلَمُ » ا.هـ.

وتأمَّل كيف حرَّف هاني المفتري كلام النووي – لما أراد أن يستدل به لرأيه – من قوله:« **وَمَا وَرَدَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْحَثِّ..** » حرَّفه المجرم إلى« **وفي هذا الحديث من الحث...**» حرَّف«في» إلى «وفي» زاد حرف الواو من كيسه، زيادة في التعمية على القاريء لئلا يظهر أن هناك بتر في سياق كلام النووي فيتشكك

---

(١) في «شرح مسلم»(٢/ ٢٨).

(٢) وقد بينت أن ما تعجَّب منه النووي من إعلال أحمد لم يقله الإمام أحمد وحده، بل وافقه عليه الإمام الأثرم وحجتهما قوية جداً، وصنيع عصام الشامي في «منشوره » ص ٥٢ في هذا الموطن كان أحسن من صنيع هاني هنا- على عجره وبُجَره – فقد أشار إلى إعلال أحمد ومصدره، ولكن اعتراه ما بينته مع نصوص كلام أحمد والأثرم ووجهة نظر مَن قدح في الحديث، وذلك عند رَدِّي عليه في «الكاوي في الرد على عصام الشامي» فراجعه حول الاستدلال بهذا الدليل.

القارئ في سياق الكلام، ويرتاب في النقل فيرجع إلي أصل كلام النووي فيكتشف فعلة الأفَّاك الأثيم في كلام النووي، أيا غُدَر!

رأيت ما بتره هاني – ولا هناء - من مبتدأ كلام النووي وعَجُزه؟!

ولتوضيح كلام النووي ومقصده، والذي أفسده هاني بتحريفه تعمية على القارئء:

أن الأئمَّة أحمد والأثرم وأبا عمرو بن الصلاح والنووي وابن رجب الحنبلي يَعلَمون الأحاديث الواردة المتواترة في الأمر بالصبر على جور الأمراء وظلمهم فيما يتعلَّق بهذه الأمة، فلما رأوا هذا الحديث يناقضها في الظاهر.

فمنهم: من ذكر وجه جرح في الناقل- أحد رجال السند – والمنقول- المتن- كأحمد – رحمه الله- .

ومنهم :من ذكر وجه استنكار في المتن فقط كالأثرم – رحمه الله- .

ومنهم: من ذكر وجه توجيه للمتن فقط كأبي عمرو بن الصلاح، وحكى بعض هذا النووي هنا، وابن رجب الحنبلي رحمهم الله فيما سيأتي .

أما الدكتور هاني المسكين فقد رأى أن ذكر ذلك أو الإشارة إليه مما يُعَكِّر عليه صفو استدلاله فبَتَر مبتدأ نص كلام النووي ومؤخِّرته – يا ويحه – ليُرَوِّج استدلال الخوارج على أنه استدلال بعض أهل السنة على جواز الخروج على الأمراء، ونعم الأمانة العلمية عند الأستاذ الدكتور المتخصص في علم الحديث !

حدِّثني يا هاني عند صفاء عقلك، وإفاقتك من غثيانك، وانتهائك من هذيانك

ما الفرق بين بترك لنص كلام العالم هنا، ووضع اليهودي يده على نص الرجم في التوراة لمَّا طالبه النبي ﷺ بنص التوراة في رجم الزاني؟[١]

فما صنعت يا هاني إلا كما صنع اليهودى تماماً، حيث بترتَ كلام النووي فأخفيت بعضه ليوافق هواك ، لتُلَبِّس على القارئ، فأفسدت كلام النووي – يا ويحك- !

بل العجيب أن اليهودي أخفى موطناً واحداً وأنت ياهاني أخفيت من أول النص، ومن آخره !

أويه لقد فَضَلتَ اليهودي بخصلة في السوء يا هاني،[٢] ووالله لقد استحييتُ لك، فإنى لا أستطيع أن أقول: خفي عليك، فالسياق كله في سطور متلاحقة!

---

(١) ففي صحيح البخاري(٣٦٣٥) ومسلم (١٦٩٩)عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ رَضِيَ الله عَنْهُمَا، أَنَّ اليَهُودَ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللهفقَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ وَامْرَأَةً زَنَيَا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهق: «مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَاةِ فِي شَأْنِ الرَّجْمِ». فَقَالُوا: نَفْضَحُهُمْ وَيُجْلَدُونَ، فَقَالَ عَبْدُ الله بْنُ سَلاَمٍ: كَذَبْتُمْ إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ فَأَتَوْا بِالتَّوْرَاةِ فَنَشَرُوهَا، فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الله ابْنُ سَلاَمٍ: ارْفَعْ يَدَكَ، فَرَفَعَ يَدَهُ فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ، فَقَالُوا: صَدَقَ يَا مُحَمَّدُ، فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللهَّ قفَرُجِمَا..الحديث.

(٢) ولكن احذر يا هاني أن تفهم من كلامي الرمي بالكفر– سلم الله فهمك- فقد فهمتَ على هذا النحو من كلام لي في كتابي «التعريف بالعلماء وذكر حقوقهم» فهوَّلت أنه يمكن أن يُفهم منه أني أطعن على صحابي- وهيهات- وخطَّأك الجلوس في فهمك ممن ليسوا بدكاترة، مع أن الحق أنك أنت الذي يُفهم من كلامه الطعن على الصحابة ﷺ لولا أنَّا لا نُعاملك بلازم قولك ، حيث ادعيت

فنعم الأمانة العلمية في نقل العلم الموروث عن السلف، وقديماً قالوا :

حسن النقل نصف العلم !

ما شاء الله عليك يا دكتور، لك مستقبل مُشرق وأنت ما زلت غُمْر.

.....

أن أربعين من الصحابة يخرجوا على أمرائهم،كذا كذباً وبهتاناً !ولم تستطع أن تُبرهن على صحة دعواك إلا بالتهاويل التي لا يعجز عنها أي جاهل فما دونه، ولما أوشكتْ فضيحتك وبطلان قولك على الظهور فررت بروغان كالروغان في البراري، ولازم قولك أن الصحابة يعصوا نبيهم ، وخرجوا على أمرائهم، وخالفوا الأدلة المتواترة ، وشاركوا في الفتن ... كشيوخ الضلال أهل البدع الذين تدافع عنهم وتثني عليهم اليوم،بل تعتبرهم رموزاً للأمة، وتدَّعي مع رفقاء دربك أني أسبُّهم وأطعن عليهم، وأهضم حقوقهم! وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ الله لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ.

والعجيب أني لما جئت أقرأ كلامي من كتابي للجلوس ليُعلم ركاكة فهمه، أَبَى عليَّ أن أقرأ، ظناً منه أني أُخبئ من الكلام أو أبتر بعضه فيلتبس فهمه على القارئ- كذا بغير احترام لي ولا للجلوس ولم أُظهر له نكارة ما فعل خشية أن يكون فيه حظ نفس- ولأنه كذلك يفعل في نصوص كلام العلماء بسخافة فظنني مثله، فلا والله لا يشرفني.

أَيا غِرّ تظنني أحرِّف المكتوب خشية الغلبة، وهيبة الناس أن أَظهَر مغلوباً؟!

ووددنا ما دمت تدافع عن حرمة الصحابة- بارك الله لك- أن تبين حال محمد حسان الذي قعد مع الروافض - سبابين الصحابة يومكفّريهم-وهو يخاطب الدنيا كلها قائلاً لهم- وبالصوت والصورة-:«عاشت الأمة أستاذي الكريم! قروناً طويلة، عاش أهل السنة مع الشيعة لم يحدث بينهم أبداً تصادم ولا خلاف، وليبق الخلاف فكرياً بين أهل العلم..» ليتك يا هاني تُبين موقفك من هذا الكذاب الأشر الملبِّس المزور للتاريخ المسوِّي بين من يترضَّى عن الصحابة ﷺ ومن يسبُّهم... فيا حمرة الخجل !!

أبشر!

وبودي أن أسألك سؤالاً– أصلحك الله–!

هل ستفعل كما فعل اليهودي فتُقِرّ بالحق اليوم كما أقر اليهودي بالحق يومها، وتقول عما أوردته له :«**صدقتَ**»كما قال اليهود يومها لما اكتُشف إخفاؤه للنص :«**صدقتَ**»؟ وإني لمنتظر جوابك إن كان لديك!

وهل يؤمن في نقل العلم عمَّن يفعل هذا؟

ووالله ما أدري من ورَّطه في مثل هذا فيحصُل له ذلك، ويُجعل كبش فداء للخوارج وهو لم يتحصرم بعد؟

ثم الأغرب من هذا كله:أن يأتي بمثل هذا النص بما بتره مفعولاً به هكذا لمدرسة بحثٍ علمي– سلم الله عقله حين ظنَّ أن لا تُكتشف فعلته تلك!

فلا والله ما كنت أظن أن يبلغ الشيطان منك يا هاني هذا المبلغ.

وكيف جعلت من نفسك كبش فداء لقوم أضاء الصبح لكل ذي عينين على زيغهم وانحرافهم وخراب البلاد من جرَّاء توجيهاتهم الفاشلة المخالفة؟

٣– حكى في نفس الصفحة ص٢ كلام ابن رجب الحنبلي في استنباطه من نفس حديث ابن مسعود رضي الله عنه السالف ، فقال هاني:

«**قال ابن رجب :**« وهذا يدل على جهاد الأمراء باليد» اهـ نقل هاني.

يريد هاني أن يبرهن أن هذا ضمن أدلة بعض أهل السنة على جواز الخروج على الأمراء استنبط منها العلماء المعتبرون جواز الخروج على الأمراء!

وها أنا أذكُر كلام ابن رجب بتمامه مع النص الذي بتره الأستاذ الدكتور:

قال ابن رجب رحمه الله في شرح الحديث:[1]

«وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جِهَادِ الْأُمَرَاءِ بِالْيَدِ. وَقَدِ اسْتَنْكَرَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ، وَقَالَ: هُوَ خِلَافُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي أَمَرَ رَسُولُ الله ﷺ فِيهَا بِالصَّبْرِ عَلَى جَوْرِ الْأَئِمَّةِ. وَقَدْ يُجَابُ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ التَّغْيِيرَ بِالْيَدِ لَا يَسْتَلْزِمُ الْقِتَالَ. وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَحْمَدُ أَيْضًا فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ، فَقَالَ: التَّغْيِيرُ بِالْيَدِ لَيْسَ بِالسَّيْفِ وَالسِّلَاحِ، وَحِينَئِذٍ فَجِهَادُ الْأُمَرَاءِ بِالْيَدِ أَنْ يُزِيلَ بِيَدِهِ مَا فَعَلُوهُ مِنَ الْمُنْكَرَاتِ، مِثْلُ أَنْ يُرِيقَ خُمُورَهُمْ أَوْ يَكْسِرَ آلَاتِ الْمَلَاهِي الَّتِي لَهُمْ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، أَوْ يُبْطِلَ بِيَدِهِ مَا أَمَرُوا بِهِ مِنَ الظُّلْمِ إِنْ كَانَ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى ذَلِكَ، وَكُلُّ هَذَا جَائِزٌ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ بَابِ قِتَالِهِمْ، وَلَا مِنَ الْخُرُوجِ عَلَيْهِمِ الَّذِي وَرَدَ النَّهْيُ عَنْهُ »ا.هـ نص كلام ابن رجب بتمامه.

فتأمل إنصاف وديانة هاني الشربيني وما أخفاه من نص كلام ابن رجب!

لماذا بتر هذا الكلام وهو عقب ما نقله مباشرة، وفي نفس الصفحة؟!

بل رحمة الله على العقل، حينما يفعل هذا مع مَن صنعتهم البحث العلمي والتنقيب، إذ ظن أنَّا لن نطَّلع علي بتره، ستر الله علينا وعليه في الدارين!

أليس هذا العمد خيانة للأمانة العلمية، وإفساد لكلام العلماء يا دكتور؟

---

(١) «جامع العلوم والحكم»(٢/ ٢٤٨-٢٤٩).

وكذا بتر كلام العلماء ليثبت صحة قوله المائع: إن مسألة الخروج على الحكام مسألة خلافية، للمخالف فيها وجهة نظر لا يُبَدَّع ولا يُهجر...فلا إله إلا الله.

ووالله أخي القارئ لو كانت الأدلة تخدم ما يقول هاني ما احتاج إلى بتر نصوص كلام العلماء، وهي فضيحة وجريمة توجب توبة مُكَلَّلَة بإصلاح وبيان كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾ ﴾ البقرة.

أبتر نصوص كلام العلماء يصل الإنسان للحق يا هاني أم بنقله ما له وما عليه!؟ ولا حول ولا قوة إلا بالله

فكما أنه لا يجوز بتر نصوص كلام العلماء، كذلك لايجوز اعتماد أقوالهم إلا محققة فتُعرَض أقوالهم على الأدلة ليُعلم منها الصحيح من الفاسد، والمحكم من المتشابه، والصحيح من الشاذ.[1]

---

(١) وفعلة هاني هنا ذكرتنا بفعلة شبيهه المنحرف وحيد بن عبد السلام البالي في كتابه «علماء وأمراء» لما نقل قصة دارت بين الأوزاعي والخليفة المنصور، علم ضعفها، وأراد أن يدلِّس على القُرَّاء فيخفي ضعفها فخرَّجها قال:

«روى هذه القصة الحافظ ابن أبي الدنيا في «مواعظ الخلفاء»أهـ كذا كأنه خرَّج القصة من الكتاب ! ولم يذكر من أين نقل هذا الكلام ليُعَمِّي ضعف القصة على قارئه، خشية أن يردَّها القارئ بسبب اكتشافه لضعفها، ووحيد يريد سقيه ما يهواه، والحق أن وحيد بالى إنما نقلها من «إحياء علوم الدين»(٢/ ٣٤٨) بتخريج الإمام العراقي، تعرف هذا كله حينما تَطَّلع على نص ما كتبه العراقي

٤- نقله في ص١٠ كلام ابن خويز منداد الذي حكاه عنه القرطبي[١]

وكنت أقول في أول وهلة: إنه لم يفهم كلام ابن خويز منداد الذي حكاه عنه القرطبي، ولكن ظهر لى أنه فهمه ولذلك بتر من كلام ابن خويز منداد ما عَمَّى به

.....

عن القصة المذكورة **قال**:

« القصة بجملتها رواها ابن أبي الدنيا في كتاب مَواعِظ الخُلَفاء، ورويناها في مشيخة يوسف بن كامل الخفاف ومشيخة ابن طبرزد، وفي إسنادها أحمد بن عبيد بن ناصح، قال(ابن عدي) :

يُحَدِّث بمناكير وهو من أهل الصدق» اهـ

ومراد ابن عدي: تضعيف روايات أحمد بن عبيد، والحكم بنكارتها، لكنه يرى أنه ليس ممن يتعمد الكذب، ولذلك قال عنه:«من أهل الصدق» هذا معناها عند ابن عدي لا أنه يُعَدِّله.

علمت لماذا لم يعز وحيد بالى القصة للإحياء كعادته ؟ ليُعَمِّي عن القارئ التضعيف الذي في القصة، وهو يريد أو يُرَوِّج بها مذهبه الباطل في الجهر على الحكام وسوء الأدب معهم، فنعوذ بالله من سوء المنهج.

والذي كشف المستور أن كتاب «مواعظ الخلفاء» من الكتب المفقودة التي لا وجود لها في دنيا الناس أصلاً، فأوهم وحيد بالي قارئه أنه خرَّج القصة من كتاب «مواعظ الخلفاء»، و أن القصة ثابتة لا ضعف فيها، وأنه لم يطَّلع على طعنٍ فيها. ثم أخفى الموضع الذي نقل منه – وهو «إحياء علوم الدين»زيادة في التعمية كما فعل الكتور هاني تمامًا، وهي قصة فيها مناكير كما أشار الذهبي في«الميزان»(١/ ١١٨) وراجع تعليقي على القصة بتمامها في كتابي «نصح الحكام بين الغلو والتفريط»ص ٣٣٨ وما بعدها.

(١) في «تفسيره» (٥/ ٢٥٩).

الفهم على القارى المسكين ولا حول ولاقوة إلا بالله، فها أنا أنقل نص كلام هاني للقارئ، ثم أنقل النص من تفسير القرطبي، وتأمَّل الفرق بين النقلين لتقف على فعلة الدكتور هاني، وسل نفسك ما الحامل له على ذلك!

فها هو نقل هاني:

«**قال ابن خويز منداد**: وأما طاعة السلطان فتجب فيما كان لله فِيهِ طَاعَةٌ، وَلَا تَجِبُ فِيمَا كَانَ لله فِيهِ مَعْصِيَةٌ، وَلِذَلِكَ قُلْنَا:إِنَّ وُلَاةَ زَمَانِنَا لَا تَجُوزُ طَاعَتُهُمْ وَلَا مُعَاوَنَتُهُمْ وَلَا تَعْظِيمُهُمْ. هذا نقل هاني بحروفه!

وأما ما بتره من تتمَّة الكلام فهوعقب هذا في نفس المصدر مباشرة :

«...وَيَجِبُ الْغَزْوُ مَعَهُمْ- يعني الأمراء- مَتَى غَزَوْا، وَالْحُكْمُ مِنْ قِبَلِهِمْ، وَتَوْلِيَةُ الْإِمَامَةِ وَالْحِسْبَةِ وَإِقَامَةُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الشَّرِيعَةِ.

وَإِنْ صَلَّوْا بِنَا وَكَانُوا فَسَقَةً مِنْ جِهَةِ الْمَعَاصِي جَازَتِ الصَّلَاةُ مَعَهُمْ، وَإِنْ كَانُوا مُبْتَدِعَةً لَمْ تَجُزِ الصَّلَاةُ مَعَهُمْ[1] إِلَّا أَنْ يُخَافُوا فَيُصَلَّى مَعَهُمْ تَقِيَّةً وَتُعَادُ الصَّلَاةُ».

فالكلام الأول يمكن أن يفهم منه أن بعض المالكية يرى جواز الخروج على الحكام الظلمة، لكن تتمَّة النقل الثاني يُبَيِّن أنه إنما أراد طاعتهم في الطاعة،

---

(١) ولعله قصد البدعة الكفرية كما يدل عليه سياق الكلام، وسواء قصد هذه أو تلك، فالأئمة أحمد وغيره صلوا خلف الجهمية ،ومنعوا من الخروج عليهم، وكانت بدعتهم كفرية. وذلك لسعة عُذر التأويل، والله أعلم .

ومخالفتهم في المعصية، مع عدم خلع اليد من الطاعة كما تدل عليه الأحاديث، وباقي كلام الأئمة.

وهاني أراد أن يُقَوِّل ابن خويز منداد بجواز الخروج على الحكام ليُكَثِّر عدد القائلين بذلك، فماذا يفعل؟!

٥- حكاية الدكتور هاني ص ١٧ :

كلام الفخر الرازي[١] قال:«وَأَمَّا طَاعَةُ الْأُمَرَاءِ وَالسَّلَاطِينِ فَغَيْرُ وَاجِبَةٍ قَطْعًا، بَلِ الْأَكْثَرُ أَنَّهَا تَكُونُ مُحَرَّمَةً لِأَنَّهُمْ لَا يَأْمُرُونَ إِلَّا بِالظُّلْمِ، وَفِي الْأَقَلِّ تَكُونُ وَاجِبَةً بِحَسَبِ الظَّنِّ الضَّعِيفِ»[١]

---

(١) وأراد أن يُظهر الإنصاف حينما نقل عنه بتنبيهه على انحرافه قبل توبته، مع موته على طريقة حميدة كذا يقول.

وليتك يا هاني بدلاً من التنبيه على انحراف الفخر الرازي وقد تاب منه، وعلمت الدنيا بتوبته لكونه أظهر الرجوع والبيان المعلن ، أن تنبِّه على انحراف مثل محمد حسان الذي زوَّر التاريخ فادَّعى عدم التصادم بين الشيعة والسنة، ووحيد بالي الذي جزم بالشهادة لبعض الخوارج كأسامة بن لادن تعييناً، وجرَّأ على الفتن في الميادين ..

والعدوي: الذي جوَّز الدعاء على حكام الجور فخالف اتفاق العلماء، وطعن في الشيخ محمد بن عبد الوهاب فادعى كذباً أنه لا يعذر بالجهل واتهم ابن القيم بالتصوف لتأليفه كتاب«المدارج»، واتهم الألباني بالتساهل، والسيوطي بكونه حاطب ليل، والذهبير بما لا يوجب جرحًا.. .ما هذا ؟

والحويني الذي كفَّر المصرَّ على أكل الربا، ثم تراجع وقال اعتبرته مستحلاً، فتأمَّل كيف اعتبره مستحلاً بالعمل فكفَّره وهو رأي الخوارج أيضًا!؟

.....

فالمؤدى النهائي واحد تكفير المصرّ، سواء اعتبر كافرًا بإصراره أو باعتباره مستحلًا، فليته ما تراجع إذ ورَّط نفسه، وأظهر أنه لم يفهم المسألة أصلًا ويتكلَّم فيها بغيرعلم.

تأمَّل لما أراد أن يعتذر ورَّط نفسه أكثر، ولكن الجهال المتعصبة يقولون إنه رجع، وآه من الجو الإعلامي!

وعبد المقصود وغيره: ممن كفَّروا الحكام، وهيَّجوا المسلمين على بعض، **والزغبي، ويعقوب** ...

فالواجب على هاني أن يُنبِه على انحرافِ هَؤُلاء وأشكالِهم، وتُبَيِّن إضلالهم للناس في كثير من عواصم البلاد الإسلامية، وهم ما زالوا أحياءً وما أظهروا توبة فيما نعلم.

ليتك يا هاني تظهر الإنصاف وتبين خطأ هؤلاء، فبيانه والرد عليهم واجب عليك عيناً، وهو أولى من تبيينك حال الفخر الرازي الذي قد أظهر توبته بنفسه للقاصي والداني، توبة مُعلَنة، فالحاجة داعية إلى بيان حال من تدَّعيهم شيوخاً لك، ولم يحصل منك إلا بتر النصوص-كما يرى القارئ وتبديل الحقائق لتجد لهم مُسَوِّغاً يمنع من تبديعهم، مع أنك تزعم أنك ترجح المنع من صنيعهم مع الحكام.

أليس كذلك يا هاني؟!

إلا إن كنت ترى أن حرمة هؤلاء أعظم من حرمة مثل الفخر الرازي الذي نبَّهت على توبته.

أو ترى أن ذنب الفخر الرازي بعد توبته أعظم من ذنب شيوخك الذين لم يتوبوا منه بعد، إلا أن يكون الله أطَّلعك على أنه قال لهم: اعملوا ماشئتم قد غفرت لكم! كفاك من الغش والتلبيس على قرائك وجلسائك، وتظاهرك بالصدع في الرد على المخالف، فالتعصب الأصلع هذا ليس في صالح أولئك ولا في صالحك – أصلحني الله وإياك- اصدع بالحق واطلب ما عند الله، فالله أحق أن تخشاه، ولا تتشبَّع بما لم تُعطَ.

(١) «تفسير الفخر الرازي»(١٠/ ١١٤).

فحكى هاني هذا عن الفخر الرازي، ولم ينقل ما في نفس الصفحة قبل هذا بسطور، فحُرم فهم مراد العالم، وهو قصد الرازي:أن طاعته غير واجبة فيما أمر به من المعصية، وأن أكثر العلماء على أن طاعتهم في المعصية محرَّمة، ويدل على ذلك

قول الفخر الرازي نفسه قبل ما نقله هاني بسطور ما نصُّه:

«الْأُمَّةَ مُجْمِعَةٌ عَلَى أَنَّ الْأُمَرَاءَ وَالسَّلَاطِينَ إِنَّمَا يَجِبُ طَاعَتُهُمْ فِيمَا عُلِمَ بِالدَّلِيلِ أَنَّهُ حَقٌّ وَصَوَابٌ، وَذَلِكَ الدَّلِيلُ لَيْسَ إِلَّا الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، فَحِينَئِذٍ لَا يَكُونُ هَذَا قِسْمًا مُنْفَصِلًا عَنْ طَاعَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَعَنْ طَاعَةِ الله وَطَاعَةِ رَسُولِهِ، بَلْ يَكُونُ دَاخِلًا فِيهِ، كَمَا أَنَّ وُجُوبَ طَاعَةِ الزَّوْجَةِ لِلزَّوْجِ وَالْوَلَدِ لِلْوَالِدَيْنِ، وَالتِّلْمِيذِ لِلْأُسْتَاذِ دَاخِلٌ فِي طَاعَةِ الله وَطَاعَةِ الرَّسُولِ » اهـ

قلت:«محمد»:ولذلك أورد هذا كله في سياق تفسير قوله تعالى﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩ ﴾ النساء: ٥٩ فالرجل يتكلَّم فيما يطاع فيه أولوا الأمر ويُعصَوا،لا في الخروج عليهم من عدمه.

فبتر هاني من كلام الفخر الرازي ما هو في نفس الصفحة، ثم فَسَّرَ كلامه للقارئ بهواه: أن رأي الفخر الرازي تجويز الخروج على الحكام! فإنا لله وإنا إليه راجعون.

٦- في «مذكرته»ص ١٨ وقع الدكتور هاني : إما في سرقة علمية خطفها من نص مبتور، وإما أنه هو نفسه الباتر للنص في كلام أبي بكر السفاقسي، وإليك بيانها:

قال القسطلاني في إرشاد الساري: « وقول السفاقسي أجمعوا أن الخليفة إذا دعا إلى كفر أو بدعة يقام عليه تُعقِّب بأن المأمون والمعتصم والواثق كلٌّ منهم دعا إلى بدعة القول بخلق القرآن وعاقبوا العلماء بسبب ذلك بالضرب والقتل والحبس وغير ذلك، ولم يقل أحد بوجوب الخروج عليهم بسبب ذلك»اهـ

هذا نص كلام القسطلاني عن أبي بكر محمد بن الحسن السفاقسي.

فجاء جماعة من الباحثين بإشراف علوي بن عبد القادرالسقاف موقع الدرر السنية على الإنترنت{المكتبة الشاملة} (٨/ ١٠٨) فحكوا هذا الكلام مبتوراً بغير أمانة وها هو نص نقلهم بحروفه: «قال السفاقسي:«أجمعوا على أن الخليفة إذا دعا إلى كفر أو بدعة يثار عليه» وعزوا إلى نفس المصدر السالف. [١]

فجاء الدكتور هاني فسرق منهم قول

السفاقسي [٢] الذي اجتزوه أنه قال: «أجمعوا على أن الخليفة إذا دعا إلى كفر أو بدعة يُثار عليه» اهـ

---

(١) فالباحثون المشار إليهم آنفاً بتروا كلام الإمام القسطلاني واجتثوا كلام السفاقسي من المصدر دون تعقُّب القسطلاني عليه، فجاء الدكتور هاني وسرق المبتور بغير عزو، فجريمته السرقة من غيره (سرقة المبتور) وجريمتهم البتر لنص كلام العالم الذي تعقَّب به، فوافق بترهم هوى هاني فقيَّده في«مذكرته» ص ١٨ دون الرجوع إلى الأصل، ودون عزو للمكان الذي أخذ منه !

هذه هي الأمانة العلمية عند الدكتور هاني الشربيني! ذريَّة بعضها من بعض.

(٢) ومجموعة الباحثين هم أيضاً بتروا نصَّ كلام السفاقسي!

ولم ينج العزو من سرقة هاني الشربيني، فعزا لـما عزوا إليه (١٠/ ٢١٧)!

فإما أن هاني خطف من«الموسوعة العقدية» التي فيها النص المبتور، دون عزو إليها، وهو الأظهر لديَّ.

وإما أن هاني نقل من «إرشاد الساري»- نقل من الأصل- وهو الذي بتر تتمة الكلام الذي سقناه للقارئ، فتأمَّل!

ولينظر القارئ الكريم في الجزء المبتور، ولم بُتر، وبقصدٍ فعل!

فأي مصلحة في بتر كلام العلماء هكذا حتى يُفسد مقصودهم؟

كل هذا ليغلب الخصوم! ما شاء الله عليك يا دكتور!

تنبيه: عبارة السَّفاقسي التي نقلت:«أجمعوا على أن الخليفة إذا دعا إلى كفر أو بدعة يُثار عليه» اهـ

الكلمة في الأصل: «يقام عليه»لا «يثارعليه» تصحفت علي الباحثين أو حرَّفوها فتصحفت على هاني أيضًا- وهي التي فضحت المستور أن هاني إنما سرق كلام الباحثين دون عزو لهم- ولم ينج منه حتى تصحيفهم، ولا حتى عزوهم . دكتوراه هذه أم لصوصية ؟!

والتلخيص:

إما:أن هاني سرق كلام الباحثين بلا عزو، وتشبَّع بما لم يُعط، وخالف الأمانة العلمية التي ينبغي أن يكون عليها الباحث، حيث لم يُحَرر المنقول، ولا رجع إلى الأصول العلمية.

وإما: أنه لم يسرق كلام الباحثين، فذهب حقيقة إلى كلام القسطلاني فيكون متهماً رأساً ببتر النص، وليختر أي الخيارين، فأحلاهما مُرّ، نسأل الله العافية.

القسطلاني يذكر كلاماً فاسداً للسفاقسي ليتعقَّبه، ويبين فساده، فيأتي مجموعة من الباحثين بإشراف علوي عبد القادر السقاف ، ينقلون الفاسد، ويُنحُّون التعقُّب لموافقة الهوى، فيأتي هانى فأعجبه ما رأى من النص فنقله، دون الرجوع للأصل ولا عزو ليُظهر أنه الباحث الغواص في بطون الكتب، وقد قال ﷺ:«الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلاَبِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ» .[1]

فأين الإنصاف والأمانة العلمية يا باحث؟

والمساكين يقرءون ويتعلمون !

ما هذا الذي تفعله يا هاني، ولماذا؟! الله أكبر!

ولا عليك من ردِّي عليك،فلن يؤثِّر علي من حولك، فأكثرهم ربما لم يفهموا من ردِّي عليك كبير فهم،وتستطيع ببساطة التلبيس عليهم بأي كلام نحو ردِّي،لا سيما مَن كان فيه نحو الداء الذي فيك وهو التعصُّب، ولن يُكلِّفك هذا عناءً فأنت بذلك زعيم، وعليه قادر!

لكن سنة الله غالبة، أن يكشف المستور، فليس مجال اللعب الدين يا بني، اذهب.

سادساً: ذهابه إلى العمومات عند الاستدلال،وإهماله النصوص الخاصة فيما يتكلَّم فيه مع بتره لكلام العالم.

---

(١) أخرجه البخاري(٥٢١٩) ومسلم(٢١٢٩).

والواجب العمل بالنصوص الخاصة في الموضوع إن وُجدت،أما الذهاب إلى العمومات مع وجود أدلة خاصة،فهذامن أفاعيل أهل الأهواء والبدع، هذا معلوم معروف، لا يحتاج إلى توضيح.

١-فانظر إلى صنيع هاني ص٢حينما نقل كلام الشوكاني.

قال:قال الشوكاني[١]:«وَقَدْ اسْتَدَلَّ الْقَائِلُونَ بِوُجُوبِ الْخُرُوجِ عَلَى الظَّلَمَةِ وَمُنَابَذَتِهِمْ السَّيْفَ وَمُكَافَحَتِهِمْ بِالْقِتَالِ بِعُمُومَاتٍ مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي وُجُوبِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنْ الْمُنْكَرِ [٢]» أ.هـ

نقل هاني ووضع هذا النقل في الهامش.[١]

---

(١) يعني في «نيل الأوطار» (٧/ ٢٠٨).

(٢) كذا ! وما إخال هاني إلا أنه يعرف أن هذا القول من الْأُصُولِ الْخَمْسَةِ للمعتزلة الَّتِي يُكَفِّرُونَ مَنْ خَالَفَهَم بها، وَيُخَالِفُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فيها وهي:التَّوْحِيدِ وَالْعَدْلِ وَالْمَنْزِلَةِ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ وَإِنْفَاذِ الْوَعِيدِ ، والخروج على الحكام، ويسمونه :بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ويستدلون عليه بما ذكر الشوكاني.وهي حجة من تلبيس إبليس عليهم، ولا يُحصى دندنة أهل السنة في إبطالها حتى الشوكاني نفسه في تتمة كلامه الذي بتره الدكتور هاني قد نقد هذا الأصل.

قال شيخ الإسلام في « مجموع الفتاوي»(٢٨/ ١٢٨):« مِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ لُزُومُ الْجَمَاعَةِ وَتَرْكُ قِتَالِ الْأَئِمَّةِ وَتَرْكُ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ. وَأَمَّا أَهْلُ الْأَهْوَاءِ- كَالْمُعْتَزِلَةِ - فَيَرَوْنَ الْقِتَالَ لِلْأَئِمَّةِ مِنْ أُصُولِ دِينِهِمْ وَيَجْعَلُ الْمُعْتَزِلَةُ أُصُولَ دِينِهِمْ خَمْسَةً: « التَّوْحِيدَ » الَّذِي هُوَ سَلْبُ الصِّفَاتِ؛ وَ« الْعَدْلَ » الَّذِي هُوَ التَّكْذِيبُ بِالْقَدَرِ؛ وَ «الْمَنْزِلَةَ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ » وَ « إنْفَاذَ الْوَعِيدِ » وَ «الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنْ الْمُنْكَرِ »الَّذِي مِنْهُ قِتَالُ الْأَئِمَّةِ » عرفت يا هاني هذا استدلال مَن؟ فاربأ بنفسك يا بني، أصلحك الله.

فالناظر لهذا النقل ماذا يفهم منه؟

والجواب: يفهم أن الشوكاني يعتبر بهذه الأدلة للمجيزين للخروج على الحكام، وأن للقائلين بوجوب الخروج لهم أدلة ووجهة نظر، ومنه هذا.

وتتمة مالم ينقله هاني من كلام الشوكاني عقب ما نقل مباشرة:

« وَلَا شَكَّ وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْأَحَادِيثَ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْبَابِ وَذَكَرْنَاهَا **أَخَصُّ مِنْ تِلْكَ الْعُمُومَاتِ مُطْلَقًا، وَهِيَ مُتَوَافِرَةُ الْمَعْنَى كَمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ لَهُ أَنَسَةٌ بِعِلْمِ السُّنَّةِ**(٢)، وَلَكِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِمُسْلِمٍ أَنْ يَحُطَّ عَلَى مَنْ خَرَجَ مِنْ السَّلَفِ الصَّالِحِ مِنْ

.....

(١) **ذكَّرنا بطريقة صاحب المحجن** الذي رآه النبي ﷺ في النار، وحديثه في صحيح مسلم (٩٠٤)!

وإلا فليقل لنا :لماذا وضعه في الهامش دون الأصل ككلام النووي وابن رجب في نفس الورقة؟

وفضحه أنه نفسه يستدل بالعمومات التي ذكر الشوكاني الاستدلال بها.

ففي ص٣: لما ذكر أدلة المجيزين للخروج على الحكام الظلمة قال :

«وغير ذلك من عمومات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتي طبقها واستخدمها واستدل بها كل من ثبت عنه خروجه من أهل البغي » اهـ كلامه بحروفه.

وقد بينا أن أهل البدع يستدلون بالعمومات، ويتركون الأدلة الخاصة، فلله الأمر من قبل ومن بعد!

ينقل من كلام الشوكاني حكايته استدلالهم ثم يبتر تتمة كلامه الذي رد به عليهم!

لماذا تفعل هذا يا دكتور هاني؟وإذا كان يروج هذا على من لا تفرُّس عنده لفعلتك، أأمنت أن يُقَيِّد الله للحق مَن يَرجع إلى الأصول فتنكشف فعلتك ؟ الله أكبر!

(٢) هذا البارز هو ما لم يذكره هاني في مذكرته ص ٢ ثم ذكره ص ٢٣ لكونه أعجم عليه فهمه، ولا أخاله إلا أنه لو فهمه لبتره كما بتره قبل في المذكرة مما فهمه في مذكرته تلك، فهي صنعته.

الْعِتْرَةِ وَغَيْرِهِمْ عَلَى أَئِمَّةِ الْجَوْرِ فَإِنَّهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ بِاجْتِهَادٍ مِنْهُمْ[١]،وَهُمْ أَتْقَى لله وَأَطْوَعُ لِسُنَّةِ رَسُولِ الله مِنْ جَمَاعَةٍ مِمَّنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ».

بينما الناظر إلى تتمة الكلام الذي أعجم عليه فهمه:

❁ أن الشوكاني ينتقض الاستدلال بالعموم،وأن أدلة المنع من الخروج على الحكام تقدَّم عليها لأنها خاصة في المسألة ولذا قال :« وَلَا شَكَّ وَلَا رَيْبَ ...إلخ » وهو السبب الذي خشي هاني من ذكره بتمامه، وإلا فليقل لماذا أورد من كلام الشوكاني ما أورده وبتر تتمته مما ينقضه؟!

❁ عدم الحطِّ عَلى مَن خَرَجَ مِنَ السَّلَف على أئمة الجور لمنازلهم، فمنهم بعض من آل البيت، فليسوا كغيرهم ممن جاء بعدهم ممن يُنسب للعلم[٢].

❁ الغريب أن هاني نقل كلام الشوكاني بتمامه ولكن في ص ٢٣ لظنه أن في كلام الشوكاني تبرئة ساحة مشايخ الثورات الخوارج في قوله:« وَلَكِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِمُسْلِمٍ أَنْ يَحُطَّ عَلَى مَنْ خَرَجَ مِنْ السَّلَفِ الصَّالِحِ مِنْ الْعِتْرَةِ وَغَيْرِهِمْ عَلَى أَئِمَّةِ الْجَوْرِ.. »

---

(١) **وهذا مناقض لأصول الإجتهاد التي منها**:«لا اجتهاد مع نص» فكيف إذا كان المنصوص من كلام النبي ﷺ، والصحابة ﷺ في ذلك متواتراً كما قال الشوكاني نفسه فيما تقدم، ثم عشرات الإجماعات على خلاف هذا، فلا يسوغ الاجتهاد في ذلك أصلاً ، لكن كلام الشوكاني مُسيَّر منه إلى أنه يريد أن يُبَرِّئ ساحة الحسين ا لاعتقاده أنه خرج فقال ذلك، وكلامه يدل على ذلك .

(٢) وقد بيّنت في كتابي«إلقاء القمامة» أنه لم يخرج صحابي واحد لا من آل البيت ولا من غيرهم.

غفل هاني عما بتره قبل من كلام الشوكاني ص٢، ونقله بتمامه في الموطن الأخير يريد صيانة الشيوخ الذين مجَّدوا وأثنوا على من يرى رأي الخوارج.[١] وهيهات!

وسيأتي في تاسعاً عدم تحريره لما ينقله عن العلماء وتحرير دلالته عند حكايته له.

أزيدك فائدة ياهاني بشأن عالم ادعيت أن القول عنه واحداً بجواز الخروج على الحكام الظلمة في«مذكرتك»ص٥- ٦- أعني أبا حنيفة -وهو قول مشهور عنه

وأبو حنيفة في موطن يردّ على من استدل بأدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على جواز الخروج على الأئمة يا هاني.

ففي كتاب «الفقه الأكبر» المنسوب لأبي حنيفه نفسه ص ١٠٨ :

« بَاب فِي الْبَغي وَالْخُرُوج على الإِمَام[٢]ما نصه:

قلت: فَمَا تَقول فِيمَن يَأْمر بِالْمَعْرُوفِ وَينْهى عَن الْمُنكر فيتبعه على ذَلِك نَاس

---

(١) **أعني: نقله ص٢٣ كلام الشوكاني لأجل أن فيه** :« وَلَكِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِمُسْلِمٍ أَنْ يَحُطَّ عَلَى مَنْ خَرَجَ مِنْ السَّلَفِ الصَّالِحِ مِنْ الْعِتْرَةِ وَغَيْرِهِمْ عَلَى أَئِمَّةِ الْجَوْرِ فَإِنَّهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ بِاجْتِهَادٍ مِنْهُمْ، وَهُمْ أَتْقَى لله وَأَطْوَعُ لِسُنَّةِ رَسُولِ الله مِنْ جَمَاعَةٍ مِمَّنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَقَدْ أَفْرَطَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ كَالْكَرَّامِيَّةِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ فِي الْجُمُودِ عَلَى أَحَادِيثِ الْبَابِ حَتَّى حَكَمُوا بِأَنَّ الْحُسَيْنَ السِّبْطَ اوَأَرْضَاهُ بَاغٍ عَلَى الْخِمِّيرِ السِّكِّيرِ الْهَاتِكِ لِحُرُمِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ لَعَنَهُمْ الله ».

(٢) **هذه فائدة لك يا هاني** توضِّح لك ما خلَّطَ فيه من تفرقة الأئمة بين البغي والخروج على الحكام.

وقد وَقَالَ الْفُقَهَاء:«: الْخَوَارِج غير الباغية، وهم الَّذين خالفوا الإِمَام بِتَأْوِيل بَاطِل ظناً، والخوارج خالفوا لَا بِتَأْوِيل أَو بِتَأْوِيل بَاطِل قطعاً ».حكاه عنهم العيني في«العمدة»(٢٤/ ٨٤).

فَيخرج على الْجَمَاعَة هَل ترى ذَلِك. قَالَ: لَا .

قلت: وَلم وَقد أمْر الله تَعَالَى وَرَسُوله بِالْأَمر بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْي عَن الْمُنكر وَهَذَا فَرِيضَة وَاجِبَة.

فَقَالَ: هُوَ كَذَلِك لَكِن مَا يفسدون من ذَلِك أَكثر مِمَّا يصلحون من سفك الدِّمَاء وَاسْتِحْلَال الْمَحَارِم وانتهاب الْأَمْوَال وَقد قَالَ الله تَعَالَى: {وَإِن طَائِفَتَانِ من الْمُؤمنِينَ اقْتَتَلُوا فأصلحوا بَينهمَا فَإِن بَغت إِحْدَاهمَا على الْأُخْرَى فَقَاتلُوا الَّتِي تبغي حَتَّى تفيء إِلَى أَمر الله}

قلت: فنقاتل الفئة الباغية بِالسَّيْفِ؟ قَالَ نعم، تَأمر وتنهي فَإِن قبل والا قَاتلته فَتكون مَعَ الفئة العادلة وَإِن كَانَ الإِمَام جائراً»أهـ.

وقد أشار الآجري إلى استدلال الخوارج بأدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقال[1]:«يُظْهِرُونَ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِنَافِعٍ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ قَوْمٌ يَتَأَوَّلُونَ الْقُرْآنَ عَلَى مَا يَهْوُونَ، وَيُمَوِّهُونَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَقَدْ حَذَّرَنَا الله تَعَالَى مِنْهُمْ،وَحَذَّرَنَاالنَّبِيُّ ﷺوَحَذَّرَنَاهُمُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ بَعْدَهُ،وَحَذَّرَنَاهُمُ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ»[2].

سابعاً: إهماله لتضعيف العلماء لما استدل به مما توهَّم أنه يخدم مذهب الخروج على الأمراء، وذلك في مواطن:

---

(١) في «الشريعة» (١/ ٣٢٥)

(٢) علمت يا هاني مَن الذين يستدلون للخروج على الحكام بأدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟

الموطن الأول:

تقدم صنيعه مع حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه :« **مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ**..إلخ».

لم يتعرَّض ببنت شَفَه لإعلالِ الإمام أحمد والأثرم له قبل الاستدلال به على ما ذهب إليه، وفيه ما فيه مما لا يليق بالباحث، ولذلك قيل: «ثبِّت العرش ثم انقش» فإذا ما ثبتَّ العرش فعلى ماذا تَنْقُش؟

فإعلال أحمد: قال أبو داود(١): قَالَ أَحْمَدُ: جَعْفَرٌ هَذَا هُوَ أَبُو عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، وَالْحَارِثُ بْنُ فُضَيْلٍ لَيْسَ بِمَحْفُوظِ الْحَدِيثِ، وَهَذَا الْكَلامُ لا يُشْبِهُ كَلامَ ابْنِ مَسْعُودٍ؛ ابْنُ مَسْعُودٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي**». (٢)

وهو عين استنكار الإمام الأثرم فإنه قال عقب الحديث (٣):

«وهذا أيضاً خلاف الأحاديث، وهو إسناد لم يُسمع حديث عن ابن مسعود بهذا الإسناد غيره، وقد جاء الإسناد الواضح عن ابن مسعود بخلافه...»

ثم ذكر بعض ما سُقتُ عن ابن مسعود رضي الله عنه ثم قال :

« وهذا عن ابن مسعود، وذاك عن ابن مسعود، وهذا أثبت الإسنادين، وهو

---

(١) والنص بحروفه في «سؤالات أبي داود لأحمد برقم (١٩٥٠) وحكاه أيضاً الخلال في «السنة» (١٠٥) عن أبي داود بلفظه تماماً.

(٢) ونحو هذا النص في «جامع العلوم والحكم» رآه الدكتور هاني فلم يذكره مع اطلاعه عليه!

(٣) في كتابه «ناسخ الحديث ومنسوخه»ص ٢٥٦- ٢٥٧.

موافق للأحاديث، وذاك مخالف، ثم تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ فكثرت عنه، وعن الصحابة والأئمة بعدهم رضي الله عنهم يأمرون بالكف، **ويكرهون الخروج، وينسبون من خالفهم في ذلك إلى فِراق الجماعة، ومذهبِ الحروريةِ وتركِ السُّنَّة**» ا هـ (١).

فانظر صنيع هاني :

أهمل هذا لم يأت به، ولا حتى أتى بتوجيه العلماء للمتن لإزالة التعارُض الظاهري كما يفعل العلماء حينما يستدلون بدليل به إشكال من ناحية صحة سنده، أو من ناحية دلالة متنه، وهذا من أبجديات البحث العلمي والاستدلال .

الموطن الثاني:

في ص ٣ : ذكر الدليل السادس والأخير من الأدلة المجيزة للخروج على الحكام الظلمة – على حدِّ قوله– فقال:

ما أخرجه أبو يعلى (٧٣٨٢) والطبراني في الكبير (٩٢٥) وصححه الألباني في

---

(١) **وقارن بين هذا يا هاني وبين حكايتك في آخر مذكِّرتك ص ٢٤ عن كثير من العلماء:**« أنهم لا يعيبون على من خرج على أئمة الجور». **وقولك عما توصَّلتَ إليه من نتيجة في آخر ورقاتك** :«لا يبدَّع مَن قال بالخروج، ولا يوصف بأنه من الخوارج، ولا يُهجر لذلك، فله سلف لا سيما إن كان متأولا». ولكن يبدوا أن الأثرم ما انتبه إلى ما انتبه إليه هاني، لا سيما أن هاني دكتور، أما الأثرم فليس بدكتور! وهل هاني يعرف السنَّة أصلاً، أم يعرفها ويتنكب الاعتراف بها ؟

«صحيح الجامع»(٣٦١٥) [١] عن معاوية رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**سَيَأْتِي قَوْمٌ يَتَكَلَّمُونَ، فَلاَ يُرَدُّ عَلَيْهِمْ، يَتَقَاحَمُونَ فِي النَّارِ تَقَاحُمَ القِرَدَةِ**» فخشيت أن يجعلني منهم.

وعند الطبراني : سيكون أئمة من بعدي يقولون ولا يرد عليهم...بنحوه

وللحديث قصة مطولة وفيها أن رجلاً قام بالإنكار على معاوية رضي الله عنه على منبره يوم الجمعة أمام أهل الشام، وأن معاوية أقرَّه، وكان من كلام الرجل في

---

(١) **وليتك يا دكتور هاني** ما دمت مقلِّداً وآثرت التقليد أن تقلِّد الأعلم كالذهبي في «تاريخ الاسلام » (٢/ ٥٤٠) حيث حسَّنه، لا الألباني، لأن الذهبي أعلم في الجملة، وأنت تزعم أنك دكتور في علم الحديث فالتزم بآداب المقَلِّد، والتي منها ما قاله الإمام جمال الدين القاسمي في كتابه «المسح على الخفين» ص٦٢ بتحقيق الألباني نفسه رحمهما الله في التعليق على عبارة:« وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل»:« وإنما هذه الجملة ينبغي أن ينتبه لها الذين يأبون إلا التقليد ليعلموا أن من آثر التقليد فالأحرى به تقليد الصحابة لأنهم الأعلم وأجمع الأصوليون على أنه يقدم - في باب التقليد- الأعلم.

قال ابن القيم في «أعلام الموقعين»: فلا يدرى ما عذر المقلد في ترجيح أقوال غير الصحابةي على أقوالهم فكيف إذا منع الأخذ بقول الصحابة » أ.هـ

فلا هو اجتهد على ما ينبغي على طلاب علم الحديث، ولا هو لما قلَّد التزم بآداب التقليد!

لكن لعل عذره أنه لم يقف على كلام الذهبي، ولا قدرة له على حسم النزاع في الحديث بين العالم المُعلّ للحديث والمُصَحح له لكونه ليس من أهل هذا الشأن كما هو ظاهر من فعله، ولا يكلِّف الله نفساً إلا وسعَها، ولكن هل له عُذر إن انتصر لأحد الأقوال – والحالة هذه- فضلاً عما إذا قَدَّم أقوالاً على أقوال النبي ﷺ والصحابة رضي الله عنهم في هذا ؟

ردِّه على معاوية رضي الله عنه: بل المال مالنا والفيء فيئنا، مَن حال بيننا وبينه حاكمناه بأسيافنا» فكان ردُ معاوية: أحياني هذا أحياه الله »

ثم قال هاني:« والحديث مذكور في أوراق الإنكار جهراً، ثم قال:

«وغير ذلك من عمومات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتي طبقها واستخدمها، واستدل بها كل من ثبت عنه خروجه من أهل البغي كما سيأتي»[(١)] ا هـ كلام هاني.

وأقول: وأعجب من استدلاله بمثل هذا، وعندَه الروايات الصريحة التي نصَّ ابن تيمية والأثرم على تواترها عن رسول الله ﷺ، وعن الصحابة رضي الله عنهم وبثابت الأسانيد، بعضها في الصحيحين وبعضُها في غيرهما صحيحة ومتواترة تدل على حُرمة الخروج على الحكام، وفي وجوب النصح للحكام سرَّاً، والتي تؤيِّدها أحاديث الصبر على جور الأئمة! يتركها ويعمَد إلى هذا، مع ما في الاستدلال به من نكارة سأبينها إن شاء الله، بعد، وسياق الرواية بنصِّها بتمامها والتعليق على سندها!

فهذا الحديث رواه ضِمَامُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ،قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قَبِيلٍ، يَأْثُرُ عَنْ مُعَاوِيَةَ ابْنِ أَبِي سُفْيَانَ، أَنَّهُ صَعِدَ الْمِنْبَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ عِنْدَ خُطْبَتِهِ: إِنَّمَا الْمَالُ مَالُنَا، وَالْفَيْءُ

---

(١) **والعجب كيف استأنس باستدلالهم مع تسميته لهم أهل بغي!**

والخوارج والمعتزلة قد استدلُّوا أيضاً بأدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على جواز الخروج على الحكام كما تقدم في كلام شيخ الاسلام ابن تيمية رحمة الله .

فَيْئُنَا، فَمَنْ شَاءَ أَعْطَيْنَاهُ وَمَنْ شِئْنَا مَنَعْنَاهُ، فَلَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ، فَلَمَّا كَانَ الْجُمُعَةُ الثَّانِيَةُ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، فَلَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ، فَلَمَّا كَانَ الْجُمُعَةُ الثَّالِثَةُ قَالَ مِثْلَ مَقَالَتِهِ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِمَّنْ حَضَرَ الْمَسْجِدَ، فَقَالَ: كَلَّا، إِنَّمَا الْمَالُ مَالُنَا وَالْفَيْءُ فَيْئُنَا، فَمَنْ حَالَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ حَاكَمْنَاهُ إِلَى اللهِ بِأَسْيَافِنَا، فَنَزَلَ مُعَاوِيَةُ فَأَرْسَلَ إِلَى الرَّجُلِ فَأَدْخَلَهُ فَقَالَ الْقَوْمُ: هَلَكَ الرَّجُلُ، ثُمَّ دَخَلَ النَّاسُ فَوَجَدُوا الرَّجُلَ مَعَهُ عَلَى السَّرِيرِ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ لِلنَّاسِ: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ أَحْيَانِي أَحْيَاهُ اللهُ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ:

«سَيَكُونُ أَئِمَّةٌ مِنْ بَعْدِي يَقُولُونَ وَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِمْ، يَتَقَاحَمُونَ فِي النَّارِ كَمَا تَتَقَاحَمُ الْقِرَدَةُ»، وَإِنِّي تَكَلَّمْتُ أَوَّلَ جُمُعَةٍ فَلَمْ يَرُدَّ عَلِيَّ أَحَدٌ، فَخَشِيتُ أَنْ أَكُونَ مِنْهُمْ، ثُمَّ تَكَلَّمْتُ فِي الْجُمُعَةِ الثَّانِيَةِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلِيَّ أَحَدٌ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: إِنِّي مِنَ الْقَوْمِ، ثُمَّ تَكَلَّمْتُ فِي الْجُمُعَةِ الثَّالِثَةِ فَقَامَ هَذَا الرَّجُلُ فَرَدَّ عَلِيَّ فَأَحْيَانِي أَحْيَاهُ اللهُ.

وهذا الحديث في ثبوت سنده إشكال، وهو أن بعض الأئمة الجبال استنكره، وإن كان ثبَّته بعض العلماء ممن هو دونهم، وفي النفس من سنده شيء.[1]

---

(١) فهذا الحديث وإن حسَّنه الذهبي «في «تاريخ الاسلام»(٢/ ٥٤٠) فقد أورده ابن عدي في «الكامل في الضعفاء»(٥/ ١٦٧) في ترجمة ضمام بن إسماعيل المصري، أعني: يستنكره عليه، كما هو معروف من طريقته التي بينها في ترجمة عبد الله بن هارون من «الكامل» (٥/ ٤٢٦) فقال: «وقد شرطت في كتابي هذا أني أذكر كل مَن في رواياته اضطراب، وفي متونه مناكير، وأذكره وأبين أمره»اهـ. **وأيضاً أفصح صراحة عن طريقته تلك في «مقدمة كتابه» فقال:**

«وَذَاكِرٌ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ مِمَّا رَوَاهُ مَا يُضَعَّفُ مِنْ أَجْلِهِ، أَوْ يُلْحِقُه بِرِوَايَتِهِ وَلَهُ اسْمُ الضَّعْفِ لِحَاجَةِ النَّاسِ إِلَيْهَا لأُقَرِّبَهُ عَلَى النَّاظِرِ فِيهِ». أهـ

الإشكال الثاني على متنه لو صح، من وجوه:

الأول : أن هذا الرجل لا يُدرَى مَن هو، هل هو ممن يُتجاوز عنه لمصلحة كما تجاوز النبي ﷺ عن الأعرابي الذي جبذه، وقال له أعطني من مال الله لا من مالك ولا من مال أبيك[١]، ولربما كان من الخوارج الذين تقتضي الحكمة أحياناً أن يُتجاوَز عن بعض أفرادهم كما تجاوز النبي ﷺ عن حرقوص بن زهير الذي

.....

وقال ابن حجر في«الهدي»ص ٤٢٩ :

« وَمن عَادَته فِيهِ أَن يخرج الْأَحَادِيث الَّتِي أنْكرت على الثِّقَة أَو على غير الثِّقَة »

هذا معروف في عادة ابن عدي وهو من الأئمة الكبار أصحاب السَّبر في هذا الباب حتى أن الدارقطني لما سأله حمزة السهمي أن يضيف كتاباً في الضعفاء، فقال: أو ليس عندك كتاب ابن عدي؟ قال: قلت: نعم، قال: فيه كفاية، ولا يزاد عليه.

نعم نعم :هو كتاب لَمْ يسبق إلى مثله، ولم يُلْحَقُ فِي شَكْلِهِ كما قال ابن كثير رحمه الله، حتي أن الذهبي لا يخالفه في سبره فما أورده في ترجمة الراوي يستنكره، يتبعه الذهبي في«الميزان»حتى ولو كان الحديث في صحيح مسلم، وانظر على سبيل المثال ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي من الكتابين، حتى في هذا الحديث الذي بين أيدينا، تبعه الذهبي ، **فأورد الحديث في ترجمته من «الميزان»(٢/ ٣٣٠) وأضاف:** قرأت بخط الضياء الحافظ: ضمام بن إسماعيل، عن موسى بن وردان: متروك، قاله الدارقطني»اهـ

وقال ابن القيسراني في«ذخيرة الحفاظ»(٣/ ١٤٨٢) أيضًا عقب هذا الخبر: «وَلم يُتَابع عَلَيْهِ ضمام»

فهذا الاشكال الذي في سنده، والله أعلم .

(١) وراجع حديثه في صحيح البخاري(٥٨٠٩) ومسلم (١٠٥٧).

قال له في قسمة لم يُتحفه منها:«اعدل..»[١]، وسكت على بن أبي طالب عن الذي أعلن بالنكير عليه وهو على المنبر يخطب وقال لعليٍّ رضي الله عنه «**لا حكم إلا لله**» فلم يعاقبه اقتضاءً للمصلحة.

بل الظاهر أن هذا الرجل من العامة الذين لا يؤتسى بهم، وإلا لعرف اسمه ولم يكن ليخاطِب أمير المؤمنين وكاتب وحي رب العالمين بهذا الأسلوب.

الثاني :

قول الرجل المبهم هذا :«حاكمناك بسيوفنا» فيه جواز مقاتلة الحاكم بالسيوف من عامة الناس، وهذا ينافي أمر النبي ﷺ والصحابة رضي الله عنهم بالصبر على أمراء الجور الظلمة إذا ما استأثروا بالدنيا، فأخذوا المال وضربوا الظهر، وقد رأينا من هدي رسول الله ﷺ، وهدي أصحابه رضي الله عنهم ، أن رسول الله ﷺ أعطى رَجُلًا لَمْ يُعْطِهِ وَهُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَى سعد رضي الله عنه ،قال: فَقُمْتُ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَقُلْتُ: مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ...[٢] وأمثال هذا كثير في المرفوع والموقوف.

فلماذا يا دكتور هاني تعرض عن هذا الهدي، هدي رسول الله ﷺ وهدي أصحابه رضي الله عنهم إلى هدي رجل لا يعرف اسمه، ولا رسمه، ولا علمه، ولا اتجاهه، لا تَعرف أنت هل هو صحابي أم تابعي، أم أن الرواية لا تصح أصلاً !

أحسن الله عزاءنا إن كان هذا الصنيع من دكتور في العلم الشرعي!

---

(١) وحديثه في الصحيحين مشهور.

(٢) أخرجه البخاري(١٤٧٨) ومسلم (١٥٠).

الثالث:

كيف يُرَتِّب النبي ﷺ الإثم لرجل على فعل آخر فيقول: « **سَيَأْتِي قَوْمٌ يَتَكَلَّمُونَ، فَلاَ يُرَدُّ عَلَيْهِمْ، يَتَقَاحَمُونَ فِي النَّارِ تَقَاحُمَ القِرَدَةِ**» ما ذنب الأمير أن يهابه الناس[(١)] فلا يُرَدُّون عليه،إلا أن يكون المعنى أن لا يأذن لهم بالرد،وهذا غير واقع، بل الأئمة الظلمة يتظاهرون بالإذن بذلك ولو في الظاهر فضلاً عن معاوية رضي الله عنه ، بل الناظر في سيرة معاوية رضي الله عنه أنه كان يسمح بذلك، حتى طعن المسور بن مخرمة على بعض الأئمة، ومعاوية غير راض بذلك ، وقد قال له يوماً لما التقى به:«مَا فَعَلَ طَعْنُكَ عَلَى الْأَئِمَّةِ يَا مِسْوَرُ؟..»[(٢)]

بل في نفس الرواية أن معاوية رضي الله عنه قال له:«لَتُكَلِّمَنَّ بِذَاتِ نَفْسِكَ» قَالَ: فَلَمْ أَدَعْ شَيْئًا أَعِيبُهُ بِهِ إِلَّا أَخْبَرْتُهُ...» كذا في وجهه.

الرابع:

ألا ترى أن في الردِّ بهذه الطريقة- يا هاني- مناقضة للأدب في الخطاب مع مثل معاوية رضي الله عنه ذي المكانة العاليه والمنزلة السامية، مما يدل على جهل الرادّ وعدم فقهه في طريقة النصح،ومراعاة منازل الناس، والمصالح والمفاسد، فإذا كان هذا حاله- أشبه - بذي الخويصرة والأعراب والمنافقين - فهل هذا يستحق المدح من معاوية أم يستحق مثل ما رَدّ به ﷺ على أشباههم؟

---

(١) وهيبة الأمراء مشروعة بل ضرورية عليها أدلة كثيرة، بل قد تكون واجبة لتمكينه من عمله.

(٢) كما في «الجامع» لمعمر(٢٠٧١٧ مصنف) بسندٍ صحيح.

أليس في مدح معاوية لهذا الرجل مناقضة للحق والحكمة، أن يمدحه معاوية على الملأ فيُمَسِّك الناس بهمجيَّته تلك يا هاني؟!

ففي تثبيت سند هذا إساءة لمعاوية رضي الله عنه، لكن ما في مُشكِلة ضُمَّها يا هاني إلى قول المنحرفين القائلين بأن الصحابة ﷺ خرجوا على أمرائهم!

كُلُّه يَهُون في سبيل رعاية حرمة المشايخ الخوارج الذين دُمرت البلاد من جرَّاء توجيهاتهم – قبَّح الله تلك النِّحلة – من كل تائه لا يدري ما يخرج من رأسه!

كيف يمدح معاوية ﷺ على الملأ رجلاً خالف قوله ﷺ :«**مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْصَحَ لِذِي سُلْطَانٍ فَلَا يُبْدِهِ عَلَانِيَةً، وَلَكِنْ يَأْخُذُ بِيَدِهِ فَيَخْلُوا بِهِ، فَإِنْ قَبِلَ مِنْهُ فَذَاكَ، وَإِلَّا كَانَ قَدْ أَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ**» .

وقد نصح الصحابة ﷺ الذين هم أجلّ من معاوية بذلك،من أمثال ابن عباس، وأسامة بن زيد، وسعد بن أبي وقاص،وعبد الله بن أبي أوفي وعِيَاضُ بْنُ غَنْمٍ، وهشَامِ بْنِ حَكِيمٍ ﷺ وغيرهم،...

أو تراه متلوِّناً يا هاني كشيوخ الضلالة الذين هم كل يوم بلون كالحرباء يناقضون أنفسهم،وأنت تدافع عنهم ثم تدَّعى أنك وهم على الهدي القاصد؟!

كيف يقوم رجل من الرعية لا يُدرى مَن هو،يهدِّد أمير المؤمنين الصحابي كاتب وحي رب العالمين، وخال المؤمنين... بالسيف، وعلى ملأ فيقوم الأمير يتودَّد إليه

ويُجلِسه على سريره ويمدحه،وعلى الملأ، فيأتسي به غيره بدلاً من أن يؤدِّبه أو ينكل به كما فعل ﷺ مع الخارجي حرقوص بن زهير[١]، فيا لله على العقول؟!

أوترى يا هاني أن رسول الله ﷺ أخطأ يوم أن عاقب عوف بن مالك يوم تجرَّأ على أميره خالد ابن الوليد رضي الله عنه، فمنع عوف السلب بعد أن برد بيديه لكونه تكلم مع خالد بما فيه خشونة في الكلام، ومعاوية أكرمه وقرَّبه ورفعه على الملأ، وعلى الحضور وفيهم صحابة رضي الله عنهم.[٢]

أوترى يا هاني أن هدي معاوية أكمل من هدي رسول الله ﷺ في التعامل مع مثل هذا الموقف؟!

الخامس: كيف يَسكُت كلّ الصحابة رضي الله عنهم الحضور عن خطأ معاوية هذا- إن كان - وكذلك حاشيته من أمثال عمرو بن العاص وابنه عبد الله وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم الأفاضل ولا يتكلَّم منهم أحدٌ ببنت شَفه، فيسكتون كأن على رؤوسهم الطير، حتى يقوم هذا المبهَم ينصح ولا يستحيي من الصحابة الكبار استحياء ابن عمر يوم سأل ﷺ عن الشجرة التي لا يسقط ورقها، ولايستحيي هذا المبهم من أميرهم، ولا يراعي لأميره أميرالمؤمنين منزلة، فيقوم يُهَدِّده بالسيف، وليته كان يقول حقاً، بل طالَب بباطلٍ كما سيأتي.

---

(١) وكما همَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يؤدِّب عُيَيْنَةَ بْنَ حِصْنِ بْنِ حُذَيْفَةَ كما في صحيح البخاري(٤٦٤٢).

(٢) وحديثه في صحيح مسلم (١٧٥٣).

السادس: قوله:«فَقَالَ الْقَوْمُ: هَلَكَ الرَّجُلُ..»

كيف ساغ للحاضرين أن يظنُّوا بمعاوية رضي الله عنه أن يبطش بمن قال بالحق عنده – إن كان حقاً – وقد عُلم من سيرة معاوية رضي الله عنه أنه كان حليماً صبوراً كما بينت ذلك في كتابي «شفاء صدور الموحدين في بيان مناقب خال المؤمنين».

السابع: أن جماعة من أهل العلم كالمجتمعين على أن من لم يمكنه أن يمنع نفسه وماله إلا بالخروج على السلطان ومحاربته أنه لايحاربه، ولا يخرج عليه للأخبار الواردة عن رسول الله ﷺ بالصبر على ما يكون منهم من الجور والظلم.(١)

وقال شيخ الإسلام :

«الْأَئِمَّةُ لَا يُقَاتَلُونَ بِمُجَرَّدِ الْفِسْقِ وَإِنْ كَانَ الْوَاحِدُ الْمَقْدُورُ قَدْ يُقْتَلُ لِبَعْضِ أَنْوَاعِ الْفِسْقِ: كَالزِّنَا وَغَيْرِهِ. فَلَيْسَ كُلُّ مَا جَازَ فِيهِ الْقَتْلُ جَازَ أَنْ يُقَاتَلَ الْأَئِمَّةُ لِفِعْلِهِمْ إيَّاهُ».(٢)

الثامن:

أن ما قاله هذا الرجل لمعاوية رضي الله عنه باطل أصلاً ليس له أن يقوله، ولا لمعاوية رضي الله عنه أن يمدَحه عليه، فإن توزيع الفيء موكول للإمام ليس لآحاد الرعية أن يعترض على الإيمام في ذلك من الأصل إلا بأدب، وعلى سبيل الإشارة، لا كما فعل هذا المبهم .

---

(١) حكى ذلك القرطبي في «التذكرة » ص ٧١٤ بتحقيقي . الطبعة الأولى .

(٢) «مجموع الفتاوي»(٢٢/ ٦١).

وكيف يمدح معاوية رضي الله عنه فعل هذا الرجل وهو الذي روى عن رسول الله ﷺ: «**مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَاللهُ الْمُعْطِي وَأَنَا القَاسِمُ...**» (١)

كيف يروي هذا مرفوعاً: «**والله المعطي وأنا القاسم**» ثم يقول: « إِنَّمَا الْمَالُ مَالُنَا، وَالْفَيْءُ فَيْئُنَا، فَمَنْ شَاءَ أَعْطَيْنَاهُ وَمَنْ شِئْنَا مَنَعْنَاهُ »؟!

ومع هذا يُحَيِّي المُخالف لهذا؟

فالأمير هو الذي يقسم كما قال ﷺ، فكيف يروي عن النبي ﷺ شيئاً ثم يَمدَح مخالفه ويثني عليه ويُقرِّبه، إلا على طريقة شيوخ البدع المائعين، الذين يقولون لا تقدموا على قول رسول الله ﷺ قول، ثم يقدِّمون عقولهم الفاسدة، وآراء شيوخهم الباطلة، ويروِّجون للشُّبه الداحضَة على الأدلة تحت ظلال دعوى المُبَاحَثَة!

وهذا هدي الصحابة رضي الله عنهم في التعامل مع الأمراء الذين يضعون المال في غير موضعه الصحيح،أسرد بعضها بلا تعليق، وقارن بينه وبين هدى هذا المبهم الذي أنكر الحق على الصحابي أمير المؤمنين،والذي اعتمد الدكتور هاني حديثه:

أخرج ابن أبي شيبة والبيهقي (٢) بسند حسن عَنْ سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَأَلْتُ سَعِيدًا، وَابْنَ عُمَرَ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ، وَأَبَا سَعِيدٍ، فَقُلْتُ: إِنَّ لِي مَالًا وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُعْطِيَ

---

(١) وفي صحيح البخاري(٣١١٦) وفي صحيح مسلم (٧١٩) اللفظ: «**وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَيُعْطِي اللهُ**»

(٢) «المصنف»(٢/ ٣٨٤) و« السنن الكبرى» للبيهقي (٤/ ١٩٣) .

زَكَاتَهُ وَلَا أَجِدُ لَهُ مَوْضِعًا، وَهَؤُلَاءِ يَصْنَعُونَ فِيهَا مَا تَرَوْنَ؟ فَقَالَ: كُلُّهُمْ أَمَرُونِي أَنْ «أَدْفَعَهَا إِلَيْهِمْ».

وعَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ أَتَى سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ ﷺ فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ أَدْرَكَ لِي مَالٌ وَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أُؤَدِّيَ زَكَاتَهُ وَأَنَا أَجِدُ لَهَا مَوْضِعًا وَهَؤُلَاءِ يَصْنَعُونَ فِيهَا مَا قَدْ رَأَيْتَ فَقَالَ: « أَدِّهَا إِلَيْهِمْ »، قَالَ:

وَسَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: أَدِّهَا إِلَيْهِمْ قَالَ: وَسَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ مِثْلَ ذَلِكَ فَقَالَ أَدِّهَا إِلَيْهِمْ. (١)

وعند ابن أبي شيبة(٢) بسندٍ حسن عَنْ قَزَعَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ إِنَّ لِي مَالًا فَإِلَى مَنْ أَدْفَعُ زَكَاتَهُ قَالَ: «ادْفَعْهَا إِلَى هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ»، يَعْنِي الْأُمَرَاءَ، قُلْتُ: إِذًا يَتَّخِذُونَ بِهَا ثِيَابًا وَطِيبًا.

وفي رواية(٣) بسندٍ صحيح عَنِ الْحَكَمِ بْنِ الْأَعْرَجِ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ، فَقَالَ: «ادْفَعْهَا إِلَيْهِمْ وَإِنْ أَكَلُوا بِهَا لُحُومَ الْكِلَابِ» فَلَمَّا عَادُوا إِلَيْهِ قَالَ: «ادْفَعْهَا إِلَيْهِمْ، وَإِنْ أَكَلُوا بِهَا الْبِسَارَ»(٤)

---

(١) أخرجه البيهقي في «الكبرى»(٤/ ١٩٣) بسندٍ حسن .

(٢) في «المصنف»(٢/ ٣٨٤).

(٣) عند ابن أبي شيبة.

(٤) البسر: تمر النخيل قبل أن يرطب.

وثَمَّ آثار أخرى غير هذه عنهم.

وهذا مما حدا بابن قدامة أن يقول[١] عن تصحيح مثل هذا:

«وَلَنَا قَوْلُ الصَّحَابَةِ ﷺ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ فِي عَصْرِهِمْ عَلِمْنَاهُ، فَيَكُونُ إجْمَاعًا».

والمقصود: أن هذا الذي ردَّ على الأمير، واستدللت يا هاني بفعلته على الخروج على الأمراء بالسيوف لم يُصب من وجوه ألخّصها:

منها : أنه تكلم بغير الحق حيث تدخَّل في خصوصيات الأمير.

ومنها: أنه نصح الأمير علناً وهذا مخالف لما تقدَّم عن رسول الله ﷺ والصحابة ﷺ.

ومنها: إساءة الأدب في خطابه لأمير المؤمنين الصحابي ﷺ..

ومنها : تعَدِّيه في التقدم بالكلام بين يدي الكبار، وليته كان مصيباً.

فدَعني أعلِّمُك يا هاني :

قبل الاستدلال ثَبِّت صحة السند لا تستدلّ بالضعيف فتُفتضَح، وانظر في دلالة ما تستدل به،وأيضاً عند وجود المعارِض تذهب لكلام أهل السنة تنظر كيف يوجِّهون المتعارض، ويتأكد عليك لزاماً قبل هذا أن تتعلم ما يتميَّز به أهل السنة من أهل البدعة، حتى لا تستدل لأهل السنة بأدلة الخوارج أهل البدع، وفقني الله وإياك للخير.

---

(١) في «المغني» (٢/ ٤٨١).

الموطن الثالث من الخلل في استدلال هاني:

كثرة استعراضه ص٤ بأسماء الصحابة الذين زعم أنهم خرجوا على أمرائهم، فعدَّ منهم: الحسين بن علي ﷺ دون أن يثبت ذلك بأسانيد،والعكس هو الصحيح أنه قُتل وهو يطلب الذهاب إلى يزيد الأمير يضع يده في يده[١] .

الموطن الرابع:في إثباته للقول بخروج عبد الله بن الزبير ﷺ اعتمد على الروايات الشاذة الغير ثابتة، في أنه خرج على يزيد مع أن الثابت عكس ذلك كما تقدَّم ، وفصَّلته في كتابي «إلقاء القمامة في أفواه القائلين بخروج الصحابة ﷺ».

الموطن الخامس:اعتماده على أن لعبد الله بن مطيع، وعبد الله بن حنظلة رؤية للنبي ﷺ، معتمداً على روايات لا تصح، والصواب أن الأحاديث المثبتة لذلك لا تصح، كما بينته في كتابي «إلقاء القمامة » ص ١٣٣ ولذا أقول من مخالفاته:

ثامناً : تضعيفه لما صححه العلماء واعتماده لما الضعف فيه واضحاً،وما لم يجد فيه دليلاً صحيحاً.

أذكر من ذلك حديث:«**مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ نَصِيحَةٌ لِذِي سُلْطَانٍ، فَلْيَأْخُذْ بِيَدِهِ فَلْيَخْلُو بِهِ، فَإِنْ قَبِلَهَا قَبِلَهَا، وَإِنْ رَدَّهَا كَانَ قَدْ أَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ**»[٢]

ضَعَّفه بجرأة لم يتأهَّل لمثلها، فلا هو قلَّد الألباني في تصحيحه، ولا أتى ببينة على تضعيف فضيلته، والسبب في هذا عدم سؤال السامعين له عن البينة ودلالة ما

(١) وراجع كتابي« إلقاء القمامة في أفواه القائلين بخروج الصحابة » ص ٦٠.

(٢) كذا في المجلس أمام إخوانه.

يقول، ولا هو يُجالس طلاب العلم ليعرف قدر نفسه، فأحدث ذلك عنده جرأة، ورأى نفسه أهلاً لنقد الأحاديث والردّ على العلماء ، وحالته كما بينا،والله المستعان.

كما قال القائل:

يَا لَكِ مِنْ حُمَّرَةٍ بِمَعْمَرٍ ... خَلَا لَكِ الْجَوُّ فَبِيضِي وَاصْفِرِي

وَنَقِّرِي مَا شِئْتِ أَنْ تَنْقُرِي..[1]

ولا حول ولا قوة إلا بالله.

تاسعاً : عدم تحريره المنقول عن العلماء ودلالتِه عند ذكره له عن غيره واعتماده.

وقد نوَّه شيخ الإسلام ابن تيمية [2] على ضرورة ذلك، فقال:

«اَلْعِلْمُ يَحْتَاجُ إِلَى نَقْلٍ مُصَدَّقٍ وَنَظَرٍ مُحَقُوقٍ. وَالْمَنْقُولُ عَنْ السَّلَفِ وَالْعُلَمَاءِ يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةٍ بِثُبُوتِ لَفْظِهِ وَمَعْرِفَةِ دَلَالَتِهِ كَمَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ الْمَنْقُولِ عَنْ الله وَرَسُولِهِ».

فليس كل ما في الكتب صحيح، ففيها كثير جداً من الغثّ، وثَمَّ

---

(١) أعني ما أخرجه أحمد في«فضائل الصحابة»(٨٧٩) بإسناد صحيح إلى يَحْيَى بْنِ هَانِي بْنِ عُرْوَةَ الْمُرَادِيِّ قَالَ: خَرَجَ عَلِيٌّ إِلَى ظَهْرِ الْكُوفَةِ فَرَأَى حُمَّرَةً تَطِيرُ فَقَالَ:

يَا لَكِ مِنْ حُمَّرَةٍ بِمَعْمَرٍ ... خَلَا لَكِ الْجَوُّ فَبِيضِي وَاصْفِرِي

وَزَادَ فِيهِ غَيْرُ عَلِيٍّ :

وَنَقِّرِي مَا شِئْتِ أَنْ تَنْقُرِي.

(٢) في «مجموع الفتاوي»(١/ ٢٤٦).

عُلماء أجلاء قد قالوا كلاماً مصادماً للمنقول عن رسول الله، فهذا حقه أن يُهمَل.

فعلى طلاب العلم أن يُحَرِّرُوا،أو يَسألُوا أهل التحرير قبل تقرير ما في الكتب، ولا يتقَحَّمون ما ليس لهم به علم، لا كما يفعل المذكور في وريقات كـ«مذكرته» تلك التى ينقل فيها ثلاثة عشر موطنًا عن العلماء إما بغير تحرير، وإما بنقله عنهم ما يوافق هواه دون ما يخالفه:

الأول منهم: حكايته ص ٤ عن الصحابة ﷺ أنهم خرجوا على أمرائهم لكون بعض العلماء قد قال ذلك، كذا بلا تحرير، ولا تدقيق، وهو كذب عليهم، ويستلزم شين الصحابة ﷺ، والله المستعان!

الموطن الثاني في ص٤ : يحكي كلام ابن حزم في باب الْأَمر بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْي عَن الْمُنكر[١]

قال ابن حزم: [٢] وَهُوَ الَّذِي تدل عَلَيْهِ أَقْوَال الْفُقَهَاء كَأبي حنيفَة وَالْحسن بن حييّ وَشريك وَمَالك وَالشَّافِعِيّ[٣] وَدَاوُد وأصحابهم فَإِن كل من ذكرنَا من قديم وَحَدِيث إِمَّا نَاطِق بذلك فِي فتواه وَإِمَّا الْفَاعِل لذَلِك يسل سَيْفه فِي إِنْكَار مَا رَآهُ

---

(١) في «الفصل» (٤/ ١٣٢).

(٢) وتنبَّه أن ابن حزم يستدل في باب الخروج على الحكام بعموم أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهذا أيضاً من أسباب خلطه هنا.

(٣) **والمضحك أن هاني حكى في «مذكرته» ص ٩** قولاً شاذاً عن الإمام أحمد خلاف ما في أصول كتب أحمد نفسه، فقد نُسب إلى أحمد أنه قال في الحاكم الداعي إلى بدعة :إن قدرتم على خلعه فافعلوا.

مُنْكراً » كذا!

وكذا نقل هاني في«مذكِّرته» كلام ابن حزم ص ١٢ والذي صيَّح به هو وغيره في الردِّ على ابن مجاهد في دعوى الإجماع على حرمة الخروج على الحكام، وقد وقد فنَّدتُ كلامه مفصَّلاً عند شرحي لـ«شرح السنة»للبربهاري (١/ ٢١٨وما بعدها).

فكان عليه إن لم يكن في مقدوره أن يحقق ويُحَرِّر، أن يقرأ تحقيق غيره، وهو منه على مقربة، فإنه من جيراني[١] وقد كتبته من اثنتي عشرة عاماً، وقرأت عليه أشياء منه في المجلس .

ومن العجائبِ والعجائبُ جَمَّةٌ ... قربُ الدواءِ وما إليه وصولُ

كالعيسِ في البيداءِ يقتلها الظما ... والماءُ فوق ظهورِها محمولُ

وما أحسن ما قال مجاهد -رحمه الله- في قوله تعالى: {وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ} . [الأنفال:٢٤] قال: حَتَّى يَتْرُكَهُ لَا يَعْقِلُ[١].

.....

وإذا ضممت كلام هاني الذي استأنس به عن أحمد إلى كلام ابن حزم المذكور: خرجت بنتيجة أظن هاني يستحي ولا يجترئ على التصريح بها: وهي أن الأئمة الأربعة يقولون بجواز الخروج على الأمراء الظلمة.

مع أن هذا خلاف ما قرَّرَه هو نفسه ص ١ من «مذكرته»من أن جماهير أهل السنة على عدم الخروج على الحاكم .

(١) وقد حاولت معه في مجالس قبل ردي عليه في كتاب نشرته أن أفهّمه ما لم يفهم فلم يكن بُد من الردّ عليه مكتوباً، من باب النصح الواجب له ولغيره، والقارىء يميِّز إن شاء الله.والله المستعان.

والشيء بالشيء يُذكر:

بعض العلماء يزلّ أو يخطأ، كثير هذا تجده في الكتب في جميع أبواب العلوم وأقسامها، فيتأثَّر به آخر، ويحتج بقوله،فيأتي آخرفينتصرله، ويأتي آخر فيكرِّر، فيأتي الخالف بدلاً من أن يُحَرِّر، إذا به يُقَرِّر، فتتعجَّب من تتابعهم على الخطأ الأصلع.

فيأتي الخالف فيفعل كما تفعل يا هاني يحكي بلا تحرير.

والكُتُب مليئة من هذا، ولا حَول ولا قوة إلا بالله.

فابن حزم ذكر كلاماً في«مراتب الاجماع» و«الفصل في الملل»يحتاج إلى تحرير ونظر في صحة كلامه، نقله هاني في«مذكرته» صفحة ١٢ وما حرَّره.

وتبع ابن حزم على قوله هذا القاضي عياض المتوفى سنة هـ٥٤٤ في «إكمال المعلم» (٦/ ٢٤٧) فتأثر به- وزاد شيئاً عليه. فرح هاني به فحكاه عنه في «مذكرته» ص ١٦.

وقد جاء ابن الوزير القاسمي المتوفي سنة ٨٤٠هـ في كتابه«العواصم والقواصم» (٨/ ٧٧) فنقل كلام ابن حزم وأضاف إضافات، عليه فيها مآخذ يأتي ذكرها إن شاء الله، فتبعه – بطبيعة الحال- هاني جمَّاع الشُّبه والشَّواذ .

وكان على الدكتور هاني بدلاً من الاستكثار من النقول بلا تحرير، أن ينظر في كل قول ودليله، فمن خالَف الدليل أُخذ بالدليل وتُرك قَوله، ورُدَّ عليه خطؤه كائناً مَن كان، نُصحَاً للأمَّة ،بمقتضى قوله ﷺ:«**الدين النصيحة**».

.....

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨٩٥٧) وغيره بسندٍ صحيح عن مجاهد .

ولا يجوز التعصَّب لقولٍ مخالفٍ مهما كان قائله، وهذا هو التَّجَرُّد والإنصافُ والعلمُ الذي ينبغي أن يكون عليه طلاب العلم عند النظر في أقوال أهل العلم ، والله الهادي.

وهو ما أشار إليه شيخ الاسلام في قوله المتقَدِّم حيث قال:

«الْعِلْمُ يَحْتَاجُ إلَى نَقْلٍ مُصَدِّقٍ وَنَظَرٍ مَحْقُوقٍ. وَالْمَنْقُولُ عَنْ السَّلَفِ وَالْعُلَمَاءِ يَحْتَاجُ إلَى مَعْرِفَةٍ بِثُبُوتِ لَفْظِهِ وَمَعْرِفَةِ دَلَالَتِهِ».

ومن هذا المنطلق رأيتَ ردُودَ العلماء بعضهم على بعض قديماً وحديثاً.

لكن أمر هاني عجيب أقوال العلماء المحتاجة إلى تحرير لا يحررها !

وأما كلام مثل البربهاري الصواب:«من خرج على إمام من أئمة المسلمين فهو خارجي» يتنكر له ويستنكره، ويتَّهم مَن يَقول به بالحيف، مع أن أدلة البربهاري على ما قال واضحة كما سيأتي، وتوبع من أحمد وابن المديني والأثرم وغيرهم !!

الموطن الثالث: نقل الدكتور هاني ص ١٣ عن ابن عبد البر في «الاستيعاب »:

قال ابن عبد البر: واختلف الناس في معنى قوله:« وأن لا نُنازِع الأمرَ أَهله » فقال قومٌ: هم أهل العدل والفضل والدين، وهؤلاء لا ينازَعُون، لأنهم أهل الأمر على الحقيقة.وقال أهل الفقه: إنما يكون الاختيار في بدء الأمر، ولكن الجائر من الأئمة إذا أقام الجهاد والجُمُعة والأعياد، سكنت له الدَّهماء، وأنصف بعضها من بعضٍ في تظالمها، لم تجب منازعته، ولا الخروج عليه..

هذا نص نقل الدكتور هاني الشربيني.

كذا حكاه عن ابن عبد البر في «الاستيعاب»، وليس هو في «الاستيعاب».

وهي سرقة علمية،لأنه هذا الكلام بنصِّه في كتاب«العواصم» (٨/ ١٧) وهاني نقله إما من «العواصم» وإما من منشور عصام الشامي ص ٦١ – ٦٢، ولم يعزه على خلاف الأمانة العلمية، فهي نفس الفعلة التي فعلها عصام الشامي في «منشوره » فقد نقل عصام من «العواصم» نفس الكلام ولم يعزه لابن الوزير القاسمي.

وهذا الكلام ليس في« الاستيعاب» أصلاً كما سيأتي!

ذرية بعضها من بعض!!

وكأن عصام الشامي وهانى لا علم لديهما بمضمون كتاب«الاستيعاب» وأنه كتاب في تراجم الصحابة ﷺ لا هو كتاب فقه ولا معتقد! فلا حول ولا قوة إلا بالله.

والعجيب أن ابن الوزير القاسمى نفسه– عفا الله عنه– أخطأ أخطاءً جسيمة حين تصرَّف في النقل عن ابن عبد البر من وجوه:

فمن ذلك: أن كلام ابن عبد البر في هذا الباب ليس في«الاستيعاب»، وإنما هو في «التمهيد»(٢٣/ ٢٧٨) و«الاستذكار»(٥/ ١٦)أنقله بتمامه لتعرف الفرق بين نقل ابن الوزير القاسمى– والذي تبعه عليه الدكتور هاني وعصام الشامي وأخفيا العزو– وبين ما في كلام ابن عبد البر نفسه، لتعلم عِظَم مَقُولة ابن تيمية في ضرورة التحرير العلمي للمنقول عن العلماء والسلف.

قال في «التمهيد» (٢٣/ ٢٧٨):

« وَأَمَّا قَوْلُهُ وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ فَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ قَائِلُونَ أَهْلُهُ أَهْلُ الْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَالْفَضْلِ وَالدِّينِ فَهَؤُلَاءِ لَا ينازعون لِأَنَّهُمْ أَهْلُهُ وَأَمَّا أَهْلُ الْجَوْرِ وَالْفِسْقِ وَالظُّلْمِ فَلَيْسُوا لَهُ بِأَهْلٍ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ لإبرهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ وَإِلَى مُنَازَعَةِ الظَّالِمِ الْجَائِرِ ذَهَبَتْ طَوَائِفُ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَعَامَّةِ الْخَوَارِجِ.

وَأَمَّا أَهْلُ الْحَقِّ وَهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ: فَقَالُوا هَذَا هُوَ الِاخْتِيَارُ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ فَاضِلًا عَدْلًا مُحْسِنًا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالصَّبْرُ عَلَى طَاعَةِ الْجَائِرِينَ مِنَ الْأَئِمَّةِ أَوْلَى مِنَ الْخُرُوجِ عَلَيْهِ لِأَنَّ فِي مُنَازَعَتِهِ وَالْخُرُوجِ عَلَيْهِ اسْتِبْدَالَ الْأَمْنِ بِالْخَوْفِ وَلِأَنَّ ذَلِكَ يَحْمِلُ عَلَى هِرَاقِ الدِّمَاءِ وَشَنِّ الْغَارَاتِ وَالْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ وَذَلِكَ أَعْظَمُ مِنَ الصَّبْرِ عَلَى جَوْرِهِ وَفِسْقِهِ وَالْأُصُولُ تَشْهَدُ وَالْعَقْلُ وَالدِّينُ أَنَّ أَعْظَمَ الْمَكْرُوهَيْنِ أَوْلَاهُمَا بِالتَّرْكِ ».

وقال في «الاستذكار»(٥/ ١٦): « وَأَمَّا قَوْلُهُ أَلَّا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ فَقَدِ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ الْقَائِلُونَ مِنْهُمْ أَهْلُهُ أَهْلُ الْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَالْفَضْلِ وَالدِّينِ مَعَ الْقُوَّةِ عَلَى الْقِيَامِ بِذَلِكَ فَهَؤُلَاءِ لَا يُنَازَعُونَ لِأَنَّهُمْ أَهْلُهُ وَأَمَّا أَهْلُ الْجَوْرِ وَالْفِسْقِ وَالظُّلْمِ فَلَيْسُوا بِأَهْلٍ لَهُ

وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ لِإِبْرَاهِيمَ :«إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» الْبَقَرَةِ .١٢٤[1]

---

(١) **وهذا دليل الخوارج**: الذي استدل به عصام الشامي وعلى مزماره غنَّى هاني الشربيني.

ذَهَبَ إِلَى هَذَا طَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ وَاتَّبَعَهُمْ بِذَلِكَ خَلَفٌ مِنَ الْفُضَلَاءِ وَالْقُرَّاءِ وَالْعُلَمَاءِ[١] مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَالْعِرَاقِ.[٢]

وَبِهَذَا خرج ابن الزُّبَيْرِ وَالْحُسَيْنُ عَلَى يَزِيدَ[٣] وَخَرَجَ خِيَارُ أَهْلِ العراق وعلمائهم عَلَى الْحَجَّاجِ وَبِهَذَا أَخْرَجَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ بَنِي أُمَيَّةَ عَنْهُمْ وَقَامُوا عَلَيْهِمْ فَكَانَتِ الْحَرَّةُ.

وَبِهَذِهِ اللَّفْظَةِ: وَمَا كَانَ مِثْلَهَا فِي مَعْنَاهَا مَذْهَبٌ تَعَلَّقَتْ بِهِ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَهُوَ مَذْهَبُ جَمَاعَةِ الْخَوَارِجِ[٤]

---

(١) ولا شك أن أقوال هؤلاء بذلك زلات للعلماء وترخُّصات مخالفة للأدلة، لا يجمعها ليتكثَّر بها إلا المنحرف المفتون.

(٢) والذي يهمنا في هذا مَن يُستدل بقوله وهم الصحابة ﷺ، أما العلماء من التابعين فمن بعدهم من الخلف، ولو كانوا مثل الشعبي وسعيد بن جبير وابن الأشعث وابن مطيع وابن حنظلة والحسن بن صالح، ومحمد بن الحسن الملقَّب بالنفس الزكيةوغيرهم، ففعلهم غير مؤثِّر في الترجيح،فاعترافي بأن هؤلاء وأضرابهم خرجوا على الأمراء – وقد حصل-اعتراف غير مؤثِّر في الترجيح فلا تُستَخَف.

(٣) ولو حُرر كلام ابن عبد البر، لعلم بطلان مقولة أن عبد الله بن الزبير والحسين رضي الله عنهما خرجا على يزيد ، وقد حررت ذلك وبينته في كتابي «إلقاء القمامة في أفواه القائلين بخروج الصحابة» رأيت أن الْمَنْقُولُ عَنْ السَّلَفِ وَالْعُلَمَاءِ يَحْتَاجُ إلَى مَعْرِفَةٍ بِثُبُوتِ لَفْظِهِ وَمَعْرِفَةِ دَلَالَتِهِ وأن لا يؤخَذ به إلا بعد التحرير.

(٤) تنبَّهت يا دكتور هاني أنك تُروج أدلة الخوارج ورأيهم، وتلبِّس على الناس أن هذا القول قول معتبر لأهل السنة .

وَأَمَّا جَمَاعَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَأَئِمَّتُهُمْ فَقَالُوا هَذَا هُوَ الِاخْتِيَارُ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ فَاضِلًا عَالِمًا عَدْلًا مُحْسِنًا قَوِيًّا عَلَى الْقِيَامِ كَمَا يَلْزَمُهُ فِي الْإِمَامَةِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالصَّبْرُ عَلَى طَاعَةِ الْإِمَامِ الْجَائِرِ أَولَى مِنَ الْخُرُوجِ عَلَيْهِ لِأَنَّ فِي مُنَازَعَتِهِ وَالْخُرُوجِ عَلَيْهِ اسْتِبْدَالَ الْأَمْنِ بِالْخَوْفِ وَإِرَاقَةَ الدِّمَاءِ وَانْطِلَاقَ أَيْدِي الدَّهْمَاءِ وَتَبْيِيتَ الْغَارَاتِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَالْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ وَهَذَا أَعْظَمُ مِنَ الصَّبْرِ عَلَى جَوْرِ الجائر» اهـ .

فتَصَرُّف ابن الوزير بحذف بعض كلام ابن عبد البر يا هاني حرفك عن فهم كلام ابن عبد البر، وما رجعتَ للأصول لتقف على أصول كلام ابن عبد البر من أصل مصدره فتفهمه فهماً صحيحاً، ثم الأدلة المتواترة يا ابن أخي لا يُرَدُّ عليها بقول لأحد أيًا كان، وهذا ما ربَّى الصحابةُ الصغارَ عليه.(١)

فيا لله العجب من فعل الدكتور!

---

(١) وقد قال أبو هريرة رضي الله عنه لابن عباس: « يَا ابْنَ أَخِي إِذَا سَمِعْتَ الحَدِيْثَ مِنْ رَسُولِ الله ق فَلاَ تَضْرِبْ لَهُ الأَمْثَالَ » أخرجه الترمذي (٧٩)، وابن ماجة (٤٨٥) والطحاوي في« شرح المعاني» (١/ ٦٣) بإسنادٍ حسن، وقد صححه ابن الملقن في «البدر المنير» (١/ ٤٣٥).

فإِذَا بَلَغَتْ المَرْءَ السُّنَّةُ وَصَحَّ سَنَدُهَا لَدَيْهِ فَلا يَعْتَرِضُ عَلَيْهَا بِقِيَاسٍ وَلا بِرَأْيٍ وَلاَ بِقَوْلِ عَالِمٍ وَلا بِنَحْوِ ذَلِكَ، فَلاَ يَقُول: كَيْفَ خَفِي هَذَا عَلَى هَذَا العَالِمِ؟ فإن العلم الخاص قد يخفى على الأكابر ويعلَمه ويُعلِّمهم إياه من هو دونهم، والعالم الكبير قد يخفى عليه بعض ما يُدركه مَن هو دونه في المعرفة، فالعلم مواهب وفضل،والله يؤتي فضله من يشاء، ولذلك أمثلة كثيرة ذكرتها في صدر كتابي «التوضيحات الجلية» وهو مطبوع والحمد لله.

نظرات في كلام ابن الوزير القاسمي

وها أنا أنقل كلام ابن الوزير القاسمي الذي نقله هاني وعصام[١] مع التعليق عليه لتعرف منزلة كلام ابن الوزير القاسمي الذي – فرح به هاني.

فنقله ص ٢١ – أين هو من التحرير العلمي المطلوب، فضلاً عن كلام الناقل عنه:

قال ابن الوزير القاسمي:

«**الفصل الثاني:**

في بيان أن مَن منع الخروج على الظلمة استثنى من ذلك من فَحُشَ ظُلمه، وعَظُمَتِ المفسدة بولايته، مثل يزيد بن معاوية،والحجَّاج بن يُوسُف، وأنه لم يقُل أحدٌ ممن يُعْتَدُّ به بإمامة من هذا حاله[٢]، وإن ظنَّ ذلك من لم يبحث من ظواهر بعض إطلاقهم[١].

---

(١) ولا أستبعد أن يكون هاني نقله من عصام، الله أعلم .

(٢) وقوله:« **وأنه لم يقُل أحدٌ ممن يُعْتَدُّ به بإمامة من هذا حاله** »غريب بل باطل، وإنه لَقول من لا اطلاع له على أحوالهم أصلاً، وقد جُمع صحيح الوارد عنهم في نهي الخارجين عليهما وعلى أمثالهما في مصنف مستقل، فضلاً عن عدم مشاركة واحد منهم ، ولو كان خيراً لسبقونا إليه.

ومبايعة ابن عمر لأمير الحجاج عبد الملك بن مروان في صحيح البخاري ، ونهيه أبناءه عن منازعة يزيد في الصحيح أيضاً. فماذا ؟

فقد نصوا على بيان مُرادهم، وخصُّوا عُموم ألفاظهم». [٢]

وقال أيضاً[٣]:«لما ادعى أبو عبد الله بن مُجاهد الإجماع على تحريم الخروج على الظلمة، ردوا ذلك عليه وقبَّحوه[٤]، وكان ابن حزمٍ - على تعصُّبه لبني أُمَيَّة- ممَّن ردَّ عليه، فكيف بغيره؟ واحتج عليه ابن حزمٍ بخروج الحسين بن علي عليهما السلام على يزيد بن معاوية[٥].

وقال أيضاً[٦]: وممن أنكر على ابن مجاهدٍ دعوى الإجماع في هذه المسألة، القاضي العلامة عياض المالكي.[١]

---

(١) لكن لو رأيت الصحابة ﷺ، ما خرج واحد منهم، بل نهوا مَن خرج من التابعين، ووالله ما عدا واحد منهم صريح الأحاديث المتواترة الناهية عن الخروج على الأمراء، وهم سلف الأمة، وصمام أمانها وأوتادها، وأشجع الناس، والمدَّعي السنة يدَّعي أنه يفهم بفهمهم، لا فهم مَن خلفهم!

(٢) انظر«العواصم» (٨/ ٢٥).

(٣) في«العواصم»(٨/ ٦٧).

(٤) **وهذا تهويل منه- عفا الله عنه-** ما أعلم أحداً ردَّ عليه وقبَّحه غير ابن حزم ومن تبعه كالقاضي عياض وابن الوزير ، وإنما تأثرا بكلام ابن حزم وكان عليهما أن يُحَرراه، ولوضُمَّ قولهما إليه فالردُّ عليه ردٌ عليهما. كيف وقد نقل ابن بطال والإسماعيلي والصابوني الإجماع على حرمته، وهما في زمانه؟ فكيف إذا كان ابن حزم محجوج بإجماعات قبله، وفي زمانه، وبعد زمانه، ذكرتها في كتابي«الكاوي»؟

(٥) بيَّنا بالروايات وأقوال الأئمة في كتابنا «إلقاء القمامة في بيان القائلين بخروج الصحابة» أن الحسين غُرِّرَ به، لم يخرج على إمامه، وأنهم قتلوه وهو يطلب الذهاب إلى يزيد ليضع يده في يده .

(٦) في«العواصم»(٨/ ٧٧).

وقال أيضاً [٢]: «وفيه بيان اتفاقهم على تحسين ما فعله الحُسين عليه السلام وأصحابه[٣] وابن الأشعث وأصحابه[٤] وأن الجمهور قصروا جواز الخروج على

.....

(١) وهذا مما يؤكِّد أنه إنما قال ما قال اغتراراً وتأثُّراً بكلام ابن حزم، ومتابعة القاضي عياض له عليه، لا عن تحرير قاله، وأثبتنا نصوص عشرات العلماء غير ابن مجاهد نقلوا الإجماع كابن مجاهد، ونقلت نصوص أقوالهم في كتابي«الكاوي» فماذا ؟

(٢) في «العواصم» المصدر السابق.

(٣) هذا بناءً على أنهم خرجوا، وهي دعوى عارية عن البرهان، بل بريئة منه، والبرهان على عكسها. كيف يقول هذا والصحابة ابن عمر وابن عباس وغيرهما نهوه عن الذهاب أصلاً، ولم يذكروا له أحاديث النهي عن الخروج على الأمراء، لعلمهم أنه لم يكن خارجاً كما بينته في كتابي «إلقاء القمامة».

(٤) بل اعكس فكل من خرج معه ندم أيها الناقل. وقد أخرج ابن سعد في«طبقاته» (٧/ ١٤٠) بسندٍ صحيح عن حَمَّاد بْن زَيْدٍ قَالَ: ذَكَرَ أَيُّوبُ الْقُرَّاءَ الَّذِينَ خَرَجُوا مَعَ ابْنِ الأَشْعَثِ فَقَالَ: لا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْهُمْ قُتِلَ إِلا قَدْ رُغِبَ لَهُ عَنْ مَصْرَعِهِ وَلا نَجَا فَلَمْ يُقْتَلْ إِلا قَدْ نَدِمَ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ.

وأخرج عقبه بسند صحيح عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلابَةَ أَنَّ مُسْلِمَ بْنَ يَسَارٍ صَحِبَهُ إِلَى مَكَّةَ. قَالَ: فَقَالَ لِي وَذَكَرَ الْفِتْنَةَ:إِنِّي أَحْمَدُ اللهَ إِلَيْكَ أَنِّي لَمْ أَرْمِ فِيهَا بِسَهْمٍ وَلَمْ أَطْعَنْ فِيهَا بِرُمْحٍ وَلَمْ أَضْرِبْ فِيهَا بِسَيْفٍ. قَالَ: قُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ فَكَيْفَ بِمَنْ رَآكَ وَاقِفًا فِي الصَّفِّ؟ فَقَالَ: هَذَا مُسْلِمُ بن يسار. واللهِ مَا وَقَفَ هَذَا الْمَوْقِفَ إِلا وَهُوَ عَلَى الْحَقِّ. فَتَقَدَّمَ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ. قَالَ: فَبَكَى وَبَكَى حَتَّى تَمَنَّيْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ قُلْتُ لَهُ شَيْئًا. قَالُوا: وَكَانَ مُسْلِمٌ ثِقَةً فَاضِلاً عَابِدًا وَرِعًا أَرْفَعَ عِنْدَهُمْ مِنَ الْحَسَنِ. حَتَّى خَرَجَ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الأَشْعَثِ فَوَضَعَهُ ذَلِكَ عِنْدَ النَّاسِ وَارْتَفَعَ الْحَسَنُ عَنْهُ.

فليت قليل الورع يتأثر بندم مسلم بن يسار، ويصنع كصنيعه، ويبحث عن سبب ندمه واعتذاره؟

وقد أخرج ابن سعد في «طبقاته» (٦/ ٢٩٢) بسندٍ حسن عن سعيد بن جبيرقال: «.. إِيَّاكَ وَمَا يُعْتَذَرُ

من كان على مثل تلك الصفة، وأن منهم من جوَّز الخروج على كلِّ ظالمٍ، وتأول الحديث الذي فيه:«**وألا ننازع الأمر أهله** » على أئمة العدل ».[١]

وفيه أيضاً:[٢]

.....

مِنْهُ فإنه لا يعتذر مِنْ خَيْرٍ..». وسيأتي كلام الحسن في فتنة بن الأشعث وقول أبي المعذَّل قريبًا.

(١) **أي جمهور هذا الذي يحكي عنه ؟** وقد تقدم في نص كلام ابن عبد البر أن الناس في تفسير هذا قسمان :مذهب أَهْلِ الْحَقِّ وَهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ ، وَمذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ وجَمَاعَةِ الْخَوَارِجِ.

أي جمهور هؤلاء الذين عزا إليهم، والنصوص المتواترة الصريحة عن رسول الله ﷺ والصحابة ﷺ، وعشرات الإجماعات على عكس هذا؟ فأي جمهور هؤلاء، **وقد تقدَّم قول ابن بطال في شرحه للصحيح (٥/ ١٢٦) قبله بمئات السنين في شرح قوله ﷺ:« السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ حَقٌّ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِالْمَعْصِيَةِ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلا سَمْعَ وَلا طَاعَةَ»قال:**

«احتج بهذا الحديث الخوارج ورأوا الخروج على أئمة الجور والقيام عليهم عند ظهور جورهم، والذى عليه جمهور الأمة أنه لا يجب القيام عليهم ولا خلعهم إلا بكفرهم بعد الإيمان، وتركهم إقامة الصلوات، وأما دون ذلك من الجور فلا يجوز الخروج عليهم إذا استوطأ أمرهم، وأمر الناس معهم»

فأين الاتفاق أو رأي الجمهورالذي يحكيه ابن الوزير،والذي فرح به الخوارج الذين يدافع عنهم هاني الشربيني؟!

أي جمهور والذي ذكره ابن بطال في«شرحه »(١٠/ ٨) النص على أن الفُقَهَاء مجمعون على أن الإمام المتغلّب طاعته لازمة، وذكرتُ نصَّ كلامِه في رَدِّي على صِنْوِه في كِتَابي«الكاوي في الرد على عصام الشامي».

(٢) في «العواصم»(٨/ ٧٧-٧٨).

«أنهم اتفقوا على الاحتجاج بفعل الحسين عليه السلام[١]، ولكن منهم من احتج على جواز الخروج على الظلمة مطلقاً، ومنهم من قصره على من فَحُشَ ظلمه وغيَّر الشرع[٢]، ولم يقل مسلمٌ منهم ولا مِنْ غيرهم: إنَّ يزيد مصيبٌ، والحسين باغٍ». [٣]

وقال أيضاً:[٤]

«إن الكلام في الخروج على أئمة الجور عندهم من المسائل الظنية، فالذي يخرج على الجائر- مستحلاً لذلك- غير آثمٍ، لأنه عَمِلَ باجتهاده في مسألة ظنيةٍ فرعيَّةٍ، فلم يستحقُّ التأثيم، ولا يُوصف فعله ممن استحله بالتحريم».

---

(١) **كيف هذا ؟** وهو لم يثبت عن الحسين أصلاً ، بل الخوارج هم الذين توَهَّموه أنه خرج ثم بنوا على ذلك،أنهم احتجوا به كما تقدم في كلام ابن عبد البر في «الإستذكار».

وأي اتفاق هذا إلا توَهُّماً بل الاتفاق على عكسه!!فابن بطال حكى في «شرح البخاري»(١٠/ ٨) الاجماع على لزوم طاعة الإمام المتغلب، وأوردتُ نص كلامه في «الكاوي في الرد على عصام الشامي»

(٢) تقدَّم في كلام ابن عبد البر، **وقال ابن تيمية – قبل ابن الوزير- في «مجموع الفتاوي» (٢٨/ ١٢٨)** : « مِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ لُزُومُ الْجَمَاعَةِ وَتَرْكُ قِتَالِ الْأَئِمَّةِ وَتَرْكُ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ. وَأَمَّا أَهْلُ الْأَهْوَاءِ – كَالْمُعْتَزِلَةِ – فَيَرَوْنَ الْقِتَالَ لِلْأَئِمَّةِ مِنْ أُصُولِ دِينِهِمْ».

(٣) **نعم !** ما أحد يحمد ما حصل، لا يزيد بن معاوية ولا عبيد الله بن زياد قائد السرية التي قتلته، ولكن إن ثبت أن يزيد أمر بذلك أو رضي، وإلا فقد ورد عكس ذلك، فورد عنه أنه لعن قاتله، كما بينت ذلك في كتابي «تصحيح حقبة من التاريخ ».

(٤) المصدر السابق(٨/ ١٤).

وقال أيضاً[١]:

«...فإن للشافعية في ذلك وجهين معروفين،ذكرهما في «الروضة » النووي وغيرها من كتبهم، وقد اختلفوا في الأصح منهما »[٢].

قلت«محمد» : **ثم تأمَّل قول ابن الوزيرالمتقدم يحكي بيان** :« بيان اتفاقهم على تحسين ما فعله الحُسين عليه السلام وأصحابه وابن الأشعث وأصحابه» **وقد رأيت الإتفاق على خلافه، وقد قال ابن كثير في استنكاره** واستغرابه من خروج ابن

---

(١) المصدر السابق (٨/ ١٥).

(٢) **متى كانت الأقوال الشاذة** المخالفة للأدلة وأقوال العلماء تُعتمد على أنها من الخلاف السائغ.

* فقول ابن عباس رضي الله عنه بحل نكاح المتعة ، ورسول الله حرَّمها يوم خيبر كما في صحيح البخاري (٤٢١٦) ومسلم (١٤٠٧)، فبالنص والإجماع هي حرام، فهل القول بحلها قول له وجاهته لقول فاضل قاله، يكون قولاً يُعتبر ؟

* نشر الحرمة بإرضاع الكبير ثابت عن بعض الصحابيات رضي الله عنهن، أفيكون القول بذلك قول يُعتبر؟

* بل قالت عائشة رضي الله عنها لوجه في اللغة غاب عنها: «يَا ابْنَ أُخْتِي، هَذَا عَمَلُ الْكُتَّابِ أَخْطَئُوا فِي الْكِتَابِ».أخرجه أبو عبيد في«فضائل القرآن»ص ٢٨٧ بالسند الثابت حينما عورضت بـ«إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ» فهل يعتد بقول من يقول بوجود أخطاء في المصحف لهذا ؟

وإذا كان هذا يجوزعلى الصحابة فيجوز على غيرهم أن يكون في أقواله ما هو شاذٌّ لا يُعتمد.

وعلامة القول الشاذ : مخالفته للأدلة،أوالإجماع برأي،أو تفسير،أواستنباط: في فقه،أواعتقاد، أو سلوك.

الأشعث على عبدالملك بن مروان وهو من صلب قريش، وقد بايع له الصحابة ﷺ واستتب الأمر له، قال[١]:«وَالْعَجَبُ كُلُّ الْعَجَبِ مِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ بَايَعُوهُ بِالْإِمَارَةِ، وَلَيْسَ مِنْ قُرَيْشٍ وَإِنَّمَا هُوَ كِنْدِيٌّ مِنَ الْيَمَنِ، وَقَدِ اجْتَمَعَ الصَّحَابَةُ يَوْمَ السَّقِيفَةِ عَلَى أَنَّ الْإِمَارَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي قُرَيْشٍ، وَاحْتَجَّ عَلَيْهِمُ الصِّدِّيقُ بِالْحَدِيثِ فِي ذَلِكَ، حَتَّى إِنَّ الْأَنْصَارَ سَأَلُوا أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ أَمِيرٌ مَعَ أَمِيرِ الْمُهَاجِرِينَ، فَأَبَى الصِّدِّيقُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ، ثُمَّ مَعَ هَذَا كُلِّهِ ضَرَبَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ - الَّذِي دَعَا إِلَى ذَلِكَ أَوَّلًا، ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ - كَمَا قَرَّرْنَا ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ[٢]، فَكَيْفَ يَعْمِدُونَ إِلَى خَلِيفَةٍ قَدْ بُويعَ لَهُ بِالْإِمَارَةِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ سِنِينَ، فَيَعْزِلُونَهُ وَهُوَ مِنْ صَلِيبَةِ قُرَيْشٍ، وَيُبَايِعُونَ لِرَجُلٍ كِنْدِيٍّ بَيْعَةً لَمْ يَتَّفِقْ عَلَيْهَا أَهْلُ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ؟ وَلِهَذَا لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ زَلَّةٌ وَفَلْتَةٌ نَشَأَ بِسَبَبِهَا شَرٌّ كَثِيرٌ هَلَكَ فِيهِ خَلْقٌ كَثِيرٌ، فَإِنَّا لله وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ».

فأين الاتفاق الذي حكاه ابن الوزير حتى يستدل بكلامه هذا ؟!

وإنما الواقع كما أخرج ابن سعد[٣] بسندٍ حسن عن سليمان بن عَلِيٍّ الرَّبْعِيِّ قَالَ: لَمَّا كَانَتِ الْفِتْنَةُ فِتْنَةُ ابْنِ الأَشْعَثِ إِذْ قَاتَلَ الْحَجَّاجَ بْنَ يُوسُفَ انْطَلَقَ عُقْبَةُ بْنُ عَبْدِ الْغَافِرِ وَأَبُو الْجَوْزَاءِ وَعَبْدُ اللهَّ بْنُ غَالِبٍ فِي نَفَرٍ مِنْ نُظَرَائِهِمْ فَدَخَلُوا عَلَى الْحَسَنِ فَقَالُوا: يَا أبا سعيد ما تقول فِي قتال هذه الطَّاغِيَةِ الَّذِي سَفْكَ الدَّمَ الْحَرَامَ وَأَخَذَ الْمَالَ الْحَرَامَ وَتَرَكَ الصَّلاةَ وَفَعَلَ وَفَعَلَ؟ قَالَ: وَذَكَرُوا مِنْ فِعْلِ الْحَجَّاجِ. قَالَ:

---

(١) في«البداية والنهاية»(٩/ ٢٠٣ بتحقيقي).

(٢) والقصة بذلك في«صحيح البخاري»(٣٦٦٧).

(٣) في«طبقاته الكبرى»(٧/ ١٢٠).

فَقَالَ الْحَسَنُ: أَرَى أَنْ لا تُقَاتِلُوهُ فَإِنَّهَا إِنْ تَكُنْ عُقُوبَةً مِنَ اللهِ فَمَا أَنْتُمْ بِرَادِّي عُقُوبَةِ اللهِ بِأَسْيَافِكُمْ. وَإِنْ يَكُنْ بَلاءً «فَاصْبِرُوا حَتَّى يَحْكُمَ اللهُ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ» الأعراف: ٨٧.

قَالَ: فَخَرَجُوا مِنْ عِنْدِهِ وَهُمْ يَقُولُونَ: نُطِيعُ هذا العلج! قال: وهم قوم عرب. قالوا: وَخَرَجُوا مَعَ ابْنِ الأَشْعَثِ. قَالَ: فَقُتِلُوا جَمِيعًا.

قَالَ سُلَيْمَانُ: فَأَخْبَرَنِي مُرَّةُ بْنُ ذُبَابٍ أَبُو الْمُعَذَّلِ قَالَ: أَتَيْتُ عَلَى عُقْبَةَ بْنِ عَبْدِ الْغَافِرِ وَهُوَ صَرِيعٌ فِي الْخَنْدَقِ فَقَالَ: يَا أبا الْمُعَذَّلِ لا دُنْيَا وَلا آخِرَةَ.

فهل بعد هذا كلام ابن الوزير صحيح حتى يستأنس به هاني هذا وأمثاله أو يستشهد به؟!

والعجب من هاني الشربيني حكى في «مذكرته» ص ٢٢ قول ابن حجر في عيب ما حصل وأن فيه عظة لمن تدبر في مفاسد الخروج على الحكام ولم يتدبر بل يحكى هذا الرأي الشاذ على أنه قول معتمد يجعل المسألة خلافية فيقول:« ففي وقعة الحرة ووقعة بن الأشعث وغيرهما عظة لمن تدبر».

وسيأتي نص كلامه بتمامه قريباً إن شاء الله تعالى.

فلم يتعظ هاني ولم يتدبر بل تكثَّر بذكر ابن الأشعث ومن معه ليُثبت خلافية المسألة **في«مذكرته »ص ٤ فيعدُّ من خرجوا فيقول:**

«عبد الرحمن بن الأشعث وكل من كان معه من الآلاف المؤلفة من كبار التابعين والقرَّاء والفُقهاء» فتأمَّل كلامه، وانظر في كلام ابن كثير رحمه الله المتقدم!

الموطن الرابع من نقله كلام العلماء بغير تحرير: نقله كلام الحافظ ابن حجر في «التهذيب»في ترجمة الحسن بن صالح نقله هاني ص ٢٢ في مذكرته، قال الحافظ:

«وقولهم كان يرى السيف: يعني كان يرى الخروج بالسيف على أئمة الجور وهذا مذهب للسلف.[١] قديم لكن استقر الأمر على ترك ذلك لدخلت عليه الآفة قد أفضى إلى أشد منه، ففي وقعة الحرَّة ووقعة ابن الأشعث وغيرهما عظة لمن تدبَّر، وبمثل هذا الرأي لا يقدح في رجل قد ثبتت عدالته واشتهر بالحفظ والإتقان والورع التام. والحسن { **يعني ابن صالح** } مع ذلك لم يخرج على أحد، وأما ترك الجمعة ففي جملة رأيه ذلك أن لا يصلي خلف فاسق ولا يصحح ولاية الإمام الفاسق فهذا ما يعتذر به عن الحسن[٢] وإن كان الصواب خلافه فهو إمام مجتهد..» اهـ كلام الحافظ ..

ثم نقل هاني كلام الذهبي[٣]: «هُوَ مِنْ أَئِمَّةِ الإِسْلاَمِ، لَوْلاَ تَلَبُّسُهُ بِبِدعَةٍ».

يريد هاني أنه مع أنه يرى السيف، والخروج على الحكام، ما توقف العلماء عن الثناء عليه، ومدحه، ...

والواضح: أن الدكتور هاني لم يفهم كلام الحافظ ابن حجر ولا كلام الذهبي

---

(١) يقصد بعض السلف كالشعبي- ولم أقف على صحة ذلك عنه على شهرته عنه- وسعيد بن جبيروخلق من أهل المدينة وغيرهم.

(٢) يعني في باب الرواية، فلا تُرَدُّ روايتُه.

(٣) في«السير»(٧/ ٣٦١).

وغيرهما على وجهه الصحيح ، وسبب ذلك أنه بمعزل عن العلماء ، فهو مع مَنْ أسماهم علماء وهم في الحقيقة أهل بدع، فعارَض أصول أهل السنة، وطريقتهم التى عليها الأحاديث والآثار والإجماع، نتيجه حتميَّة، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

فكلام الحافظ رحمه الله ليس مدحاً للخارجين على الأمراء الذين يرون السيف في الأمة، ولا تصحيحاً لمذهبهم واعتباره، ولا اعتباراً لآرائهم، ولا اعتذارًا عنهم، ولا إثبات أن المسألة خلافية في زمنه كما فهم هاني، كلا!

وإنما يَمدَح الحسن بن صالح في باب الرواية- الذي هو موضوع كتاب ابن حجر« تهذيب التهذيب» فكأنه ما يفهم ما ألَّف ابن حجر الكتاب لأجله.

فالحافظ ابن حجر يُخَطِّىء مَن يَرُدّ رواية الحسن بن صالح لأجل بدعته، إذ المذهب في ذلك ما دام الراوي صادق اللهجة ضابطاً لما يروية تقبل روايته، إلا إذا روى ما يؤيِّد بدعته.(١)

فليس كتاب الحافظ كتاب معتقد، ولا بيان لمنهج أهل السنة من منهج أهل البدعة ولا إظهار مسالك القوم، ولا بيان كيفية التعامل مع أهل الأهواء والبدع.

إلا ربما من طرف خفي، وكذا جُلُّ كتب التراجم، ولو كان عند هاني إلمام بموضوع كتب التراجم لفهم هذا وما جاءته هذه النكبة.(١)

---

(١) **وباب الرواية غير باب المجالسة والمباسطة والدراسة**، وحمل العلم عنه، وكيفية التعامل معه.

فلتبديع الخارج على الحكام أومن يرى رأي الخوارج أدلة، وللمنع من مجالسته أو أخذ العلم عنه أدلة، وللمنع من الثناء عليه والترويج له أدلَّة كذلك دونتها في غير هذا المقام.

بينما أورد الدكتور هاني هذا في «مذكرته» ليُثبت أنه قد كان في المسأله خلاف قديم، وبناءً عليه يُعتبر الآن! لا يُعَنَّف القائل بأيهما، وأن العلماء لم يتوقَّفوا عن مدح مَن يرى السيف في الأمة والدراسة على يديه، والنقل عنه، وأخذ العلم عنه، ومن هنا دخلت عليه الآفة بسبب عدم التفرقة، لكونه أُثنِيَ على الحسن بن صالح، ثم اعتذر هاني عمَّن شاكله...

وأخطأت استه الحفرة، ولو كان ضابطاً لأصول منهج أهل السنة ما وقع في هذا، وهي نكبة شيوخ الضلالة الذين يركن إليهم ويُثني عليهم، ويَعتذَر عنهم ويُرَوِّج لهم...ومن أشبَه أباه فما ظلم.

وإذا تأمَّلْت عشرات الإجماعات التي نقلتها في كتابي «الكاوي » على مرِّ العصور قبل ابن حجر، بل منذ زمن الصحابة ﷺ فَمَن بعدَهم، عَلِمْتَ أن الحافظ ابن حجر أخطأ حينما قال:

« وهذا مذهب للسلف قديم[٢] لكن استقر الأمر على ترك ذلك».

.....

(١) ولذلك يضل ويُفتضح من يعمد إلى هذه الكتب ليستخرج منها ما يتعلَّق بذلك، هذا ليس محله. فنتيجة ذلك: تأصيلات بدعيَّة، وأراء شاذَّة مصادمة لأصول أهل السنة، منها: طريقة الموازنات بين الحسنات والسيئات عند الرد على المخالف، والتى فرح بها المائعون، فناقضوا طريقة أهل السنة في الردِّ على المخالف، بل طريقه محمد ﷺ والصحابة ﷺ، وأئمة الإسلام في الردِّ على المخالف.

(٢) إلا إن قصد ببعض السلف الشعبي- فيما قيل عنه- وسعيد بن جبير وغيرهما، فهذه يقال فيها زلات لا تُجعل خلافاً، ليس كل من خالف النص يعتبر قوله خلافاً يعتبر يا هاني-أصلحك الله- .

لو قرأت الترجمة بكاملها يا دكتور هاني لرأيت أن كتب الجرح والتعديل يجمع مؤلفوها كل ما يقال من جرح وتعديل وغير ذلك حتى الحكايات المتعلِّقة بحياة الراوي بصرف النظر عن ثبوت ذلك من عدمه، فلا يُبحث عما نحن بصدده في كتب التراجم يا دكتور!

فخذ يا هاني ترجمة الحسن بن صالح نفسه الذي كان يرى رأي الخوارج-أقرب الأمثلة إلى ما نحن بصدده- تجد فيها كلام الأئمة وتعاملهم معه مما لم تنقله، عن معاصريه وغيرهم، ليزجروا مَن تشبَّه به: (١)

ففي باب منهجه:

دَخَلَ الثَّوْرِيُّ يَوْم الجُمُعَةِ مِنَ البَابِ القِبْلِيِّ، فَإِذَا الحَسَنُ بنُ صَالِحٍ يُصَلِّي، فَقَالَ: نَعُوْذُ بِاللهِ مِنْ خُشُوْعِ النِّفَاقِ، وَأَخَذَ نَعْلَيْهِ، فَتَحوَّلَ إِلَى سَارِيَةٍ أُخْرَى.

.....

أترى لو خالف عالماً رسول الله ق يقال عن رأيه المخالف: قول؟ الرأي المخالف للنص شاذ منبوذ مطروح، يُذَمُّ من أَصَرَّ عليه بعد البيان، وقد يُعتذر عنه قبل البيان له لا سيما إذا مات.

فرأي ابن عباس في المتعة، أو رأي عائشة رضي الله عنها في نشر المحرمية بإرضاع الكبير، ..ونحو هذا هل يصحُ أن نَعتبر هذه آراء مُعتبرة، أم زلات ، وتَرخُّصَات هي من جنس **قول الذهبي في «السير»** (٨/ ٩٠) :«وَمَنْ تَتَبَّعَ رُخَصَ المَذَاهِبِ، وَزَلاَّتِ المُجْتَهِدِيْنَ، فَقَدْ رَقَّ دِيْنُهُ، كَمَا قَالَ الأَوْزَاعِيُّ أَوْ غَيْرُهُ: مَنْ أَخَذَ بِقَوْلِ المَكِّيِّيْنَ فِي المُتْعَةِ، وَالكُوْفِيِّيْنَ فِي النَّبِيذِ، وَالمَدَنِيِّيْنَ فِي الغِنَاءِ، وَالشَّامِيِّيْنَ فِي عِصْمَةِ الخُلَفَاءِ، فَقَدْ جَمَعَ الشَّرَّ.وَكَذَا مَنْ أَخَذَ فِي البُيُوْعِ الرِّبَوِيَّةِ بِمَنْ يَتَحَيَّلُ عَلَيْهَا، وَفِي الطَّلاَقِ وَنِكَاحِ التَّحْلِيْلِ بِمَنْ تَوسَّعَ فِيْهِ، وَشِبْهِ ذَلِكَ، فَقَدْ تَعَرَّضَ لِلانحِلاَلِ، فَنَسْأَلُ اللهَ العَافِيَةَ وَالتَّوفِيْقَ »؟

(١) وهو في ترجمته أمامك يا هاني في التهذيبين، وتعاميت عنه لمخالفته لهواك، فلم تنقله ولم تعتن به!

وكان زائدة يجلس في المسجد يحذر الناس من الحسن بن صالح، وأصحابه.

قال: وكانوا يرون السيف.

كان زائدة يستتيب من يأتي الحسن بن صالح.

وقال علي بن الجعد: حَدَّثتُ زائدة بحديث عن الحسن فغضب.

وقال : لا حدثتك أبداً.

وقال أبو معمر الهذلي : كنا عند وكيع، فكان إذا حدَّث عن الحسن بن صالح لم نكتب **فقال** : ما لكم؟ فقال له أخي: بيده هكذا يعني أنه كان يرى السيف. فسكت.

وذُكِر لابن إدريس صعق الحسن بن صالح- يعني صرعَة من الخوف عند سماع القرآن-.

فقال: تبسُّم سفيان أحب إلينا من صعق الحسن.

وقال عمرو بن علي :كان عبد الرحمن يحدث عنه ثلاثة أحاديث ثم تركه.

وذكره يحيى بن سعيد فقال: لم يكن بالسِّكة.

وقال الساجي: وكان عبد الله بن داود الخريبي يحدث عنه ويُطريه ثم كان يتكلَّم فيه، ويدعو عليه.

وقال عنه الثوري مرَّة : صَاحِبُ سَيْفٍ،لاَ يَمْلأُ جَوْفَهُ شَيْءٌ.

هذا الذمُّ كلُّه لأجل بدعته، وهجروه لأجل التحذير منها، وتنفير الناس عمن هو عليها، تلك طريقة السَّلف التي جهلها مَنْ قلَّ نصيبُه مِن مَعرِفة طريقتهم، فإن في الرجل أوال أخرى تذمُّه أعرض هاني عنها أيضًا سترًا لها لمخالفتها لما قرره في «مذكرته» المشئومة، مع كونه أمامه في نفس الترجمة التي نقل منها ما نقل! (١)

وأما في باب حمل الرواية :

قال أحمد: الْحَسَن بْن صالح صحيح الرواية، متفقِّه، صائنٌ لنفسه في الحديث والورع، أثبت في الحديث من شَرِيك.

وَقَال يحيى بْن مَعِين: الْحَسَن بْن صالح ثقة. **وَقَال في رواية:** ثقة مأمون.

---

(١) **فمها قول أبي معمر الهذلي** ، عن أبى أسامة : سمعت زائدة يقول : إن ابن حَي هذا قد استصلب منذ زمان و ما نجد أحداً يصلبه .

- **وقال الساجي** ، عن أحمد بن محمد : سمعت أحمد بن يونس يقول : لو لم يولد الحسن بن صالح كان خيرا له.

- **وجعل أبو أحمد الزبيري** يفخم الحسن بن صالح ، فقال له ابن داود : مُتعتُ بك، نحن أعلم بحسن منك، إن حسنًا كان معجبًا ، و المُعجب: الأحمق.

فكيف بك يا هاني إذا توسَّعتَ فرأيتَ الطَّعنَ من أحمد بنِ حنبل تَكلَّم في الحُسين الكرابيسي لكونه دافع عن الحسن بن صالح؟!

- **وفي «طبقات الحنابلة»(١/ ٤٢٣):** « عَنْ أبي نعيم قَالَ: ذكر الحسن بْن صَالِحٍ عند الثوري فقال: ذاك رجل يرى السيف عَلَى هذه الأمة قَالَ: فحدَّث ذلك الحسن فقال: فأين الورع؟ فأين الورع؟

وَقَال أحمد بْن سعد بْن أَبي مريم، عَن يحيى: ثقة مستقيم الحديث .

وَقَال أَبُو زُرْعَة : اجتمع فيه إتقان وفقه وعبادة وزهد.

وَقَال أَبُو حاتم : ثقة، حافظ، متقن. وَقَال النَّسَائي: ثقة.

وقال أبو نعيم: ما كَانَ دون الثوري في الورع والقوة...

فرأيه في باب الحاكمية يا هاني لم يُفسد عدالته في باب الرواية، ولا يعنى أنه على السنة يعتبر بقوله ويعدُّ رأيه معتبرًا.

ولذا قال الحافظ في «تهذيبه» في ترجمته: «بمثل هذا الرأي لا يُقْدَح في رجل ثبتت عدالته، واشتُهر بالحفظ والإتقان والورع التام» .

وفي أبواب التراجم يذكر- كما قلنا - هذا وذاك، وهذا مما عُمِّي على قليلي الثقافة في منهج أهل السنة، فظنُّوها موازنات واجب ذكرها عند الردود على المخالف من باب الإنصاف، فأوجبوا ذكرها عند الردّ على المخالفين. (١)

فلماذا أخفيت هذا يا هاني ولم تجعله في الاعتبار،أم أعجم عليك فهم المسألة؟ ولكن حدثني يا هاني لم أخفيته؟ وكيف أخفيته عمن يملك الآلة التي تُمَكِّنه من البحث والوصول إليه؟

---

(١) فضربوا بأقوال العلماء- إن كانت كما فهموا – وردود الرسول ق، والصحابة ي، وأهل العلم، بعضها ببعض، إذ لم يستخدموا الموازنات هذه، فأفسد المسكين الضائع باب الجرح والتعديل كلّه، بل نسف معنى قوله ﷺ:« **النصح لكل مسلم**» ونحوه نسفاً لو عقل!

مع أنهم لا الأئمة ولا الصحابة ﷺ ولا الرسول ﷺ استخدموا الموازنات مع مخالفهم عند الردّ.

وهذا يحصل منك كثيراً، وليتأمل القارئ في سببه!

وأخشى أن يصدق المثال الذي ذكروه في النعامة عالية الجسد ضعيفة العقل فى جُبنها الذي يطير معه صوابها،حين ترى، أو تتوهم أنها ترى خطراً، فتنطلق إلى حيث ترمى بها أرجلها، لا إلى حيث يدعوها عقلها، إذ كانت لا عقل لها، ولا حيلة عندها،حتى إذا دهمها الخطر،دفنت رأسها فى الرمل،وكأنها بذلك قد دخلت مأمنها !

لكن العجيب أن يفعل هذا المتعثِّر الذي كرَّمه الله بالوعي والعقل كفعلها، ومع بصير بتلك الأفاعيل وفي وسط مدرسة بحث علمي وفعله كفعل صنوه عصام الشامي لما طُبِع كتابي«الكاوي» في الرد عليه يخاطب من يُخبره بالردَّ بالامتناع من قراءته، ويكذب مدَّعياً أن ما في منشوره إنما هي أقوال علماء نقلها،كأنه ليس له في منشوره رأي! انظر تملُّصه مما خطت يمينه!

وخذ مثالاً آخر على غرار الحسن بن صالح: الحارث بن أسد المحاسبي، ومثال ثالث: الحسين الكرابيسي، ومثال رابع: الحارث بن حصيرة... وهكذا، تجد تعامل العلماء معهما، وكلامهم عنهم: في المنهج الذم والتقبيح والتحذير، وأما في باب الرواية فشيء آخر، فلا يلتبسنَّ عليك هذا بذاك، فتخلِّط أخي القاري فتكون كهانيء- ولا هناء - في البعد عن المنهج السلفي، ولا بالجهل به، والله المستعان.

الموطن الخامس مما نقل فيه كلام العلماء بغير تحرير:

نقل الدكتور هاني في ص٢٣ كلام المعلمي اليماني بلا تحرير[١] وقطع المفسد منه أشياءً، وها أنا أنقله بتمامه لتتكون الصورة الكاملة للقارئ الكريم مع التعليق على حقِّه من باطله.

قال المعلمي ما نصه: «كان أبو حنيفة يستحب أو يوجب الخروج على خلفاء بني العباس لما ظهر منهم من الظلم ويرى قتالهم خيراً من قتال الكفار، وأبو إسحاق ينكر ذلك[٢]، وكان أهل العلم مختلفين في ذلك[٣]فمن كان يرى الخروج يراه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والقيام بالحق، ومن كان يكرهه يرى أنه شق لعصا المسلمين وتفريق لكلمتهم وتشتيت لجماعتهم وتمزيق لوحدتهم ، وشغل لهم بقتل بعضهم بعضاً، فتَهُن قوتهم وتقوى شوكة عدوهم وتتعطل ثغورهم، فيستولي عليها الكفار ويقتلون من فيها من المسلمين ويذلونهم وقد يستحكم التنازع بين المسلمين فتكون نتيجة الفشل المخزي لهم جميعاً.

وقد جرب المسلمون الخروج فلم يروا منه إلا الشر: [٤]

---

(١)من كتابه « التنكيل» (١/ ٢٨٨-٢٨٩).

(٢) وليس هو فقط بل الطحاوي الحنفي أعلم الناس بالمذهب الحنفي قال كذلك كما سيأتي.

(٣) ولا أخال إلا أن المعلمي اعتمد في ذلك على الآراء الشاذة، لأنه لو اطلع على عشرات الإجماعات عبر العصور، والتي ذكرتها في كتابي «الكاوي» ما قال ما قال أبداً، والله أعلم .

(٤) الله أكبر، وهذا يؤكِّد شذوذ القول بالخروج على الحكام، وأن الخلاف في ذلك مُهدر مهمل لا قيمة له عند من عقل المفاسد والمصالح، وحِكَم التشريع، مع أن هذا استقراء ابن تيمية وابن خلدون وغيرهما أيضاً كما ذكرت نصوص أقوالهم في كتابي «التوضيحات الجلية».

خرج الناس على عثمان يرون أنهم إنما يريدون الحق ثم خرج أهل الجمل يرى رؤساؤهم، ومعظمهم أنهم إنما يطلبون الحق فكانت ثمرة ذلك بعد ..أن انقطعت خلافة النبوة وتأسست دولة بني أمية ثم اضطر الحسين بن علي إلى ما اضطر إليه فكانت تلك المأساة، ثم خرج أهل المدينة فكانت وقعة الحرة، ثم خرج القراء مع ابن الأشعث فماذا كان؟ ثم كانت قضية زيد بن علي وعرض عليه الروافض أن ينصروه على أن يتبرأ من أبي بكر وعمر فأبى فخذلوه، فكان ما كان، ثم خرجوا مع بني العباس، فنشأت دولتهم التي رأى أبو حنيفة الخروج عليها، واحتشد الروافض مع إبراهيم الذي رأى أبو حنيفة الخروج معه ولو كتب له النصر لاستولى الروافض على دولته، فيعود أبو حنيفة يفتي بوجوب الخروج عليهم![1]

وهذا والنصوص التي يحتج بها المانعون من الخروج والمجيزون له معروفة،[2]

والمحققون يجمعون بين ذلك[3] بأنه إذا غلب على الظن أن ما ينشأ عن الخروج من المفاسد أخف جداً مما يغلب على الظن أنه يندفع به جاز الخروج وإلا فلا.[1]

---

(١) تأمل يا هاني كيف يتعامل العلماء مع قول أبي حنيفة ومن قال بقوله، وسيأتي تحرير قول أبي حنيفة والأحناف في ذلك إن شاء الله على عكس ما قال المعلمي عفا الله عنه..

(٢) **وتقدَّم أن نصوص قول من أجاز إنما هي زلَّات وأدلة** هي للخوارج من نصوص المتشابه كما بيَّنا، ولا وجاهة فيها، بل فيها ضرب النصوص بعضها ببعض.

(٣) ومع أن الذي يتظاهر به هاني: هو المنع من الخروج، إلا أنه لا يمكن الجمع بطريقة لا تَعارُض فيها إلا بما تقدم بيانه.

وهذا النظر قد يختلف فيه المجتهدان، وأولاهما بالصواب من اعتبر بالتاريخ وكان كثير المخالطة للناس والمباشرة للحروب والمعرفة بأحوال الثغور». (٢)

فأين تحرير كلام المعلمي رحمه الله وعفا عنه يا هاني حين نقلته؟ أم أنه إذا وافق الهوى فهذا تحريره ؟!

السادس مما نقل عن العلماء بغير تحرير: وأطال هاني النفس فيه جدًّا- لله دره- وهو لا نزاع فيه في ص٥:

وهو إثبات أن أبا حنيفة يرى الخروج على الأئمة. فأتي برأيه من كتاب الجصاص الحنفي في كتابه «أحكام القرآن » وغيره، وهذا القول مشهور عن أبي حنيفة في القديم معروف، فما نازع أحدٌ في نسبته إلى أبي حنيفة.

ولكن هاني في هذا الموطن – سهل عليه التنقيح فيه- فأطنب في ذكر الأسانيد المحرَّرة من كتاب «السنة »لعبد الله بن الإمام أحمد لإثبات رأي أبي حنيفة بالخروج

.....

(١) كيف وهو قد صرَّح بنفسه بضرب الأمثلة وقال قبل: وقد جرب المسلمون الخروج فلم يروا منه إلا الشر ؟!

(٢) أي ثغور هذه ؟وحقيقة الخروج على الحكام الظلمة الفسقة معلومة أنه صِدام بين مسلمين ومسلمين حتماً ولابد!

على الحكام، وأتى له بموقف مع زيد بن علي... ووضع في مخيلته أن أحداً من أهل السنة نازعه في ورود ذلك عن أبي حنيفة. (١)

وإنما أطال الدكتور هاني النفس ليطعن بقول قديم لأبي حنيفة في أصل من أصول أهل السنة والجماعة سيأتي إن شاء الله بيانه بعد تجلية إهماله تحرير القول الراجح عن أبي حنيفة رحمه الله، وبيان أن هاني إنما أتى بأحد الرأيين عن أبي حنيفة وهو ما يخدم هواه- وإن كان أبو حنيفة رجع عنه- دون القول الراجح منهما والأخير عن أبي حنيفة، والذي انتهى الإمام إليه.

فنقول وبالله التوفيق:

أبو حنيفة في مسألة الخروج على الحكام له ثلاثة أقوال، أحدها: الذي فرح به هاني، وأطنب في إثباته عنه، كأنه الإمام المحَرِّر ولا حاجة إلى إطناب، لأنه مشهور عن أبي حنيفة يعرفه صبيان العلم، محكيٌ عنه في كتب الأحناف، وشنَّع أهل الحديث عليه بسببه. (٢)

---

(١) وعجبت لهاني هذا ! الذي يحتاج إلى تحرير وتثبيت وتأكُّد من ثبوته، ومدى صحَّته من بُطلانه،لا يحرِّره، والذي لا يحتاج إلى تحرير كهذا يطنب فيه، ويطيل النفس فيه جداً لتحرير الأسانيد...كأن الناس ينازعونه في ثبوته عن أبي حنيفة، بينما المحتاج إلى التحرير: وهو البحث في رأي أبي حنيفة والأحناف، أيهما الذي انتهوا إليه بآخر، لا يتعرَّض له! فأين تحريرك لأقوال الأئمة يا دكتور؟!

(٢) بينما نجد هذا الباحث المغوار ينقل في «مذكِّرته» المشتملة على وريقات ينقل عن العلماء في ثلاثة عشر موضعًا بلا تحرير عنهم ثم يعتمد ذلك!

لكون صاح الهوى يحرر ما تهواه نفسه لا ما تقتضيه أمانة البحث العلمية، ورحمة الله على الإنصاف!

وأما القول الثاني عن أبي حنيفة وهو المنع من الخروج وحرمته :

قال الطحاوي الحنفي في «عقيدته الطحاوية »:«وَلَانَرَى الْخُرُوجَ عَلَى أَئِمَّتِنَا وَوُلَاةِ أُمُورِنَا وإن جاروا ولا ندعوا عَلَيْهِمْ وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ وَنَرَى طَاعَتَهُمْ

مِنْ طَاعَةِ الله عَزَّ وَجَلَّ فَرِيضَةً مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ»

وكان قد قال الطحاوي قبل ذلك في مقدِّمة ما كتب:

« هَذَا ذِكْرُ بَيَانِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، عَلَى مَذْهَبِ فُقَهَاءِ الْمِلَّةِ: أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ الْكُوفِيِّ، وَأَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ الله مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ -رِضْوَانُ الله عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ- وَمَا يَعْتَقِدُونَ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ، وَيَدِينُونَ بِهِ رَبَّ الْعَالَمِينَ» .أ هـ

وصبيان الكتاتيب يدرسون هذا في «عقيدته» فيحفظها الأطفال يا هاني[1]

والطحاوي أعلم من يأتيك بمذهب إمامه أبي حنيفة.

فهل خفي عليك هذا يا هاني أم أخفيته؟!

ولكن هوَّلت للقارئ باستظهار القدرة على التحرير بما لا حاجة إليه لمعرفته

فأبو حنيفة رجع عن هذا القول، وما وسعك أن تبحث وتحرر لتصل، لكونه يخالف أيها المتَّهم.

---

(١) وهو المعروف بـ«متن العقيدة الطحاوية» التي يحفظها الأطفال، كيف غفل هاني عنها؟

فالقول عن أبي حنيفة ليس واحدًا، وإذا كان ذلك كذلك، فالواجب أخذ قول أبي حنيفة الموافق للدليل لا سيما إذا كان هو الأخير، وإهمال القول الآخر واعتباره شاذاً مُهدراً لمخالفته للأدلة المتواترة عن رسول الله ﷺ والصحابة رضي الله عنهم ، فلا يليق نسبته لأبي حنيفة أصلاً وتغييب الرأي المتأخر عنه.

و خذ يا هاني كلام الصنعاني نفعك الله به وأصلحك: [1]

«مَعْلُوم من صِفَات الْعَالم أَنه لَا يرتضي أَن يقدم على قَول رَسُول الله ﷺ بعد صِحَّته أَو حسنه قَول نَفسه وَلَا قَول غَيره وَإِلَّا لم يكن عَالما مُتبعا لرَسُول الله ﷺ قلت وَإِذا عرفت تَصْرِيح الْأَئِمَّة بِأَنَّهُ إِذا صَحَّ الحَدِيث بِخِلَاف مَا قَالُوهُ فَإِنَّهُ لَا يقلدهم أحد فِي قَوْلهم الْمُخَالف للْحَدِيث عرفت بِأَن الآخذ بقَوْلهمْ مَعَ مُخَالفَة الحَدِيث غير مقلد لَهُم» .

والواضح من نقل الأئمة عشرات الإجماعات المشار إليها أنهم أهملوا قول أبي حنيفة وغيره من الأقوال القديمة الشاذة، وربما لعلمهم أنه رجع عنه .

فكان على الدكتور هاني ص ٦ أن يشير إلى القولين الآخرين عن أبي حنيفة والأحناف، حتى من باب الأمانة العلمية، التي يستظهرها في نفس الصفحة، أو على الأقل ليس له أن يجزم بأن هذا هو قول أبي حنيفة لكن عين الهوى عمياء، فلا أمانة ولا تحرير اللهم إلا الذي يوافق هواه فيحرره، ولو لم يكن للتحرير حاجة!

---

(١) في « إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد» ص ١٤٤.

ومما يدل على صحة القول عن أبي حنيفة كبقية الأئمة وأن القول بالخروج على الأئمة ليس هوالرأي الذي استقرَّ عليه،ثبوت رجوعه عن هذا القول يا هاني

ففي كتاب أبي حنيفة نفسه «الفقه الأكبر» ص ١٠٨ ما نصه:

« بَاب فِي الْبَغي وَالْخُرُوج على الإِمَام»

قلت: فَمَا تَقول فِيمَن يَأْمر بِالْمَعْرُوفِ وَينْهى عَن الْمُنكر فيتبعه على ذَلِك نَاس فَيخرج على الْجَمَاعَة هَل ترى ذَلِك؟قَالَ :لَا ، قلت :وَلم وَقد أمر الله تَعَالَى وَرَسُوله بِالْأَمر بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْي عَن الْمُنكر وَهَذَا فَرِيضَة وَاجِبَة؟

فَقَالَ :هُوَ كَذَلِك لَكِن مَا يفسدون من ذَلِك أَكثر مِمَّا يصلحون من سفك الدِّمَاء وَاسْتِحْلَال الْمَحَارِم، وانتهاب الْأَمْوَال وَقد قَالَ الله تَعَالَى {وَإِن طَائِفَتَانِ من الْمُؤمنِينَ اقْتَتَلُوا فأصلحوا بَينهمَا فَإِن بَغت إِحْدَاهمَا على الْأُخْرَى فَقَاتلُوا الَّتِي تبغي حَتَّى تفيء إِلَى أَمر الله}

قلت: فنقاتل الفئة الباغية بِالسَّيْفِ؟ قَالَ: نعم تَأمر وتنهي، فَإِن قبل والا قَاتلته فَتكون مَعَ الفئة العادلة وَإِن كَانَ الإِمَام جائراً»أهـ [١]

فهلا حررت القول الراجح عند أبي حنيفة يا هاني قبل ظلمه وعزو ما رجع عنه إليه- أصلحك الله- ؟ أين تحرير كلام العالم، وما يُنقل عنه يا دكتور؟

وخذ نص قول ابن عابدين الحنفي في«الحاشية»(١/ ٥٤٩):

---

(١) يعني يقاتل مع الامام ضدَّ الفئة الباغية ولو كان الامام جائراً.

«وَإِذَا قُلِّدَ عَدْلًا ثُمَّ جَارَ وَفَسَقَ لَا يَنْعَزِلُ؛ وَلَكِنْ يُسْتَحَبُّ الْعَزْلُ إنْ لَمْ يَسْتَلْزِمْ فِتْنَةً؛ وَيَجِبُ أَنْ يُدْعَى لَهُ ؛ وَلَا يَجِبُ الْخُرُوجُ عَلَيْهِ؛ كَذَا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ..».

وملخص ذلك:

أن أبا حنيفة نُقل عنه قولٌ بالخروج على الحكام، ولعله دُمج في القول بالاستحباب- لم يكن وجوباً- **وقول آخر:** بالمنع من الخروج مع أن الذي استقر عليه هو عدم الخروج، لكونه الذي نقله أصحابه عنه بعده.

بل خذ هذا أيضاً يا دكتور هاني:

قال أبو اليسر البزدوي الحنفي في «أصول الدين»[١]:

الإمام إذا جار أو فسق لم ينعزل عند أصحاب أبي حنيفة بأجمعهم وهو المذهب المرضي ...ثم عزا القول بعدم عزله لأهل السنة والجماعة ثم قال:«وجه « قول عامة أهل السنة والجماعة إجماع الأمة أنهم رأوا الفساق أئمة» [٢].

وخذ هذا أيضاً يا دكتور هاني:

---

(١) وذلك في كتابه «أصول الدين» ص ١٩٦.

(٢) وتمام كلامه: « وعند القدرية والمعتزلة والروافض ينعزل، وأصحاب الشافعي مختلفون فيه، فبعضهم قالوا ينعزل ، وبعضهم قالوا : لا ينعزل، وعند أهل السنةوالجماعة لا يخرج عن الإيمان، بل يكون مؤمناً على حاله كما كان فيصلح للخلافة فلا ينعزل ..».

أن ما ذكره الطحاوي هو ما حكاه ابن الهمام الحنفي عن أبي حنيفة في «المسايرة » وأقره الشارحان، ابن أبي الشريف وابن قطلوبغا الحنفيان،كالذي حكاه البزدوي

وقال ابن الهمام الحنفي: [١]

«وإذا قلَّد عدلاً، ثم جار وفسق لم ينعزل، ويستحق العزل إن لم يستلزم فتنة،

ويجب أن يدعى له ولا يجب الخروج عليه كذا عن أبي حنيفة وكلمتهم قاطبة في توجيه أن الصحابة رضي الله عنهم صلُّوا خلفَ بعض بني أُمية، وقبلوا الولاية عنهم، ولا يخفى أن أُولئك كانوا ملوكاً » وصَحَّحُوا تقليد الفاسق الإمارة..

واستدل الشارح على ذلك بأثر عَنْ عَبْد الكريم البكَّاء: أدركت عَشَرَةً مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كلهُم يصلون خلف أئمة الجور[٢].

رأيت يا هاني ماذا صنعتَ؟

فأي شيء نشرت بعجلة وطيش حيث كتبت فيما لم تتأهَّل للكتابة فيه؟!

أحسنت إلى أبي حنيفة أم أسأت يا ظالم للأئمة؟!

---

(١) في «المسايرة » مع شرحها المسامرة لابن أبي الشريف، ومعه حاشية قاسم بن قطلوبغا الحنفي عليها ص٢٦٦-٢٦٧. ط الكتب العلمية.

(٢) والأثر أخرجه البخاري في«التاريخ الكبير»(٦/ ٩٠) ومن طريقه البيهقي(٣/ ١٧٤)والسند ثابت إن شاء الله إلى عبد الكريم، وله طرق أخرى، والمنهج والاستدلال مُقَرر كما بينتُ أدلته في كتابي«التوضيحات الجلية»بصرف النظر عن رأي أي عالم قوله ليس بحجة، العالم يحتج له لا يحتجُّ به، فرحمة الله على تحرير كلام العلماء!

حينما تنشر عن أبي حنيفة قولاً بالخروج على حكام الجور والظلم، وقد رجع الرجل عنه[١]، ثم هو خلاف الأحاديث التى أقررت بتواترها- ويحك- ، وجُلُّ الأئمة يقولون: إذا صح الحديث فهو مذهبنا،[٢] ولو حررت لوقفت على ما الأولى أن يُنسب إلي الإمام أبي حنيفة، لا سيما وفي ترويج القول الآخر عنه على أي حال مفسدة وإساءة إليه!

وملخص القول عن المذهب الحنفي:

ثلاثة أقوال قول بوجوب الخروج،وآخر بالاستحباب، وآخر بالمنع من الخروج وهو المستقر عند الأحناف بإجماعهم، وهو اللائق بسنية الامام، والله الموفق.

---

(١) وهذا الذي يُرَجَّح أن العالم رجَّحه، لأن الأدلة تأتيه بعد أن لم تكن عنده – في الجملة- لا العكس، وقد أجاب محمد بن عبد الرحمن الخميس في كتابه« أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة »ص٥٦٩ ، عن القول المنسوب لأبي حنيفة بالخروج على الحكام فقال:«ويمكن الجواب عن هذا بأنه في أول أمره كان يرى الخروج على السلطان الجائر، ثم استقر آخر الأمر على عدم الخروج. دلّ على هذا ما قرَّرَه الطحاوى في عقيدته..» أهـ. وهذا الكلام المستقيم اللائق بأبي حنيفه لا غيره.

(٢) وقدصَحَّ عَنْ الْإِمَامِ أبي حنيفة أَنَّهُ قَالَ: إذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي.وقال: مَا جَاءَنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ق قَبِلْنَاهُ عَلَى الرَّأْسِ وَالْعَيْنَيْنِ وَمَا جَاءَنَا عَنْ أَصْحَابِهِ رَحِمَهُمُ الله اخْتَرْنَا مِنْهُ وَلَمْ نَخْرُجْ عَنْ قَوْلِهِمْ وَمَا جَاءَنَا عَنِ التَّابِعِينَ فَهُمْ رِجَالٌ وَنَحْنُ رِجَالٌ ...حكاه عنه ابن عبد البر في «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة » ص ١٤٤ .

إنني لا أتعجب يا هاني من عدم إتيانك بقول من القولين لأبي حنيفة فوارد أنك لم تقف عليه، ولا تعرفه قبل، وإن كان بعض الأطفال يحفظونه ![١]

لكنى أتعجب من طعنك في أصل هجر من يرى رأي الخوارج، وهو من أصول أهل السنة والجماعة، وهو مُجمع عليه، قد دوَّنتُ أدلتَه في كتابي «عقيدة المسلم الصغير» الذي أعطيتك منه نسخة بيدي، فسبحان من أغفله عنه وهو بين يديه، وأمام عينيه!

---

(١) وبهذا يتبين شذوذ قول الجصاص الحنفي في «أحكام القرآن»(١/ ٨٥):« وَكَانَ مَذْهَبُهُ مَشْهُورًا فِي قِتَالِ الظَّلَمَةِ وَأَئِمَّةِ الْجَوْرِ..» وقد حاول عصام الشامي في«منشوره»ص٤٥ أن يرجحه من مذهب أبي حنيفة على ما حكاه عنه الطحاوي الحنفي عن أبي حنيفة في «عقيدته» بكون الجصاص الحنفي توفي بعد الطحاوي الحنفي بخمسين عاماً. وهاني اكتفي بما أورده من كلام الجصاص السابق.
وأقول لعصام صنو هاني ها أنت نسخت كلام الطحاوي بكلام الجصاص،فهل يمكن أن تنسخ كلام الجصاص بكلام ابن الهمام، وابن أبي الشريف، وابن قطلوبغا والبزدوي الأحناف،الذين تقدمت أقوالهم لكونهم جاءوا بعد الجصاص بسنوات طويلة،فتقول لنا: بأن مذهب أبي حنيفة- في الراجح عنه- والأحناف المنع من الخروج على الحكام، أم يكيل بمكيالين؟!
وأخرى أسأله: هل يَنسخ كلام ابن حزم والقاضي عياض وابن الوزير القاسمي- الذي يكثر هو ومن على شاكلته الثرثرة به- بالإجماعات التي قبلهم، والتي في أزمانهم، والتي بعدهم، أم يصرّ عصام الشامي وهاني ومن شاكلهما على كثرة التشدق بكلامهم ؟ وإني لمنتظر الجواب .

فيقول هاني ص٦: «فهذا أبو حنيفة رحمه الله الذي قبل العلماء علمَه وفقهه، وجعلوه إماماً متبوعاً يُخالف في هذه المسألة، ولم يُهجر ولم يترك علمه من العلماء كلهم »[(١)].

وكأنه ما قرأ تبويب الإمام اللالكائي فقال: سِيَاقُ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فِي مُجَانَبَةِ أَهْلِ الْقَدَرِ وَسَائِرِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ.[(٢)]

ثم ذكر أدلة في ذلك، والباب فيه أدلة أكثر، بل تحتمل مصنفاً مستقلاً، وكأنَّ الدكتور المذكور لا يعلم عنها شيئاً، **أقول:** يجهلها تحسيناً للظن به!!

وبالطبع لو حَرَّرَ الدكتور رأي أبي حنيفة لعلم لماذا لم يهجره العلماء، فَهَّمَه الله وأجاره من التعصب الذي يعمي ويصم، بل يحرم المرء التوفيق والسداد .

مع أن الجصاص في الصفحة التي نقل منها هاني ما قيده.

وذلك تحت تفسير قوله تعالى: «**لا ينال عهدي الظالين**»

---

(١) **يقول هذا مع نقله في نفس الورقة من «السنة» (٢٤٢) لعبد الله بن أحمد** أثرًا عن الْأَوْزَاعِيِّ قال: «احْتَمَلْنَا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ كَذَا وَعَقَدَ بِأُصْبُعِهِ، وَاحْتَمَلْنَا عَنْهُ كَذَا وَعَقَدَ بِأُصْبُعِهِ الثَّانِيَةِ، وَاحْتَمَلْنَا عَنْهُ كَذَا وَعَقَدَ بِأُصْبُعِهِ الثَّالِثَةِ الْعُيُوبَ حَتَّى جَاءَ السَّيْفُ عَلَى أُمَّةِ مُحَمَّدٍ فَلَمَّا جَاءَ السَّيْفُ عَلَى أُمَّةِ مُحَمَّدٍ قَلَمْ نَقْدِرْ أَنْ نَحْتَمِلَهُ ».أهـ أو كان الأوزاعي شاذاً وهو يعلن بأن قول أبي حنيفة بهذا لا يُحتمل؟

(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١/ ٥٥٩).

قال:« إِنَّمَا أَنْكَرَهُ عَلَيْهِ- يعني على أبي حنيفة- أَغْمَارُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ الَّذِينَ بِهِمْ فُقِدَ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنْ الْمُنْكَرِ حَتَّى تَغَلَّبَ الظَّالِمُونَ عَلَى أُمُورِ الْإِسْلَامِ »[١]. فالعلماء منهم من نقضوا كلام أبي حنيفة.

فهل عاب أهل الحديث على أبي حنيفة رأيه بالخروج يا هاني أم جعلوه إماماً متبوعاً ؟!

مع أن العبرة ليست بإنكارأو إقرار أحد، إنما القول بالهجر موافق للأدلة ومنهج السلف على وجوب الهجر لذلك .

ثم قد أعطيتك يا هاني أدلة هجر أهل البدع على العموم.[٢]

وأما هجر من خرج على إمامه خاصة، فخُذ بعض الإجماعات على ذلك مشناة بآثار السلف الذين تنسب نفسك إليهم يا هاني.

الأول (إجماعات على تبديع الخارج على الإمام) :

قال ابن المديني شيخ البخاري:

«السُّنَّةُ اللَّازِمَةُ الَّتِي مَنْ تَرَكَ مِنْهَا خَصْلَةً لَمْ يَقُلْهَا أَوْ يُؤْمِنْ بِهَا لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا: ثم قال : «وَلَا يَحِلُّ قِتَالُ السُّلْطَانِ وَلَا الْخُرُوجُ عَلَيْهِ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ عَلَى غَيْرِ السُّنَّةِ وَالطَّرِيقِ».

---

(١) «أحكام القرآن» للجصاص(١/ ٨٥) .

(٢) في«كتابي عقيدة المسلم الصغير».

وقال الإمام أحمد :

« وَلَا يحل قتال السُّلْطَان وَلَا الْخُرُوج عَلَيْهِ لأحد من النَّاس فَمن فعل ذَلِك فَهُوَ مُبْتَدع على غير السّنة».[١]

وقال ابن عبد البر:«وَإِلَى مُنَازَعَةِ الظَّالِمِ الْجَائِرِ ذَهَبَتْ طَوَائِفُ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَعَامَّةِ الْخَوَارِجِ وَأَمَّا أَهْلُ الْحَقِّ وَهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ... فذكره وقد تقدم سياقه.

وقال حرب الكرماني:«...فمنْ خالفَ شيئاً مِنْ هذِهِ المذاهبِ أوْ طَعَنَ فيهَا أو عابَ قائِلَهَا فهوَ مخالفٌ مبتدعٌ خارجٌ مِنَ الجماعةِ زائلٌ عَنْ منهجِ السُنَّةِ وسبيلِ الحقِّ..**ثم قال:**

«...ولا تخرجْ على السُّلطانِ، وتسمعُ وتطيعُ، ولا تنكثْ بيعتَهُ، فمنْ فعلَ ذلكَ فهوَ مبتدعٌ مخالفٌ مفارقٌ للسُّنَّةِ والجماعةِ...[٢]

وقال الحارث المحاسبي[٣] بعد أن نعت هؤلاء بالخوارج، وذكر السنة في الصبر على جور الأمراء، وعدم خلعهم:

« وَهَذَا كُله مَا وجدنَا عَالما وَلَا ناسكًا وَلَا متعبدًا وَلَا متصوفًا يجْتَنب شَيْئًا مِمَّا قُلْنَا إِلَّا طَائِفَة غالطة قَالَت إِذا لم يعدل الإِمَام فِي الرّعية وَيقسم الْفَيْء بِالسَّوِيَّةِ وَيُعْطِي الْعَطاء

---

(١) ووجه الاجماع في كلامه تبديع المخالف لخصلة واحدة، ولا يبدَّع المرء إلا بمخالفة المجمع عليه.

(٢) وراجع مصادر ذلك في كتابي «الكاوي».

(٣) في« المكاسب والورع والشبهة» ص ١٠٥-١٠٦.

وَيُسَوِّي بَين النَّاس فِي لأرزاق وَيَكْفِي الْعَامَّة ويفدي الْأَسير ويجاهد الْعَدو وَيُقِيم لَهُم الْحَج وَلَا يستأثر دونهم بالفيء كَانَ عَاصِيا وكل من رَضِي بإمامته كَانَ عَاصِيا

فَهَذِهِ فرقة خوارج مرقوا من الدّين وَخَرجُوا من حد الْإِسْلَام...

ثم ذكر دلائل ذلك ثم قال:

« وَأجْمع أهل الْعلم على الْكَفّ عَن الْأُمَرَاء الْمُسلمين والسمع وَالطَّاعَة فِي الْعسر واليسروَألا يُنَازع الْأَمر أَهله إِلَّا فِي مَعْصِيّة الله تَعَالَى وَرَسُوله فَلَا طَاعَة لَهُم فِي ذَلِك».

وقال إمام الأزهريين يا هاني، أبو الحسن الأشعري:

«ونرى الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح والإقرار بإمامتهم وتضليل من رأى الخروج عليهم إذا ظهر منهم ترك الاستقامة».

الثاني(آثار عن السلف)- خذ ثلاثة آثار فقط في ذلك-:

أولها: قول عاصم بن بهدلة:كُنَّا نَأْتِي أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيَّ وَنَحْنُ غِلْمَةٌ أَيْفَاعٌ، فَكَانَ يَقُولُ لَنَا:«لَا تُجَالِسُوا الْقُصَّاصَ غَيْرَ أَبِي الْأَحْوَصِ، وَإِيَّاكُمْ وَشَقِيقًا»، قَالَ: «وَكَانَ شَقِيقٌ هَذَا يَرَى رَأْيَ الْخَوَارِجِ».(١)

فحذَّرهم ممن يرى رأي الخوارج مع صغر أسنانهم،وهذا يستلزم هجراً. (١)

(١) أخرجه مسلم في «المقدِّمة» بسندٍ صحيح عن عاصم .

ثانيها: قول نَافِعٍ: جَاءَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ إِلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ مُطِيعٍ حِينَ كَانَ مِنْ أَمْرِ الْحَرَّةِ مَا كَانَ، زَمَنَ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ:

اطْرَحُوا لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وِسَادَةً، فَقَالَ: إِنِّي لَمْ آتِكَ لِأَجْلِسَ، أَتَيْتُكَ لِأُحَدِّثَكَ حَدِيثًا سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُهُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ، لَقِيَ اللهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**»(٢).

فلم يجلس معه، وسمى ما يقوم به غدراً، وأنه لا حجة له عند الله، وأن من فعل ذلك فمات فميتته جاهلية، وحسبك بهذا هجراً وتبييناً لخطئه أن يقول فيه ذلك، مع شدَّة ابن عمر المعروفة في ذلك على أبنائه خشية أن يخلعوا يزيد بن معاوية.

ثالثها: ما أخرجه الخلال (٣) من طريق أَبِي هِشَامٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ آدَمَ أَيَّامَ أَبِي السَّرَايَا يَقُولُ: هَاهُنَا قَوْمٌ يَنْتَحِلُونَ قَوْلَ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحِ بْنِ حَيٍّ **قَدْ هَلَكُوا**، وَسَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ صَالِحٍ يَقُولُ: لاَ أَخْرَجُ وَإِمَامٌ قَائِمٌ، وَلاَ أَخْرُجُ إِلاَّ فِي فُرْقَةٍ، وَلاَ أَخْرُجُ إِلاَّ فِي جُنْدٍ يُوَازِي عَدُوِّي، لاَ أُلْقِي بِيَدِي إِلَى التَّهْلُكَةِ، وَلاَ أَخْرُجُ إِلاَّ مَعَ

---

(١) وأبو عبد الرحمن السلمي رحمه الله كان يجلس لإقراء الناس في زمن عثمان اوحَسبُك به إمام القرَّاء الكبار، ولا إنكار لتحذيره.

(٢) أخرجه مسلم (١٨٥١).

(٣) في«السنة» (٩٤).

إِمَامٍ فِيهِ شَرَائِعُ السُّنَنِ كُلِّهَا، إِنْ كَانَتِ السُّنَنُ مِائَةَ شَرِيعَةٍ ، وَكَانَ فِيهِ مِنْهَا تِسْعٌ وَتِسْعُونَ شَرِيعَةً لَمْ أَخْرُجْ مَعَهُ. اهـ

فإني لأستغرب من غفلتك يا دكتور هاني عن هذا كلِّه لَمَّا قلت في «مذكرتك» ص ٦ عن أبي حنيفة: « قَبِلَ العلماء علمَه وفقهه، وجعلوه إماماً متبوعاً يُخالف في هذه المسألة، ولم يُهجر ولم يُترك علمه من العلماء كلهم»!

كذا دعوى لها قرون.

إن قولك يا هاني :«**جعلوه إماماً متبوعاً يُخالِف في هذه المسألة**» كلام مُفَرَّغ من محتواه .

بالله يا رجل مَن جعل أبا حنيفة إماماً متبوعاً يُستأنس بقوله المرجوح المخالف للأحاديث – التي أقررت بتواترها يا متخبِّط– وأقوال الصحابة ﭫ – مع أن أبا حنيفة رجع عن قوله بذلك – مَن سبقك بهذا من أهل العلم يا بنيّ، وأنكر أصل هجر العصاة والمبتدعين الذين يرون الخروج على الأئمة؟

مَن إلا الخوارج أهل الشُّبَه وزلات العلماء، والذين يُنَظِّرون لهم ويدافعون عنهم ضدَّ أهل السنة؟

ما أحد جعل أبا حنيفة إماماً في هذا –يا هاني هداك الله– لا تُرَوِّج للمنحرفين الطاعنين على الحكام، ولا تثني على الخارجين بسيف أو بلسان، في الوقت الذي تتقي ألسنة أهل السنة باستعراض دعواك ترجيح حرمة الخروج !

إنما جعلوه إمامًا متبوعًا لرجوعه للحق الذي قاله في القول المتأخر، فهمت؟

أما بلغك قول شيخ الاسلام ابن تيمية الذي أنت في حاجة إليه حينما قال[١]:

« وَلَمْ يُثْنِ عَلَى أَحَدٍ لَا بِقِتَالٍ فِي فِتْنَةٍ وَلَا بِخُرُوجٍ عَلَى الْأَئِمَّةِ وَلَا نَزْعِ يَدٍ مِنْ طَاعَةٍ وَلَا مُفَارَقَةٍ لِلْجَمَاعَةِ ».

فقارن بين قولك وقول شيخ الإسلام، وإني لمنتظر أن تردّ على شيخ الإسلام أن أحداً من أهل السنة جعل رجلاً إماماً متبوعاً مع قوله في هذه المسألة بقول أبي حنيفة،أو أن عالماً أثنى على أبي حنيفة أو عذره في ذلك كما تقول، بل ورد عكسه عن الأوزاعي، وقد أشرتَ – أنت بنفسك – إلى قول الأوزاعي هذا من طرف خفي ص٦، ولعلَّه قال ما قال بشأن أبي حنيفة قبل رجوعه.[٢]

وخذ من أقوال شيخ الإسلام أيضاً قولاً ينفعك الله به، أنت محتاج إليه، قال:

---

(١) في«منهاج السنة»(٤/ ٥٣١)

(٢) أضف إلى ما أشرتَ إليه ما أخرجه عبد الله في «السنة»(٣٨٩)بسنده عن ابن الْمُبَارَكِ، قَالَ: ذَكَرْتُ أَبَا حَنِيفَةَ عِنْدَ الْأَوْزَاعِيِّ وَذَكَرْتُ عِلْمَهُ وَفِقْهَهُ فَكَرِهَ ذَلِكَ الْأَوْزَاعِيُّ وَظَهَرَ لِي مِنْهُ الْغَضَبُ وَقَالَ: « تَدْرِي مَا تَكَلَّمْتَ بِهِ؟ تُطْرِي رَجُلًا يَرَى السَّيْفَ عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَقُلْتُ: إِنِّي لَسْتُ عَلَى رَأْيِهِ وَلَا مَذْهَبِهِ، فَقَالَ: قَدْ نَصَحْتُكَ فَلَا تُكْرَهْ، فَقُلْتُ قَدْ قَبِلْتُ » !!

وله طريق آخر: أخرجه الخطيب البغدادي في«تاريخه» (١٥/ ٥١٦) بسندٍ حسن عن ابن المبارك، قال: كنت عند الأوزاعي، فذكرت أبا حنيفة، فلما كان عند الوداع، قلت: أوصني، قال: قد أردتُ ذلك، ولو لم تسألني، سمعتك تُطري رجلاً يرى السيف في الأمة، قال: فقلت: ألا أخبرتني؟

« مَذْهَبُ فُقَهَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ كَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِ: أَنَّ مَنْ كَانَ دَاعِيَةً إِلَى بِدْعَةٍ[١] فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْعُقُوبَةَ لِدَفْعِ ضَرَرِهِ عَنْ النَّاسِ وَإِنْ كَانَ فِي الْبَاطِنِ مُجْتَهِدًا وَأَقَلُّ عُقُوبَتِهِ أَنْ يُهْجَرَ فَلَا يَكُونُ لَهُ مَرْتَبَةٌ فِي الدِّينِ لَا يُؤْخَذُ عَنْهُ الْعِلْمُ وَلَا يُسْتَقْضَى وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ. وَمَذْهَبُ مَالِكٍ قَرِيبٌ مِنْ هَذَا وَلِهَذَا لَمْ يُخَرِّجْ أَهْلُ الصَّحِيحِ لِمَنْ كَانَ دَاعِيَةً وَلَكِنْ رَوَوْا هُمْ وَسَائِرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَنْ كَثِيرٍ مِمَّنْ كَانَ يَرَى فِي الْبَاطِنِ رَأْيَ الْقَدَرِيَّةِ وَالْمُرْجِئَةِ وَالْخَوَارِجِ وَالشِّيعَةِ. وَقَالَ أَحْمَد: لَوْ تَرَكْنَا الرِّوَايَةَ عَنْ الْقَدَرِيَّةِ لَتَرَكْنَا أَكْثَرَ أَهْل الْبَصْرَةِ »[٢]

وخذ هذا أيضاً من قوله:

« اسْتَقَرَّ أَمْرُ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى تَرْكِ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الثَّابِتَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَصَارُوا يَذْكُرُونَ هَذَا فِي عَقَائِدِهِمْ، وَيَأْمُرُونَ بِالصَّبْرِ عَلَى جَوْرِ الْأَئِمَّةِ وَتَرْكِ قِتَالِهِمْ، وَإِنْ كَانَ قَدْ قَاتَلَ فِي الْفِتْنَةِ خَلْقٌ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالدِّينِ »[٣].

وقال لأمثالك يا هاني:

« وَيَلْحَقُ الذَّمُّ مَنْ تَبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ؛ فَتَرَكَهُ أَوْ قَصَّرَ فِي طَلَبِهِ فَلَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ أَوْ أَعْرَضَ عَنْ طَلَبِهِ لِهَوَى أَوْ كَسَلٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ»[١]

---

(١) والإجماع منعقد على تبديع الخارج على الإمام في كلام أحمد وابن المدينى وحرب الكرماني وابن القيم وغيرهم.

(٢) «مجموع الفتاوي»(٧/ ٣٨٦).

(٣) «منهاج السنة»(٤/ ٥٢٩ - ٥٣٠).

وقد أخرج البخاري ومسلم[٢] قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «فَإِذَا رَأَيْتِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكِ الَّذِينَ سَمَّى الله فَاحْذَرُوهُمْ»

قال الحافظ ابن حجر[٣]:

« الْمُرَاد التحذير من الإصغاء إِلَى الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْمُتَشَابِهَ مِنَ الْقُرْآنِ ».

وإني سائلك يا هاني :

ما معنى قول ابن عمر رضي الله عنه لعبد الله بن مطيع،وقول جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه لعسعس بن سلامة، وعبد الله بن زيد بشأن عبد الله بن حنظلة على الملأ؟ اللهم إلا ليحذَرهم الناس؟!

والمبتدع كيف يُتعامل معه؟

حكى شيخ الإسلام الإمام الصابوني قال:

«.. واتفقوا مع ذلك على القول بقهر أهل البدع، وإذلالهم وإخزائهم وإبعادهم وإقصائهم، والتباعد منهم، ومن مصاحبتهم ومعاشرتهم، والتقرب إلى الله عز وجل بمجانبتهم ومهاجرتهم»أ.هـ

ولكنك يا هاني يبدو أنك تُريدُ مَنهَجاً مُفَصَّلاً على هَوَاك!

.....

(١) «مجموع الفتاوي»(٤/ ١٩٥) .

(٢) برقم(٤٥٤٧) ومسلم (٢٦٦٥).

(٣) «فتح الباري»(٨/ ٢١١).

حينما ينعقد الإجماع على تبديع الخوارج،وجعلهم من أصحاب أهواء ، وينعقد الإجماع على هجرهم وزجرهم والتحذير منهم [١]، ويقول ﷺعن الذين يتبعون المتشابه :«**فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم**».

ويقول ابن عباس عن أصحاب الأهواء:«لا تجالسوا أصحاب الأهواء».

ويُخرج أبو عبيد والطبري بسندٍ صحيح إلى الوليد بن مسلم قال: جاء طَلْقُ بنُ حبيبٍ إلى جندب بن عبد الله البَجَلي رضي الله عنه فسأله عن آية من القرآن.فقال: أُحَرِّجُ عليك إن كنتَ مسلمًا لما قمتَ عنِّي. أو قال: لا تُجالِسني.

ويقول أبو الْجَوْزَاءِ، تلميذ الصحابة رضي الله عنهم : «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لِأَنْ تَمْتَلِئَ دَارِي قِرَدَةً وَخَنَازِيرَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يُجَاوِرَنِي أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ..».

ثم أنت يا هاني تتقول على أبي حنيفة بقول مرجوح عنه تجعله الراجح عنه.

وتطعن في أصل هجر من يرى رأي الخوارج، فما أحوجك أن تنفض الغبار من على عينك ثم تطَّلع على فصل في هذا في كتابي«علامات أهل السنة وعلامات أهل البدع دراسة تحليلية واقعية».

والمقصود : أن المرجَّح أن أبا حنيفة رجع عن رأيه بالخروج على حكام

---

(١) وهذا في كلام أحمد وحرب الكرماني والأثرم والصابوني وغيرهم، ونصوص أقوالهم دونتها في كتابي«عقيدة المسلم الصغير»وفي يدك الكتاب .

الجور كما تقدم في كلام الطحاوي، وابن عابدين ،وابن الهمام الحنفي من الأحناف ، وتبع ذلك ابن أبي الشريف المقدسي الحنفي المتوفي سنة ٩٠٦هـ ، وابن قطلوبغا المتوفي سنة ٨٧٩هـ ، بل حكى البزدوي في «أصول الدين» أن الحاكم إذا جار أو فسق لم ينعزل عند أصحاب أبي حنيفة بأجمعهم وهو المذهب المرضي وقد تقدم قوله.

فعلام يُهجر من رجع عن ذنب وتاب منه، وصار يقول بخلاف ما قال؟!

رأيت يا هاني ؟

ثم أسألك!

أيهما تختار يا هاني لأبي حنيفة الإمام: الموافق للأحاديث المتواترة التي تُقرّ بتواترها[١]، أم القديم المخالف لذلك، والذي رجع عنه؟!

كل هذا لأجل حماية شيوخ الضلالة الذين بعضهم خرج على الحاكم،وبعضهم أثنَى على مَن خرج أو سكت عنه،يدافع هاني عنهم من التبديع والهجر على حساب المنهج السلفي !

الموطن السابع مما نقل عن العلماء بغير تحرير قوله ص٧ في تحرير قول مالك :حكى عن ابن العربي[٢]الْمَسْأَلَةُ الْعَاشِرَةُ: لَا تُقَاتِلُ إلَّا مَعَ إمَامٍ عَادِلٍ يُقَدِّمُهُ أَهْلُ الْحَقِّ

(١) إلا أن تتراجع عن التسليم بتواترها وتتلون كالشيوخ الذين تدافع عنهم.

(٢) في «أحكام القرآن»(٤/ ١٥٣).

لِأَنْفُسِهِمْ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا قُرَشِيًّا، وَغَيْرُهُ لَا حُكْمَ لَهُ، إِلَّا أَنْ يَدْعُو إِلَى الْإِمَامِ الْقُرَشِيِّ؛ قَالَهُ مَالِكٌ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا لِقُرَشِيٍّ.

وحكى عن ابن كثير[١] **قال**: رَوَى ابْنُ جَرِيرٍ عن الإمام مالك: أنه أفتى الناس بمبايعته،فقيل له: فإن في أعناقنا بيعة للمنصور، فَقَالَ: إِنَّمَا كُنْتُمْ مُكْرَهِينَ وَلَيْسَ لِمُكْرَهٍ بَيْعَةٌ.فَبَايَعَهُ النَّاسُ عِنْدَ ذَلِكَ عَنْ قَوْلِ مَالِكٍ، ولزم مالك بيته.[٢]

قلت«محمد»: وأين قول ابن عبد البر المالكي المتقدم والذي هو صريح

في نسبة الخروج على الحكام الجورة للخوارج؟ وابن عبد البر أعلم الناس بالمذهب المالكي، بل هو صاحب منة علي المذهب،بتأليفه «التمهيد» و «الاستذكار».

وفي «القوانين الفقهية»لابن جزي الغرناطي المالكي ص ١٦ :

« وَلَا يجوز الْخُرُوج على الْوُلَاة وَإِن جاروا حَتَّى يظْهر مِنْهُم الْكفْر الصراح وَتجب طاعتهم فِيمَا أحب الْإِنْسَان وَكره إِلَّا أَن يأمروا بِمَعْصِيَة ».

وفي «الذخيرة»للقرافي المالكي (١٣/ ٢٣٤):

« وَلَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ عَلَى مَنْ وَلِيَ وَإِنْ جَارَ وَيُغْزَى مَعَهُ الْعَدُوُّ وَيُحَجُّ الْبَيْتُ وَتُدْفَعُ لَهُ الزَّكَوَاتُ إِذَا طَلَبَهَا وَتُصَلَّى خَلْفَهُ الْجُمُعَةُ وَالْعِيدَانِ».

---

(١) وهذا في «البداية والنهاية»(١٠/ ٩٠) .

(٢) وأين هذا من أئمة المذهب المالكي حتى تنقله عن ابن كثير وهو شافعي، وعن الطبري وليس هو من المالكية ثم تُعرض عن أقوال المالكية أنفسهم ؟ وكأن قوله هنا وافق هواك فنقلته، ويحك!

ونقل ابن المواق المالكي في«التاج والإكليل لمختصر خليل» (٦/ ٢٧٧)كلام ابن عبد البر المتقدِّم كالمقر له .

وقال الإمام ابنِ أبي زيد القيرواني المالكي: [١]

« والطاعةُ لأئمَّة المسلمين مِن ولاة أمورهم وعلمائهم »

وابن بطال من المالكية حكي الإجماع على حرمة الخروج عليهم.[٢]

ولو كان مالك مخالفاً لذلك لبيَّنوا ذلك وهم أعلم الناس بأقواله ومذهبه.

ثم القول المنسوب لمالك: « وَلَا يَكُونُ إِلَّا قُرَشِيًّا، وَغَيْرُهُ لَا حُكْمَ لَهُ..»

إذا سلمنا بصحة ما فهمت عن العلماء، هل يستقيم قول مع الأحاديث الواردة في ذلك؟ [٣]

---

(١) «مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني»رقم (٢٧).

(٢) حكيت نص قوله مع عشرات الإجماعات في كتابي«الكاوي في الردِّ على عصام الشامي ص٢٧١.

(٣) كقول أَبِي ذَرٍّا: «إِنَّ خَلِيلِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأُطِيعَ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا مُجَدَّعَ الْأَطْرَافِ » هذا لفظ رواية مسلم (٦٤٨).

وما في صحيح البخاري قول أبي ذرت:« وَلَوْ أَمَّرُوا عَلَيَّ حَبَشِيًّا لَسَمِعْتُ وَأَطَعْتُ».أخرجه البخاري (١٤٠٦) .

وحديث أنس ا قال قال ق: « اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنِ اسْتُعْمِلَ حَبَشِيٌّ كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيبَةٌ». أخرجه البخاري(٦٩٣).

وإني سائل الدكتورهاني لماذا اخترت القول الذي أوردتَه عن مالك دون الآخر بالمنع من الخروج على الحكام ولا تحرير؟

هل ذلك لموافقته الأدلة التي ذكرتُها لك، أم لموافقته للهوى القبيح عندك؟!

نقلت عن مالك الشاذ الذي يخالف نصوص الوحي، ولم تنقل عنه ما يوافق نصوص الوحي المتواتر، والذي يوافق النص هو أصول مالك (إذا صح الحديث فهو مذهبه) والضرب على قوله المخالف كما نصَّ هو؟

مع أن الطحاوي الحنفي في «عقيدته» حكى عن مالك المنع من الخروج أيضاً، وهو غير مالكي، فلماذا أخذت قول مالك من ابن كثير وهو شافعي غير مالكي، ولم تأخذ قوله من قول الطحاوي وهو حنفي غير مالكي، وتركت قول مالك من عند المالكية، فأين المبدأ يا جمَّاع الشُّبَه والزلَّات؟

أين يا دكتور هاني تحرير قول مالك- فيا قُبحَ ما تنسبه للعلماء رموز الأمّة-؟

فدعني أعلمك يا دكتور

إذا وجدت يا هاني ابن حزم في«الفصل» (٤/ ١٣٢) نقل عن مالك أنه خرج على إمامه، ووجدت ابن رجب الحنبلي في «جامع العلوم والحكم»ص٥٥٩ نقل عن مالك والشافعي[١] وأحمد وإسحاق عدم التعرُّض للسلطان، ووجدت القرطبي المالكي في «التذكرة »ص ٧١٤ بتحقيقي،يحكي عن مالك أنه لا يقاتل

(١) وسيأتي نقل هاني خلاف هذا عن الشافعي، ولا تحرير كالعادة.

السلطان ولا عن نفسه، ولا يخرج عليه للأخبار الواردة عن رسول الله ﷺ بالصبر على ما يكون منهم من الجور والظلم.

كان عليك يا عم الدكتورأن تُحَرِّرالقول عن مالك،والقول عن المالكية أيهما الصواب وأيهما الشاذ المُهدر،وقد كان عليك - وقد تَصَدَّرت-أن تُصَوِّب مِنْ الواردِ عنه ما يوافق الدليل، تحسيناً للظن بالإمام، واعتباراً لسنيَّته، وتعدَّ قوله الآخر قولاً شاذاً، لا تعتمِده، فإن أخذت به واعتبرته، كنت مفتوناً مُتَّبعاً لزلّات العلماءِ والشاذّ لتؤسِّس بها مَنهَجَاً، وهو عين ما صنعته في نقلك عن العلماء.

ومع ذلك ينتشرعنك دعوى عريضة لها رائحة فجَّة أن خصومك يأتون بالشُّبه وزلات العلماء، ولا يجمعون أقوال الأئمة كلها، وأنهم غير منصفين! [١]

رمتني بدائها وانسلَّت!

هذا تحريرالدكتور وهو محتاج إلى تحرير كما رأيت، ولكن حَسِبَه مَن حَولَه تحريراً !

وما الآفة إلا منهم، فمثلهم يفتنون شيوخ الضلالة باجتماعهم عليهم وتصفيقهم لهم، ففتنوهم بمثل ومستواهم بهذه الدناءة.

---

(١) مع أن ابن حزم نفسه قال في كتابه «الإحكام في أصول الأحكام»(٥/ ٨٧) :

«إنَّ حدَّ الشذوذ: هو مخالفة الحق فكل من خالف الصواب في مسألة ما فهو فيها شاذ » ا هـ.فتنبه يا هاني ليس الشذوذ مخالفة ما جرى عليه عمل المبتدعة المخالف للأحاديث، أو الذي شاع بين الناس.

الموطن الثامن مما نقل عن العلماء بغير تحرير حكى في ص ٨ عن المذهب الشافعي قال:

«يَنقل عنه الإمام السُّبكي أن له رواية في القديم بعزل الإمام بالفسق

قال السبكي: الذي عليه الجمهورأنه لا ينعزل بالفسق،لأن ذلك قد

تنشأ عنه فتنة هي أعظم من فسقه، وذهب الشافعي في القديم إلى أنه يُعزل، وعليه اقتصر الماوردى في الأحكام السلطانية»[١] ا.هـ .

وكان عليه أن لا يأتي بهذا الرأي القديم وقد اعترف بقدمه، لأن الشافعي رجع عنه، ولكن عُذْر صاحب الهوى أنه لم يجد ما يتكثَّر به من النقول إلا هذا ولو كان إجماع العشرات من الأئمة والأدلة على خلافه، ولو وجد المفلس أحسن من هذه النقول التي رجع عنها قائلوها لاستكثر بها، وتقدم النقل عن الشافعي عدم التعرُّض للسلطان، فهل الذي يقول هذا يرى الخروج عليه؟

لكن ماذا يقال لِجَمَّاع الآراء الشاذَّة التي توافق هواه ليتكلَّم بها؟

وقد اعتبره النووي الشافعي رأياً شاذّاً في المذهب يا هاني فلماذا تهوش به؟

قال النووي الشافعي[٢]:«وَأَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ أَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ السُّلْطَانُ بِالْفِسْقِ

---

(١) ولم يعز لمصدر هنا !

(٢) «شرح مسلم» (١٢/ ٢٢٩).

وَأَمَّا الْوَجْهُ الْمَذْكُورُ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يَنْعَزِلُ وَحُكِيَ عَنِ الْمُعْتَزِلَةِ أَيْضًا فَغَلَطٌ مِنْ قَائِلِهِ مُخَالِفٌ لِلْإِجْمَاعِ قَالَ الْعُلَمَاءُ وَسَبَبُ عَدَمِ انْعِزَالِهِ وَتَحْرِيمِ الْخُرُوجِ عَلَيْهِ مَا يَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْفِتَنِ وَإِرَاقَةِ الدِّمَاءِ وَفَسَادِ ذَاتِ الْبَيْنِ فَتَكُونُ الْمَفْسَدَةُ فِي عَزْلِهِ أَكْثَرَ مِنْهَا فِي بَقَائِهِ » اهـ .

فها هو النووي غَلَّط ما قيل في المذهب بانعزال الإمام بالفسق، فما فائدة التهويش بالأقوال التي نص العلماء على تغليطها، تُسَوِّد بها الأوراق وتستنفق الحبر يا هاني ؟!

ثم ذكر ص ٢٠ من «مذكرته» عن ابن الوزير القاسمي أنه حكى أنه إن طرأ فسقه فيه ثلاثة أوجه: أحدها: أنه ينعزل، الثاني: أنه لا ينعزل، وصححه كثيرون، لما في إبطال ولايته من اضطراب الأحوال...

قال:قال العلائي:الثالث: إن أمكن استتابته أو تقويم أَوَدِهِ، لم يُخلع، وإن لم يمكن ذلك، خُلِعَ». [1] كذا !

قلت «محمد»: لم يحرر– على عادته–أيهما القول المتأخر أو الصحيح عن الإمام لستخلص رأيه الذي رجع إليه، وأيهما القول الشاذ الوارد عنه.

وكأنه يوهم القارئ أن كل ذلك معتمد ، من قال بأي الأقوال فقد سبقه إلى ذلك عالم، وإن كان فيها ما يخالف الأدلة،وإن كان رجع قائله عنه! رأيت التلبيس؟ وكأنه يعتبركل ما في الكتب مرتضى، ولا يوجد آراء شاذة، ولا مخالفة!

---

(١) في«العواصم»(٨/ ١٦).

وكيف تكون شاذَّة وهي توافق هواه؟!

ولما حرَّر هاني– ولا هناء– مرَّة قال ص ٨ :«ومنه يعلم وهاء كلام الإمام النووي أن فقهاء المذهب مجمعون على التحريم» [١].

كذا بجرأة يوهِّي ما حكاه النووي إجماعاً بشطبة قلم، فما أجرأك على العلم يا هاني! وها هو النووي لم ينفرد من الشافعية بنقل الإجماع!

وقد حكاه قبل النووي الامام الصابوني الشافعي٤٤٩ هـ في كتابه «اعتقاد السلف وأصحاب الحديث» إجماعاً فراجع الفقرة (١١٦) بشرحي.

وحكاه قبل الصابوني المزني أكبر علماء الشافعية وتلميذ الشافعي، وأعلم الناس بالمذهب٢٦٤هـ ناصر المذهب الشافعي في كتابه «شرح السنة» الطبعة الأولى ص ١٤٨ بشرحي.

ومن بعدهم ابن حجر العسقلاني الشافعي في «الفتح» (١٣/ ٧) عن ابن بطال حكاه كالمقرّ، ونص على استقرار الإجماع عليه في «تهذيبه»كما في ترجمة الحسن بن صالح .

فكل هؤلاء من الشافعية غير النووي، وقد سقنا ألفاظ أقوالهم في كتابي «الكاوي» ص ٣٧١ فما بعدها، ولو كانوا يرونها أقوالاً معتمدة في المذهب لما حكوا الإجماع مع وجودها في مذهبهم واطلاعهم عليها، فتنبَّه[١].

---

(١) يريد أن يثبت أن كلام النووي في حكاية الإجماع على حرمة الخروج على الحكام متعلق بالمذهب لا بالتحقيق العلمي للمسألة من ناحية الأدلة .

فهل الدكتور هاني يوَهِّي كلام هؤلاء أيضاً الشافعيين في نقلهم الإجماع؟

وقد نقل الطحاوي الحنفي في عقيدته «الطحاوية» عن الشافعي- إمام المذهب- المنع من الخروج على الحكام كما تقدَّم، وكأنه لم يعرفه.

ونقل ابن رجب الحنبلي في «الجامع» ص ٥٥٩ عن الشافعي عدم التعرض للسلطان حتى أن القرطبي المالكي في «**التذكرة**» **ص ٧١٤** بتحقيقي ينقل عن جماعة من أهل العلم كالمجتمعين على أن من لم يمكنه أن يمنع نفسه وماله إلا بالخروج على السلطان ومحاربته أنه لا يحاربه ولا يخرج عليه للأخبار الواردة الدالة علي ذلك رسول الله ﷺ بالصبر ...

كل هذا يا هاني لا تأخذ منه رأي الشافعي، وتعاميت عنه ، وطرت طرباً تتغزَّل بنص للإمام السبكي عن الشافعي ، كتبت بنفسك إنه قول قديم عن الشافعي، وقد رأيت عدم اعتماده من الشافعية الذين حكوا الإجماع على حرمة الخروج على الحكام مع اطلاعهم على ذلك القول الذي فرحتَ به يا هاني!

حقاً إن عين الهوى عمياء،وصدق من قال الهوى يعمي ويصُم.

لو كنتَ منصفاً لقلت: لم يخف عليهم هذا القول القديم عن الشافعي، ولكنهم رأوا : إما أنه نقل خطأ على المذهب، وإما أنهم رأوه رواية شاذَّة غير معتمدة، فحكوا الإجماع ولم يلتفتوا إليه، رزقنا الله وإياك الإنصاف يا ابن أخي.

.....

(١) بينما هاني يُعَنون لما ذكر من أقوال المذهب فيقول:«وهذا هو الإمام الشافعي»كأنه يريد نسبة كلام بعض الشافعية للشافعي! فيا لله على التحرير عند هذا الغُمْر، عافاه الله، ولله أشكو.

لا سيما وفي نقلهم للإجماع موافقة لغيرهم من المحققين من المذاهب المختلفة والذين نقلت نصوص أقوالهم لك في غير هذا الموطن، قد أرشدتك إليها.

الموطن التاسع مما نقل عن العلماء عجيبة من صنع جمَّاع الشواذ هذا :

نقله في «مذكرته »ص ١١ عن أبي المعالي الجويني الشافعي في«غياث الأمم»ص ١٠٥ فما بعدها قولاً شاذاً مخالفاً للأحاديث والآثار، والشافعي والشافعية ليستكثر به، هذا إن قصد الجويني ما فهمه هاني أصلاً، وإلا فكلامه من أوله إلى آخره ليس فيه إلا أن الجويني يتكَلَّم عن انهيار السلطة التنفيذية التي فيها الحاكم كالعدم.

ولذلك يقول في آخر كلامه في«غياث الأمم»نفسه ص ١٠٨ :« فَقَدْ شَغَرَ الزَّمَانُ عَنِ الْقِيَامِ بِالْحَقِّ، وَدُفِعَ إِلَى مُصَابَرَةِ الْمِحَنِ طَبَقَاتُ الْخَلْقِ، وَوَقَعَ الْكَلَامُ فِي أَحَدِ مَقْصُودَيِ الْكِتَابِ ؛ إِذْ هَذَا الْمَجْمُوعُ مَطْلُوبُهُ أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا: بَيَانُ أَحْكَامِ الله - عَزَّ وَجَلَّ - **عِنْدَ خُلُوِّ الزَّمَنِ عَنِ الْأَئِمَّةِ**.

وَالثَّانِي:إِيضَاحُ مُتَعَلَّقِ الْعِبَادِ عِنْدَ عُرُوِّ الْبِلَادِ عَنِ الْمُفْتِينَ الْمُسْتَجْمِعِينَ لِشَرَائِطِ الِاجْتِهَادِ.وَمَا عَدَا هَذَيْنِ الْمَقْصُودَيْنِ فِي حُكْمِ الْمُقَدِّمَاتِ».

قلت «محمد»:المقدمات التي ذكرها ص ١٠٤ نصها:

« وَلَا خِلَافَ أَنَّ الْإِمَامَ لَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ عَرَضٌ، أَوْ عَرَاهُ مَرَضٌ، وَامْتَنَعَ عَلَيْهِ الرَّأْيُ بِهِ، وَلَكِنَّهُ كَانَ مَرْقُوبَ الزَّوَالِ لَمْ نَقْضِ بِانْخِلَاعِهِ، وَمَنْ شَبَّبَ فِي ذَلِكَ بِخِلَافٍ، كَانَ مُنْسَلًّا عَنْ وِفَاقِ الْمُسْلِمِينَ انْسِلَالَ الشَّعْرَةِ مِنَ الْعَجِينِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ مَعَ أَنَّ الْمَرَضَ قَاطِعٌ نَظَرَهُ فِي الْحَالِ، فَمَا يَطْرَأُ مِنْ زَلَّةٍ وَهِيَ لَا تَقْطَعُ نَظَرَهُ عَلَى أَنَّهَا مَرْقُوبَةٌ

الزَّوَالِ، أَوْلَى بِأَنْ لَا يَتَضَمَّنَ انْخِلَاعَهُ، وَالْأَخْبَارُ الْمُسْتَحِثَّةُ عَلَى اتِّبَاعِ الْأُمَرَاءِ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ يَكَادُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهَا فِي حُكْمِ الِاسْتِفَاضَةِ». (١)

آه لو رآك الشافعي يا هاني لعذَّرك لما صنعته بمذهبه في هذه المسألة بهواك.

الموطن التاسع مما حكى عن العلماء بغير تحرير اعتماده ص ٩ على روايات شاذة في المذهب الحنبلي عن الإمام أحمد نفسه بجواز خلع الإمام الجائر متى قُدر على خلعه ، قال:

«**وقد ذكر** ابن أبي يعلى في «ذيل طبقات الحنابلة»عن الإمام أحمد كَانَ يَقُول من دَعَا مِنْهُم إِلَى بِدعَة فَلَا تجيبوه وَلَا كَرَامَة وَإِن قدرتم على خلعه فافعلوا ».

(٢)

---

(١) آه يا هاني الشيء بالشيء يذكر: أتمنى أن تقرأ رسالة الإمام أبي بكر البيهقي إلى الإمام أبي محمد الجويني تحوي مسائل نقده فيها تتعلق بتأليف له، ونفذها إليه مستدركاً عليه في تصنيفٍ شرع فيه سماه «المحيط» استدراكاً عليه يتعلق بعلم الحديث وغيره، طُبعت في دار البشائر الإسلامية، مفيدة هي يا هاني، تتربَّى على مثلها في النقد، **ففي آخر الرسالة ص ١٠٥**: « فلما وصلت إليه- يعني الجويني- هذه الرسالة وقرئت عليه قال:هكذا يكون العلم. وترك تمام التصنيف»أهـ

فاحذَر يا هاني أن تكون عن العلماء بمعزل، وحَري بك أن تتشَبَّه بهم يا بُني، وإني لك ناصح .

(٢) مع أن «ذيل طبقات الحنابلة» إنما هو لابن رجب الحنبلي ليس لابن أبي يعلى!وعذر هاني اللصّ هذا أنه نقل بعماء من عبارة صنوه الآخر الزائغ المدعو عصام الشامي ص ٥٩ ، وقد فنَّدتُ أَفَنَ منشوره هذا في كتابي« الكاوي»والحمد لله.

قلت «محمد»:وهذا الكلام إنما ذكره الخلال في كتاب له اسمه «العقيدة رواية الخلال»ص ١٢٤ والله أعلم بصحة نسبة الكتاب للخلال أصلاً.

فإن الذى في كتاب «أصول السنة»لأحمد نفسه، والذي حكاه الخلال نفسه عن أحمد أنه ينهى عن ذلك، ويقول عمَّن فعله إنه على غير السنة والطريق، ويُبَدِّع من خالفه!

فلماذا يا هاني تنقل رأي الإمام أحمد من مؤلَّف ناقل عنه، يُتشكَّك في نسبته إلى مؤلفه الخلال ولا تعتمد رأي أحمد من كتاب أحمد الذي خطَّه بيمينه، ولا تعتمد رأي أحمد مما نقله الخلال نفسُه في كتابه«السنة» عنه ؟

والعذر معروف، أن هذا يخالف الهوى وهذا يوافق الهوى، فأفّ لهذا الصنيع، ويا حمرة الخجل!

فأين التحرير للوارد عن العلماء قبل اعتماده أيها الصعفوق؟

آه كم قد قتلتك بالهجاء ولم تمُت....

وسلام على مؤلفين لم يعرفوا أسماء مؤلف الكتاب!

فينقلون من كتاب ويعزون لغيره، ويا حسرة على التحرير العلمي الذي ضاعت هيبته، فتسلَّقه كل دعيٍّ.

وسيأتي مزيد تعليق على هذا في بيان تأثُّره وسرقته من كُتب غيره، وتشبُّعه بما لم يُعط.

تنقل يا هاني هذا عن أحمد من غير كتابه! مع أن مواقف أحمد مع الأمراء أئمة الجهمية في زمانه معروفة مشهورة ؟!

بئست الشهادة يا دكتور!

إن رواية الخلال نفسه في كتابه «السنة» برقم (٨٩) عن أحمد معروفة بالأسانيد الصحيحة في النهي عن خروج الناس على الأمراء لما استفتَوه، وكان الأمراء يومها يخدمون الجهمية ذوي البدعة الكفرية، ويُرَوِّجون لهم، ويُلزمون الناس بمذهبهم الضالّ الكفري بوقع السوط وحدِّ السيف.

والشيءُ بالشيءِ يذكر أن هاني المذكور يقول للأخ عبد الله بن فضل الله– وقد كتبها خلفه– أن هاني يدعو صباحاً مساءً على حاكم مصر السيسي، ومعلوم أن هذا إنما يصدر من صاحب هوى خارجي كما قال العلماء، والدعاء على الحكام مخالف لما عليه سلف الأمة وبينته.[١]

وقد قالَ أحمدُ فيما حكاه عنه الخلال في نفس الكتاب «العقيدة » ص٦٨: « والدعاءُ لأئمةِ المسلمينَ بالصلاحِ».

فلماذا لم يأخذ هاني بنفس ما في الكتاب هناك كما أخذ منه هنا القول المنسوب للإمام أحمد:«إن قدر على خلعه..إلخ»، فيدعوا للحكام، ويرد على مثل مصطفى العدوي والقرضاوي وعبد الله كامل وأضرابهم الذين يدعون على الحكام، أو يُجوِّزوا الدعاء عليهم.

---

(١) في كتابي«غصة الخوارج المارقين في بيان منزلة الدعاء للأمراء والسلاطين».

فنعوذُ بالله من الهوى، فإنه مُرْدِي والعياذ بالله.

وخذ يا هاني فائدة عزيزة تتعلَّق بكتاب «العقيدة رواية الخلال» هذا

قد طُبع هذا الكتاب بدار قتيبة بدمشق سنة ١٤٠٨ بتحقيق السيروان، وكتب على غلافه:

{ العقيدة رواية أبي بكر الخلال

المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)

المحقق: عبد العزيز عز الدين السيروان

الناشر: دار قتيبة – دمشق

الطبعة: الأولى، ١٤٠٨}.

قلت«محمد» والحق أقول: إن هذا الكتاب ليس من رواية الخلال أصلاً، ولا ذكر للخلال في شيء من سنده، وإنما هو من رواية أبي مُحَمَّد رزق الله بن عبد الْوَهَّاب التَّمِيمِي قَالَ أخبرنَا عمي أَبُو الْفَضْلِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ التَّمِيمِيِّ قال: جملَة اعْتِقَاد أَحْمد بن حَنْبَل رضي الله عنه وَالَّذِي كَانَ يذهب إِلَيْهِ...فذكره.

فالكتاب لأبي الْفَضْلِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ التَّمِيمِيِّ المتوفي سنة أربعمائة وعشرة للهجرة، فبين وفاته ووفاه الإمام أحمد أكثر من مائة وسبعين عاماً، لا من رواية الخلال الذي يروي عن أحمد بواسطة رجل واحد!

فليس للخلال في رواية الكتاب ذكر وأصلح الله محققه، مَن أقحمه في هذا الباب؟!

وقد قال الذهبي في ترجمة عبد الواحد التميمي هذا في كتابه «تاريخ الإسلام» (٩/ ١٥٢):« وممن روى عَنْهُ أبو محمد رزق الله بن عبد الوهاب التميمي، وهو ابن أخيه ، وكان يميل إلى الأشعريّ».

وبعد أن ذكر الذهبي في الموطن نفسه الوُد العظيم بين بعض الأشاعرة وبين التميمي الحنبليّ هذا **قال(الذهبي)**:

«والتّميميّون معروفون بشيءٍ من الانحراف عَنْ طريقة أحمد، كما انحرف ابن عَقيل، وابن الجَوزيّ، وابن الزّاغونيّ، وغيرهم».أ.هـ

فكيف يوثق بنقل من يميل إلى الأشعري- إن كان مَيله لرأي الأشعري قبل رجوع الأشعري عن مذهبه إلى مذهب أهل السنة، وهو الأظهر- والمعروف بانحرافه عن طريقة أحمد، وفي الوقت الذي يخالف في حكايته عن أحمد ما في كتب أحمد، وكتب الناقلين لمذهب أحمد من الحنابلة وغيرهم؟! فلا حول ولا قوة إلا بالله!

ثم وقفت على كلام لشيخ الإسلام ابن تيمية في«مجموع الفتاوي» (٤/ ١٦٧- ١٦٨) بشأن أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ التَّمِيمِيِّ هذا وما نقله في كتابه المذكور عن معتقد أحمد، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ما نصُّه:

«اعْتَمَدَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ البيهقي فِي كِتَابِهِ الَّذِي صَنَّفَهُ فِي مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ - لَمَّا ذَكَرَ اعْتِقَادَهُ - اعْتَمَدَ عَلَى مَا نَقَلَهُ مِنْ كَلَامِ أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ التَّمِيمِيِّ.

وَلَهُ فِي هَذَا الْبَابِ مُصَنَّفٌ ذَكَرَ فِيهِ مِنْ اعْتِقَادِ أَحْمَدَ مَا فَهِمَهُ؛ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَلْفَاظَهُ وَإِنَّمَا ذَكَرَ جُمَلَ الِاعْتِقَادِ بِلَفْظِ نَفْسِهِ وَجَعَلَ يَقُولُ: « وَكَانَ أَبُو عَبْدِ الله» . وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ يُصَنِّفُ كِتَابًا فِي الْفِقْهِ عَلَى رَأْيِ بَعْضِ الْأَئِمَّةِ وَيَذْكُرُ مَذْهَبَهُ بِحَسَبِ مَا فَهِمَهُ وَرَآهُ وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ بِمَذْهَبِ ذَلِكَ الْإِمَامِ أَعْلَمَ مِنْهُ بِأَلْفَاظِهِ وَأَفْهَمَ لِمَقَاصِدِهِ » أهـ

والمقصود: أن ما نقل من مذهب لأحمد من القول بجواز الخروج على الحكام إنما هو فهم مغلوط عن مذهب أحمد من التميمي هذا، ورفع الدكتور هاني وأمثاله- لا كثَّرهم الله- لمثل غلطه بلا تحرير ولا تحقيق، وتركهم لترجيح منصوص قول أحمد الموجود في كتبه وكتب أصحابه إنما هو لموافقة أهوائهم- قبَّح الله الهوى- .

الموطن العاشر مما نقل عن العلماء بغير تحرير نقله في نفس الصفحة ص٩ كلام ابن مفلح وهو في«الفروع» (١٠/ ١٨٠) (١)بلفظ:« وَجَوَّزَ ابْنُ عَقِيلٍ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ الْخُرُوجَ عَلَى إمَامٍ غَيْرِ عَادِلٍ(٢) وَذَكَرَا خُرُوجَ الْحُسَيْنِ عَلَى يَزِيدَ لِإِقَامَةِ الْحَقِّ، وَكَذَا قَالَ الْجُوَيْنِيُّ إذَا جَارَ وَظَهَرَ ظُلْمُهُ وَلَمْ يُزْجَرْ حِينَ زُجِرَ فَلَهُمْ خَلْعُهُ وَلَوْ بِالْحَرْبِ وَالسِّلَاحِ(٣).قَالَ النَّوَوِيُّ: خَلْعُهُ غَرِيبٌ. وَمَعَ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يخف

(١) ولكن هاني عزاه لإنصاف المرداوي(١٠/ ٣١١) ونقله المرداوي بتصرَّف من الفروع، فكان على هاني أن ينقل الكلام من أصله، من الفروع .

(٢) وقد تقدم عدُّ الذهبي في«تاريخ الإسلام»(٩/ ١٥٢) من انحرف عَنْ طريقة أحمد، فعدَّ منهم: ابن عَقيل، وابن الْجَوزيّ ..كما ذكرناه قريباً.

(٣) وقد حررنا القول وبيَّنا أن الحسين ت لم يخرج على يزيد أصلاً.

مفسدة أعظم منه، وَنُصُوصُ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ وَأَنَّهُ بِدْعَةٌ مخالف للسنة، وأمر بالصبر، وأن السيف إذَا وَقَعَ عَمَّتْ الْفِتْنَةُ، وَانْقَطَعَتْ السُّبُلُ، وَسُفِكَتْ الدِّمَاءُ، وَتُسْتَبَاحُ الْأَمْوَالُ، وَتُنْتَهَكُ الْمَحَارِمُ»اهـ

فقول إمام المذهب أحمد بن حنبل في كتابه«أصول السنة» وهو قول غيره من الحنابلة، وهو نقلهم عنه، هذا مشهور عنهم معروف، فهو قوله وقول جمهور أصحابه أيضاً، فإذا خالَف البعض من أفراد المذهب فهذا يكون قوله شاذاً مُهملاً في المذهب لا يُعَرَّج عليه إلا عند جمَّاع الشُّبَه،أما في الحكم الشرعي فيُنظر في دليل القائل فإن كان له دليل يرجِّح قوله أُخذ به ويُرَجَّح إن لم يخالَف،ولا يُفتى بخلافه،وإلا فلا اعتبار له لا في المذهب ولا في الشرع فيُهمل كأنه غير موجود[1]

وقول ابن عقيل وابن الجوزي في المذهب الحنبلي بالخروج على الحاكم هو من هذا الضرب كما أشار إلى نحو ذلك الذهب في قوله المتقدِّم، رزقنا الله الهداية والتوفيق والسداد.

وكما صنع هاني في المذهب الحنبلي حاول صنعه في المذهب المالكي حينما نقل في ص١٠عن ابن خويز منداد فيما حكاه عنه القرطبى في «تفسيره» (٥/ ٢٥٩)

ولكن في هذه المرَّة لم يفهم كلامه الذي حكاه عنه القرطبي.

---

(١) وقد يكون القول شاذاً في المذهب لكن عليه وجة نظر.

وأضيف هنا وأقول: بل فهمه ولذلك بتر من كلام ابن خويزمنداد ما عَمَّى به الفهم على القارئ المسكين،وتقدَّم ذكره في خامساً في فصل بتره لنصوص كلام العلماء، ولا حول ولاقوة إلا بالله.

أضف هنا إليه أن القرطبي نفسه في كتابه «التذكرة » ص ٧١٤ بتحقيقي حكى عن مالك وجماعة من أهل العلم كالمجتمعين على أن من لم يمكنه أن يمنع نفسه وماله إلا بالخروج على السلطان ومحاربته أنه لايحاربه ولا يخرج عليه للأخبار الواردة الدالة عن رسول الله ﷺ بالصبر على ما يكون منهم من الجور والظلم.

فما قولك في هذا يا هاني؟

الموطن الحادى عشر مما نقل عن العلماء من غير تحرير حكى ص ١٤ كلام الدَّاوُدِيِّ المتوفي سنة ٤٦٧ هـ الذي أورده السبكي في «طبقات الشافعية» وغيره قَالَ:« الَّذِي عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ فِي أُمَرَاءِ الْجَوْرِ أَنَّهُ إِنْ قَدَرَ عَلَى خَلْعِهِ بِغَيْرِ فِتْنَةٍ وَلَا ظُلْمٍ وَجَبَ وَإِلَّا فَالْوَاجِبُ الصَّبْرُ وَعَنْ بَعْضِهِمْ لَا يَجُوزُ عَقْدُ الْوِلَايَةِ لِفَاسِقٍ ابْتِدَاءً فَإِنْ أَحْدَثَ جَوْرًا بَعْدَ أَنْ كَانَ عَدْلًا فَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ الْخُرُوجِ عَلَيْهِ وَالصَّحِيحُ الْمَنْعُ إِلَّا أَنْ يَكْفُرَ فَيَجِبُ الْخُرُوجُ عَلَيْهِ». (١)

قلت :«محمد»: قوله: إِنْ قَدَرَ عَلَى خَلْعِهِ بغير فتنة..إلخ ، يعني إذا كان الأمير مهضوماً هذيلاً، لأنه إذا كان موجوداً قوياً فلابد أن يكون في خلعه فتنة، ومع أن هذه الصورة معدومة لا وجود لها في دنيا الناس، فالتمثيل عسر. (١)

---

(١) وقد نقل هذا القول الحافظ في «الفتح»(١٣/ ٨)عن ابن التِّينِ عَنِ الداودي به.

والصابوني – وهو شافعي المذهب – المتوفى سنة ٤٤٩هـ – وهو قريب من سنة وفاة السبكي يحكى الإجماع على حرمة الخروج على الأمراء .

والنووي المتوفى: ٦٧٦هـ يحكي كذلك الإجماع وهو شافعي المذهب أيضاً.

والحافظ ابن حجر وهو شافعي المذهب توفى:٨٥٢هـ كذلك يحكي الإجماع كما سيأتي .

والمزني تلميذ الشافعي قبل هؤلاء جميعًا يحكى الإجماع كما تقدَّم.

وعدد من علماء الحديث في هذه الحقبة التي فيها الداودي يحكون الإجماع على حرمة الخروج، مما يدل على شذوذ ما قال الداودي عن العلماء، لأن أصحاب مذهبه خالفوه في الحقبة التي عاش فيها، فضلاً عن مخالفة غيره من أصحاب

.....

(١) وهذا أشبه بما حكاه البيهقي في «الشعب»(١٠/ ١٢) عن الحليمي في عُسر ذلك حيث فرَّق بين الإمام العدل وغيره قال:«أَنَّ مُفَارَقَتَهُ وَنَبْذَ طَاعَتِهِ- إِذَا كَانَتْ لَا تَكُونُ إِلَّا بِنَقْضِ الْجَمَاعَةِ- وَجَبَتْ طَاعَتُهُ، وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مُفَارَقَتَهُ إِذَا أَمْكَنَتْ بِغَيْرِ نَقْضِ الْجَمَاعَةِ وَجَبَتْ مُفَارَقَتُهُ ».

فهذه صورة نص أهل الإستقراء أنها لا وجود لها إلا بنقض الجماعة وظهور المفاسد، فما فائدة إيرادها يا هاني؟ ولكون الدكتور هاني يجمع شواذ الأقوال فإنه نقل أيضاً كلام الحليمي هذا في «مذكرته» ص ١٥، يتكثَّر به ليوهم أن بعض العلماء يقولون بجواز الخروج إلا إذا كانت فتنة ونقضاً للجماعة، ثم ينقل القارئ إلى كينونة النزاع في تقدير الفتنة، وبذلك يفتح باب الخروج على الحكام، إذ الأمر صار موكولاً لتقدير الأشخاص للمفاسد لا أدلة الشرع الناهية عن الخروج على الحكام، والله المستعان .

المذاهب الأخرى، وأخص بالذكر أهل الحديث، فقد حكوا الإجماع على حرمة الخروج على الحاكم الجائر،فماذا ؟!

أبالأقوال الشاذة يا هاني يُخترع قول في المسألة ليثبت بهواه أن المسألة خلافية؟!

ويبدو أن ابن حجر يرى قول الداودي شاذاً، دلَّ على هذا قوله نفسه رحمه الله مع حكايته قول لداودي قال (ابن حجر)[1]:« قَدْ أَجْمَعَ الْفُقَهَاءُ عَلَى وُجُوبِ طَاعَةِ السُّلْطَانِ الْمُتَغَلِّبِ وَالْجِهَادِ مَعَهُ وَأَنَّ طَاعَتَهُ خَيْرٌ مِنَ الْخُرُوجِ عَلَيْهِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ حَقْنِ الدِّمَاءِ وَتَسْكِينِ الدَّهْمَاءِ وَحُجَّتُهُمْ هَذَا الْخَبَرُ وَغَيْرُهُ مِمَّا يُسَاعِدُهُ وَلَمْ يَسْتَثْنُوا مِنْ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا وَقَعَ مِنَ السُّلْطَانِ الْكُفْرُ الصَّرِيحُ فَلَا تَجُوزُ طَاعَتُهُ فِي ذَلِكَ بَلْ تَجِبُ مُجَاهَدَتُهُ لِمَنْ قَدَرَ عَلَيْهَا »أهـ .

مع أنه هو الذي حكى كلام الداودي.

الموطن الثاني عشر مما نقل عن العلماء بغير تحرير حكى ص: ١٩عن القرطبي في «تفسيره»(١/ ٢٧١) قال:

«الْإِمَامُ إِذَا نُصِّبَ ثُمَّ فَسَقَ بَعْدَ انْبِرَامِ الْعَقْدِ فَقَالَ الْجُمْهُورُ: إِنَّهُ تَنْفَسِخُ إِمَامَتُهُ وَيُخْلَعُ بِالْفِسْقِ الظَّاهِرِ الْمُعْلُومِ، لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْإِمَامَ إِنَّمَا يُقَامُ لِإِقَامَةِ الْحُدُودِ وَاسْتِيفَاءِ الْحُقُوقِ وَحِفْظِ أَمْوَالِ الْأَيْتَامِ وَالْمَجَانِينِ وَالنَّظَرِ فِي أُمُورِهِمْ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَمَا فِيهِ مِنَ الْفِسْقِ يُقْعِدُهُ عَنِ الْقِيَامِ بِهَذِهِ الْأُمُورِ وَالنُّهُوضِ بِهَا. فَلَوْ جَوَّزْنَا أَنْ يَكُونَ فَاسِقًا أَدَّى إِلَى إِبْطَالِ مَا أُقِيمَ لِأَجْلِهِ، أَلَا تَرَى فِي الِابْتِدَاءِ إِنَّمَا لَمْ يَجُزْ

(١) في «فتح الباري»(١٣/ ٧).

أَنْ يُعْقَدَ لِلْفَاسِقِ لِأَجْلِ أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى إِبْطَالِ مَا أُقِيمَ لَهُ، وَكَذَلِكَ هَذَا مِثْلُهُ. وَقَالَ آخَرُونَ: لَا يَنْخَلِعُ إِلَّا بِالْكُفْرِ أَوْ بِتَرْكِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ أَوِ التَّرْكِ إِلَى دُعَائِهَا أو شي مِنَ الشَّرِيعَةِ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثِ عُبَادَةَ: (وَأَلَّا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ قَالَ: إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا »

كذا يحكي القرطبي هذا بلا تحرير،ولا هاني يتعقَّبه بتحرير!

مع أن القرطبي نفسه حكي في «التذكرة» أن جماعة من أهل العلم كالمجتمعين على أن من لم يُمكنه أن يمنع نفسه وماله إلا بالخروج على السلطان ومحاربته أنه لايحاربه، ولا يخرج عليه للأخبار الواردة عن رسول الله ﷺ بالصبر على ما يكون منهم من الجور والظلم.(١)

فبأي القولين نأخذ من قولي القرطبي يا هاني؟ وما أدري من أقحمك في هذا ؟!

وقد حرر النووي في «شرح مسلم» (١٢/ ٢٢٩) فقال:

« وَقَالَ جَمَاهِيرُ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ وَالْمُتَكَلِّمِينَ لَا يَنْعَزِلُ بِالْفِسْقِ وَالظُّلْمِ وَتَعْطِيلِ الْحُقُوقِ وَلَا يُخْلَعُ وَلَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ بَلْ يَجِبُ وَعْظُهُ وَتَخْوِيفُهُ لِلْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ...» .

وفي نفس الصفحة غَلَّط النووي هذا القول فقال:

« وَأَمَّا الْخُرُوجُ عَلَيْهِمْ وَقِتَالُهُمْ فَحَرَامٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ كَانُوا فَسَقَةً ظَالِمِينَ

(١)حكى ذلك القرطبي في «التذكرة » ص ٧١٤ بتحقيقي . الطبعة الأولى وقد تقَدَّم.

وَقَدْ تَظَاهَرَتِ الْأَحَادِيثُ بِمَعْنَى مَا ذَكَرْتُهُ وَأَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ أَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ السُّلْطَانُ بِالْفِسْقِ وَأَمَّا الْوَجْهُ الْمَذْكُورُ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يَنْعَزِلُ وَحُكِيَ عَنِ الْمُعْتَزِلَةِ أَيْضًا **فَغَلَطٌ مِنْ قَائِلِهِ** مُخَالِفٌ لِلْإِجْمَاعِ »اهـ .

فهذه زلة عالم غَلَطَ في نقله عن الجمهور فسخ إمامة من طرأ عليه الفسق وخلعة، فكان على هاني أن يحرِّر قولَ القُرطبي في النقل هل هوخطأ أم صواب، صحيح أم شاذ، فإذا كان قولاً شاذّاً فلا يَعتمده قولاً، إذ ليس للشاذ حكمٌ ،

وينبِّه على ذلك، فأين تحرير المنقول عن العلماء يا هاني؟

وهل كلام القرطبي صحيح يا هاني،أم هو مثل ما نقلته في نفس الصفحة عن أبي العباس القرطبي صاحب «المفهم» (١٢/ ٨٩):أنه لو ابتدع بدعة، ودعا النَّاس إليها ؛ فالجمهور : على أنه يُخْلَع؟[1]

أي جمهور ؟!

مع أنه خلاف القول المنسوب للجمهور، بل المنقول عليه الإجماع!

والغريب أن هاني قال في «مذكرته» ص ١ :«الحاكم المسلم الجائر الظالم، جماهير أهل السنة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم يرون السمع والطاعة، وإقامة العبادات معه، وعدم الخروج عليه » وكذا نسبه إلى الجمهور فيمذكرته ص ٢٤.

---

(١) والمقصود: أن أبا العباس القرطبي عفا الله عنه أخطأ في عزوه للجمهور، لكنه رجَّح رحمه الله ما يقتضي الدليل رجحانه .

عزى في صفحة ١ عن الجمهور المنع من الخروج على الحكام ، فكان على هاني بمقتضى النقل الذي نقله هذا أن يخطِّئ ما حكاه في«مذكرته» نفسها ص ١٩ عن القرطبي صاحب «المفهم» عزو جواز الخروج للجمهور، ولكن عذرهاني- هداه الله- أن نقله هنا يوافق هواه فكيف يخطئ قولًا يجمع الشَّبَه وزلَّات العلماء لينصره؟!

في ص ١ يحكى عن الجماهير قول، وفي ص ١٩ ينقل عكسه عن أبي العباس القرطبي بلا تعقُّب!

فأين التحرير؟

ومَن الجماهير هؤلاء هؤلاء يا هاني وعشرات الأئمة من المذاهب المختلفة عبر العصور يحكون الإجماع على حرمة الخروج على الحاكم الجائر؟

لكن يبدو أن المهمة صعبة لا يستطيعها الأدعياء، وكأنه أَلِفَ التلبيس، أو الخوف أن يخرج بنتيجة مخالفة للهوى، فلا حول ولاقوة إلا بالله!

ألم ينه العلماء عن اتباع الشاذ عن العلماء، والسير خلف زلاتهم وترخُّصاتهم!

ولماذا نصحوا بتحرير المنقول عن العلماء، هل لعلمهم أن كل كلامهم مُسلَّم به أم لتوقِّي آرائهم الشاذَّة، وترخُّصاتهم التي يُجانبون فيها الصواب؟!

والغريب أنه حينما وقف على إجماعات نقلها بعض العلماء طعن فيها كأنه يريد تحرير الإجماع المنقول!

عشرات الإجماعات يريد تحرير صحة الإجماع المنقول فيها، أما الأقوال الشاذَّة فينقلها بلا تحرير كالمسلَّمات!

المحتاج إلى تحرير لا يحرِّره، والمنقول بالتواتر يُحرِّر فيه، ثم ينتهي إلى نتيجة مزرية أن الإجماع منقوض، ولا إنصاف كما ترى، فلا إله إلا الله!

فأي شهادة حصل عليها هذا؟

الحادي عشر من البنود المأخوذة على هاني في المذكرة: تشبُّعه بما لم يعط ، فقد تأثَّر تأثراً ملحوظاً بمنشور لعصام الشامي الخارجي، وكان الذي عليه أن يلتزم بما نصح به العلماء.

وقد قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:[١]

«أُحذر إخواني أن لا يتلقوا كل منشور وكل مكتوب بالقبول حتى يعرضوه على أهل العلم لأن الدعاة إلى الضلال كثيرون الآن إما لقصد الإفساد والإضلال وإما لحسن نية فليحذر الإنسان من مثل هذا حتى يعرضه على أهل العلم». [٢]

وهذه مواطن تأثر فيها بكلام غيره، واستفاد ولم يعزو على خلاف الأمانة

---

(١) «فتاوي نور على الدرب»(٤/ ٢).

(٢) وقد حدثني أحد الأخوة طلاب العلم الأخ عبد الشافي -أن عصام الشامي صاحب المنشور الذي رددتُ عليه في كتابي«الكاوي»حدَّثه أنهم طلبوا منه منشوره، لأجل الردِّ عليَّ، يعني أن هاني المذكور استفاد منه، ولم يعز للمنشور ولا في موطن واحد في «مذكرته» تلك،لا عزو ولا إشارة، وسبحان الله ! لماذا لم يأت هاني بعصام نفسه في المجلس، بصرنا الله بخبايا النفوس؟!

العلمية:

١ - نقل هاني ص٩ عن أحمد خلاف مذهبه فقال: « وقد ذكر ابن أبي يعلى في «ذيل طبقات الحنابلة»عن الإمام أحمد أنه كَانَ يَقُول من دَعَا مِنْهُم إِلَى بِدعَة فَلَا تُجيبوه وَلَا كَرَامَة وَإِن قدرتم على خلعه فافعلوا ».

والغريب أن هاني عزاه لـ للمصدر نفسه«ذيل طبقات الحنابلة» (٢/ ٣٠٥)!

مع أن الكتاب ليس لابن أبي يعلى، ولا هذا الكلام فيه، لا في هذا العزو ولا في غيره أصلاً! فاعترف يا هاني من أين خطفته وإلا فأت به منه، وإني لمنتظر!

وجواب هذا : أن هاني خطفه من منشور عصام الشامي بلا عزو، فالكلام هو هو كلامه، وهذا خلاف الأمانة العلمية.

لكن للأمانة في دقة النقل: أن عصام لم يذكر رقماً، وأما هاني فكتب رقماً مزوراً ليس الكلام فيه، الله أكبر! ما هذا؟

فالذي في «منشور عصام الشامي» ص ٥٩:

«وقد ذكر ابن أبي يعلى في «ذيل طبقات الحنابلة»عن الإمام أحمد كَانَ يَقُول من دَعَا مِنْهُم إِلَى بِدعَة فَلَا تجيبوه وَلَا كَرَامَة وَإِن قدرتم على خلعه فافعلوا».

فهل هذا إلا أن هاني نقل منه من غير عزو، وتشَبَّع

بما لم يُعط!

(١).

مع أن الذي في «ذيل طبقات الحنابلة »(٢/ ٣٥٠) حقيقة في موطن آخر قال ابن رجب الحنبلي:«وقرأت بخط يحيى بن الصيرفي الفقيه الحراني، قَالَ: حُكى لي: أنه كان يوماً في زيارة قبر الإمام أحمد- يعني الشيخ عبد المغيث- وأن الخليفة الناصر، وافاه في ذلك اليوم عند قبر الإمام أحمد، فقال له: أنت عبد المغيث الذي صنف مناقب يزيد. فقال: معاذ الله أن أقول: إن له مناقب، ولكن مِن مذهبي: أن الذي هو خليفة المسلمين إذا طرأ عليه فسق لا يوجب خلعه. فقال: أحسنت يا حنبلي، واستحسن منه هذا الكلام، وأعجبه غاية الإعجاب».

فهذا الذي في « ذيل طبقات الحنابلة» وهو عكس الرأي يا هاني وعزاه كل من هاني وعصام الشامي كذباً وزوراً لـ«ذيل طبقات الحنابلة» ورقم له الأول منهما(الدكتور هاني) في بحثه برقم مُزَوَّر، وإنه على ذلك لجريء، فواعجباً !

٢ - نقل الدكتور هاني ص ١٣ عن ابن عبد البر قال هاني:

---

(١) والغريب أن عصام الشامي عزا أول الكلام لـ«طبقات الحنابلة».وهو كتاب لابن أبي يعلى ولم يذكر مصدراً موثَّقاً بالرقم، وكأنه نسي – يا ويحه- فعزا آخر الكلام لـ «اعتقاد الإمام أحمد رواية الخلال»، - ذاك الكتاب المنسوب للخلال- فيا ليت شعري ! مَنْ مَلَّكَ مثل هؤلاء الأقلام، فيعبثون بأقلامهم في الأوراق بعدم معرفة لأصول الكتابة ولا الاستنباط، فينشرون للناس بجهل وهوى، ويحسب العوام أن ما كتبوه علماً جديراً بالنشر، فصيَّروهم مِشعل هداية، وكأنهم من الباحثين المقرِّبين العلم للقرَّاء! وتقدم ص ١٧٣ ذكر ما يتعلَّق بمؤلِّف كتاب «اعتقاد الإمام أحمد» هذا.
ثم يأتي رضا نميس المتأثِّر بأقوال الخوارج يُطلق على عصام الشامي-قرينه في الصنعة-«العلَّامة»!

قال ابن عبد البر في «الاستيعاب»: واختلف الناس في معنى قوله:

« وَأنْ لا نُنَازِعَ الأمْرَ أَهْلَهُ » فقال قومٌ: هم أهل العدل والفضل والدين، وهؤلاء لا ينازَعُون، لأنهم أهل الأمر على الحقيقة.

وقال أهل الفقه: إنما يكون الاختيار في بدء الأمر، ولكن الجائر من الأئمة إذا أقام الجهاد والجُمُعة والأعياد، سكنت له الدَّهماء، وأنصف بعضها من بعضٍ في تظالمها، لم تجب منازعته، ولا الخروج عليه..

هذا نص نقل الدكتور هاني الشربيني.

وقد نقله من «منشور عصام الشامي» ص ٦١، بلا عزو، والحق أن عصام نقل هذا الكلام عن ابن عبد البر من كتاب«العواصم» (٨/ ١٧) لابن الوزير القاسمي بغير عزو أيضاً على خلاف الأمانة العلمية، ولا رجوع من أيهما (لا هاني ولاعصام) إلى مصدر الكلام الأصلي.

وقد وهم ابن الوزير أصلاً في«العواصم» في العزو، فإن كلام ابن عبد البر هذا ليس في «الاستيعاب» أصلاً كما بينتُ، ففي عزو هذا إليه وهم.

ونظراً إلى أن هاني وعصام ينقلان من الكتب بعماء ولا تدبُّر لتحقيق هدف لهما فإن كتاب «الاستيعاب» موضوعه تراجم الصحابة رضي الله عنهم ، فليس هو مظنَّة وجود مثل هذا المنقول عنه أصلاً، فلو كان عند الناقلَين أدنى تدبُّر لارتابا في حكاية مثل هذا الكلام عن كتاب«الإستيعاب» .

وهاني تبع عصام الشامي في عزو الكلام لـ«للإستيعاب»، ولم يصرِّح، وكلاهما

لم يذكر المصدر الذي نقل منه، فيا حسرة على العلم الذي ضاعت هيبته، وتسلَّقه الصعافقة البطَّالون، حيث ينقل الكاتب من كتاب ويعزو لآخر!

واللصُّ الآخر يسرق ما كتب هذا البطَّال.

والعجيب أن ابن الوزير القاسمي نفسه- عفا الله عنه- أخطأ أخطاءً جسيمة نبَّهت عليها فيما تقدّم، وأما الناقلان عصام وهاني فدونك أخي القارئ واحكم..

ولم ينتبها إلى تلك الأخطاء في كلام ابن الوزير، وكان عليهما عند نقل كلام العلماء أن يحرِّرَاه، لكن أنَّى ذلك وهما لم يتأهَّلا لذلك أصلاً ؟

وكيف ولم يستطيعا أن يأتيا بكلام العلماء حتى من مصدره، فضلاً عن أهليتهما للنظر في صواب كلام العالم من خطئه، فضلاً عن التأهيل لا العلمي ولا النفسي للتنبيه على الخلل في النقول، فلا إله إلا الله..

٣ - في ص ٤ من «مذكرته» ادعى هاني أن أحمد بن نصر الخزاعي ومن معه خرجوا على إمامهم .

قلت «محمد» تأثَّر اللصّ بما افتراه عصام الشامي على أحمدبن نصر الخزاعي رحمه الله.

فقد قال عصام- ولا عصام- في «منشوره» ص ٧٢-٧٣ :

ومن العلماء الذين أيدوا الخروج على الحاكم الجائر أحمد بن نصر الخزاعي رحمه الله تعالى الذي ساءه ما رآه من انحراف الخلافة، وإظهار الفسق فقام بدعوة سرية إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والخروج على الخليفة لبدعته وفسقه .

وقد قال الإمام أحمد بعد مَقتَله رحمه الله: ما أسخاه لقد جاد بنفسه له».[١]

وقد رددتُ على افتراء عصام هذا في كتابي «الكاوي» ص ١١٧ فما بعدها.

وهاني لم يعرف هذا كله فردَّد وأشاع ما يقول المفتري عصام، وبلا عزو!

٤- ص ٢: استدل بقوله تعالى: «لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ».

وهو عين ما استدل به عصام الشامي الخارجي في «منشوره» الآثم ص٣٧-٣٨، وكل ما هنالك أن عصام أشار إلى استدلال الجصاص الحنفي بالآية، وأما هاني فنقل نصه من«أحكام القرآن»والجصاص له رأي شذَّ به عن الأحناف كما بين ذلك ابن الهمام الحنفي وغيره، وتقدَّم سياق كلامه.

٥- في ص ٣: تأثُّره بموافقته في الاستدلال بحديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً: «... **فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ** ...».

وقد استدل به المدعو عصام في«منشوره» ص ٥٢.

والعجيب:أن عصام بتر في شرح الحديث كلام ابن رجب حينما نقله من «جامع العلوم والحكم» فاجتزأ ببتره من قول ابن رجب الحنبلي رحمه الله:

---

(١) والناظر إلى كلام هذا المدلس الملبِّس لا يفهم منه إلا أن الإمام أحمد بن نصر خرج على حاكمه، وأن أحمد بن حنبل يُمجِّده ويمدَحه ويترحَّم عَليه لكونه خرج على حاكمه!

كذا والحياء شعبة من الإيمان، وإذا لم تستح فاصنع ما شئت!

«وهذا يدل على جهاد الأمراء باليد»كذا، ولم يذكر الإعلال الذي عقبه مباشرة بتفصيله، لئلا ينكشف تدليسُه وتلبيسُه وغشُّه لقارئه .

وهاني نقل نفس الكلام ببتره كما فعل عصام حَذْو النعل بالنعل!

ولكن للأمانة أن هاني- لله درُّه- غَيَّر القوسين الصغار، لم يزد

وعصام أضاف فلسفة التظاهر بالإطلاع على إعلاله – ولم يصنع شيئاً-[١]

أما هاني فما تعرَّض ببنت شفه للإعلال، وكأنه لم يوجد إعلال من أحد من العلماء للحديث أصلاً، مع أن الإعلال عقب النقل الذي نقلاه مباشرة؟!

وكأن هاني لم يعلم أن أحداً يمكن أن يبحث ويقف على ما أخفاه بتعمُّد!

وغريب عجيب أمنه أن يطَّلع أحد على عملَتِه تِلك!

٦ - **وفي ص ٣ : تأثُّره في استدلاله** بحديث:«**إن أُمِّر عليكم عبد مجدع يقودكم بكتاب الله فاسمعوا وأطيعوا.... إلخ**» .

وهو ما استدل به كذلك عصام الشامي في«منشوره» ص ١٢٣ أراد أن يقيِّد به الروايات الآمرة بالسمع والطاعة.

وبيَّنا أن مسلَكه في الاستدلال بهذا الحديث وأحاديث أخرى هو مسلك أهل البدع ونقلنا كلام الأثرم رحمه الله: [٢]

---

(١) وقد رددت على صنيعه في كتابي«الكاوي».

(٢) في «ناسخ الحديث ومنسوخه»ص٢٥١

« فاختلفت هذه الأحاديث في ظاهرها، فتأول فيها أهل البدع.فأما أهل السنة: فقد وضعوها مواضعها، ومعانيها كلها متقاربة عندهم.فأما أهل البدع: فتأولوا في بعض هذه الأحاديث مفارقة الأئمة والخروج عليهم» أهـ .

٧- ص ٢ حكايته لكلام الشوكاني:« اسْتَدَلَّ الْقَائِلُونَ بِوُجُوبِ الْخُرُوجِ عَلَى الظَّلَمَةِ وَمُنَابَذَتِهِمْ السَّيْفَ وَمُكَافَحَتِهِمْ بِالْقِتَالِ بِعُمُومَاتٍ مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي وُجُوبِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنْ الْمُنْكَرِ».

كذا نقله هاني وهو من النصوص التي بترها كما بينا هذا في موطنه قبل .

بينما عصام نقله بتمامه في «منشوره»ص ٤٨، والجزء الذي بتره هاني من كلام الشوكاني فيه الرد على استدلاله به.[١]

البند الثاني عشر من مآخذ: معارضته النصوص النبوية بأقوال أهل العلم، ليخرج بمُسوِّغ للمنحرفين الخوارج بأن لهم سلفاً فيما يذهبون إليه من باطل.[١]

---

(١) والعجيب أن هاني وَاربَ فجعل كلام الشوكاني هنا في الهامش ص٢ كأنه يخشى أن يُتَّهم أنه يتبنَّاه، وذلك لأنه يعرف أنه من أدلة الخوارج والمعتزلة على الخروج على الحاكم، ولذلك همَّشه، لكن لما تمكَّن من بثِّه ص ٣ قال بعد سياق أدلته-أدلة الخوارج هذه- والتي زعم أنها المجيزة للخروج على الحكام الظلمة- على حدِّ فقهه- قال هاني :

«..وغير ذلك من عمومات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتي طبقها واستخدمها واستدل بها كل من ثبت عنه خروجه من أهل البغي» ا.هـ تخليطه.

أبى الله إلا أن يكشف ما ستره مع إظهار خلطه بين البغي والخروج على الحكام، فسوَّى بينهما وقد بينتُ الفوارق بينهما من وجوه كثيرة فى ردِّي على صنوه عصام الشامي في كتابي «الكاوي»ص١٥٥

فالناظر إلى مسألة: الخروج على الحُكَّام يجد الأحاديث فيها متواترة عن رسول الله ﷺ كما نص الأئمة، وكذلك عن الصحابة رضي الله عنهم فمَن بعدَهم من القرون المفضلة، وهذا وحده كفيل لإنهاء الكلام في المسألة بتاتاً، بل الوارد عن رسول الله ﷺ يكفي في هذا، وهذا ما أظنُّ أن أحداً ينكر تواترها إلا الجاهل المبهوت الذي لا يخاطَب بالحجة لكونه لا يفهمها.

فكيف إذا لم ينازع الصحابة رضي الله عنهم أمراء نبَّه ﷺ أن هلاك الأمة على أيديهم، ومنهم من لعنه الله ورسوله ﷺ وهو في صلب أبيه كآل مروان، ومنهم الحجاج المفتري الذي قتل الصحابي عبد الله بن الزبير رضي الله عنه ومثَّل به، وأساء إلى أمِّه ذات النطاقين، ذات المناقب العليَّة وغيرها، وهدم الكعبة، وحرَّقها من أثر ما كان يقذف بالحجارة الملتهبة على ابن الزبير رضي الله عنه ومن معه..[٢]

.....

(١) وهذا من لعب المبتدعة الذي نبَّه على شناعته الأئمة قديماً حتى في أشعارهم، كما قال بعضهم:

الْفِقْه قَالَ الله قَالَ رَسُولـــــه *** إن صَحَّ وَالْإِجْمَاع فاجهد فِيهِ

وحذار من نصب الْخلاف جَهَالَة *** بَين النَّبِي وَبَين رَأْي فَقِيه.

(٢) وأخرج الترمذي(٢٢٢٠) بسند ثابت عنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ قَالَ: أَحْصَوْا مَا قَتَلَ الحَجَّاجُ صَبْرًا فَبَلَغَ مِائَةَ أَلْفٍ وَعِشْرِينَ أَلْفَ قَتِيلٍ.

وهذا العدد يومها بالنسبة لقلة الناس وكثرتهم، كان قوام دول، فكم يكون عدد من قتلهم في الحروب بغير صبر؟!

ولم يخرج عليه صحابي واحد، ونتحدَّاهم أن يثبتوا بسندٍ صحيح خروج صحابي واحد عليه.

ومَن مِن حُكَّام المسلمين قتل هذا العدد اليوم؟

وكان الصحابة رضي الله عنهم أشجع الناس- والله- وأقواهم في الحق، لو جاز الخروج على الأمراء ما فاتهم- والله - فقد كانوا لا يخافون في الله لومة لائم، ولم تفُتْهم مصلحة لو كانت، بل هم أعلم الناس بالمصالح والمفاسد، وأقدم الناس وأسرعهم إلى معالى الأمور، ولا والله لم يفتهم ما يدركه من بعدهم أبداً، بل لا يدرك منازلهم مَن أتى بعدهم ولو عَمَّر عُمر نوح عليه السلام، ومع ذلك لم يصح أن واحداً من الصحابة رضي الله عنهم خرج على إمامه إلا على ألسنة المخطئين من بعض أهل العلم- زلَّة منهم-

فتبعهم بعض المفترين أهل الأهواء من أمثال هاني وعصام وشيوخِهم وأضرابهم.

فالذي تأتيه بأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم الصريحة في نزع اليد من الطاعة«.. إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيهِ بُرْهَانٌ» ونحوه من الأحاديث .

فيأتيك بقول مَن بعدهم، فاعلم أنه ضال منحرف صاحب هوى زائغ هالك، وهذه علامته.

وفي أمثاله يذكر له قول ابن عباس رضي الله عنهما:«أُرَاهُمْ سَيَهْلِكُونَ أَقُولُ:قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَيَقُولُ: نَهَى أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ».

وقول أبي هريرة رضي الله عنه:«يَا ابْنَ أَخِي إِذَا حَدَّثْتَ بِالْحَدِيثِ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَلَا تَضْرِبْ لَهُ الْأَمْثَالَ جَدَلًا».

فإذا كان ابن عباس يقول هذا لمن يُعارض قول رسول الله بقول الخليفتين الراشدَين الذَين أُمرنا بالاقتداء بهم، فماذا عساه أن يقول لو رأى زمان هؤلاء،

وتأتيه بالأحاديث المتواترة في الصبر على جور الأمراء يأتيك بنص مشتبه، ويضرب السنة بعضها ببعض، ويعارضها بدعاوي يحكيها عن الصحابة رضي الله عنهم لا تثبت بها أسانيد، وأقوال لعلماء إنما هي زلّات لكونها خالفت السنة المتواترة، وخالفت أفعال الصحابة الثابتة عنهم، وقد كان في زمانهم أمراء فسقة جرائمهم دون ما يكون اليوم بكثير، بل كانت الجرائم بإزاء عافية الأمة وخيريتها، وفيهم الصحابة رضي الله عنهم وبعض التابعين رحمهم الله.

بل والله يعارض النصوص بأقوال أهل الهوى من المبتدعين.

وكذلك مسألة نصح الحكام: فيها النصوص عن رسول الله ﷺ والصحابة – –من قولهم وعملهم –

* فالذي تأتيه بقوله ﷺ في المنع من الثورات والمظاهرات والاعتصامات:

«فَلْيَأْخُذْ بِيَدِهِ فَلْيَخْلُ بِهِ، فَإِنْ قَبِلَهَا قَبِلَهَا، وَإِنْ رَدَّهَا كَانَ قَدْ أَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ»

* وتأتيه بأقوال الصحابة ونصحهم بنحو ذلك فيتعلل بالمصالح والمفاسد، واختلاف الزمان.

فيضخِّم لك أفاعيل الحكام، أو يفرِّق بين حكام اليوم وحكام الأمس، ويأتي لك بمثال لصحابي أو لسلفي جهر على سلطان يحلم علي مثله ويحتمله في الأغلب لعلو منزلته عنده، إذا رأيته كذلك فاعلم أنه لعوب ضال صاحب هوى، ليس إلا.

* الذي تأتيه بهذه الأدلة الصحيحة الصريحة، التي لا يصعب فهمها على العامي البسيط، فيذهب يأتيك بزلة لعالم أو قول قد بتره، أو دليل مُؤول، أو خبر ضعيف، أو بنقل خطأ من عالم ...ماذا تملك لهذا؟!

كل هذا لكونه يُعظم من شابهوا الخوارج، فيريد نصرَتهم، والدفاع عنهم.

والحق أحق أن يُتبع. والله أحق أن يُخشَى، والله المستعان، ورضا الله أولى من رضا الناس.

وإذا كان ابن عباس رضي الله عنه يخاطَب كبار السلف في زمانه لما احتجوا على قول رسول الله ﷺ بمخالفة أبي بكر وعمر – وهما مَن هما- فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أُرَاهُمْ سَيَهْلِكُونَ أَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَيَقُولُ: نَهَى أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ![1]

فماذا عساه أن يقول لرجل يقال له قال رسول الله ﷺ والصحابة رضي الله عنهم وهو يقول: قال بعض أصحاب المذاهب كذا، قال الشيخ فلان كذا ؟!

ثم يأتيك بأقوال قد بترها، وروايات ضعيفة الأسانيد، لينصر من خالفوا السنة، ودُمِّرت البلاد بتوجيهاتهم دماراً رآه النسر والضب، ولا يُقرّ بإجماعات نقلها عشرات العلماء !

قبَّح الله تلك النِّحلة!

وإلا لماذا يلجأ المُعرِض إلى أقوال العلماء، وأقوال النبي ﷺ والصحابة رضي الله عنهم

---

(١) كما أخرجه أحمد وهو خبر ثابت.

واضحة كالشمس في رابعة النهار؟

بضع علماء خالفوا في مسألة يأتي بأقوالهم مثل هاني – ولا هناء- مع بتره لبعض نصوص أقوالهم كما رأيت، يجعل المسألة خلافية.

وأما نقل ما يزيد على ثلاثين إجماعاً في مسألة وفيها أحاديث وآثار متواترة، لا يجعل المسألة مع هذا عند هاني مُجمع عليها!

هكذا الاستخفاف بمن حَولَه! كشف الله تلبيسه وزيفه.

وأذكّره بقوله تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾ ﴾ النور.

وقوله سبحانه: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾ ﴾ الأحزاب.

فأخشى عليك الفتنة أو الهلاك الذي ذكره

وبقول ابن عباس رضي الله عنه: « أُرَاهُمْ سَيَهْلِكُونَ أَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَيَقُولُ: نَهَى أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ».

وفقنا الله تعالى لما يحبه ويرضى.

الثاني عشر: ثناؤه على من وقعوا في الفتن التى نجم عنها تدمير البلاد والجيوش، وظهرت حقيقتها للقاصي والداني من جرَّآء فعلهم...

أعني: أولئك الذين بارَكوا الثورات على حكام المسلمين ونفخوا في الفتن، بل

طعنوا فيمن خالفهم بصورٍ متعددة، وهم يُنصحون، فيأبون إلا القيام في الميادين، يُشَجعون على الخروج عليهم والثورة،[١] وما زالوا كذلك حتى صارت بلاد المسلمين خراباً يباباً، مُزِّق شمل شعوبها،وذهبت قواهم،وتعادَوا يقتل بعضهم بعضاً، ودُمِّرت كثير من جيوشهم، وشُتِّت شمل الكثير منهم حتى ضعُفت قواهم، وذهبت ريحهم،وضاعت ثرواتهم وصار بأسهم بينهم شديداً[٢]، وصار القتل فيهم كحصد الذباب، يموتون وحداناً وجماعات ميتة جاهلية لا يَدرِي القَاتِل فيما قُتل، ولا المقتول لم قُتل، وصار الحلماء في تلك الفتن حيارى لا يدرون مع مَن يسيرون، ولا إلى أي نهج يتَّبعون.

وأُلقي بشعوب المسلمين إلى التهلكة.

فوا أسفاه على بعض بلاد المسلمين وجيوشهم وما يُفعل فيها، يُقذفون إلى التهلكة باسم الدين، وباسم منهج السلف، وكان الموجِّهُون في هذه الفوضى الخلاقة هم هؤلاء الشيوخ الذين يثني عليهم مثل هاني هذا وأمثاله.

وأما أكثر الموجِّهين هؤلاء فهم في حدائق تركيا أو قطر يلعبون، أو بلاد الغرب يتنزَّهون، ويمرحون، وكأنهم ما صنعوا شيئاً، ولا كأنهم أججوا نار الفتن التي تصلى بها بلاد المسلمين ناراً وهدماً ودماراً يعكس فرحة في قلوب أعداء الإسلام، ولاحول ولا قوة إلا بالله!

---

(١) وبعضهم لم يشارك في الميادين والثورات، ولكنه حسَّن ذلك، أو سكتَ عنهم فلم يحذر منهم على طريقة قعدية الخوارج.

(٢) حتى امتدَّ الخلاف والشقاق بين الشباب إلى المنتجعات بسبب الخلاف المنهجي.

دمَّر المسلمون بلادهم وجيوشهم بأيديهم بغير مجهود من الكفار بسبب توجيهات الشيوخ الجهلة بمنهج أهل السنة، الذين ترأسُوا الناس فقادوهم إلى مناحرهم، وهم يضحكون ضحك من لم يشهد من ذلك شيئاً، وكأنَّ أيديهم لم تتلوث فيها، وهم يَدَّعون، ويَدَّعى لهم أنثال هاني هذا أنهم على نهج السلف من أهل السنة والجماعة! فلا حول ولا قوة إلا بالله.

إن طربوش حسن البنا، وغترة السرورية وبدلة سيد قطب، وجماعة أبو ربع شارب على كثير ممن يَدَّعي السَّلفية في زماننا، والله المستعان.

فالشكل العام سلفي، والتفكير هو المنهج القطبي، منهج الخوارج، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

سلمان العودة، ومحمد العريفي، ويوسف القرضاوي، وحجاج العجمي، ونبيل العوضي، ومحمد بن الحسن الدُّدو، وعبد العزيز الطريفي، ومحمد حسان، ومحمد يعقوب، ووحيد بن عبد السلام بالي، ومحمد بن عبد المقصود، وأحمد بن أبي العينين.. وغيرهم المنازعون للأمراء على طريقة الخوارج في ثوراتهم.

وأحسنُهم: الجبان الساكت عنهم المنَظِّر لهم، كهاني هذا ومن على شاكلته.

فعجيب أمره! لم يُشارِك بسلاحه ولا كان في أوساطهم في الميادين- فيما علمت - بل كان مغموراً، فلما انجلَت الفتنة وأسفرت، وانقشع غبارُها حتى علِمها الجاهل والعالم، فإذا بمثل هاني ببتر نصوص كلام العلماء، ويظهر يثني على من كان فيها ويطلب لهم المعاذير، مدَّعياً أن مسألة الخروج على الحكام خلافية، وللداعين إليها وجهة نظر لا يُبدعون، ولهم أدلَّة، ولهم سلف من الأئمة...يُدافع عنهم.

بدلا من أن يحمد ربه أنه لم يفتتن أحد من الناس بوجوده مع الثوَّار في الميادين حتى انقشع الغبار[١].

فيا لها من خيبةٍ وحِرمَانِ تَوفِيقٍ، نعوذُ بالله منه!

❁ **فمحمد بن حسان:** الذي قام في الميادين ضدَّ الأمراء، ولم يستحي، بل تبَجَّح بإخراج حرمته وأولاده في الميادين حيث الفوضى وكمّ المخالفات.

مع تبجُّحه بأن هناك خلافاً بين الصحابة ﷺ والتابعين فمن بعدهم في بعض مسائل العقيدة!

وكذبه وتزويره للتاريخ بالصوت والصورة:

حيث زعم أن أهل السنة والشيعة أبناء الحقد الفارسي- العدو اللدود للأمة- لم يحصل بينهم وبين أهل السنة خلاف أبداً ،ولا تصادم، وأن الخلاف إنما هو بين العلماء، مع أنه كان قد قال قبل أن الخلاف بين أهل السنة والشيعة إنما هو في

---

(١) **وقد أخرج ابن سعد في«طبقاته »**(٧/ ١٤٠) بسندٍ صحيح عَنْ أبي قِلابَةَ أَنَّ مُسْلِمَ بْنَ يَسَارٍ صَحِبَهُ إِلَى مَكَّةَ. قَالَ: فَقَالَ لِي وَذَكَرَ الْفِتْنَةَ:إِنِّي أَحْمَدُ الله إِلَيْكَ أَنِّي لَمْ أَرْمِ فِيهَا بِسَهْمٍ وَلَمْ أَطْعَنْ فِيهَا بِرُمْحٍ وَلَمْ أَضْرِبْ فِيهَا بِسَيْفٍ.قَالَ: قُلْتُ لَهُ: يَا أبا عَبْدِ الله فَكَيْفَ بِمَنْ رَآكَ وَاقِفًا فِي الصَّفِّ؟ فَقَالَ هَذَا مُسْلِمُ بن يسار. الله مَا وَقَفَ هَذَا الْمَوْقِفَ إِلا وَهُوَ عَلَى الْحَقِّ. فَتَقَدَّمَ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ. قَالَ: فَبَكَى وَبَكَى حَتَّى تَمَنَّيْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ قُلْتُ لَهُ شَيْئًا. قَالُوا: وَكَانَ مُسْلِمٌ ثِقَةً فَاضِلا عَابِدًا وَرِعًا أَرْفَعَ عِنْدَهُمْ مِنَ الْحَسَنِ. حَتَّى خَرَجَ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الأَشْعَثِ فَوَضَعَهُ ذَلِكَ عِنْدَ النَّاسِ وَارْتَفَعَ الْحَسَنُ عَنْهُ.

فأين هؤلاء اليوم من مثل هذا الصنيع ؟!

الأصول، فلمصلحة الدين يُزَوِّر التاريخ وينكر الحقائق التي أقر بها بنفسه، ويتلوَّن هذا التلَوُّن أم لمصلحة أخرى؟![1]

الله أكبر.

---

(١) وقد قال ﷺ- كما في الصحيحين-: « إِنَّ العَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالكَلِمَةِ، مَا يَتَبَيَّنُ فِيهَا، يَزِلُّ بِهَا فِي النَّارِ أَبْعَدَ مِمَّا بَيْنَ المَشْرِقِ». قَالَ بعض العلماء: هِيَ الكَلِمَةُ الَّتِي عِنْدَ ذِي سُلْطَانٍ يُرْضِيْهِ فِيْهَا بِسَخَطِ الله.

أما يعلم هذا أن مَنْ يَعْمَلْ بِسَخَطِ الله يُعَدُّ حَامِدُهُ مِنَ النَّاسِ ذَامًّا ؟

وقد قالت عائشة رضي الله عنها: « **مَنِ التَمَسَ رِضَاءَ الله بِسَخَطِ النَّاسِ كَفَاهُ الله مُؤْنَةَ النَّاسِ، وَمَنِ التَمَسَ رِضَاءَ النَّاسِ بِسَخَطِ الله وَكَلَهُ الله إِلَى النَّاسِ**» أخرجه الترمذي (٢٤١٤) بسندٍ حسن، وصوابه الوقف، ورفعه لا يصح كما قال أئمة العلل:أبو حاتم كما في«العلل»(١٨٠٠) والبخاري كما في «علل الترمذي الكبير»(٦١٦). وفي رواية بلفظه: كَتَبَتْ عَائِشَةُ إِلَى مُعَاوِيَةَ: أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّهُ مَنْ يَعْمَلْ بِسَخَطِ الله عَزَّ وَجَلَّ يَعُودُ حَامِدُهُ مِنَ النَّاسِ لَهُ ذَامًّا.أخرجها أبو داود في «الزهد»(٣٣٦) بسندٍ صحيح.

وروى هذا مرفوعاً ، ولا يصح رفعه كما قال الدارقطني في «العلل»(١٤/ ١٢٨)، وقال العقيلي في«الضعفاء» (٣/ ٣٤٣):« لَا يَصِحُّ فِي الْبَابِ مُسْنَدًا، وَهُوَ مَوْقُوفٌ مِنْ قَوْلِ عَائِشَةَ» أهـ.

قال ابن القيم في«الفوائد»عقب ذكره لهذا الأثر ص ٢٠٩ :

« وَهَذَا يجْرِي فِيمَن يعين الْمُلُوك والرؤساء على أغراضهم الْفَاسِدَة وفيمن يعين أهل الْبدع المنتسبين إِلَى الْعلم وَالدّين على بدعهم، فَمن هداه الله وأرشده امْتنع من فعل الْمحرم وصبر على أذاهم وعداوتهم ثمَّ تكون الْعَاقِبَة فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَة كَمَا جرى للرسل وأتباعهم مَعَ من آذاهم وعاداهم مثل الْمُهَاجِرين فِي هَذِه، الْأمة وَمن ابْتُلِيَ من علمائها وعبادها وتجارها وولاتها» ا هـ.

رأيت يا هاني تستُّرك على ضَلال المشايخ ، بعدم الرد عليهم، بل والثناء عليهم، ومهاجمة الرادِّين عليهم، ودفعك بالشُّبه المُرَوِّجة لمذهبهم الباطل المخالف.. أين هذا من الحق ؟!

❁ ومصطفى العدوي الذي يقول عن الثورات لإسقاط الحاكم:

- الذي حصل لا يوصف بأنه خروج، لأن الحاكم كان مستبداً، ولم يكن الخروج عليه بسيف، ويقول: إن الحكام يكرهون الدين، ويأمر بمخالفتهم.

- ويُجوز الدعاء على الأمراء الظلمة، كما يُجَوِّز الدعاء لهم، ولم يُسبق إليه.

- ويقول: إن الشيخ محمد بن عبد الوهاب لا يعذر بالجهل وهو كذب أصلع عليه، ويطعن في الذهبي والبربهاري وبعض كتب ابن القيم كمدارج السالكين، ولم يُسبَق إلى ذلك.

- ويُثني على محمد بن حسان وقد بدا منه في الميادين ما بدا، يقول:«أزكيه كنفسي » ويهوِّن من ضلالاته، ويغض الطرف عن تلوناته وافتراءاته.

فأين قولهﷺ:«**الدين النصيحة**»وأين العهد الذي أخذه الله على أهل العلم لتبيننه للناس ولا تكتمونه، رزقنا الله الورع والغيرة على المنهج والشريعة؟

حتى أنه لما سَوَّى بين الأشاعرة وأهل السنة، فقال«الأشاعرة أهل سنة» وسئل العدوي عن ذلك فقال: «زلة» تأمل كيف يُهوِّن من ضلاله، والله المستعان .

❁ والحويني الذي يقول: إن ما حصل من ثورات على الحاكم في مصر لم يكن له مثال سالف..! ويثني على عبد الرحمن عبد الخالق الحزبي، ويجلس أمامه كالتلميذ، يستقبله بحفاوة، كما كتم بيان أن خصوم عبد الرحمن بن عبد الخالق:

.....

وإِنَّ مِنْ ضَعْفِ الْيَقِينِ: أَنْ تُرْضِيَ النَّاسَ بِسَخَطِ الله !

هم مثل الألباني والعثيمين والشيخ مقبل ابن هادي وغيرهم.

وكأنه لم ينظر في التاريخ، ولا في السنة، بل في أبواب الإمارة والفتن من كتب الفقه! ولا في أبواب التبديع، ولا في منهج أهل السنة في فقههم في ردُودهم وتعاملهم مع المخالف.

ويا عجبي على من يدَّعونه«المحدث» وهو لم يقف على حديث من الأحاديث المتواترة في المنع من الخروج على الحكام!

- **هو القائل بأن المصرِّ** على آكل الربا كافر، ثم تراجع عن هذا الرأي الخارجي هذا، واعتذر بأنه اعتبره بإصراره مُستَحلاً وهو أيضاً رأي الخوارج أيضاً كما تقدَّمت الإشارة، ثم يعتب على من رماه برأي الخوارج! سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين .

وهو القائل: بأنه ليس لله سلطان في الأرض، ولم يُظهر تراجُع ولا بيان تفصيلي فيه اعتذار عما بدا منه إلى الآن – فيما أعلم- ولذلك كلما يردَّ على مخالفيه يورّط نفسه أكثر، ويتناقض، وعلامة المُعرض عن الطريقة السلفية التناقض..

❁ **ووحيد بالي الذي :**

- يثني على أسامة بن لادن الخارجي المنحرف الذي يكفِّر كل حكام المسلمين [1].

---

(١) الذي يكفِّر حكام المسلمين بلا استثناء، ويكفر بعموم الموالاة للكفار على طريقة الخوارج دون التفصيل المعروف الذي عليه أهل السنة.

- ويجزم له حين قُتل بالشهادة في سبيل الله، يقول عنه: نال ما كان يتمنَّاه! [١]

- ويُمَجِّد القائمين ضد حاكم متغَلِّب عند مدينة الإنتاج الإعلامي، وهو تحريض مسلمين على مسلمين، والتقاء سيوف للمسلمين في وجوه بعض، وهي الفتن التي يجب علينا نصح الناس بالابتعاد عنها.

❁ و محمد بن حسين يعقوب الذي يقول : ليس للمسلمين إمام ولا جماعة، ويكفِّر الحاكم مدَّعياً أن معه مائة دليل على كفره، ثم لما أتى إلى المحكمة كشاهد إذا به يقول بغير ذلك، ولا يخفى أن ابن عمر رضي الله عنه جزم أن ذلك كانوا يعدون ذلك على عهد رسول الله ﷺ نفاقاً .

❁ والزغبي وحسان ، وياسر برهامي، وأحمد فريد وجماعته الحزبية[٢] وغيرهم.

قد ألَّبوا على الرئيس محمد بن مرسي يوم أن كان حاكماً، ببيان أخطائه علناً، فاستُخدِموا في إحلال الفوضى التي حَصَلَت من جَرَّاء ذلك، مع أنهم هم الذين حَثُّوا على انتخابه لاختياره رئيساً! وإلى الآن تعرفهم في لحن أقوالهم بشأن الحاكم الكائن .

❁ وأما أذيالُهم الذين يثنون عليهم، ويدافعون عنهم، من أمثال هاني هذا فلا أجد لهم وصفاً أحسن من: « خيبة الأمل فيما رجَوه».

فكثير منهم لم تتلوَّث أيديهم بالمشاركة في المظاهرات، والاعتصامات،

---

(١) على خلاف ما أجمعت الأمة عليه من المنع من الجزم لمعين بجنة أو بنار، أو بشهادة إلا بالوحي.

(٢) أصول حزب النور الاسكندراني الإخواني، الذي ينسب نفسه إلى السلف .

ولا شارك في القتل، ولا التشريد،فلعب بهم الشيطان كما يلعب الصبيان بالكرة، فلوَّثوا ألسنتهم بالمشاركة باللسان، وذلك بالثناء على أولئك المشايخ، أوتصحيح طرائقهم، والاعتذار عنهم بعد أن أسفرت وانجلت الفتن، ورآها كل جاهل [١] فلا يجوز التمادي فيما كان شُبِّه عليهم قبل ذلك!

وأنصحهم :

اتقوا الله في مشايخ انحرفوا، بيِّنوا الحق للناس، أو اسكتوا إن كنتم لا تعلمون.

انصحوا لله وبيِّنوا ضلالهم، ومخالفتهم، اذكروا للناس أنهم أخطؤوا.

لا تفسدوا بيانكم بذكر محاسن لهم أثناء ردكم إن بيَّنتُم حتى لا يتبعهم الناس فتكثر أوزارهم، وكونوا لهم ناصحين، وحثُّوهم على الرجوع إلى الحق، وكونوا مع أهل الحق قُدماً، ودعكم من حظوظ النفس وإرضاء قوم بكتمان كلمة حق تُقال، احملوهم على الحق أطراً، فوالله لأن تكونوا أذناباً في الحق خير من أن تكونوا رؤوساً في الباطل[٢]، والقول بالحق والعمل به أحسن من التمادي في الباطل،

---

(١) والْفِتْنَةَ إِذَا أَقْبَلَتْ عَرَفَهَا كُلُّ عَالِمٍ وَإِذَا أَدْبَرَتْ عَرَفَهَا كُلُّ جَاهل كما قال الحسن البصري فيما أخرجه عنه ابن سعد في«طبقاته»(٧/ ١٢٢) بسندٍ ثابت ، ذلك أنَّ الْفِتْنَةَ إِذَا أَقْبَلَتْ شَبَّهَتْ ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ أَسْفَرَتْ، واتضحت، فلم تعد تخفي، لكن التَعَصُّب يَعمِي ويَصُّمّ عن الحق، والله المستعان.

(٢) كلمة الإمام العلم عبيد الله بن الحسن العَنْبَرِي رحمه الله، فقد أخرج أبو نعيم في «الحلية»(٩/ ٥) بسندٍ صحيح عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيّ قال: كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِيهَا عُبَيْدُ الله بْنُ الْحَسَنِ الْعَنْبَرِيُّ، وَهُوَ

فكونوا خَلَفاً للصحابي الجليل أبي موسى الأشعري ﷺ حينما بين له ابن مسعود خطأه، فقال وعلى الملأ ، وأمام تلاميذه :«لاَ تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الحَبْرُ فِيكُمْ»(١)

وإنه لأمرالنبي ﷺ لأبي ذر ﷺ :«.. وَأَمَرَنِي أَنْ أَقُولَ بِالْحَقِّ وَإِنْ كَانَ مُرًّا، وَأَمَرَنِي أَنْ لَا أَخَافَ فِي الله لَوْمَةَ لَائِمٍ...»(٢)

لا سيما إن كان الفاعل يُنسب لشيء من العلم الشرعي، فقد قال تعالى:﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْاْ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًاۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴿١٨٧﴾ ﴾ آل عمران: ١٨٧ .

وقد ضرب الله أسوأ الأمثلة لمن يعلم الحق ولم يعمل به، فضرب له مثال الحمار يحمل أسفاراً،كما ضرب لمن انسلخ من آياته بعد إتيانها مثالاً بالكلب ، عياذا بالله .

وقال سبحانه:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ ﴾ البقرة.

وقال ﷺ«الدين النصيحة» وبايعﷺ المسلمون عليه.

.....

يَوْمَئِذٍ قَاضِي الْبَصْرَةِ، وَمَوْضِعُهُ فِي قَوْمِهِ، وَقَدْرُهُ عِنْدَ النَّاسِ، فَتَكَلَّمَ فِي شَيْءٍ فَأَخْطَأَ فَقُلْتُ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدَثٌ: لَيْسَ هَكَذَا يَا أَبِي، عَلَيْكَ بِالْأَثَرِ، فَتَزَايَدَ عَلَيَّ النَّاسُ، فَقَالَ: عُبَيْدُ الله: «دَعُوهُ، وَكَيْفَ هُوَ؟» فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «صَدَقْتَ يَا غُلَامُ، إِذًا أَرْجِعُ إِلَى قَوْلِكَ، وَأَنَا صَاغِرٌ» فرحمه الله تعالى، والأمثلة كثيرة .

(١) كما في صحيح البخاري(٦٧٣٦) .

(٢) أخرجه أحمد (٢١٤١٥) بسندٍ حسن.

فيا هاني !

علام تُثني على المشايخ وقد بدا منهم ما بدا، ومنهج السلف معروف، وهو الطعن فيمن يثني على المخالف لأصول أهل السنة، قرر السلف ذلك لَمَّا ظهر لهم من قوم صنيع كصنيعك، فلك سلف لا يُحمدون، أثنوا على أهل الشرِّ والمعاصي والمخالفين لأهل السنة.

وها أنا أسوق لك بعض ما ورد عن الصحابة رضي الله عنهم فيمن أثنى على المخالفين:

قال رسول الله ﷺ يوم الإفك[1]:

« مَنْ يَعْذُرُنِي مِنْ رَجُلٍ بَلَغَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِي، فَوَاللهِ مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا، وَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلًا مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا، وَمَا كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا مَعِي.. فَقَامَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنَا وَاللهِ أَعْذُرُكَ مِنْهُ إِنْ كَانَ مِنَ الأَوْسِ ضَرَبْنَا عُنُقَهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ إِخْوَانِنَا مِنَ الخَزْرَجِ أَمَرْتَنَا، فَفَعَلْنَا فِيهِ أَمْرَكَ، فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ - وَهُوَ سَيِّدُ الخَزْرَجِ، وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ رَجُلًا صَالِحًا وَلَكِنِ احْتَمَلَتْهُ الحَمِيَّةُ - فَقَالَ: كَذَبْتَ لَعَمْرُ اللهِ، لاَ تَقْتُلُهُ، وَلاَ تَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ، فَقَامَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ فَقَالَ: كَذَبْتَ لَعَمْرُ الله، وَالله لَنَقْتُلَنَّهُ، فَإِنَّكَ مُنَافِقٌ تُجَادِلُ عَنِ الْمُنَافِقِينَ... »

كذا رماه الصحابي بالنفاق لأجل دفاعه عن المنافق،

وكذا يقال للمُثْنِي على أهلِ البدع من الخوارج أوالمتأثِّرين بهم:أنتم مثلهم.

بل المُجالسِ لهمْ أشدُّ على أهلِ السُّنَّةِ مِنَ المبتدعِ؛ لكونِهِ يرفعُ ذكرَهُمْ ويكثِّرُ

(١) وهو في الصحيحين معروف.

سَوَادَهُمْ، ويؤازرُهُمْ بثنائِهِ عليهِمْ، ويفتنُ النَّاسَ بهِمْ، ويُعلي منهَجَهُمْ البدعيَّ ...

فإيَّاك أن تعتذر عنهم وتتعلَّل بمحاسن لهم وتقول: إنصاف، فإنه خذلان ومخالفة للسلف والله، وهم أفهم منك لأصول الدين ومنهج أهل السنة.

وأخرج الدارمي (١) عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ فُلَانًا يَقْرَأُ عَلَيْكَ السَّلَامَ. قَالَ: «بَلَغَنِي أَنَّهُ قَدْ أَحْدَثَ، فَإِنْ كَانَ قَدْ أَحْدَثَ، فَلَا تَقْرَأْ عَلَيْهِ السَّلَامَ» لم يتعلَّل بمحاسن، وكل له محاسن، حتى السلام لم يقبلها هاني.

وأخرج بن أبي شيبة (٢) بسندٍ ثابت عن عاصم بن كليب قال: دَخَلْتُ عَلَى الْأَشْتَرِ فَأَصَابَهُ جِرَاحٌ قَالَ عَاصِمٌ: وَكَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ قَرَابَةٌ مِنْ قِبَلِ النِّسَاءِ فَلَمَّا أَنْ نَظَرَ إِلَى أَبِي قَالَ وَالْبَيْتُ مَمْلُوءٌ مِنْ أَصْحَابِهِ ، قَالَ: يَا كُلَيْبُ، إِنَّكَ أَعْلَمُ بِالْبَصْرَةِ مِنَّا ، فَاذْهَبْ فَاشْتَرِ لِي إِفْرَةَ جَمَلِ نَجْدَةَ فِيهَا فَاشْتَرَيْتُ مِنْ عَرِيفٍ لِمُهْرَةَ جَمَلَهُ بِخَمْسِمِائَةٍ ، قَالَ: اذْهَبْ بِهِ إِلَى عَائِشَةَ وَقُلْ: يُقْرِئُكَ ابْنُكَ مَالِكٌ السَّلَامَ ، وَيَقُولُ: خُذِي هَذَا الْجَمَلَ فَتَبَلَّغِي عَلَيْهِ مَكَانَ جَمَلِكِ ، فَقَالَتْ: لَا سَلَّمَ الله عَلَيْهِ ، إِنَّهُ لَيْسَ بِابْنِي، قَالَ: وَأَبَتْ أَنْ تَقْبَلَهُ ، قَالَ: فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ فَأَخْبَرْتُهُ بِقَوْلِهَا... الأثر.

وقد كان الأشتر النخعي من أشجع الناس وكان قائد شرطة علي رضي الله عنه .

وكان وكان، لكن كان له أفعال سيئة يوم الحصار على عثمان يوم الدار.

هذا نهج السلف الذي تستنكره يا هاني.

---

(١) في «السنن»(٤٠٧)بسندٍ صحيح.

(٢) في«المصنف»(٧/ ٥٣٢) .

ولذلك لما تخلَّف كعب بن مالك ومن معه عن رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، لم يعتذر عنهم أحد، ولا أثنى عليهم أحد لما هُجروا، وكذا كان التعامل مع القدرية الذين كانو يتقَفَّرون العلم يطلبونه يجمعونه، وكان من شأنهم ما كان.

وكذا الخوارج العباد الزهاد، لم يرض ابن عمر أن يجلس معهم كما في قصة ذهابة لابن عمر وابن مطيع.

وكذا أصحاب حِلَق الذكر الجماعي يوم أبي موسى الأشعري وابن مسعود رضي الله عنهما ...ترى كيف خاطبهم .

وهذه أمثلة لنهج أهل السنة من السَّلفِ في ذلكَ:

- اتَّهمَ بعضُ العلماءِ ابنَ أبي ذئبٍ لجلوسِ أهلِ القدرِ إليهِ ولأنَّهُ لمْ يكفهرَّ في ... وجوههِمْ.[١]

ومعنى يَكفهِر:أي يُكَشِّر ويَكلَح بوجهه لهم لا أن يستقبلهم بالترحيب.

- وعُتِبَ على يحيى بنِ معينٍ لكونهِ أثنى على إبراهيمَ الهَرَويِّ الذى بدا منهُ زمنَ ابنِ أبي دؤاد زمنَ الفتنةِ.[٢]

- ووردَ عَنِ الثوريِّ أَنَّهُ قالَ:«مَنْ ماشَى المبتدعةَ فهوَ مبتدعٌ».

- وقيلَتِ الأشعارُ فى ذمِّ عِمْرَانَ بنِ حِطَّانَ الخارجيِّ الَّذي مدحَ ابنَ مُلْجِمٍ

---

(١) انظر:«سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٤٠).

(٢)راجع ترجمة إبراهيم بن عبد الله بن حاتم الهروي من «تهذيب التهذيب».

على قتلِهِ لعليٍّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه هذا مشهور.

❁ وامتنعَ أبو الوليدِ الطيالسيُّ منَ التَّحديثِ عَنْ عبدِ الوارثِ بنِ سعيدٍ لكونهِ قالَ: إنَّ يوماً منْ عمروِ بنِ عبيدٍ أكبرُ منْ عُمُرِ أيوبَ السَّخْتِيَانِيِّ ويونسَ بنِ عونٍ. (١).

❁ وتكلَّمَ الذهبيُّ في المنصورِ لكونهِ مَدَحَ عمروَ بنَ عبيدٍ، وقالَ: كلكمْ يمشي رويداً كلكمْ يطلبُ صيداً غير عمرو بن عبيدٍ.

فقالَ الذهبيُّ: «اغترَّ بزهدِهِ وإخلاصِهِ وأغفلَ بدعتَهُ». (٢)

❁ وتابَ أبو الوفاءِ بنُ عقيلٍ رحمه الله لَمَّا ذمَّهُ أهلُ السُّنَّةِ لكونهِ كانَ يترحَّمُ على الحلَّاج(٣) واعترفَ ابنُ عقيلٍ لمنْ أنكروا عليهِ بالفَضلِ، ونصَّ على أنَّهُ كانَ مخطئاً غيرَ مصيبٍ. (٤)

---

(١) وعمرو بن عبيدٍ قدري معتزلي دعا إلى القدرِ فتركوه، وانظر كلام الطيالس في«السير»(٨/ ٣٠٢).

(٢) انظر: «السير» (٦/ ١٠٤).

(٣) والحلاج تكلَّم بكلام كفر وزندقة، وله كتاب في السِحر، وله ضلالات، مثل قوله:«من فاته الحج يبني في داره بيتاً ويطوف به كما يطوف بالبيت ويتصدق على ثلاثين يتيماً بصدقة ذكرها وقد أجزأه ذلك عن الحج »، وهو رجل كذَّاب له أوابد واسمه الحسين بن منصور، له تراجم في كتب عدة.وانظر كلام شيخ الإسلام عنه في «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ١٠٨).

(٤) راجع «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (١/ ٣٢٣).

❁ لقد ضُعِّف يحيى بن نصر بن حاجب لكون بشر المريسي المبتدع قد سلَّم عليه.

❁ والكَرَابيسيُّ هُجِرَ وبُدِّعَ لكونهِ أثنى على الحسنِ بنِ صالحٍ.

وذكرَ أبو حاتمٍ فى معتقدهِ مجانبةَ مَنْ يناضلُ عنهُ مِنْ أصحابهِ وشاجرَ فيه مثلَ داوودَ الأصبهانيِّ وأشكالِهِ ومتَّبعيهِ. (١)

❁ وأخرج ابن بطة (٢) بسنده عن أبي بَكْرٍ - يَعْنِي الْمُرُّوذِيَّ - قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهَّ وَنَحْنُ بِالْعَسْكَرِ:جَاءَنِي كِتَابٌ مِنْ بَغْدَادَ أَنَّ رَجُلًا قَدْ تَابَعَ الْحُسَيْنَ الْكَرَابِيسِيَّ عَلَى الْقَوْلِ، فَقَالَ لِي: هَذَا قَدْ تَجَهَّمَ وَأَظْهَرَ الْجَهْمِيَّةَ، يَنْبَغِي أَنْ نُحَذِّرَ منه، وَعَنْ كُلِّ مَنِ اتَّبَعَهُ، قَالَ:«مَاتَ بِشْرٌ الْمِرِّيسِيُّ وَخَلَّفَ حُسَيْنًا الْكَرَابِيسِيَّ » وَذُكِرَ حُسَيْنٌ الْكَرَابِيسِيُّ، فَقَالَ: مَا أَعْرِفُهُ بِشَيْءٍ مِنَ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ: صَاحِبُ كَلَامٍ.

❁ والذهبيُّ قالَ عَنِ الحسنِ بنِ صالحٍ ـ ولكن فى ترجمته ـ (٣):

«مِنْ أئمةِ الإسلامِ لولا تَلبُّسِهِ ببدعةٍ». يعني بدعة الخروج على الأئمة».

❁ وقالَ ابنُ بازٍ عَنِ الذي يثني على أهل البدع:

---

(١) انظر:« شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٣٢٣) .

(٢) في «الإبانة الكبرى»(٤٠٣).

(٣) في «سير أعلام النبلاء»(٧/ ٣٦١).

«هو داعٍ لهمْ هذا مِنْ دُعاتِهِمْ نسألُ اللهَ العافيةَ»[١].

❁ ويُلْحَقُ بهؤلاءِ مَنْ يثني على منْ تلبَّسُوا ببدعةِ الحزبيةِ أو بدع الخوارجِ والتَّكفيرِيين،وما شابَهَ ذلكَ من المشاركةِ في الفتنِ واتِّباعِ قَعْدِيَّةِ الخوارجِ في منهجهم ممن جرُّوا على الأتباعِ والبلادِ الأذى ومن آواهم، يُلْحَقُونَ بهمْ إلَّا أنْ يتوبُوا ويتملَّصُوا، فأبصِرْ هذا النَّوعَ المتلون، واحذرهم لتكونَ على ما كانَ عليهِ السَّلَفُ من قوة الفراسة وصحة المنهج، وكلُّ خيرٍ في اتباعِ منْ سلفَ، والله أعلم .

وختاماً !

بعد طعن هاني في إجماع ذكره عشرات الأئمة، بحكايتة بعض زلات العلماء المخالفة للمتواتر عن رسول الله ﷺ والصحابة، والبَتر لنصوص أقوالهم لِتوافق هواه، أو نقلها بغير تحرير لباطلها من صحيحها، والاستدلال لتصحيح أقوالهم بأدلة الخوارج، وبالعمومات في مسائل فيها نصوص خاصة يهملها مع علمه أنها أحاديث وآثار متواترة[٢]، ودعواه الكاذبة على الصحابة رضي الله عنهم أن بعضهم خرج على إمامه الجائر، دون أن يُثَبِّت في ذلك سنداً واحداً، ليصل إلى نتيجة سخيفة باطلة مميِّعة لمنهج أهل السنة والجماعة، فيها تمشية لمنهج الخوارج والدفاع عنهم وعدم ذَمِّهم، بل عدم تسمية الخارجين على الحكام خوارج.

---

(١)انظر: « براءة علماء الأمة من تزكية أهل البدعة » (ص ٩٢).

(٢) ومن خصائص الأحاديث المتواترة أنها لا تحتاج إلى تفسير، لأن كثرتها تفسر بعضها بعضاً، ولا يكون هناك حاجة لعلماء يُفسِّرونها، فاحذر التلبيس والإيهام أن العلماء فسَّروا الأحاديث بتفسيرات!

فيقول في الصفحة الأخيرة من«مذكرته» ص٢٤ عن خلاصة ما توصَّل إليه من نتيجة نَكرَاءلا يوافقه عليها إلا الخوارج من الإخوان المسلمين لتمشية منهجهم الخارجي[١] يقول عن مسألة الخروج على الأمراء:

« إثبات أن المسألة خلاف سائغ بين العلماء قديماً وحديثاً، وأن بعض العلماء نقلوا الإجماعات في المسألة بعضها مُسَلَّم بصحته إلى قائله،وبعضها لا يُسَلَّم، وأنهم وإن نقلوا الإجماع في ذلك فليس هو بثابت ولا مُلزم[٢]، فإذا عُرف ذلك وتبيَّن أن كثيراً من العلماء خالفوا ما زعم إجماعاً- بالفعل والقول – وأنهم لا يعيبون على من خرج على أئمة الجور[٣] لأن جوازه منصوص عليه في كتب فقههم، ولو كان قطعي التحريم ما اختلفوا فيه[١]، بل جعلوا ذلك أحد الوجوه في

---

(١) وهم خوارج العصر، هذا معلوم معروف، ولا ينكر هذا إلا الجاهل بمنهج أهل السنة، ومنهج الخوارج.

(٢) كذا يقول في نقض إجماع نقله أكثرمن ثلاثين عالماً، ما شاء الله إمام نقاد، تجده إماماً مُحَرِّرَمُدَقِّقاً في نقد إجماع نقله أكثر من ثلاثين عالمًا، وأما في إيراده أقوال الأئمة المحتاجة إلى تحرير لا يُحَرِّر قوة دلالتها من ضعفها، ولا صحتها من شذوذها ، بل يبترها- الدكتور- كما بيَّنا لتوافق الهوى! ألا يلزمه أن يتوب من ذلك؟

(٣) وأشهد بالله شهادة لا أستاء بها إن شاء الله يوم تقابلني يوم الدين إنك في هذه الدعوى كاذب، فهل أنت من هذا التدليس تائب؟ وعلى كل ليست بأول كذباتك يا هاني، ومن كذب على الصحابة لا يتورَّع عن الكذب على مَن دونهم.

المذهب الذي يحل للمفتي أن يفتي به، وللمستفتي أن يعمل به[٢].

ولا شك أن كل مسألة فيها وجهان أو قولان، ولكل واحد منهما وجه استنباط يحتمله الدليل[١] أنهم لا يُجَرِّمون فعل أحدهما، ولا يجرحون من فعله، ولا يُفَسِّقونه بذلك ، وهذا يعرفه المبتدىء في العلم[٢] » ا هـ.

.....

وأنصحك أن تقرأ كتاباً حافلاً لأخيك أبي طلحة رمضان بن عطية بتقديمنا له بعنوان «إنكار صدر هذه الأمة على الخارجين على الأمراء» جمع فيه نحو مائتي وخمسين ورقة اقتصر فيه على الصحيح عنهم في ذلك .

(١) يعنى دليل التحريم القطعي عنده ليس النص عن الله أو رسولهق ولو كان في أحاديث متواترة- أقرَّ المائع بتواترها!

هذا دليل التحريم عنده !وعلامة السائغ عنده أن يحصل فيه خلاف بين العلماء ولو خالف بعضهم بزلة أوقول مهجور شاذٌ في المذهب !

وعلامة عدم انعقاد الإجماع عنده- على ما صنع- أن يقع خلاف من بعضهم ولو بقول شاذ مخالف للأحاديث.

فحكاية أكثر من ثلاثين عالماً الإجماع - ذكرتُ نصوصَ أقوالهم في كتابي «الكاوي» لا ينعقد الإجماع بهم عند هاني، ولكن يثبت الخلاف في نفس المسألة بالأقوال التي يبترها كما تقدَّم، ومفاريد من أقوال بعض أهل العلم هي في الحقيقة موضوعة في باب زلَّات العلماء، وهذا هو نهج الدكتور في هذا !

فاعتبروا يا أولي الأبصار، وودت لو يبيِّن لنا كيف نعرفلاالأقوال الشاذَّة من الأقوال المعتمدة ليفتضح أمره.

(٢) هكذا اللعب في العلم الشرعي يا هاني.

الجواب عما ما توصَّل إليه الدكتور هاني من نتيجة

وماذا عسى النتيجة التي سيصل إليها من قام ببتر نصوص كلام الأئمة التي لا توافق هواه، واستدلَّ بأدلة الخوارج على أنها أدلة لبعض أهل السنة، وأثنى على الخارجين على الأمراء، ودافع عنهم بحجة أن لهم وجهاً معتبراً، وأن لهم نظراً معتبراً، وإقدامه -بجسارة وبغير أثارة من علم- على الطعن في إجماع حكاه عشرات الأئمة... والحقيقة أنه متأثِّر بالخوارج، متهم بالترويج لهم، والثناء عليهم، بل والكذب لهم، وبتر نصوص كلام العلماء لتوافق مذهبهم .

وماذا عسى القاصر في البحث العلمي، وانعدام التحرير عنده فيما يتقحَّمه، ويتدخَّل فيما ليس له به علم فهذه نتيجة حتمية معروفة .

.....

(١) ولو كانت من أدلة الخوارج وأهل البدع، ولو كانت أدلة بتأويل فاسد، لتوافق الهوى؟!

وتأمَّل تلبيسه على قارئه، كيف اعتبر خلافًا في مسألة فيها أدلة متواترة، جعله استنباطًا احتمله الدليل؟!

(٢) ما شاء الله! ولكن صدر هذه الأمة فمن بعدهم لما استدل الْخَوَارِجَ- كلاب النار شَرُّ الْفِرَقِ الْمُبْتَدِعَةِ مِنَ الْأُمَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ وَمِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى بمثل ما أتيت به من الأدلة- قبَّحوهم وبدَّعوهم بأعلى صوت وهجروهم كما بيَّنت قبل، وحكوا الإجماع على التحذير منهم والتنفير عنهم، ورموهم مع من يعتذر عنهم، أو يثني عليهم، رَمَوهم بصفرائهم وبيضائهم، كما أسقطوا عدالة من يبتر النصوص، واتهموه بالهوى، وهذا يعرفه المبتدئ في العلم.

وكذا كانوا مع القدرية، والجهمية، والروافض.. وهذا يعرفه المبتدئ في العلم !

وصدق الله إذ يقول: ﴿وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ ۖ وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا ۚ كَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ ﴿٥٨﴾﴾ الأعراف.

وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول: «مَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللهُ بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالعِلْمِ، كَمَثَلِ الغَيْثِ الكَثِيرِ أَصَابَ أَرْضًا، فَكَانَ مِنْهَا نَقِيَّةٌ، قَبِلَتِ المَاءَ، فَأَنْبَتَتِ الكَلَأَ وَالعُشْبَ الكَثِيرَ، وَكَانَتْ مِنْهَا أَجَادِبُ، أَمْسَكَتِ المَاءَ، فَنَفَعَ اللهُ بِهَا النَّاسَ، فَشَرِبُوا وَسَقَوْا وَزَرَعُوا، وَأَصَابَتْ مِنْهَا طَائِفَةً أُخْرَى، إِنَّمَا هِيَ قِيعَانٌ لاَ تُمْسِكُ مَاءً وَلاَ تُنْبِتُ كَلَأً، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فَقُهَ فِي دِينِ اللهِ، وَنَفَعَهُ مَا بَعَثَنِي اللهُ بِهِ فَعَلِمَ وَعَلَّمَ، وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا، وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ». (١)

تلك النتيجة التي تُزري بك يا هاني عند أهل السنة، فلا تُحسَد عليها، ولا تُفرح إلا الخوارج،والحزبيين المائعين، وأصحاب المنهج الأفيح، ووالله إن من العوام من يجيب باعتقاد أحسن مما توصَّلت إليه من نتيجة يا دكتور، لا سيما بعد إسفار الفتن وإدبارها، ولكن التعصُّب يا ابن أخي يَعمي ويصُم.

يقول في صفحته الأخيرة من «مُذَكِّرَته» ص ٢٤ جعلها الله الأخيرة :

« وعلى ذلك(٢) بعد إثبات الأدلة نصوصًا عن النبي ﷺ، ونقولاً عن الأئمة يتبين أن الراجح هو المذهب الأول لقوة أدلته وتطابق جمهور العلماء عليه(١)، ومع ذلك لا يبدَّع مَن قال بالقول الثاني،ولا يوصف بأنه من الخوارج(٢)، ولا يُهجر

---

(١) أخرجه البخاري(٧٩) ومسلم (٢٢٨٢) عن أبي موسى ا.

(٢) يعنى:على ما تقدم من أفاعيل!

لذلك، فله سلف[٣] لا سيما إن كان متأولا [٤]...

وكيف نصفهم بذلك وفيهم صحابة[٥] وتابعون وأئمة كبار، والله أعلم » اهـ آخر نهاية تحريره.

.....

(١) يعني حرمة الخروج على الحكام .

(٢) ولو كنت تعرف الخوارج وأهل السنة ،وعلامات أهل السنة وعلامات أهل البدعة ما وقعت في هذا الخلط .فإن أبرز صفات الخوارج هي الخروج على الحكام .

(٣) إن كنت تقصد سلفاً من الخوارج، وممن ندم على خروجه وتأسف على ما صدر منه، أو ممن نجمت من جرَّاء فعله المفاسد وخراب الديار كشيوخ الضَّلال الذين يستدلُّون بأدلة الخوارج وقولون إنها أدلة أهل السنة، ويستأنسون بنصوص أقوال بعض أهل العلم الشاذة والتي يبترها، ويكذبون على الصحابة ﷺ في دعوى أنهم خرجوا على أمرائهم، إن كان هؤلاء هم سلفهم، فنعم، لا أخالفك في هذا !

(٤) ما من مبتدع زائغ خالف منهج أهل السنة إلا بتأويل، لكن فرق بين التأويل الفاسد والتأويل المعتبر السائغ.

(٥) ومع استعراض هذه الدعوة أنه لا يستطيع أن يثبت بسندٍ صحيح خروج صحابي واحد على إمامه ، اللهم إلا أن يأتي بأقوال علماء بغير تحرير على ما اعتيد عليه، وقد حرَّرت كل ما نسب إلى الصحابة فألفيته باطلاً وسجَّلت تحريرَه في كتابي«إلقاء القمامة في أفواه القائلين بخروج الصحابة» مع وجود أمراء ظلمة جوره في أيامهم،و كان هلاك الأمة على أيديهم، وقد كان الصحابة ﷺ أشجع الناس وأجرأهم في الحق، وأقدمهم وأسبقهم لكل فضيلة، وأبعدهم من كل خسيسة، فكيف وأقوالهم الثابتة عنهم طفحت بها الكتب، ودُوِّنَت في جمعها المؤلفات في الردِّ عليهم، وهذا يعرفه المبتدئ في العلم، أما محروم التوفيق فهو الذي حرم من الاعتراف بذلك،وأسوأ منه مَن أنكره لمخالفته

وأقول «محمد» وبالله التوفيق:

قولك عن العلماء:« وأنهم لا يعيبون على من خرج على أئمة الجور ..إلخ».

إن كنت تقصد علماء الخوارج، من أمثال نجدة الحروري، ونافع بن الأزرق، وشبث بن ربعي اليربوعي، وعبد الله بن مطيع، وعبد الله بن حنظلة، وآل مروان الذين خرجوا على عبد الله بن الزبير ومن تبعهم، فأنا موافق لك في هذا، وأنت منهم، فكيف ينكر أئمة الخوارج على الخوارج؟

أما إن كنت تقصد علماء أهل السنة والجماعة فهيهات، وألف كلَّا!

وها أنا أنقُل بعض الأقوال عن العلماء، بل الإجماع على عكس ما توصل المسكين إليه من نتيجة تزري بصاحبها وليحكم القارىء على كلامه:

قال البربهاري(١):

« من خرج على إمام من أئمة المسلمين فهو خارجي، وقد شق عصا المسلمين،

.....

هواه،والله المستعان، وأما العوام فأنصحُهم بما ورد عن حذيفة اقال:« لَا تَضُرُّكَ الْفِتْنَةُ مَا عَرَفْتَ دِينَكَ ، إِنَّمَا الْفِتْنَةُ إِذَا اشْتَبَهَ عَلَيْكَ الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ فَلَمْ تَدْرِ أَيَّهُمَا تَتَّبِعُ ، فَتِلْكَ الْفِتْنَةُ» وهذا المعنى صحيح، وإن كان أخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٤٦٨) بسندٍ فيه مبهم.

(١) في «شرح السنة» وراجع تعليقي عليه في «شرح السنة» (١/ ٢٠١) ولكن الدكتور هاني يُهَوِّل بأخطاء البربهاري، وقد تناولتُها في مقدِّمة شرحي للكتاب،ولا مُتعَلِّق لأحد في القدح بها فيه،وإذا كان هاني يحطّ على أصحاب محمد ﷺ كعبدالله بن الزبير رضي الله عنه لِيُبَرِّئ ساحة شيوخه، أيعجزه أن يحطّ على الأئمة كالبربهاري بعدهم لمخالفتهم لمن يدافع عنهم؟!

وخالف الآثار[١]،وميتته ميتة جاهلية».

وقال أحمد في «أصول السنة»:

«مَنْ خَرَجَ عَلَى إِمَامٍ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَقَدِ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ فَأَقَرُّوا لَهُ بِالْخِلَافَةِ بِأَيِّ وَجْهٍ كَانَتْ بِرِضًا كَانَتْ أَوْ بِغَلَبَةٍ فَهُوَ شَاقُّ هَذَا الْخَارِجُ عَلَيْهِ الْعَصَا ، وَخَالَفَ الْآثَارَ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ فَإِنْ مَاتَ الْخَارِجُ عَلَيْهِ مَاتَ مِيتَةَ جَاهِلِيَّةٍ. وَلَا يَحِلُّ قِتَالُ السُّلْطَانِ وَلَا الْخُرُوجُ عَلَيْهِ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ عَمِلَ ذَلِكَ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ عَلَى غَيْرِ السُّنَّةِ»

وقال على بن المديني[٢]:

«وَمَنْ خَرَجَ عَلَى إِمَامٍ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَقَدِ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ فَأَقَرُّوا لَهُ بِالْخِلَافَةِ بِأَيِّ وَجْهٍ كَانَتْ بِرِضًا كَانَتْ أَوْ بِغَلَبَةٍ فَهُوَ شَاقُّ هَذَا الْخَارِجُ عَلَيْهِ الْعَصَا، وَخَالَفَ الْآثَارَ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ فَإِنْ مَاتَ الْخَارِجُ عَلَيْهِ مَاتَ مِيتَةَ جَاهِلِيَّةٍ.وَلَا يَحِلُّ قِتَالُ السُّلْطَانِ وَلَا الْخُرُوجُ عَلَيْهِ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ عَمِلَ ذَلِكَ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ عَلَى غَيْرِ السُّنَّةِ». [١]

.....

أخطاء البربهاري – التى أثنى عليه العلماء مع وجودها – فهي عند هاني جرائم، لكن المشايخ الكذبة الذين هَلَكَت البلاد من جرَّاء توجيهاتهم، فهؤلاء أئمة يطلب الاعتذارعنهم!

(١) وقد نقل عدد من العلماء الإجماع على التبديع بترك خصلة من خصال أصول أهل السنة.

(٢) في «شرح أصول الاعتقاد»(٣١٨) وهو نص كلام أحمد في كتابه «أصول السنة» .

وقال شيخ الاسلام [٢]:«وَأَمَّا أَهْلُ الْعِلْمِ وَالدِّينِ وَالْفَضْلِ فَلَا يُرَخِّصُونَ لِأَحَدِ فِيمَا نَهَى اللهُ عَنْهُ مِنْ مَعْصِيَةِ وُلَاةِ الْأُمُورِ وَغِشِّهِمْ وَالْخُرُوجِ عَلَيْهِمْ بِوَجْهِ مِنْ الْوُجُوهِ كَمَا قَدْ عُرِفَ مِنْ عَادَاتِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالدِّينِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا وَمِنْ سِيرَةِ غَيْرِهِمْ ».[٣]

قال الآجري في «الشريعة»[٤]:

« وَالْخَوَارِجُ هُمُ الشُّرَاةُ الْأَنْجَاسُ الْأَرْجَاسُ، وَمَنْ كَانَ عَلَى مَذْهَبِهِمْ مِنْ سَائِرِ الْخَوَارِجِ يَتَوَارَثُونَ هَذَا الْمَذْهَبَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَيَخْرُجُونَ عَلَى الْأَئِمَّةِ وَالْأُمَرَاءِ وَيَسْتَحِلُّونَ قَتْلَ الْمُسْلِمِينَ».أهـ

ومعلوم أن الخروج على الحكام هو رأي الخوارج، وأن أهل السنة هم الذين يمنعون من ذلك:

.....

(١) ويُصَدِّق ذلك: أن رأس الخوارج، وإمامهم ذا الخويصرة ما صنع إلا أنه خرج بلسانه فقط، ما هي إلا خصلة واحدة، ومع ذلك رُمي بأهلها كمن قال لأخيه في حضرتهق:«فَإِنَّكَ مُنَافِقٌ تُجَادِلُ عَنِ الْمُنَافِقِينَ» رماه بذلك لموافقته للمنافقين في خصلة واحدة، وهي الدفاع عنهم، فمن دافع عمن يري رأي الخارجين على الحكام يا هاني يقال له :«إنك خارجي تدافع عمن يرى الخروج».

(٢) في «مجموع الفتاوى»(٣٥/ ١٢).

(٣) فأين قولك عن كثير من أهل العلم يا دكتور هاني:«أنهم لا يعيبون على من خرج على أئمة الجور» ؟! هذا نهج أهل العلم من أهل السنة وعاداتهم يحكيها شيخ الاسلام، فالظاهر أنك تنقل عن الخوارج تحسبهم أهل علم كما نقلت أدلتهم قبل وحسبتها أدلة أهل السنة !!

(٤) (١/ ٣٢٥).

وممن عزا المنع من الخروج على الحكام لأهل السنة جماعة:

- ابن عبد البر نسب القول بالخروج للخوارج،والقول الآخر لأهل السنة.
- والإمام أحمد يصف الخارج على الإمام بأنه على غير السُّنة والطريق.
- وحرب الكرماني، وعلى بن المديني كما تقدَّم، وكذا الأثرم قد سمَّاهم أهل بدع.

فأين قولك يا هاني إن الخلاف سائغ؟!

وكيف تقول لم يعيبوهم-تعني من خرح على الأمراء- وقد نقل بعضهم الإجماع على تبديعهم، وأقوالهم لا تحصى، منهم من أنكر عليهم، ومنهم مَن هَدَّدَ بالهَجر ...[1] وتقدم تسميتهم أنجاس أرجاس في كلام الآجري.ومنهم من سمَّى كل من خرج على الإمام خارجي كالبربهاري وغيره؟

وأنت تقول عن العلماء : أنهم لا يعيبون على من خَرَج على أئمة الجَور؟

فاتقِ الله يا بني، لقد اتُهمت بترويج الكذب على العلماء إذاً !

لا تلعب بالناس، وتعلَّم أولاً لئلا تُتَّهم بوضع جهلك على أشرف المواطن، فتسقط من أعين مَن حولك،ولا تقُل عمن خرج على إمام الجور والظلم:

---

(١) فراجع كتابي «مناصحة الخوارج ومن تأثر بهم» وثلاثين إجماعاً سُقت نصوص أقوالهم في الرد على صنوه «الكاوي في الرد على عصام الشامي».

« لا يوصف بأنه من الخوارج، ولا يُهجر لذلك» وإني لك ناصح!

أصلحني الله وإياك..وفقنا الله وإياك والقارئين إلى ما نختلف فيه من الحق بإذنه إنه يهدي من يشاء إلى صراطه المستقيم .

وأخيراً يا هاني أنصح لك وأذكِّر والذكرى تنفع المؤمنين

❁ أنصحك أن تنتهي عن تعصُّبك للباطل وهو السبب في بَترِك للنصوص- لما شعرت بالغلبة للحجة- لتوافق الهوى، وروغانك عن المجالس التي وافقت عليها أنت أو وافقتَ عليها كما تدَّعي- ثم امتنعتَ امتناعاً من إتمامها بلا موجب، اللهم إلا الخوف من تَعريتِك أكثر أمام إخوانك، فيُعرَف بطلان ما أنت عليه ويُشتهر فساد ما قرَّرَته لهم قبل هذه المجالس، والله سائلك عما أخفيته وبترته من نصوص كلام العلماء لتوافق هواك، وسكوتِك عن ضَلالات المشايخ الذين انتصبت للدفاع عنهم، وهو دفاع عن باطل في حالة أنه يجب عليك أن تبين موقفك منهم ومن انحرافهم، ووالله لا يزيدك ما صنعت إن شاء الله إلا وضاعة في أعين أهل الحق من أهل السنة، وسنة الله غالبة:«**مَنْ يَعْمَلْ بِسَخَطِ الله يُعَدُّ حَامِدُهُ مِنَ النَّاسِ ذَامًّا** » وإن لم يذمُّوه فليس بنافعه.

❁ اعلم – أصلحني الله وإياك – أن التعصب للباطل فسقٌ وكبيرةٌ من كبائر الذنوب، وصاحبه مردود الشهادة،كما بينته في كتابي «نصح الحكام بين الغلو والتفريط» وعندك منه نسخه، فراجعها .

❁ وانته عن دعواك الظالمة الكاذبة المعلنة أن أكثر من أربعين صحابياً خرجوا على أمرائهم الظلمة، فهي دعوة باطلة عليك أن تتوب منها توبة مُعلنة مُكلَّلة

بالبيان والإصلاح، كما عليك أن تعترف بخطئك- على الأقل لمن روَّجت عليهم بذلك –أنك أخطأت في ذلك وما أصبت، وأن شانئك هو الذي كان على الحق فيما قال.

❁ وكذلك تعترف على الملأ بأنك في المذكَّرة التى خطَّتها يمينك بترتَ نُصُوصَ كلام العلماء واستدلَلت بأدلة الخوارج لتَعتَذر به عن القائلين بالخروج على الحكام، ثمَّ حشرتها مبتورة، لتثبت الخلاف في مسألة الخروج على الحكام، فتقول إن للخارجين على الحكام وجهة نظر وأدلة لا يُبَدَّعون لأجلها، ولا يُهجرون.وهي دعوة من أكياس المميعة خرجت[1]، دعوة عارية عن البرهان، بل هي ضدَّ البرهان ، ليس عليها دليل ولا شُبهة دليل ..

وهي تماماً كدعوى أن أهل السنة عاملوا من يرى الخروج على الحكام بإجلال، فلم يُبدِّعوهم ولا ضللوهم،ولا هجروهم، بل احترموهم، وجالسوهم وأخذوا العلم عنهم، واعتبروهم فقهاء يُدرس العلم على أيديهم ،فلم يجعلوهم خوارج !!

❁ كما أن عليك أن تحكي بصدق ما حصل في مجالستك الثلاثة لنا:مع أنك في بدايتها زعمت –كذباً- أن الهدف من ذلك المناصحة والمباحثة والمذاكرة وطلب

(١) الذين يزعمون حرمة الخروج على الحكام، وفي نفس الوقت يثنون على من خرج ويلتمسون لهم المعاذير، ويبترون أقوال الأئمة ليستخلصوا زلَّات عن بعض التابعين أو العلماء تؤيِّد ما قالوا وما صنعوا..! يسوِّغون خلافاً في الخروج على الحكام .. ويطعنون على من يُحرِّمه ويهجرونه! فيكيلون بمكيالين..

الحق والإنصاف وتبيينه والاعتراف به متى حصحص، لا لأجل الدفاع عن المشايخ !

فجلست جلسة وثانية وثالثة تُملي فيها من الهراء والزيف،الذي خطته يمينك في هذه المذكرة،وقد بينته للقارىء الكريم وكشفتُه، فيبدوا أنك حين جئت، جئت لتملي فقط على الحضور كذبك على الصحابة ونصوص العلماء المبتورة لتشَوِّش عليهم، ولما جاء دوري لأتكلَّم انصرفت ورُغتَ كروغان الثعالب، وهربت ظناً منك إتمام ما أردت، فانقلب السحر على الساحر، ووضعت نفسك في موضع التهمة.

ويحك يا هاني! تُلقي بكل هذا الرجيع على مسامع إخوانك، كل هذا وأنا ساكت، متحمِّل ملتزم بآداب المجلس، وأطمع بترفُّقي بك أن تتعلَّم منهج أهل السنة[1]، وما رددت عليك إلا بعضه ارتجالاً- خشية أن يعلَق شيء مِن باطلك هذا في أنفس الحضور فيتأثَّروا به- إلى حين يأتي دَوري في الكلام أبين، مع تنبيهى لك على بعض المصادر التي فيها الردّ عليك أثناء قراءتك لترجع فتستفيد، تحسيناً للظن بك، وما سفَّهتُك في المجالس مع استحقاقك لذلك - وإخوانك شهود علينا-لئلا أكون عوناً للشيطان عليك، وينغلق قلبك- هداني الله وإياك.

فإذا بك بعد المجلس الثالث تتعلَّل بانشغالك تارة، وتطلب إمهالك تارة،

---

(١) حتى أني كنت أقول حرصاً عليك: لك الوقت الذي تطلبه، والزمان الذي تطلبه ،والمكان الذي تطلبه، مع ضيق وقتي جداً، حرصاً عليك.

وأخيراً فررت هارباً وامتنعت من إتمام المجالس التي جلستها![١]

فلا أنت تركت الفرصة لنفسك تُنصَح في المباحثة وتعرف الحق- كما ادعيت – حتى اضُطررتُ لبيان حقيقة ما غيَّبتَه في توجيهك بتصدُّرِك بغير تأهيل، ولا اعترفتَ بعجزك وضعف حججك التي أتيت بها، وسلامة منهج مُناوئك.

وبعد هذا يُشاع في الناس أنك ألزمتني بالاعتراف بأن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه قد خرج مع أهل المدينة على يزيد بن معاوية! [٢]

---

(١) وأي شيء يفهم من هذا إلا أنه خشي انكشاف وتعريه ما بتره، وظهور بطلان ما جاء به وإخفاء حقيقة منهجه الذي خالف به منهج أهل السنة في أمر الحاكمية، والتبديع، وضوابط نقد المخالف ، فظن أنه بتقهقُره وامتناعه عن متابعة ما وافق عليه من مجالس طلباً للمباحثة والمذاكرة والوصول للحق- على حدِّ قوله – ظنَّ أنه بذلك يصون ماء وجهه وهيهات .

(٢) وحقيقة هذا أنه ألزمني في المجلس بالقول برواية- غاب عن ذهني إعلالها- ظاهرها خروج ابن الزبيرأخرجها أحمد، وأصرّ على أن أقول بموجبها في المجلس ارتجالاً، وإلا امتنع من إتمام المجالس لأني بذلك أكون غير منصفٍ– على حدِّ تعبيره - فأجبته يومها حرصاً عليه وعلى الحضور حتى أعود بعد للنظر في صحة الرواية من إعلالها، ثم تذكرتُ أني وقفت على إعلالها منذ سنوات، حتى ذكَّرني بذلك بعض طلابي جزاه الله خيراً، فها أنا بينتُ إعلالها الآن لهاني فيما تقدَّم، فهل يُنصف هاني ويقول بالإعلال الذي أظهرته له هنا كما أنصفتُ وقلت بظاهر صحة الرواية التي أتى بها في المجلس الذي صَيَّح به هو أو قرينه- حمدي حمامو- الذي كان يأتي معه ليشدَّ من عضُده ثم سافر، أم يمنعهما التعصُّب؟! وإني لمنتظر الجواب.

❁ ثم بعد كل ذلك تنتصب للدفاع عن المشايخ، والثناء عليهم، طالباً من بعض طلابي التراجع عن تبديعهم، فتطلب توقيرهم،وإجلالهم، والرفق معهم ..

فما أجرأك يا هاني !

أيُتراجع عن جرح الكذَّابين على الصحابة ﷺ المزورين للتاريخ، المبدلين لمنهج أهل السنة

أيُتراجع عن تبديع المؤججين لنار الفتن بين المسلمين في الميادين ، ويكذب ليشجِّع الثوَّار ليَمضُوا لفخوخ الشياطين التي أُعدَّت لهم.حتى مات من جرَّاء ذلك مئات بل ألوف ميتة جاهلية، وهُدِّمت مساكن المسلمين، وشُرِّد أهلها، بل دُمِّرت جيوش للمسلمين من جرَّاء توجيهاتهم الفاشلة، بل بعضهم

وقد ذكرت أسماء بعضهم مع ذكر بعض جرائمه في كتابي «ردع المجرم عن سبِّ المسلم» وتقدم طرف يسير منه.

وهاني الدكتور هذا: ما زال يطلب الاعتذار عن تبديعهم، والرفق واللين معهم، بدلاً من أن يطالبهم بالاعتذار عما خالفوا الحق فيه، الذي من آثاره خَرُبَت البلاد، مع استعراض دعواه أنه يقول بتحريم ما فعلوا![1]

وهذا من الغشِّ لهؤلاء المشايخ، فقد جهلت مصالحهم، فكتمت النصح لهم، وتعصَّبت لأرائهم الباطلة، فلم تُبين أخطاءهم للناس فتردَّ عليهم وتبيِّنها تبياناً واضحاً مُعلناً يفي بما أوجبه الله« **لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلا تَكْتُمُونَهُ**».

---

(١) لكنه يرى عدم تبديعه !

ثم تتظاهر بعد ذلك بالمحبَّة لنا، وإبقاء الود والصفاء والمرحمة فتقول في اعتذارك الباهت عن الحضور لإتمام المجالس- وهو في الحقيقة هروب وعدم احترام للمجالس وللجلوس، وعدم احترام للوعود، تقول:

«ويبقى الود والحب في الله لكم جميعاً، فجميعكم أخوة في الله، وأسأل الله تعالى أن يجمعني وإياكم خلف النبي ﷺ في الدنيا ومعه في جنات النعيم» اهـ قول هاني.

تأمَّل إظهار السماحة والطيبة من ذاك الحَمَل الوديع الذي لم يسلم منه أهل السُّنة من العلماء من تذوير لكلامهم، وبتر بعضه، وتقدَّمت أفاعيله، وترويجه لمن يطعنون في أهل السنة بغير وجه حق!

فأين هذا الود والرأفة والرحمة للمساكين الذي قتلوا أو سجنوا أو شُرِّدوا بسبب توجيهات الشيوخ الذين تدافع عنهم من التبديع؟!

أين هذا الود والرأفة والرحمة تجاه ملايين النساء قد رُمِّلت، وملايين الأطفال قد يُتِموا، وملايين الناس قد صاروا معوَّقين، أو مشرَّدين بسبب توجيهات الشيوخ الذين تدافع عنهم؟!

لو كان الاعتداء عليَّ شخصياً لما وسعني إلا القبول، ولكن هذا منهج ودين!

وكأن مَن في المجالس التي حضرها لا عقول عندهم، يقبلون كل ما يقول بالترحاب، ووالله لو كان في مجلس عُرفي ما وسعه أن ينصرف هذا الانصراف بهذا الأسلوب السمج.

فأي ودّ هذا الذي أبقيته- بهذا الورع الباهت- وأنت تعلم أن الناس كانوا يترقَّبون نهاية تلك المجالس، لأنهم سمعوا القدح فينا، وصياح أمثالك علينا تنفيرًا من دعوتنا، والتحذير منَّا، والصدَّ عن مسجدنا، وعما ندعوا الناس إليه، من تصحيح ضلالات وانحرافات شيوخك- الذين ما زلت تدافع أنت وأمثالك عنهم- وتهاجم ما نبثُّه في الناس من حُسن المعتقد الذي أنت تخالفه متظاهراً بالإنصاف والورع وحسن المعتقد، ولقد بغَّضتمونا للشباب بسبب ما روَّجتموه أنت وإخوانك حولنا من إشاعات من:

يسبُّون المشايخ ، ويطعنون فيهم، ويعملون مع أمن الدولة أو الحكومة، ورمينا بلقب المداخلة، أو الجامية، المرجئة الذين يُرَقِّعون للحكام الظلمة، علماء السلاطين ...إلخ.

فيا قبح الاستخفاف والغش للأغرار، الله أكبر! واستعدوا للحساب.

ولا يحل لي السكوت عن منهجكم الأفيح المائع الذي لا يفرِّق بين الخارجي والسُّني، ولا بين من يدعو إلى الفتن، ومن يدعو إلى اعتزالها لتأمين البلاد وإصلاح العباد .

ذاك المنهج الذي لا يُفَرِّق بين دعوة الهداية ودعوات التضليل.

لا يفرِّق بين الناصح للمسلمين والكاتم للحق، ولا بين المتعصب للباطل، والمستمسك بالسنة الصادع بها الصابر عليها وعلى أذى المنحرفين.

وأقول الحقَ والحقُ أقول: يا هاني إنك امرؤ تائه !

كيف يبقى الود بيننا وبينك- يا ذا الورع- وأنت تثني على من خرُبت البلاد، وشرِّدت نساؤها وأطفالها، وفسد منهج أهل السنة فيها بتوجيهاتهم، بل ظهر ذلك لكل ذي عينين، وأنت بدلاً من أن تردَّ عليهم، تطلب الاعتذار لهم، والرجوع عن تبديعهم[1] ويحك!

وما سمعنا من هؤلاء -الذين تطلب لهم المعذرة- برجوع ينفع إلى هذه اللَّحظة

وكيف يرجعون وأمثالك يا هاني يبذلُون منتهى طاقاتهم، بل يستميتون للدفاع عنهم، وتسكتون سكوت الجماد عن ضلالاهم المكشوف المفضوح المخالف للكتاب وصريح السنة وإجماع السلف؟

كيف يرجعون وأمثالك يأتيهم بهذا الهُراء زاعماً في مذكرتك ص ٦ أن مثل أبي حنيفة القائل بجواز الخروج على الحكام- كما زعمت- قَبِل العلماء علمه وفقهه وجعلوه إماماً متبوعاً يخالف في مسألة الخروج على الحكام!؟

وأنت تدري أو لا تدري بأنك تطعن في نهج السلف في تبديع من قال بالخروج على الأئمة، ووجوب هجره والتنفير عنه ..

كيف يتوبون وأمثالك يكذبون على الصحابة ﷺ ويبترون نصوص كلام العلماء ليخرجوا لهم بمسوغ أن لهم وجهة نظر فيما قالوا ؟

مع تلبيسك بأنك على نهج السلف!

---

(١) مع استعراض دعواك أنك تخالفهم – يا لعوب - فيما دعوا الناس إليه!

وتقدَّم بياني لك[١] الإجماع على تبديع من يقول بجواز الخروج على الأمراء، ولكنك عنه أصمّ أعمى.

فيرحم الله ابن الجوزي حين قال في «تلبيس إبليس»ص ٣٢٨: «...السلف كانوا ينفِّرون من أدنى بدعة ويهجرون عليها تمسُّكاً بالسُّنة.... وعَلَى هَذَا كان أشياخنا،فأما فِي زماننا هَذَا فقد اصطلح الذئب والغنم» أهـ

ويرحم الله الشاطبي حينما قال في«الاعتصام»(١/ ١٨٨)عن ذم البدع والمحدثات:« إِجْمَاعُ السَّلَفِ الصَّالِحِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ يَلِيهِمْ عَلَى ذَمِّهَا كَذَلِكَ، وَتَقْبِيحِهَا وَالْهُرُوبِ عَنْهَا وَعَمَّنِ اتَّسَمَ بِشَيْءٍ مِنْهَا، وَلَمْ يَقَعْ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ تَوَقُّفٌ وَلَا مَثْنَوِيَّةٌ، فَهُوَ بِحَسَبِ الِاسْتِقْرَاءِ إِجْمَاعٌ ثَابِتٌ».

وقال شيخ الإسلام[٢] بعد أن ذكر الإجماع على هجر داعية البدع وتعليل ذلك، قال:« فَبِهَذَا وَنَحْوِهِ رَأَى الْمُسْلِمُونَ أَنْ يَهْجُرُوا مَنْ ظَهَرَتْ عَلَيْهِ عَلَامَاتُ الزَّيْغِ مِنْ الْمُظْهِرِينَ لِلْبِدَعِ الدَّاعِينَ إلَيْهَا وَالْمُظْهِرِينَ لِلْكَبَائِرِ فَأَمَّا مَنْ كَانَ مُسْتَتِرًا بِمَعْصِيَةٍ أَوْ مُسِرًّا لِبِدْعَةٍ غَيْرِ مُكَفِّرَةٍ فَإِنَّ هَذَا لَا يُهْجَرُ وَإِنَّمَا يُهْجَرُ الدَّاعِي إلَى الْبِدْعَةِ».

وأما مسألة الخروج على الحكام فليست خلافية يا هاني أصلحك الله، من قال بجواز الخروج على الحكام، أو خرج فهو خارجي مبتدع ضال ليس من أهل السنة، بمجرَّد خروجه:

---

(١) لعجزك أو كسلك أو ضعفك عن بعضه يا دكتور.

(٢) في«مجموع الفتاوى»(٢٤/ ١٧٤-١٧٥).

قال الأثرم[١]:

« تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ فكثرت عنه، وعن الصحابة والأئمة بعدهم رضي الله عنهم يأمرون بالكف، ويكرهون الخروج، وينسبون من خالفهم في ذلك إلى فراق الجماعة، ومذهب الحرورية وترك السنة » وتقدَّم كلام ابن عبد البر في نسبة هذا القول للخوارج.

وقال البربهاري[٢]:

« ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين، فهو خارجي، وقد شق عصا المسلمين، وخالف الآثار، وميتته ميتة جاهلية » .

وقال ابن القيم[٣]:

« ونرى الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح، والإقرار بإمامتهم، وتضليل من رأى الخروج عليهم؛ إذا ظهر منهم ترك الاستقامة، وندين بترك الخروج عليهم بالسيف، وترك القتال في الفتنة» .

قال البدر العيني[٤] عن الخوارج:«جمع خَارِجَة أَي: طَائِفَة خَرجُوا عَن الدّين وهم قوم مبتدعون سموا بذلك لأَنهم خَرجُوا على خِيَار الْمُسلمين.

---

(١) في«ناسخ الحديث ومنسوخه»ص ٢٥٧.

(٢) في«شرح السنة» (١/ ٢٠١).

(٣) في«اجتماع الجيوش الإسلامية»(١/ ٤٤٩).

(٤) في«عمدة القارئ»(٢٤/ ٨٤).

وَقَالَ الشهرستاني[١]:« كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجيا، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين؛ أو كان بعدهم على التابعين بإحسان، والأئمة في كل زمان » .

وقال المعلمي اليماني:

« المحدثون قد يطلقون «الخوارج» على مطلق الخارجين على السلطان، وإن كانوا بريئين عن سائر أقوال الخوارج الشاذة ».[٢]

وفي ترجمة أبي حسان الأعرج مسلم بن عبد الله:

رماه بعض العلماء أنه كان حرورياً يرى رأي الخوارج لكونه خرج مع الخوارج وقتل يوم الحرورية سنة ١٣٠هـ.

فأين قول الجهال: ليس كل من خرج على الحاكم يقال خارجياً؟!

فلا تستوحش يا هاني من تسمية كل من خرج على حاكمه خارجياً مبتدعاً ضالاً، بل هو قول أهل السنة الذي أعجم عليك فهمه، أو صدَّك عنه الهوى ، فتعلَّم ولا تتلهى بشهادتك العلمية، وإلا فدع عنك الكتابة لست منها، ولو سوَّدت وجهك بالمداد، تعلَّم، الدعاة إلى البدع يهجروا ويقاطعوا، ولا يؤخذ عنهم العلم، ولا يناكحون...

وقد قال شيخ الإسلام[١]:

---

(١) فِي «المِلَل والنحل »(١/ ١١٤).

(٢) «آثار الشيخ المعلمي اليماني» (٢٤/ ٢٣٤).

« الدُّعَاةَ إِلَى الْبِدَعِ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ وَلَا يُصَلَّى خَلْفَهُمْ وَلَا يُؤْخَذُ عَنْهُمْ الْعِلْمُ وَلَا يُنَاكَحُونَ. فَهَذِهِ عُقُوبَةٌ لَهُمْ حَتَّى يَنْتَهُوا؛ وَلِهَذَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الدَّاعِيَةِ وَغَيْرِ الدَّاعِيَةِ؛ لِأَنَّ الدَّاعِيَةَ أَظْهَرَ الْمُنْكَرَاتِ فَاسْتَحَقَّ الْعُقُوبَةَ بِخِلَافِ الْكَاتِمِ ».

رأيت يا بني أنك بمعزل عن الأئمة الذين تتكلم عنهم؟

الخوارج يا ابن أخي: طَائِفَة من المبتدعة لَهُم مقالات خَاصَّة مثل:

تَكْفِير العَبْد بالكبيرة وَجَوَاز كَون الإِمَام من غير قُرَيْش، سموا بِهِ لخروجهم على النَّاس بمقالاتهم.

وأقول لك يا هاني ولإخوانك أمثال خفافيش الظلام هؤلاء – الذين ترى آثارهم السيئة ولا تسمع لهم حسَّاً، ولا ترى لهم وجهاً– أولئك الذين تزيُّوا بزى أهل العلم ولم يبلغوا شأوهم فصدوا عن الهداية:

اتَّقُوا الله فَإِنَّكُمْ فِي زَمَانٍ رَقَّ فِيهِ الْوَرَعُ، وَقَلَّ فِيهِ الْخُشُوعُ، وَحَمَلَ الْعِلْمَ مُفْسِدُوهُ، فَأَحَبُّوا أَنْ يُعْرَفُوا بِحَمْلِهِ، وَكَرِهُوا أَنْ يُعْرَفُوا بِإِضَاعَتِهِ، فَنَطَقُوا فِيهِ بِالْهَوَى ،لما أَدْخَلُوا فِيهِ مِنَ الْخَطَإِ، وَحَرَّفُوا الْكَلِمَ عَمَّا تَرَكُوا مِنَ الْحَقِّ إِلَى مَا عَمِلُوا بِهِ مِنْ بَاطِلٍ، فَذُنُوبُهُمْ ذُنُوبٌ لَا يُسْتَغْفَرُ مِنْهَا، وَتَقْصِيرُهُمْ تَقْصِيرٌ لَا يُعْتَرَفُ بِهِ، كَيْفَ يَهْتَدِي الْمُسْتَدِلُّ الْمُسْتَرْشِدُ إِذَا كَانَ الدَّلِيلُ

.....

(١) في«مجموع الفتاوى»(٢٨/ ٢٠٥).

حَائِرًا ؟[1]

❁ أنصحك يا هاني أن تهتم بطلب العلم الشرعي، وأخص بالذكر تعلم منهج أهل السنة والجماعة فإنك ذهلت عنه في الوقت الذي أنت محتاج إليه،ولكن اذهب تعلَّمه عند أهل السنة،أحسن من التمسح في المشايخ لرفع خسيسة، لم يستطيعوا أن يرفعوها عن أنفسهم،كما أنصحك أن تبذل لذلك من وقتك وجهدك ،قبل الانكباب على تحصيل الشهادات، والترقِّي في مناصب، فهذه مصالح دنيوية، وكثير من الدكاترة أسرَى الكبر، وأصحاب مناهج مدخولة ليسوا على السنة، ومنهم الملبِّس المزوَّر، ومنهم المتعصِّب للباطل، ومنهم الخارجي، والأشعري، والصوفي .. بل والله منهم من هو حرب على السُّنة وأهلها، وقليل منهم على الهدي السلفي، ولذلك تأثيرهم في الطلاب واضح، فالزم السنة السنة، والزم أهل السنة، بدلا من التسكع والتعسف في باب التزوير للدفاع عن المبطلين... ترشد قد نصحتك .

❁ تُب إلى الله يا بني مما كتبت في هذه المذكرة توبةً مُعلنة، ثمَّ تعلَّم منهج أهل السنة جيداً، ثم انشره في الناس فذلك خير لك، في الدنيا والآخرة،والله يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات، ويقبل توبة العبد ما لم يغرغر..

---

(١) ورد هذا من كلام عَبَّادِ بْنِ عَبَّادٍ الْخَوَّاصِ الشَّامِيِّ أَبِي عُتْبَةَ، وكان من فضلاء أهل الشام وعبادهم ، وثقه ابن معين، والأثر عنه أخرجه الدارمي في «السنن»(٦٧٥) بسندٍ فيه شيخ الدارمي، ولم أعرفه.

وقانا الله وإياك مصارع السوء، وشرورأنفسنا وسيئات الأعمال، وأمراض القلوب،ورزقنا صحة القلوب، وسلامة الصدور، والإقامةعلى نهج أهل السنة والجماعة ما بقينا في هذه الدنيا وختم الله لي ولك بخير..

وقد بلغني أشياء أخرى خطيرة نُقلت عنك في سوء المعتقد أخطر مما كتبتَ في هذه المذكِّرة، تركت التعليق عليها،لأني لم أجدها بخطك،فلم أردّ عليك إلا فيما خطت يمينك فقط، مع أني لا أستبعد أن يكون هذا من إملائك لبعض الشباب.

ولكن! لعل في التنبيه على ما وقع منك هنا في «مذكرتك» صفعة لك على ما وقع منك في غيرها، وإفاقة لك أن تصلح باقي الفاسد، ولم أقصد عدّ الكثير لأني لم أُرد بتدويني لمخالفاتك هنا التشفِّي بما دوَّنته كلا!

بل أنا نفسي لا أُبرأ من الذنوب، وإنما أردتُ الحرص على مصلحتك، وزينك. أردت إصلاحك، وتهذيبك، علمت هذا أم لم تعلمه. (١)

فاتق الله في كلامك مع الشباب،لا سيما بما لم تتجرَّأ أن تتلفظ به علناً، وهذا مما لا أحبه لك في باب المعتقد ، وإِيَّاكَ وَمَا يُعْتَذَرُ مِنْهُ فإنه لا يُعتذر مِنْ خَيْرٍ، كما قال سعيد بن جبير. (١)

---

(١) وأي شيء يعود عليَّ من التشفِّي، بل أحب لك الخير والرشاد، زينك أردت والله، ووالله كم كنتُ حريصاً على إيصال الخير لك من أول المجالس، بصرف النظر عن معرفتك بهذا أو عكسه.

وإن من العقوبات والتعزيرما فيه مصلحة، ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب، أصلح الله نوايانا

اكتب معتقدك واستدل له، وكن شَهماً شُجَاعاً قويَّاً في الحق صدَّاعاً به، لا تأخذك في الله لومة لائم، رضِي من رضِى وسخِط من سخِط، ولك في البخاري والمزني والطبري والصابوني والبربهاري وغيرهم فيما كتبوا أسوة.

أما الكلام في الحواري والأذقَّة والسراديب، وكهوف الخوارج هذه ، فتنزَّه عنها يا هاني، واغسل أثرها سبع مرات إحداهن بالتراب، فوالله ما هي بمكرُمة في الدنيا ، ولا رفعة قدر في الآخرة.

ونحن في زمن اللعب بالشباب بسبب غياب أهل العلم النُّقاد ونُدرتهم،

الذين كان الجرذان والدعاميص هؤلاء يهابونهم، ولكن لهم يوم يظهرالله فيه حقيقة أمرهم.ولكن:

خلا لك الجو فبيضي واصفري *** ونقري ما شئت أن تنقري.

فاللهم أعظم البركة: فيما كتبنا بركة تليق بمزيد عطائك وكرمك، واغفر الزلل، وسدِّد الخلل،واجعل أعمالنا خالصة صواباً،كثير ثوابها،مشعل نور وهداية للسالكين، فأنت أكرم الأكرمين، وبالإجابة جدير، وعلى كل شيء قدير .

و سُبْحَانَكَ اللهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ وكان الفراغ من ذلك ومراجعته النهائية في الحادي من شهر رجب لعام ألف

.....

(١) أخرجه ابن سعد في «طبقاته»(٦/ ٢٧٢) بسندٍ ثابت عن عَبْد الْمَلِكِ بْن سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قَالَ أَبِي: أَظْهِرِ الْيَأْسَ مِمَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ فَإِنَّهُ عَنَاءٌ. وَإِيَّاكَ وَمَا يُعْتَذَرُ مِنْهُ فإنه لا يعتذر مِنْ خَيْرٍ.

وأربعمائة وواحد وأربعين من هجرة النبي ﷺ. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. وصل اللهم وسلم وبارك على محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه أجمعين

نظرات في
ردِّ الدكتور هاني الشربيني
على كتاب التذكرة

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُۥٓ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٦٨﴾﴾ العنكبوت.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَهُمْ فِىٓ أَمْرٍ مَّرِيجٍ ﴿٥﴾﴾ ق..

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُا۟ مَا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٥﴾﴾ الأنعام.[1]

(١) رزقنا والقارئين الفهم السديد، ووقانا شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا.

بعد مضي مدَّة كتب هاني الشربيني تعقيباً على ردِّي السالف على مذكرته، فأحببت أن أبين إفلاسه من الحجج والبراهين، فها أنا أسوق ما كتب بخط يده ثم أتعقَّبه، ولينظر القارىء فيما كتبَ وما كتبتُ، والله المستعان، على تعطيله لنا في تعقبنا على كلامه لبيان وضاعته وضعفه.

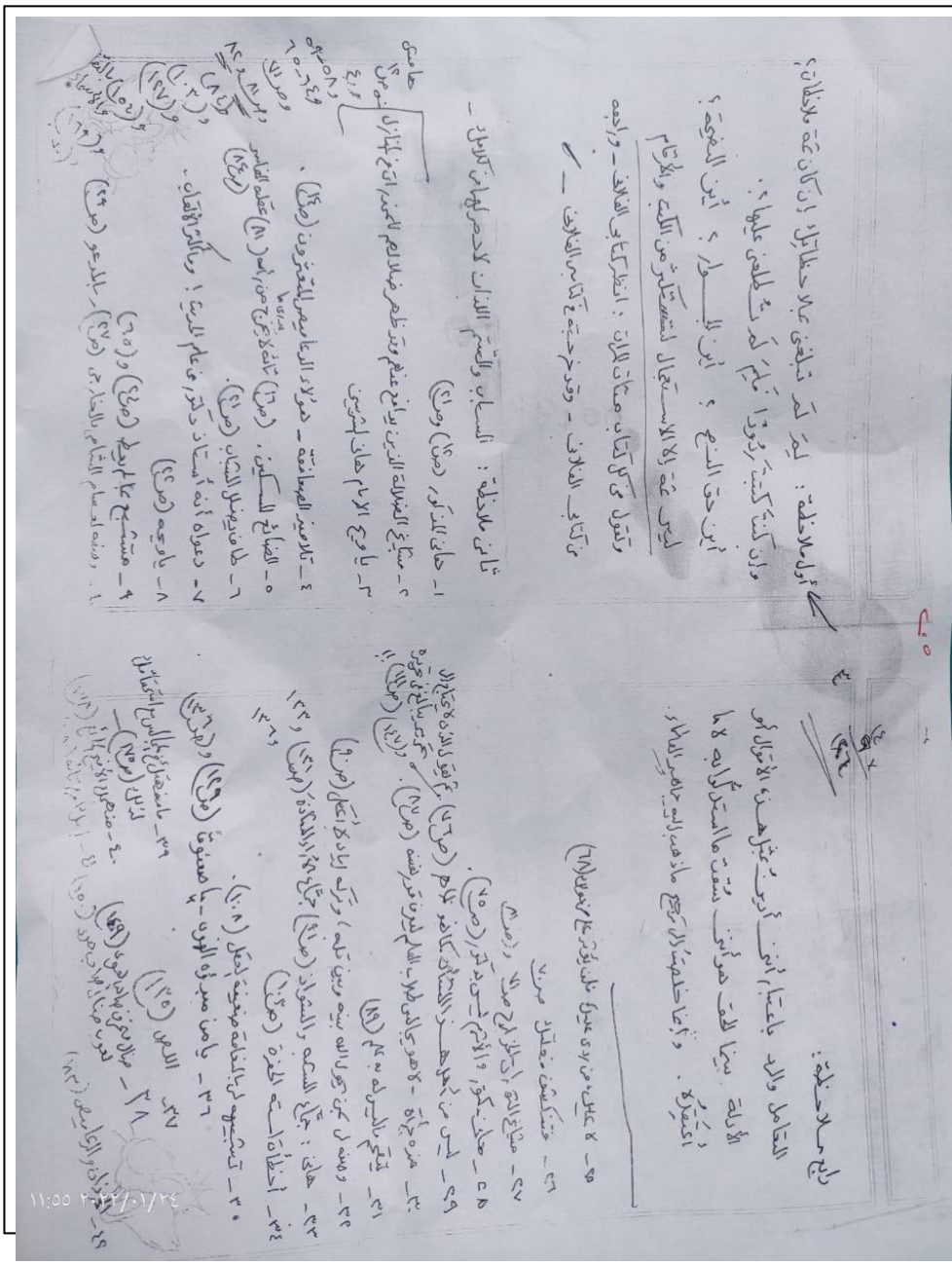

والحاصل أنه:

تقدم بيان الرد على هاني الشربيني في مذكِّرته التي كتبها وقرأها على غيره، وهو هنا في محل الداعي بما فيها وصرَّح بأنه معتقد ما فيها إلى حين كتابة ردي هذا.

فرددت عليه كتابة وبينت ما وقع فيه من مخالفات مرة ثانية بعد الأولى التي كان وحاصلها:

* دعواه بوجود خلاف معتبر في مسألة الخروج على الحاكم الجائر الظالم، وأن الإجماع المذكور في المنع الخروج على الحاكم الجائر لا يُسَلم به .

مع أني ذكرت في ردِّي على صنوه في المنهج عصام الشامي[1] نصوص أكثر من ثلاثين عالماً على مدار التاريخ نقلوا الإجماع على حرمة الخروج على العلماء، فلم يكترث هاني بهذا!

* دعواه أن مِن الصحابة رضي الله عنه مَن خرج على إمامه، وهذه إساءة للصحابة رضي الله عنهم كما بيتُ ذلك في كتابي«إلقاء القمامة».

* بيَّنت تشابه استدلالاته لما يرى باستدلالات الخوارج، وهذا مما يدل على تأثره بهم جدَّاً، وإن كان لا يدري بالتشابه لجهله بمنهج الخوارج ومنهج أهل السنة، وفي استدلاله هكذا ترويج لمذهبهم المزري، حيث يُوهم أن من خرج على الحاكم له أدلة ووجهة نظر معتبرة ، فلما أتى بأدلة الخوارج زاعماً أنها أدلة لأهل السنة، لبَّس على قارئه وغشَّه وموَّه، وهو بذلك زعيم.

---

(١) في كتابي«الكاوي في الرد على عصام الشامي» ص٢٧١ فما بعدها.

* بيَّنتُ بتره لنصوص كلام الأئمة، وهو مما يدل على عدم إنصافه وإخلاله بالأمانة العلمية، مع المخالفين للخوارج!

* بيَّنت ذهابه إلى العُمومات عند الاستدلال، وإهماله النصوص الخاصة فيما يتكلَّم فيه، وهذه حيدة للاستدلال بالمتشابه كما.

* بيَّنت إهماله لتضعيف العلماء لما استدلَّ به مما توهَّم أنه يخدم مذهب الخروج على الأمراء، أهمل ذلك مع ثبوت البيِّنة على اطلاعه عليه.

* تضعيفه لما صححه العلماء، واعتماده لما الضعف فيه واضحٌ، وتقريره لما لم يُوجد فيه دليل صحيح.

* بيَّنت عدم تحريره المنقول عن العلماء ودلالته عند حكايته واعتماده.[1]

* بيَّنتُ تشبُّعه بما لم يُعطَ، فقد تأثر بالاستفادة من منشورٍ لعصام الشامي الخارجي، الذي بيَّنتُ جرائمه في كتابي« الكاوي في الردِّ على عصام الشامي» وهاني ما زال يدافع عنه، ويهاجم من يسمه بالخارجي، مع صراحة قوله بقولهم!

* بيَّنتُ معارضته النصوص النبوية بأقوال أهل العلم، ليخرج بمسوِّغ للمنحرفين أن لهم سلفاً فيما يذهبون إليه، جمع- المسكين- للعوام وغيرهم من الزائغين ما لم يُحسنوا أن يحتجُّوا به، فأتى في نهاية كتابته بقول مُشَوَّه، أن الخلاف في مسألة الخروج على الحكام سائغ، ولا يبدَّع مَن قال بالخروج عليهم، ولا يوصف

---

(١) أعني أنه حينما يجد قولين لعالم في باب فينقل الموافق لهواه غير مبال بمخالفته للسنة، ويُهمِل القول الآخر، والذي هو الأليق برأي العالم، فأين تحرير القول عن العلماء عند النقل؟!

بأنه من الخوارج، ولا يُهجر لذلك، فإن له سلفاً- على حدِّ قوله- فيقول:

« كيف نصفهم بذلك وفيهم صحابة[١] وتابعون وأئمة كبار، والله أعلم». أهـ

* ولا اكترث بالأحاديث المتواترة الآمرة بالصبر على جور الحاكم الجائر الظالم، المانعة من منازعته. [٢]

* ولا اكترث كذلك بآثار السلف المتواترة التي لا تحصى في ذلك أيضاً. [٣]

* ولا اعتبر بالمفاسد التي دوَّنها العلماء في استقرائهم من جرَّاء الخروج على الحكام[٤].

* ولا اكترث بما يراه الناس من واقع أليم من جَرَّاء مُنازعة الأمراء.

ومع كل هذا يقول: إن المسألة خلافية، وأنا أرجِّح الحرمة.! وهذا الكلام لا قيمة له بل هو قد أفسده بثنائه عليهم، لأن الواجب معروف القول بالحرمة وإعانة

---

(١) مع أنه لا يستطيع أن يبرهن على خروج صحابي واحد على إمامه بالسندِ الصحيح، اللهم إلا أن يأتي بأقوال علماء بغير تحرير على ما اعتيد عليه، وقد حرَّرت كل ما نسبه إلى الصحابة ﷺ فألفيته باطلاً، وسجَّلت تحرير ذلك في ردي على صنوه عصام الشامي«إلقاء القمامة في أفواه القائلين بخروج الصحابة» نفع الله به.

(٢) وقد بينت قبل مَن قال من العلماء بتواترها.

(٣) وفيها مؤلَّفات دوِّن فيها ذلك .

(٤) وقد ذكرنا استقراء العلماء كأحمد وابن حجر وابن خلدون وابن القيم وابن تيمية وغيرهم لأحداث التاريخ في كتابنا « التوضيحات الجلية» ص ٤٢١ وما بعدها.

من يقول به، ومعارضة من يخالفه، ولا شيء من هذا حصل.

والهدف مراعاة مصلحة جرح من يدَّعيهم شيوخه، أولئك المبتدعة، الذين يثني عليهم!

ومع أنه -على حَدِّ رأيه - خالفوا الهدي، إلا أنه ينتصب للدفاع عنهم، ويثني عليهم، ويُهاجِم من يُبدِّعُهم، بل يَلتَمس لهم المَعاذِير، ولا سَمِعنَا له مقطعًا صوتيًا، ولا مقالاً يهاجم فيه من لا يرجح الحرمة، ويرد فيه على من يُجيزون الخروج على الحكام، اللهم إلا في الدهاليز والكهوف!

فإذا كان لم يكترث بما ذكرته له من نصوص الإجماعات المتقدمة، فهل يُقِرُّ بما قاله الإمام أحمد رحمه الله[1]:

«أجمع تسعون رجلاً من التابعين وأئمة المسلمين وأئمة السلف وفقهاء الأمصار عَلَى أن السنة التي توفي عنها رَسُول الله ﷺ، أولها: الرضا بقضاء الله عَزَّ وَجَلَّ والتسليم لأمره....والصبر تحت لواء السلطان عَلَى ما كان فيه من عدل أو جور، وأن لا نخرج عَلَى الأمراء بالسيف، وإن جاروا، وأن لا نُكفِّر أحدًا من أهل التوحيد وإن عملوا الكبائر، والكفّ عما شجر بين أصحاب رَسُول الله ﷺ ...فهذه السنة الزموها تسلموا، أخذها هدى، وتركها ضلالة »؟!

وقد طُبع الكتاب فيه تفصيل الردود على هذا، صدرت طبعته الأولى، وبينما كنت أُهيؤه لإعادة طباعته ثانية، وأصلحت فيه أشياء وأضفتُ،

(١) فيما حكاه ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة»(١/ ١٣٠) عنه.

فبلغني في ذلك الوقت أن هاني ردَّ على ما كتبتُه بشأن «مذكرته» التي كتبها.

فهروَلتُ لأنظرَ ما كتب في ردِّه عليَّ فيما أخذته عليه، وظننتُ أنه كتب ما يعذره، أو يبين خطأ ومخالفة ما كتبتُ ردَّاً عليه.

ما كان يُنتظر بعد ردِّي السالف عليه

& كنت أتصوَّر أن يكتب تراجعاً وتوبة مما أحدث في مذكرته من نقده للإجماع الذي حكاه أكثر من ثلاثين عالماً على مدار التاريخ، وقد نقده- الضائع المسكين - ببلاهة.

& كنت أظنُّ أن ويقرّ بما تواترت به الأحاديث عن رسول الله ﷺ، وما تواتر عن السلف- الذين ينسب نفسه إليهم - بشأن الحكام.

& كنت أحسبه سيتراجع عن هذا أو يكتب عذره، ويتوب من اتهام الصحابة رضي الله عنهم بأنهم خالفوا الأحاديث المتواترة عن رسول اللهﷺ، وشقُّوا عَصَا الطاعة وخرجوا على أمرائهم، وسعوا في الفتن...

& كنت أحسبه أن سيتراجع عن هذا، لا سيما بعد ما بينتُ له حال الأسانيد وقرَّبتُ له الأحكام عليها بوضوح وجلاء.

& كنت أحسبه سيتوب، ويُبين أنه أوهم في استدلالاته بأدلة الخوارج-كلاب النار أهل البدع- استدلَّ بأدلة الخوارج على جواز الخروج على الحكام- وأوهم أنها أدلة لأهل السنة، فيتوبُ من إيهامه وتلبيسه .

& كنت أحسبه سيتوب من كل هذا ويؤوب.

& كنت أحسَبه سيتوب ويَعترف بتعمُّده – أو حتى وهمه أو خطأه- في بتر نصوص كلام العلماء ليوافق آراء الخوارج المارقين، ويقلع عن التمسُّح فيمَن سمَّاهم مشايخه- وبئس الشيخ والتلميذ-

& كنت أحسبه سيدَّعي عدم تعمُّد أو قصد الاستدلال بالعمومات في مسألة فيها النصوص خاصة ومتواترة، أو يكتب أن كلامه وقع سهواً، وأنه .

إنما وقع في خطأ غير متعمَّد بسبب التباس الأمور عليه.

& كنت أحسبه سيتراجع عما تجاهله في«مذكرته» من تضعيف الأئمة لما استدل به، وتضعيفه لما صحَّحوه، وتجاهله لما قرَّروه، وتقريره ما لم يقم عليه دليل.

& كنت أحسبه سيعترف ويُنصف أنه أخطأ في نقل كلام العلماء بغير تحرير لما كان يعوذه التحرير.

& كنت أحسبه سيتوب من معارضة النصوص النبوية بآراء الفقهاء، ويتوب من جمعه للمخالفين ما لم يُحسنوا أن يحتجُّوا به، وفتنته للعوام الذين ظنوه يتكلَّم بعلم.

& كنت أظنُّ أنه سيعترفُ بعدمِ معرفته لمنهج الخوارج وتمييزه عن منهج أهل السنة، وهو سبب الآفة التي دخلت عليه.

ويا ليته بحث عن المانع من المعرفة، وعن سبب حجبه عما بينته له في ردودي :

- هل هو الجهل بمنهج أهل السنة والسلف حيث جعله ذلك يُقَرّر ما لم يقرِّروه؟

فقد أزلته بردِّي.

- أم هو التقصير في البحث والاطلاع؟

فقد أغنيته عنه.

- أم هو التعصب الذي أعماه وأصمَّه؟

- فهذا مرض يُقبل على علاجه.

- أم أن السبب هو اغتراره وحسن ظنه ببعض المنحرفين الذين تبعهم بعجلة، وبلا رَوِيَّة؟

- أم أنه قد صرفه عن معرفة ذلك الكبر بغير الحق ورؤية النفس الصارفة عن الهدي كما قال تعالى: ﴿ سَأَصۡرِفُ عَنۡ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَإِن يَرَوۡاْ كُلَّ ءَايَةٖ لَّا يُؤۡمِنُواْ بِهَا وَإِن يَرَوۡاْ سَبِيلَ ٱلرُّشۡدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلٗا وَإِن يَرَوۡاْ سَبِيلَ ٱلۡغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلٗاۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُواْ عَنۡهَا غَٰفِلِينَ ١٤٦ ﴾ الأعراف؟

& ظننته سيبحث في هذا بإنصاف يطالب به غيره، وبرَوية، وعدم عجلة التي يطالِب بها غيره في الورقتين الأخيرتين اللتين فيهما الردّ على كتابي.

ولكن بكل أسف!

بدلا من القراءة المتأنية والنظر بإنصاف فيما كتبتُ، وهو مما دعوته إليه مراراً وتكراراً بلساني أو بإحالتي بعض إخوانه على مدار عدَّة أشهر ليخبروه، لينظر فيما عندي وما كتبته قبل أن أنشره، وقد دعَوه مراراً ليتمِّم المجالس والمناصحة والمباحثة للاستفادة -كما ادعى أمام إخوانه أنها جلسات للمباحثة والإستفادة- كل هذا قبل نشر كتابي«التذكرة» فأبى! بل صرَّح فقال: «اعتبروني منسحباً»!

والحضور شهود على هذا كله.

تراه ماذا فعل؟

كتب ورقتين فقط-تقدَّم تصويرهما بخط بنانه- ولم يتعرَّض لما نقدته فيه، ولم يدافع عن انحرافه،إنما اتهمني بأربعة تُهَم سمَّاها ملاحظات عَليَّ، قد استغربتُ جداً منها ومن حاله، بل تعجَّب منها من كانوا جلوساً معنا في المجلس!

تراه وهو يستقصي ويُدوِّن بأرقام الصفحات بجمع ألفاظي الشديدة عليه أثناء الردِّ، ليُثبِّت نتيجةً هي استظهار مظلمة وقعت عليه.

هكذا دون أن يتعرَّض لجرائمه التي كانت سبباً في شدَّتي عليه، والتي سمَّاها في الورقتين اليتيمين- يا ويحه-: { سباباً وشتماً لا حصر له في كلامي} وسيأتي تفنيد الأفَن الذي في ورقتيه، والله المستعان.

وبعد إلحاح من إخوانه ومني أن يعود إلى إتمام المجالس التي ابتدأنها فأبى صراحة، وقال: اعتبروني منسحباً، بعدها نشرتُ الكتاب، فإذا به يولول بمظلومية: ويكتب بخطه في أولى ملاحظاته عليّ قال ما نصِّه:

« أول ملاحظة: لِمَ لَمْ تُبلِّغني بملاحظاتك، إن كان ثَمَّ مُلاحظات، وإن كنت كتبتَ رُدُودَاً فلمَ لم تُطلِعني عَليها ؟ أين حق النصح؟ أين الجوار؟ أين النصيحة؟ ليس ثمة إلا الاستعجال لتستكثر من الكتب والأرقام!!

رأيت اتهامه؟! [1]

---

(١) مع أنه هو الذي لما كتب الورقتين اشترط على آخذها منه أن لا يريها إلا لمن سمَّاهم له، ولست أنا منهم، مع أنه ردَّ عليَّ فيما خطت يدي ونشرتُ، فمن الذي كتب ولم يُطلع الآخر على ما كتب، واشترط عدم اطلاعي عليها، ثم بدأ يُحيل بعض الشباب على ورقتيه اليتيمتين؟!

رمتني بدائها وانسلَّت!

ولم يدر الفقيه أن هذا الشرط باطل لأن مقتضاه كتمان علم ونصيحة واجبٌ إسداؤها لا سيما وما كتب في الورقتين عبارة عن رسالة موجهة بلغة الخطاب لي، فكيف يخاطبني بما يشترط أن لا أراه ؟!

اللهم إلا أن يكون خائفاً من اطلاعي عليها لئلا أُبيِّن زيف ما كتب وتلبيسه كالمعتاد، الذي بينته في الجزء الأول ، وإلا فلو كان عنده ثقة فيما كتب ما خشي من اطلاعي عليه!

وفي الصحيحين البخاري(٢١٥٥) ومسلم (١٥٠٤) من حديث عائشة بقولهﷺ:« **مَا بَالُ أُنَاسٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ الله، مَنِ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ الله فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنِ اشْتَرَطَ مِائَةَ شَرْطٍ شَرْطُ الله أَحَقُّ وَأَوْثَقُ**».

وقد توعد الله تعالى الكاتم للهدى فقال:« إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ الله وَيَلْعَنُهُمُ اللاعِنُونَ» البقرة. إلا أن يكون ممن يرى أن ما كتبه ليس من الهدى، ويخشى من اطلاعي عليها؟

فلم هذا التعنت يا هاني؟!

ثم يدلِّل على اتهامي بالعجلة وعدم الرَّويَّة، وشهوة الاستكثار من الكتب والأرقام فيقول لي مستنبطاً:

« وتقول في كل كتاب مئات المرَّات: انظر كتابي الفلاني- وراجعه في كتابي الفلاني- وقد خرَّجته في كتابي الفلاني»ا هـ ملاحظته الأولى!

وإنما هو الحسد يا ذا الوعي!

فيا لله! انظر كيف يستنبط مما فعلتُه ويفعله جُلَّ كُتَّاب الدُّنيا في مؤلفاتهم؟ فإنهم يعزون إلى كتبهم الأخرى، لئلا يعيدوا ما حرَّروه ثانية، فهل مراد كل هؤلاء الأئمة الاستكثار من الكتب والأرقام؟!

.....

وقد قال ﷺ :» يَا عَائِشَةُ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَعْرِضَ عَلَيْكِ أَمْرًا أُحِبُّ أَنْ لَا تَعْجَلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَشِيرِي أَبَوَيْكِ» ، قَالَتْ: وَمَا هُوَ يَا رَسُولَ الله؟ فَتَلَا عَلَيْهَا الْآيَةَ، قَالَتْ: أَفِيكَ يَا رَسُولَ الله، أَسْتَشِيرُ أَبَوَيَّ؟ بَلْ أَخْتَارُ اللهَ وَرَسُولَهُ، وَالدَّارَ الْآخِرَةَ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ لَا تُخْبِرَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِكَ بِالَّذِي قُلْتُ، قَالَ: «لَا تَسْأَلُنِي امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ إِلَّا أَخْبَرْتُهَا، إِنَّ اللهَ لَمْ يَبْعَثْنِي مُعَنِّتًا، وَلَا مُتَعَنِّتًا، وَلَكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّمًا مُيَسِّرًا » هذا لفظ رواية مسلم (١٤٧٨).

فلله الحمد لقد حاولت أن أوصل إليك أخطاءك، وفي السرِّ، دون شرط واحد، ظنّاً مني إنصافك وستصلحها بنفسك متى اطلعت عليها- وهو أحب إلي- خلافاً لما أوهمت القارئ لورقتيك بخلافه- وفضَّلتُ إرشادك في أضيق الحدود على الإشهار بطبع الكتاب، ويشهد إخوانك على هذا، وأشهدتهم ، وأنت امتنعت من الحضور، بإيهام الطالب للمعاودة للجلوس، فجعلتَ نفسك في محلِّ التُّهمة بالخوف من إظهار زيفك الذي كتبته في المذكرة، فما تركتَ لحسن الظن موطناً يا فتى المستقبل – ويحك-!

رأيت الظنَّ السيئ الذي لا بينة له عليه؟

ولو كان الفهم مستقيماً لعكس الكلام .

فالذي يريد الاستكثار من الكتب لا يعزو لتحريراته التي في مؤلفاته الأخرى، بل يكرر نقل التحرير من كتبه الأخرى بتمامها إلى الكتاب الذي يكتب فيه، ولا يكتفي بالعزو إليها فقط، لتكثُر كتبه ومقالاته وتكبر.

إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللاعِنُونَ فتأمَّل هاني الجارح الحدَّادي لما تسلَّق سُلَّم النَّقد ينتقدني ويجرح بماذا ؟

بعزوي لكتبي كثيراً !

لماذا اخترت-يا ذا الظنّ السيئ- هذا المحتمل أن يكون في نيتي مع عدم اطلاعك على ما في النوايا، ولا حق لك بالتسلُّق إلى هذا الباب، فأين بيِّنتك على هذا يا ظالم؟ أصلح الله حالك.

ويبدو يا هاني أن أحداً مثلك كان يفهم هذا الفهم الفاسد قديماً، قد تكلم فيمن يصنع ما صنعتُ فعُنِّف أقصى التعنيف تأديباً وزجراً.

فها هو الإمام النوويُّ- وكأنه عَنَى مِثلَك يا ظانّ السوء- وسمَّاها جهالة وحسدًا، وأمر الفاعل بتطهير نفسه، فقال ما نصَّه[1]:

---

(١) في كتابه «بستان العارفين» ص ٩.

« ربما أحلتُه على كتاب صنفته أنا، ولا أقصد بذلك إن شاء الله تعالى التبجُّح والافتخار، ولا إظهارَ المصنَّفات والاستكثارَ، بل الارشادَ إلى الخيرِ والاشارة إليه، وبيان مظنَّته والدّلالة عليه، وإنما نبَّهتُ على هذه الدقيقة لأني رأيت من الناس من يعيب سالك هذه، وذلك لجهالته وسوء ظنه وفساده ولحسدِه وقصورِه وعنادِه، فأردتُ أن يتقرَّرَ هذا المعنى في ذِهن مُطالعِ هذا التَّصنيف، وليُطَهِّر نفسه من الظن الفاسد والتعنيف . وأسأل الله الكريم توفيقي لحسن النيات والإعانة على جميع أنواع الطاعات وتيسيرها والهداية لها دائما في ازدياد حتى الممات، وأسأله ذلك لجميع من أُحبه ويُحبني لله تعالى وسائر المسلمين والمسلمات، وأن يجمع بيننَا وبينهم في دار كرامته بأعلى المقامات » .

ثم دعا للجميع.فأصلح الله نفسك يا هاني وطهَّرها.

فكيف تجدك الآن يا هاني، هل تُخطِّئ نفسَك أم الأخرى؟!

أوه يا أيها المهوِّل، ألم تعلم أن عزو المؤلفين لمؤلفاتهم الأخرى هو أحد طرق توثيق نسبة المؤلَّفات لمؤلفيها على مدار السنين بعد، فمن طرق توثيق نسبة المؤلفات إلى مؤلفيها، عزو المؤلفين في بعض مؤلفاتهم إلى مؤلفاتهم الأخرى، ولكنك يا هانئ امرؤ تائه، تسيئ الظن في المسلمين بعجلة وطيش تتَّهم به غيرك دون رَويَّة،كذا جزافاً!

وكان عليك أن تُحسن الظن فيهم، لكن لم تفعل لكونهم ليسوا على رأيك الذي ارتأيت، حسَّن الله خلقك وأخلاقنا يا ابن أخي.

فلم يكن مِنِّي ثناء على مؤلفاتي في كلامي معك أصلاً، فكيف لو كان مني ثناء على كتبي أو علمي أو ما شابه ذلك كما كان مِن يوسف عليه السلام، وابن مسعود، وعثمان وغيرهم ﭫ مما حمله العلماء على إرادة حمل العلم عنهما، أو اتقاء الشر في حقهما لا على التزكية المذمومة في القرآن والسنة.

فلا حول ولا قوة إلا بالله !!

فماذا الآن يا هاني في عزوي لكتابي الفلاني أو لكتابي العلاني، وهو المستعان.

الملاحظة الثانية

أنه فرز الكتاب فجمع ألفاظي التي فيها شدة عليه أو شتم يستحقه لما فعله[1] فقال: «**السباب والشتم اللذان لا حصر لها في كلامك**» ثم بدأ يعدِّد ما كتبتُ ليثبت ما قاله مما بيَّنَ جهلَه بمفهومِ السِّباب والشَّتم أصلاً.

---

(١) وقد وقع السبّ صريحاً من النبي ﷺ والصحابة ﭫ ولكن لما كان السباب بحق وفي بابه لم يكن مشكلاً، وليس هو من الباب الممنوع منه، فدل على جواز السباب والشتم يا هاني لمن يستحق ذلك، فلماذا أعرضت عن موطن النزاع- وهو استحقاقك للشتم والإهانة أم لا – وذهبت تروج على من شدد عليك أو شتمك أنه سباب شتَّام ؟

* ففي صحيح مسلم (٧٠٦) في غزو تبوك:« **فَمَنْ جَاءَهَا مِنْكُمْ فَلَا يَمَسَّ مِنْ مَائِهَا شَيْئًا حَتَّى آتِيَ فَجِئْنَاهَا وَقَدْ سَبَقَنَا إِلَيْهَا رَجُلَانِ، وَالْعَيْنُ مِثْلُ الشِّرَاكِ تَبِضُّ بِشَيْءٍ مِنْ مَاءٍ، قَالَ فَسَأَلَهُمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ :«هَلْ مَسَسْتُمَا مِنْ مَائِهَا شَيْئًا؟» قَالَا: نَعَمْ، فَسَبَّهُمَا النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ لَهُمَا مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَقُولَ....**

«

وكأنه جهل طريقة الردود على الأخطاء والمخالفات من النبي ﷺ والصحابة رضي الله عنهم، ومن علماء الجرح والتعديل مِن بعدهم.

وهذه طريقة الرسول ﷺ في الرد على المخالف

* فقد قال ﷺ يرد على خطيب أخطأ: « **بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ** ».

* وأُبيُّ بنُ كعبٍ رأى رَجُلًا اعْتَزَى فَأَعَضَّهُ أُبَيٌّ بِهَنِ أَبِيهِ، ولم يكن، تنفيذاً لأمره ﷺ بذلك. أي قال للرجل: اعضض أير أبيك» لذلك لتفاخره بما كان في الجاهلية .

* وقال ﷺ عن قينة تغني: « قَدْ نَفَخَ الشَّيْطَانُ فِي مَنْخِرَيْهَا »وقال لما عرض شاعر يُنشد: « خُذُوا الشَّيْطَانَ، أَوْ أَمْسِكُوا الشَّيْطَانَ ».

.....

* وفي صحيح البخاري (٥٩٣٥) قول أسماء بنت أبي بكرب عن رسول الله ﷺ: «فَسَبَّ رَسُولُ الله ﷺ: الوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ » .

* وفي صحيح البخاري(٦١٤١) حكاية عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أبيه لما توهَّم تقصير عبد الرحمن ابنه في حق الأضياف قال: « فَغَضِبَ أَبُو بَكْرٍ، فَسَبَّ وَجَدَّعَ، وَحَلَفَ لاَ يَطْعَمُهُ، فَاخْتَبَأْتُ أَنَا، فَقَالَ: يَا غُنْثَرُ».

* وفي صحيح مسلم (٤٤٢) لما حكى ابن عمر عن رسول الله ﷺ قال: «**لَا تَمْنَعُوا نِسَاءَكُمُ الْمَسَاجِدَ إِذَا اسْتَأْذَنَكُمْ إِلَيْهَا**» **قَالَ: فَقَالَ بِلَالُ بْنُ عَبْدِ الله:وَالله لَنَمْنَعُهُنَّ، قَالَ: فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ الله: فَسَبَّهُ سَبًّا سَيِّئًا مَا سَمِعْتُهُ سَبَّهُ مِثْلَهُ قَطُّ وَقَالَ:« أُخْبِرُكَ عَنْ رَسُولِ الله ﷺوَتَقُولُ: وَالله لَنَمْنَعُهُنَّ؟»**.

فهذه جملة من سباب وقع منهم. وقد ذكرت كثيراً من هذا في كتابي«ردع المجرم عن سب المسلم» من ص ٨٢ وما بعدها مع ذكر ما يتعلق بالسباب من أحكام، ليتك اطلعت عليه يا هاني قبل القراءة، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

* وقال عن الخوارج:« أَنَّهُمْ كِلَابُ النَّارِ» وكذا قال عنهم أبو أمامة ﷺ كما قال ﷺ عنهم. وقال ﷺ لأعرابي: «**لَا أَرَى عَلَيْكَ ثِيَابَ مَنْ لَا يَعْقِلُ**» .

* وقال نُعَيْم بْن دِجَاجَةَ الْأَسَدِيِّ: كُنْتُ عِنْدَ عَلِيٍّ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو مَسْعُودٍ، فَقَالَ لَهُ: «يَا فَرُّوخُ، أَنْتَ الْقَائِلُ: لَا يَأْتِي عَلَى النَّاسِ مِائَةُ سَنَةٍ، وَعَلَى الْأَرْضِ عَيْنٌ تَطْرِفُ أَخْطَأَتِ اسْتُكَ الْحُفْرَةَ؟..».

* وأبو بكر ﷺ قال لعروة بن مسعود يوم الحديبية:« امْصُصْ بِبَظْرِ اللَّاتِ».

* و صفية أم المؤمنين ﷺ قالت لما ضرب الأشتر النخعي وجه دابتها لترد عن عثمان:«رُدُّونِي لَا يَفْضَحُنِي هَذَا الْكَلْبُ ».

* ولعن ابن أبي أوفى الخوارج فقال« لَعَنَ اللهُ الْأَزَارِقَةَ، لَعَنَ اللهُ الْأَزَارِقَةَ».

* وقال ابن عمر ﷺ يشتم بعض طلبته:«إنك لضخم»، إشارة إلى الغباوة والبلادة.

* وهذا أبان بن سعيد ﷺ يرد على أبي هريرة بسبب أن أبا هريرة قال له – في مجلس النبي ﷺ – لاَ تُسْهِمْ لَهُ يَا رَسُولَ الله: «هَذَا قَاتِلُ ابْنِ قَوْقَلٍ»– يعني الصحابي– فقال أبان بن سعيد ﷺ :« وَأَنْتَ بِهَذَا يَا وَبْرٌ، تَحَدَّرَ مِنْ رَأْسِ ضَأْنٍ ».

وفي رواية قال له:« وَاعَجَبًا لِوَبْرٍ، تَدَلَّى عَلَيْنَا مِنْ قَدُومِ ضَأْنٍ، يَنْعَى عَلَيَّ قَتْلَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ أَكْرَمَهُ الله عَلَى يَدَيَّ، وَلَمْ يُهِنِّي عَلَى يَدَيْهِ ».

* وابن عمر يعنف من تأخر فهمه:« عَنْزٌ، وَتَيْسٌ، وَتَيْسُ عَنْزٍ» .

* وقال عن رجل تكلَّم في الخطبة فقال له صاحبه:اسكت، قال ابن عمر:«أَمَّا أَنْتَ فَلَا جُمُعَةَ لَكَ، وَأَمَّا صَاحِبُكَ فَحِمَارٌ» .

* وقال معاوية بن أبي سفيان في ردِّه علىٰ عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما:« دُحِضْتَ فِي بَوْلِكَ »

* وجابر رضي الله عنه قال معنِّفاً لمن أنكر عليه بغير علم:« إِنَّمَا صَنَعْتُ ذَلِكَ لِيَرَانِي أَحْمَقُ مِثْلُكَ».وكلها أخبار ثابتة الأسانيد يا هاني.

وفي التابعين كثير:

* فالحسن البصري لما خرج يزيد بن المهلَّب علىٰ يزيد بن عبد الملك بن مروان وتبعه الناس قال الحسن:« كلما نعرَ كلب أَو ديكٌ تبعتموه» .

* وفي رواية قال:« كلما نعرَ لهم ناعرٌ اتبعوه، هذا عدو الله ابن المهلب».

* وقال أبو البختري- وهو من فقهاء التابعين-« أَخْطَأَتِ اسْتُكَ الْحُفْرَةَ » وهذا كثير.

وفي أقوال أئمة الجرح والتعديل:

* قال أبو أحمد الزبيري يجرح عمران بن مسلم:«رَافِضِيٌّ كَأَنَّهُ جَرْوُ كَلْبٍ » قال الذهبي معقباً عليه:«خراء الكلب كالرافضي».

* وقال أبو طاهر **السلفي** عن الكلَّابية:«وَأَتْبَاعُ ابْن كلاّبٍ كلابٌ...عَلَىٰ التّحقيقِ هُم مِنْ شَرِّ آلِ ».

* وقال الجوزجاني في ترجمة أبي الصلت الهروي:«هو أكذب من روث حمار الدجال، وكان قديما متلوثا في الأقذار».

* وقال مالك عن بعضهم«دجال من الدجاجلة».

* وقال الدارقطني عن محمد بن يوسف بن يعقوب الرازي:«

دجال كذاب يضع الحديث » .

* وقال ابن معين عن بعضهم «كذَّاب النخع».

* وقال القحطاني:«يا أشعرية يا أسافلة الورىٰ» .

* وقال الذهبي في ترجمة موسىٰ بن عبد الله الطويل:«انظر إلىٰ هذا الحيوان المتَّهم» وقال عنه مرة:« من حيوانات البَّر لا وجود له».

* وقال في ترجمة أحمد بن موسىٰ النجار:«حيوانٌ وَحشي».

* وقال الثوري عن ثور بن يزيد:«خذوا من ثَور واتقوا قرنيه».

* وقال مجاهد بن موسىٰ حينما سئل عن إبراهيم بن هدبة« هو أكذب من حماري هذا » وقال ابن معين عن سويد بن عبد العزيز:«لا يجوز في الضحايا» تنقيصاً من قدره.

* وقال حماد بن زيد في ترجمة الجلد بن أيوب:

« ما كان جلد بن أيوب يسوي طلية أو طليتين في الحديث» والطلي: ولد الظبية.

* وقال عثمان بن دحية اللغوي في ترجمة مطر الوراق:«لا يساوي دَسْتَجَة بقل»أي حزمة من البقول .

* وقال ابن معين في ترجمة ميمون أبي عبد الله وسئل عنه فقال:«زعم شعبة أنه كان فَسْلاً».

* وقال يحيي القطان وذكر سليمان الشاذكوني:«ذاك الخائب».

* وقال أبو إسماعيل الترمذي عن إبراهيم بن يحيي:«لم أر أعمى قلباً منه ».

* وقال ابن معين عن زكريا بن يحيي الكسائي:«يستأهل أن يحفر له بئر فيلقى فيه».

* وقال ابن عيينة في تجريحه معلَّى بن هلال بن سويد:«ما أحوجه أن تضرب عنقه».

* وقال ابن المبارك:«لَوْ خُيِّرْتُ بَيْنَ أَنْ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَبَيْنَ أَنْ أَلْقَى عَبْدَ اللهِ بْنَ مُحَرَّرٍ لَاخْتَرْتُ أَنْ أَلْقَاهُ، ثُمَّ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُ كَانَتْ بَعْرَةٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ » .

* وسئل ابن معين عن عبد الحميد بن سليمان:«ذاك لا يحل لأحد أن يروي عنه كأنه لُعنة» أي: يلعنه الناس.

* وقال الذهبي عن الحسن بن علي بن زكريا:«هذا شيخ قليل الحياء».

* وقال عن أبي داود النخعي سليمان بن عمرو:«كان وقحاً، جريئاً، قدرياً من الخير بريئاً ».

* وقال أبو سعيد الدرمي في رده على بشر المريسي في«الرد على الجهمية» :« كَمْ تَدْحَضُ فِي بَوْلِكَ، وَتَعْثُرُ فِي قَوْلِكَ، وتغر من حولك؟» .

* وقال أيضاً في رده عليه:« لَا أَرَاكَ مَعَ كَثْرَةِ جَهْلِكَ إِلَّا وَسَتَعْلَمُ، أَنَّكَ احْتَجَجْتَ بِبَاطِلٍ، جَعَلْتَهُ أُغْلُوطَةً تُغَالِطُ بِهَا أَغْمَارَ النَّاسِ وَجُهَّالَهُمْ »

* وقال أبو إسحاق الفزاري عن إِسْمَاعِيلِ بْنِ عَيَّاشٍ:« ذَاكَ رَجُلٌ لَا يَدْرِي مَا يَخْرُجُ مِنْ رَأْسِهِ» .

* وقال الحسن البصري عن معبد الجهني:«لا تجالسوه، فإنه ضال مضل».

* وقال الذهبي:«من تعرَّض لأبي بكر وعمر فإنه خبيث حمار نعوذ بالله منه».

* وقال أبو بكر بن عياش في دينار أبي سعيد الكوفي الرافضي:« قَدْ رَأَيْتُ ذَاكَ الْمَاصَّ بَظْرَ أُمِّهِ أَبَا سَعِيدٍ عَقِيصَا كَانَ وَجْهُهُ وَجْهَ النَّعْجَةِ » .

* وقال ابن معين عن مينا ابن أبي مينا:« ومن مينا الماص بظر أمه حتى يتكلم في الصحابة».

* وقال الشعبي:« مَا قَالَتِ الصَّعَافِقَةُ مَا قَالَ النَّاسُ»... وهذا كثير عنهم.

ومن المعاصرين :

* قال ابن باز في تقديمه لمؤلف كتاب «براءة أهل السنة من الوقيعة في علماء الأمة»: «فضحتم فيها المجرم الآثم محمد زاهد الكوثري».

*** وقال الألباني عن الشعراوي والشيخ كشك:**

«إنهما قصاصان جهلة، ليسوا بعلماء، ولا يؤخذ عنهم العلم» **وقال عن الشيخ كشك**: «إنه حوَّاش قصاص، ليس بالعالِم، وهو خلَفي جاهل بعلم الحديث، ويجمع كل ما هبَّ ودب، وأسلوبه غير شرعي». وتهكم عليه فقال:«كشكول».

* **وقال العثيمين في وصف عبد الرحمن عبد الخالق**: «صاحب هُراء، ضالّ كذَّاب» وحذَّر منه.

* **وقال الشيخ مقبل ابن هادي عن القرضاوي**:«أجهل من حمار أهله- الشيطان قد تفرَّغ له، وهو ضال مضل»، وعنون لكتاب في الردِّ عليه بعنوان: «إسكات الكلب العاوي يوسف بن عبد الله القرضاوي».[١]

فهل هؤلاء العلماء يا هاني في كلامهم سباب وشتم أم أنك عن صنيع العلماء بمعزل؟

فما قلته فيك هو من الشدة على أهل الأهواء، ومن نفس هذا الباب الذي جهلته، ولو اعتبرته سباباً فهو سباب في بابه ليس من النوع المذموم، وقد شتم يحيي بن معين الحسين الكرابيسي لكلامه في أحمد بن حنبل كما في «السير» .

فما جوابك عما أوردته عن النبيﷺ والصحابة رضي الله عنهم من سباب صريح؟

مع أني يا هاني لم أتهمك بما ليس فيك[١]، ولم أتعرَّض لك ببذيء الألفاظ،

---

(١) راجع هذا وفصلاً في بيان أن شدَّة السلف على أهل الأهوء والبدع ليست من السباب في كتابي «ردع المجرم عن سب المسلم» ص ٧٩ وما بعدها فما أحوجك يا هاني أن تقرأ في الكتاب المذكور فصوله

بل جُلُها ألفاظ استخدمها علماء الجرح والتعديل فيمن كانت جرائمهم دون جرائمك بكثير، ولكنه الكبر- بطر الحق ورؤية النفس- التي جعلتك تغضب لنفسك، فاتهمتَ من ردَّ عليك بألفاظ شديدة غيرة على المنهج السلفي – وهو باب مدح[٢]-أنه سبَّاب وشتَّام، فكأنك لم تنظر في إجرامك وإفسادك للعلم، وللمنهج السلفي الصافي، وإنما شغلك فقط الألفاظ التي تستحق أنت أكثر منها بكثير.

بل أنت مستحق للتعزير على ما فعلتَ، وقد كنتَ في غناء عما تقحَّمته بغير تأهَّل، وليت شعري متى أفطُمك عن الحيدة عن محل النِّزاع والهُروب، والتلبيس على القارئ الذي أوهَمتُه أن عندك رد فقلت:

«ثاني الملاحظات: السباب والشتم اللذن لا حصر لهما في كلامك» ثم أتي بعشرات الألفاظ التي جمعها من كتابي واعتبرها سِباباً وشَتماً من النوع الممنوع منه شرعاً، وتقدَّم تصوير ما كتب في الورقتين .

قلت«محمد» وما أدري هل يعتبر الألفاظ التي خرجت من العلماء، والتي

.....

(١) ومع أنه فرز كلمات كتابي وعجز أن يردَّ عليَّ فيما اتهمته به، وأتحدَّاه أن يكتب رداً عليَّ، وأنا آتيك بالحبر والورق وتكلفة النشر عليَّ إن شاء الله إن كتب حقاً، وإلا لو وجد مخالفة فيما أخذته عليه ما حاد تلك الحيدة في ورقتيه.

(٢) قال ابن رجب الحنبلي في «الفرق بين النصيحة والتعيير» ص ١٤:

« من عُرف منه أنه أراد بردِّه على العلماء النصيحة لله ورسوله فإنه يجب أن يُعامَل بالإكرام والاحترام والتعظيم كسائر أئمة المسلمين الذين سبق ذكرهم وأمثالهم ومن تبعهم بإحسان».

جمعتها له فيما تقدَّم، يعتبرها منهم سباباً وشَتماً من النُّوع الممنوع منه، أم من النوع المسموح به؟!

مع أن كثيراً مما جُرِّح به هؤلاء لم يكن من جرَّاء مثل ما فعل هاني-مما لم يتعقَّبه بمُفيد حينما ردَّ عليَّ في ورقتيه اللتين أساء إلى نفسه عند العقلاء بكتابتهما- والحقُّ أن ما فعل هاني في مذكِّرته هو مسقط للعدالة عند أهل العلم.

فكثير مما قال العلماء في الرواة أو أكثره ربما كان جَرحَاً بسبب سوء حفظ الراوي، أو لعارضٍ عَرَض للراوي كاختلاط، أو لعدم ضبطه لكتابه حيث أدخلَ ورَّاق السوء عليه ما ليس من حديثه، أو نحو ذلك، فجُرح لأجله.

بخلاف هاني الذي تعمَّد إفساد كلام الأئمة ببتر أجزاء منه ليوافق كلام الأئمة ما يقول!

ولا تتظلَّم يا هاني بقول: الله الموعد، أو كلمة نحوها، وإلا سأقول لك

-ولا أستاء بل أفخر بقولي لك اليوم قبل يوم الدين-:

«لأن يكون الناس كلهم وأنت ومن تدَّعيهم شيوخك مع الناس، يكونون خصمائي في الدنيا خير من أن يكون الله خصيمي يوم القيامة بسبب كتماني ما علمتُه من الهدي والبيان والنصح، ويحك!.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾ النور.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٦٥﴾﴾ يس.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٢٠﴾ وَقَالُوا۟ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ۖ قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢١﴾﴾ فصلت.

ومن ضمن ما ساقه مما اعتبره هاني شتماً وسباباً لفضيلته قوله عنِّي:

«مقارنته بيني وبين يهودي، وقولي له: «لقد فضلت اليهودي بخصلة» اهـ

قلت« محمد»: ماذا يريد هاني أن يقول؟!

مع أني حذَّرتُه في نفس الموطن أن يفهم من كلامي نحو هذا الفهم، فكأن – هذا البتار لكلام العلماء ليوافق هواه– لم يفهم كلامي فيمتنع مما اتهمني به بغير موجب – هداه الله– .

وليته سكت ليستر على نفسه.

ولكن أُحيل القارئ الكريم إلى قراءة البند الخامس رقم (٢) فيما تقدَّم ليعلم مَدى إجرام هاني، والذي كان سبباً فيما فيما قلتُ فيه، وليَعلم مَدى قُبح التعصُّب الذي يحمل الإنسان على مثل تلك الأفاعيل بكلام الأئمة، فراجع أخي القارئ البند المذكور بكامله تقف على صنيعه الذي استحق الشدة بل العقوبة عليه، والله المستعان.

لقد ثار هاني غاضباً لنفسه لمقارنتي لفعله بفعل اليهودي، وقولي له:« فضلت اليهودي بخصلة» وكأنه لم يفعل ما يوجب قولي له ذلك، بل والله يستحق أكثر من هذا التعذير.

لكن اسمع يا هاني:

في حديث أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ لَمَّا خَرَجَ إِلَى حُنَيْنٍ مَرَّ بِشَجَرَةٍ لِلْمُشْرِكِينَ يُقَالُ لَهَا: ذَاتُ أَنْوَاطٍ يُعَلِّقُونَ عَلَيْهَا أَسْلِحَتَهُمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله، اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ :«**سُبْحَانَ الله هَذَا كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى {اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ}**»(١).

أذعن القوم، ولم يقولوا: يغفر الله لك يا رسول الله كيف تشبه قولنا بقول من غضب الله عليهم ولعنهم من اليهود، لماذا ؟

لأنهم شابَهوا بفعلهم تلك الخصلة في المشركين.

وكان عذر الصحابة رضي الله عنهم أنهم حدثاء عهد بجاهلية كما في رواية الطيالسي وغيره.(٢)

قال أبو واقد رضي الله عنه :«..كُنَّا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ بِحُنَيْنٍ وَنَحْنُ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ. . .الحديث.

وليس لك يا هاني عذر كعذرهم- ويحك-.

---

(١) أخرجه الترمذي(٢١٨٠) بسندٍ صحيح.

(٢) برقم (١٤٤٣) والطبراني(٣/ ٢٤٤) رقم (٣٢٩٤).

فلم تكن يا هاني حديث عهد بكفر، بل ولدت في الإسلام أباً عن جدٍّ رحمهم الله جميعاً، بل من المفترض أنك من المؤهَّلين لتدريس العلوم الشرعية.

فالذين لهم عذر قال لهم رسول الله ﷺ ما قال مع علو كعبهم في الدين والدنيا، وما اعتبروها سِباباً ولا شتماً كما اعتبرتها أنت يا هاني، بل اعتبروها نصحاً وتنبيهاً وتعليماً وتذكيراً.

فهلا التزمت بطريقة السلف وفعلت كما فعلُوا، أم ما زلتَ تَرمِيني بالسِّباب لأجل ما قلتُ لك حتي شابهت بفعلك فعل من شبَّهتك بهم، قبَّح الله الهوىٰ والتلبيس علىٰ الصغار؟

ويا هاني دعني أقول لك!

ها أنت لم تتعرَّض لما كان سبباً في كلامي فيك بهذه الطريقة التي ما أعجبتك.

ولو كان لديك ردٌّ عليه، أو جوابٌ يشفي ما أخَّرته، ولكنك تحيد لتُظهر فقط أنك سُببتَ وشُتِمتَ، وظُلِمتَ، واعتُدِي عليك لتستعطف القارئ، وتتهم الكاتب...

أما عقلت أنك بعزوك لصفحات شدتي عليك، أو سبك وشتمك –علىٰ زعمك– تجعل القارئ يهرع القارئ إلىٰ تلك الصفحات التي عزوتَه إليها فيقف علىٰ أفاعيلِك التي استوجَبَت لك ذلك، أم هي النعامة التي أخبرتك عنها قبل؟!

فكان الأولىٰ بك أن لا تردّ من الأصل، ولقد كان ذلك والله أستر لك،

ولكن إرادة الله غالبة، وقد علم القارئ للورقتين إفلاسك من البرهان الذي يُظهر براءة ساحتك التي تدَّعيها.

وإلا لأوردتَه، وقد فرزتَ الكتاب فرزاً، لكن حرمت توفيقاً فلا إله لا الله.

الملاحظة الثالثة

يقول:« التعامل والردّ باعتبار أنني أدين بمثل هذه الأقوال أو الأدلة، بينما الحق هو أنني سقت ما استدلوا به لا ما أعتقده، وإنما خلصت إلى ترجيح ما ذهب إليه جماهير العلماء».

ما زلت يا هاني متعثِّراً فِي قَوْلِكَ، وتغرَّ مَن حَولك، وأَرَاكَ مَعَ ظهورجَهْلِكَ بمنهج أهل السنة احْتَجَجْتَ بِبَاطِلٍ، كما بيَّنتُ لك فيما تقدَّم، وقد جَعَلْتَ ما كتبتَ أُغْلُوطَةً تُغَالِطُ بِهَا أَغْمَارَ النَّاسِ وَجُهَّالَهُمْ، فما من حيلة!!

متىٰ تفهم ما أعجم عليك من منهج أهل السنة، ستر الله علينا وعليك!

يا هذا !

المُثنِي عَلىٰ الخارِجي والمُتَأثِّر بمذهبهم جعله الصحابة فمن بعدهم مثلَهم كما بيَّنته لك، فلا قيمة لدعواك أنك ترجِّح حُرمة الخروج علىٰ الحكام.

بل أنت ما زلت تدافع عن عصام الشامي الذي يرىٰ وجوب الخروج علي حكام العرب، ويرد علىٰ من ير الصبر علىٰ جورهم، ويُسَفِّه قولهم.

فكيف تمدح من يرىٰ وجوب الخروج علىٰ الحكام، بل يتهجَّم علىٰ من لا يرىٰ ذلك؟!

فاعقل يا هاني لقد اغتررت بموافقة البُله لك، أو بسكوت الجهال عنك.

فلا قيمة لقولك بأنك لست علىٰ رأيهم، وأنك علىٰ خلافهم، وأنك لا تعتقد جواز الخروج علىٰ الحكام.

فالدفاع عنهم نصرة قولهم، وقد ذكرت لك تعامل أهل السنة مع من يدافع عمن يرىٰ آراء الخوارج، فتعاميت عنها لأنك كنت مشغولا بقراءة كتابي لاستخراج ألفاظي التي يمكن إيهام القارئ بها كدليل علىٰ أني أسبُّك وأشتُمك ، وتريد إيهام الناس بكذب شيوخك أننا نسب العلماء، فماذا أملِك لك؟

أيا معشر العقلاء: هو لا يعتقد ما يقول الخوارج، ولا المتأثرين بآرائهم، لكن يدافع عما يقولونه، وعمن يقولون، ويلتمس لهم الأعذار فضلاً عن عدم الردِّ عليهم، ويبتر نصوص كلام الأئمة فيحذف منها ما هو حجة عليهم، لتوافق ما يقولون، ويضعِّف الصحيح ويصحح الضعيف لبيان أن لهم وجهة نظر فيما ذهبوا إليه، فهل أنت يا هاني إلا غشاش، ملبِّس؟

تعتذر عمن خالف في مسألة عليها أكثر من ثلاثين إجماعاً، وفيها أحاديث وآثار متواترة، وكلما ضُيِّق عليك الخناق تقول:

« إنني أدين بمثل هذه الأقوال أو الأدلة، وإنني سقت ما استدلوا به لا ما أعتقده، وخلصت إلى ترجيح ما ذهب إليه جماهير العلماء » !

فسبحان الله

وأقول للقارئ الكريم بارك الله في فهمه :

يزعم الدكتور هاني اللعوب أنه يرىٰ تحريم الخروج علىٰ الحكام، ثمَّ يستنكر علىَّ في ورقتيه اليتيمتين أن وسمتُ عصام الشامي بالخارجي، واعتَبرَ ذلك منِّي سِباباً وشَتماً مَذمُوماً، ودافَع عنه، وعمَّن شاكَله.

فخذ يا هاني منهج عصام في «منشوره» الوحيد الذي خطَّه بيده

١- يصرِّح في «منشوره» ص ١٢٦ فيقول:

«الحكام في زماننا ارتكبوا كل الأسباب المبيحة للخروج علىٰ الحكام».

٢- في «منشوره» ص٧٤ يقول :

«إن الكلام في الخروج علىٰ أئمة الجور عند الفقهاء كما قال الوزير اليماني من المسائل الظنية، فالذي يخرج علىٰ الإمام الجائر مستحلاً لذلك لا يأثم(١)، لأنه عمل باجتهاده في مسألة ظنية فرعية، فلا يستحق التأثيم، ولا يُوصَف فعله بأنه من الخوارج أو المبتدعة الضالين».

٣- في ص ٣٨ بعد ذكره لدليل تقدم أنه من أدلة الخوارج قال :

---

(١) تأمل كلام صاحب القلم الطائش !

اعقل ما تريد، استحلال الحرام كفر، فكيف بمن استحل ما حرمته أحاديث نص الأئمة على تواترها، وعلى حرمتها أكثر من ثلاثين إجماعاً ؟!

«كلام الأئمة العظام أنه لا تنعقد الإمامة لفاسق ابتداءً، وإذا طرأ عليه الفسق وجب خلعه إن استطاعوا، فهذا دليل واضح على عدم جواز انعقاد الإمامة ابتداءً لحكام عصرنا، لأن فسقهم الظاهر لا يخفى إلا على أعمى البصر والبصيرة، فوجب خلعهم بقول الأئمة، وتنصيب إمام عادل متى أمكن ذلك».

٤- في ص٥٤ ذكر حديثاً واستنبط الفقيه استنباطاً غريباً عجيباً - وأغرب منه ما قاله هذا التائه-:

«الحديث يدل على أن الأمَّة لها أن تخلع الإمام إذا لم يتبع النبي ﷺ، وتُعيِّن مكانه من يسير على منهاج النبوة. (١)

وهذه الأحاديث تدل دلالة واضحة على أن الأمَّة يجب أن لا تسكت على الظلم والبغي، ويجب أن تشقَّ عصا الطاعة على أئمة الجور والفسق، وأن تأخذ على أيديهم، وأن تأمرَهم بالمعروف وتنهاهُم عن المنكر، ولا تخشى في الله لومة لائم، ما دامت تقدر على ذلك..

ثم قال عصام - ولا عصام- :«وفحوى رأي المخالفين(٢) يجنح إلى إقرار الفسقة خوف الفتنة، وتعذُّرالخلع لهم». (١)

---

(١) وتأمَّل كيف نسف الضال اللعوب منهاج النبوة في مسألة الصبر على جور الأمراء وفيها الأحاديث المتواترة، بسبب خلطه، حيث اعتبر مسألة الخروج على الحكام أمراً بمعروف ونهياً عن منكر، وهذا كلام الخوارج والمعتزلة رأساً.

(٢) يعني الذين يقولون بحرمة الخروج على الحكام، فتنبه يا هاني!

ثم ألمح إلى التخطيط لذلك واتخاذ أساليب مختلفة لتحقيق ذلك، وكل ما ذكره هو في الشرع خيانات وغدر للحاكم عند من عقل، ينصح القارئ بها، ولا عجب- فمن تكلَّم في غير فنِّه أتى بالعجائب- فراجع تتمة كلامه.(٢)

٥- في ص ٧٦ يقول:

«الواجب على أهل العلم من الدعاة والمصلحين، مقاومة الظلم والجور، والإنكار على أهله بالفعل وإزالة سلطانهم، إذا ثبت عندهم أن المصلحة من ذلك أرجح من المفسدة المترتبة عليه».

٦- في ص١١٦ يقول بعد ذكره حديث مسلم «وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ» قال:

الحديث إذن لا ينسحب على زُعماء العصابات الذين يحكمُون بلاد الإسلام

.....

(١) مع أن عصام المخلِّط هذا ينصح أخاه الحبيب في نفس «المنشور» ص ٧٨ فيقول:« لا يجوز لغيرك أن يصف الساكت- يقصد المحرم للخروج على الحكام- بأنه سلبي وعديم الإيجابية، ويصف المانع للخروج أنه عميل للنظام البائد، ويدافع عن الظلَمة والظالمين، وبأنه من علماء السلطان ...إلخ هذه التهم الباطلة» اهـ كلامه بحروفه، رأيت التخليط؟

(٢) إن السكوت هذا وعلى مشايخه الذين سقطت بتوجيهاتهم الفاشلة خمسة عواصم عربية في أيدي الروافض والخوارج، وقُتل ملايين المسلمين...هو الرأي الذي يجنح إلى إقرار الفسقة خوف الفتنة يا عصام هداك الله وأصلحك أنت ومن يمدحك، أويه على التلبيس، وقلب الحقائق، الله أكبر!

اليوم، ويوالون أعداء الله، ويعطِّلون شريعة الله، فالتخلُّص من هذا النوع من الحكام عبادة وطاعة، وطاعتهم إثم ومعصية، وتعاونٌ معهم على الإثم والعدوان ».(١)

وأظنُّ يكفيك يا هاني هذا لتتعرَّف على منهج عصام الشامي الذي تدافع عنه، في الوقت الذي تزعم أنك تخالف ما هو عليه من الخروج على الأمراء.

وراجع «منشور عصام» أيضاً ص٩٩، وص ١٢٠ تجد أوابد كالذي تقدَّم ذكره، وتجد خبطاً واضحًا.

فهاني الدكتور في ورقتيه يدافع عن عصام الشامي الذي يقول ذلك، ويهاجم خصومَه، وفي نفس الوقت الذي يلعب بمستمعيه أو من يقرأ له في الورقتين، فيدَّعي أنه يُرجِّح حُرمة الخروج على الحكام، وأن محمد بن عبده يرد على ما يتهيَّأ له أن هاني يقول بجواز الخروج على الحكام، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

ثم تأمّل قول هاني في ورقتيه:

«سقت ما استدلوا به » !

---

(١) والشيء بالشيء يذكر، رضا نميس يطلق على عصام الشامي هذا «العَلَّامة» وكل منهما يمجِّد الآخر، بالصوت والصورة، في حين يتبرأ رضا – ولا رضا- من فكر حاتم البلوشي الذي يرى **الخروج على الحكام، حينما قبض عليه الأمن في مسجدهم(مقرّ دعوتهم)، ويدَّعي أن الخروج على الحكام لا يجوز، فهذا زمان تخبُّط المتخبطين، وإن الله يقهر بالسلطان ما لا يقهر بالقرآن.**

سقت يا هاني ما استدل به الخوارج- كما بينته لك فيما مضي- فلبَّسها على القرَّاء على أنها استدلالات لأهل السنة، وهي أدلة استدل بها الخوارج، وما زلت تقول بموارية لفتح باب التملُّص كمن يلعب على الحبلين، ويأكل على الشدقين:

«سقت ما استدلوا به »! أصلح الله عقلك، متى تفهم!

مع أن الذي يرى حرمة الشيء لابد أن يبيِّن ما لدى مخالفه، ويرد عليه، ويفنِّد شُبَهه، لا أن يدافع عنه، ويثني عليه، ويعادي من يخالفه، ويفسد العلم ببتر نصوص كلام العلماء، وتبديل الحق لنصرته، أرشدك الله!

لا تستغل يا هاني غياب الوعي الديني والمنهجي لدى من يُبَجِّلُك فتتلاعب بعقله يا بني، وإنه الدين!

فما أدري متى تُفطَم وتَتُوب من التلبيس؟!

ثم تأمَّل قوله:«خلصت إلى ترجيح ما ذهب إليه جماهير العلماء».

ما زال يعارض وينازع في نصوص الإجماع التي ذكرتها، وكأن فضيلته لم يعتد بالإجماعات التي حكاها العلماء، والله المستعان.

الملاحظة الرابعة

يتهمني فيها بتعمُّد الكذب عليه في غير موضع، فذكر أربع مواطن في كتابي قال.

الأول: اتهامي أني أنشر بين الناس عنه أنه يقول :إن أكثر من أربعين صحابيًا قد خرج على إمامه، ثم يقول:

«ووالله ما قلت ذلك ولا نشرته». (١)

فأقول وبالله التوفيق:

لم أكذب عليك يا يا بني فيما ادَّعيتُ، ولا حاجة لي إلى الكذب: لا في هذا، ولا في غيره، بل حدَّثني بهذا عبد الله بن فضل الله أنه كتب هذا في أوراق من إملائك له، ومن أسند فقد برئت ساحته، فها هي:

سأله عبد الله فضل الله: من من الصحابة خرج غير الحسين وابن الزبير؟

فقال هانى:

كثير جداً، أكثر من أربعين صحابياً غير من ذكرت، سآتي لك بأسانيدهم فيما بعد. أهـ كلام هاني.

وقد أملاه أشياء كثير كتبها عبد الله فضل الله من إملائه، هي – في الحقيقة – أوابد تؤكِّد انحراف هاني في باب الحاكمية، مخلِّط كالمشايخ الذين يتعصَّب له تماماً، إلا أن هاني يمتاز عنهم بالجرأة في الغَشَم.

وهذه هي الورقة التي كتب فيها عبد الله بن فضل الله بخط يده من إملاء هاني له:

(١) وكنت أودُّ أن يكون اليمين مضبوطاً

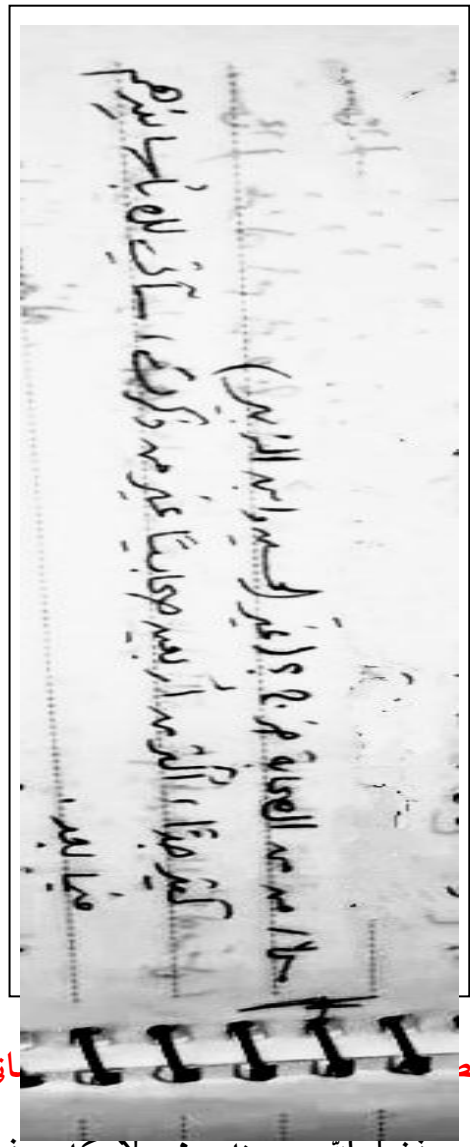

هذه كُتبت بخط هاني الشربيني من إملائه له.

والأخ عبد الله بن فضل الله هو عندي ممن لا يكذب فيما قال، بل لا يستطيع أن يكذب في هذا.

وهاني اتهمني بالكذب عليه بلا تثبُّت ولا روية من أين قلتُ ما قلتُ، فمن الكذَّاب على الآخر؟!

رأيت يا هاني؟!

رمتني بدائها وانسلَّت، فحسبنا الله هو المستعان.

تكذب عليَّ يا رجل ثم تتَّهمني وترميني به مدَّعياً أني أكذب عليك- ويحك-! إلى هذا الحدِّ؟!

أما طرف عينك يا هاني قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿١١٢﴾﴾ النساء.

تأمل كيف سوَّلت له نفسه محاولة أن يرميني بما هو فيه من الكذب والتلفيق والتزوير الذي دلَّلت عليه، فخاصم في الباطل وهو تعلمه!

وتأمَّل-أخي القارئ الكريم - جرأته على أن يقول عني ما ليس فيَّ، مما برَّأني الله منه- وله وحده الحمد والمنَّة - !

بل تأمَّل جرأته على مَن يُمكنه أن يخرج أضغانه بالدلائل ؟! فيا لله!

أأمنت يا هاني من العقوبة التي في رواية أبي داود[1] بسندٍ حسن عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «....**مَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ، لَمْ يَزَلْ فِي سَخَطِ اللهِ حَتَّى يَنْزِعَ عَنْهُ، وَمَنْ قَالَ فِي مُؤْمِنٍ مَا لَيْسَ فِيهِ أَسْكَنَهُ اللهُ رَدْغَةَ الْخَبَالِ**

(١) أخرجه أحمد (٥٣٨٥) وأبو داود(٣٥٩٧) وغيره.

حَتَّى يَخْرُجَ مِمَّا قَالَ».

وردغة الخبال : هي عصارة صديد أهل النار.(١)

وأخرج أبو الشيخ(٢) بسندٍ ثابت عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ الْحَضْرَمِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الدَّرْدَاءِ، يَقُولُ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَشَاعَ عَلَى امْرِئٍ مُسْلِمٍ كَلِمَةً، وَهُوَ مِنْهَا بَرِيءٌ لِيُشِينَهُ بِهَا، كَانَ حَقًّا عَلَى اللهِ أَنْ يُعَذِّبَهُ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي النَّارِ، حَتَّى يَأْتِيَ بِنَفَاذِ مَا قَالَ».

وله حكم الرفع، وقد روي مرفوعًا، والصواب وقفه على أبي الدرداء رضي الله عنه.

غريب أنت أيها الإنسان! تجلس المجالس، وتجادل وتنافح لإثبات خروج الصحابة رضي الله عنهم أمام إخوانك، الذين اخترتَ اعتبار نظرهم فيما أقول وتقول، وقد وشهدوا عليك في المجالس التي جلستها، وعلى ما خطَّته يمينك، وقرأتَه على الناس وقرَّرته، وأصررت عليه، بل وحذَّرت ممن يخالفك، ومعك قرينك المسيء الخطَّاء حمدي حماموا يناصرك فيُطغيك أما الجميع، فبئسما صنع- والله يحاسبه-.(٣)

---

(١) وقد جاء تفسير«**ردغة الخبال** » من قول رسول اللهﷺ في حديث آخر:«.. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا طِينَةُ الْخَبَالِ؟ قَالَ: «**عَرَقُ أَهْلِ النَّارِ**» أَوْ «**عُصَارَةُ أَهْلِ النَّارِ**» أخرجه مسلم (٢٠٠٢).

(٢) في«التوبيخ والتنبيه»(١٣٢).

(٣) وقد أخرج أبو داود(٣٥٩٨) ابن ماجة (٢٣٢٠) واللفظ له بسندٍ حسن في المتابعات عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ أَعَانَ عَلَى خُصُومَةٍ بِظُلْمٍ، أَوْ يُعِينُ عَلَى ظُلْمٍ، لَمْ يَزَلْ فِي سَخَطِ اللهِ حَتَّى يَنْزِعَ**».

إلا أن أبا حاتم أعلَّه بالوقف فقال في«العلل»(٢٠٤٥):«الصحيحُ عَنِ ابْنِ عمر، موقوفٌ». وقد أخرج الموقوف معمر في«الجامع» (٢٠٩٠٥مصنف)من طريق عَطَاءٍ الْخُرَاسَانِيِّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: «... **وَمَنْ أَعَانَ عَلَى خَصْمٍ دُونَ حَقٍّ أَوْ بِمَا لَا يَعْلَمُ، كَانَ فِي سَخَطِ اللهِ حَتَّى يَنْزِعَ**» وعطاء لم يدرك ابن عمر.

واليوم لما انكشف سترك تتهمني – يا هاني – أني أكذب عليك، فأدَّعي أنك قلت بخروج الصحابة رضي الله عنهم !!

إلى هذا الحدِّ لا تدري ما يخرج من رأسك أيها التائه ؟!

ضاعت ووجدناها يا هاني : هل تنصف اليوم وتشهد أنه ما خرج من الصحابة رضي الله عنهم أحد على أميره، وتردّ على من يقول إن بعضهم قد خرج على حاكمه أم أن هناك مانعاً ؟! وإني لمنتظر.

ولستُ بصدد التعليق على كل ما في الورق الذي كتبه عبد الله بن فضل الله من إملاء هاني من أوابد ، ذاك المتصدِّر ، فهو بيَّن في انحرافه وتخلِيطه في باب الحاكمية، والمسكين الضائع بعيد عن نهج أهل السنة في هذا الباب، أجار الله المسلمين من شره وشر شيوخ الضلالة الذين أفسدوا بتوجيهاتهم المرزولة البلاد والعباد.

فإن قيل: هلَّا تثبتَّ مما نقل عن هاني نفسِه قبل إشاعة الكلام عنه؟

فالجواب: لا يلزمني ذلك لثلاثة أمور:

أولها: أن خبر الثقة الضابط الأصل فيه أنه مقبول، والناقل عنه بخطه هو عبد الله بن فضل الله، وهو عندي مقبول الخبر، وما أظنُّ هاني يُكذِّبه – وأعرف عن عبد الله بن فضل الله أنه لا يحسن الكذب في مثل هذا، فلا عتب عَلَى من صدَّق الخبر – والحالة هذه – فلا يلزمني التثبُّت من خبر من أثق في نقله، ثم أدَّيته كما نُقل لي، وإنما التثبت يكون من خبر الفاسق كما هو المفهوم المخالف لآية الحجرات.

لكن الذنب ثابت على من اتصف بهذا الخلق الذميم المزري بصاحبه.

ثانيها: أن هاني نفسه كتب بيده في «مذكِّرته» التي صوَّرتُها في صدر الكتاب ما يؤيِّد بعض ما نَقله عنه عبد الله بن فضل الله، وهذا بخط هاني نفسه، فارجع إليها، فإنه:

قال ص٤ :وهو يعدِّد مَن خَرجوا من الصحابة ﷺ قال:

* الحسين ومن معه من خيرة أهل البيت ومن الصحابة... ابن الزبير الصحابي ومن معه من الصحابة....معاوية ومن معه...طلحة والزبير.. »

* عبد الله بن زيد المازني، وسليمان بن صُرَد، وضعَّفتُ له الروايات بذلك في المجلس فسكت، والأخوة شهود على ذلك.

* عبد الله بن مطيع وعبد الله بن حنظلة واعتبرَهما من الصحابة ﷺ .

فإذا جمعت هؤلاء يا هاني: مع اعتبار أهل اللغة أن أقل الجمع ثلاثة كان مجموعهم تسعة عشر رجلاً من الصحابة ﷺ زعمت بخط يمينك أنهم خرجوا على أمرائهم .

وها هو التفصيل والشرح على حسب ما قلت:

$ عبد الله بن الزبير ﷺ ومن معه من الصحابة(وأقلهم ثلاثة)...هؤلاء أربعة.

$ الحسين بن على ﷺ ومن معه من الصحابة ﷺ (وأقلهم ثلاثة) ....وهؤلاء أربعة.

حيث عجز عن معرفة أسماء من كان معهما فلم يذكرهم، فاعتبرنا أقل الجمع .

$ معاوية رضي الله عنه ومن معه...(١) ومعروف من كانوا معه من الصحابة رضي الله عنهم وهم:(الزبير بن العوام وولده عبد الله، عمرو بن العاص وولده عبد الله، وطلحة بن عبيد الله، وأبو غادية – الذي ذُكر في قصة مقتل عمار بن ياسر رضي الله عنه ومجموع هؤلاء سبعة.

$ أضف إليهم عبد الله بن زيد المازني، وسليمان بن صرد، وعبد الله بن حنظلة وعبد الله ابن مطيع- واعتبرهما صحابيين- فيكون المجموع الذي أقرَّ به هاني بخط يمينه: تسعة عشر- سوىٰ عبد الله بن زيد وسليمان بن صُرَد - فذكره لهما كان مشافهة في المجلس والأخوة شهود علىٰ ذلك.

فها هم تسعة عشر خطَّ هاني أسماءهم بيده، واثنان فيكون المجموع أنه يقول بخروج واحد وعشرين صحابيًا، أفلا أصدِّق من ينقل عنه أنه ذكر أكثر من هؤلاء؟

ثالثها مما يدل على عدم إلزامي بالتثبُّت:

اعتبار هاني بكلام ابن حزم، فقد ذكره كالمقرِّ له في مذكرته ص١٢ حيث نقل قوله:

(١) وقد قلنا إنهم لم يخرجوا أصلاً، وهاني لم يفرق بين البغي والخروج على الحكام، ولذلك خلط هنا.

« أفاضل الصحابة ﷺ وبقية الناس يوم الحَرَّة خرجوا على يزيد بن معاوية، وابن الزبير ومن اتبعه من خيار المسلمين خرجوا عليه أيضاً رضي الله عن الخارجين عليه، ولعن قتلتهم».(١)

نقل هاني هذا عنه ولم يتعقَّبه بشيء فمن يحصل منه هذا يُصَدَّق عليه ما ذكرته أنه يستبعد أن يقول خرج أكثر من أربعين صحابياً بلا شك.

وأرجو أن يحمل هاني من الجرأة والإنصاف ما يُؤهِّله أن يحكي للناس اليوم بعد تحريري في كتابيَّ «التذكرة» في الرد عليه، وكتابي «إلقاء القمامة» وردي على صنوه الخارجي عصام الشامي، يحكي كم صحابي خرج على أميره، وما موقفه مما أخذتُ عليه في كتابي المنشور، بدلاً من حيدة المفلس، وشغل القارئ في وادٍ بعيد عن

جرائمه، باتهامي بتُهَم باهتة سخيفة لا أساس لها من الصحة.

وهل سيُكذِّب نفسه، ويردُّ بمقطع على من ادَّعى على الصحابة ﷺ أنهم خرجوا على أمرائهم، أم مازال مصرَّاً على ما كتب في المذكرة، وإنا لمنتظرون؟

وكيف يجرؤ على هذا وقد بتر نصوص كلام العلماء - كما بينتُ قبل - ليتقوَّل على العلماء غير ما قالوه نصرة للمبطلين المدَّعين خلافية مسألة الخروج.

فتأمَّله يتَّهمني بالكذب عليه، وهو الكذاب عليَّ، وعلى الصحابة ﷺ، بل على العلماء ببتر نصوص أقوالهم، وبخط يده، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

---

(١) هذا نقله في الموطن المشار إليه دون أن يتعقَّبه بشيء، فكان كالمقرِّ بصحة كلامه.

فلو أنك يا هاني أطلَعتني على الورقتين اللتين كتبتَهما ردَّاً على كتابي«التذكرة» قبل أن تُطلع عليهما أحداً، لكان فيه مصلحتك، وكنت أنصح لا أتأخَّر إن شاء الله، ولبيَّنتُ لك دافع قبولي ما نقله عبد الله بن فضل الله عنك أنك قلت: « أن أكثر من أربعين صحابياً قد خرج على إمامه» بدلاً من أن تورِّط نفسكَ بالكتابة الثانية أكثر مما ورَّطها حين كتبت الكتابة الأولى«المذكرة» . ولكنَّه التعثُّر.

كنت – إن شاء الله– سأبيِّن لك سبب حكايتي عنك مراعيًا للجيرة والأخوة وواجب النصح.

وإنما كتابتك كانت هي الاستعجال الطائش، والاندفاع الذي يورِّطُ صاحبَه ويُدينه، لا سيما وقد سبق أن ورَّط نفسك بكتابتك الأولى التي لم تتخلَّص منها بعد.

ويا لله !ما حاجتي للكذب عليك وعلى أمثالك، حتى تدَّعي في ملاحظاتك ذات التهويلات والحيدة عما أُخذ عليك تدَّعي:« أني أدعي عليك كذباً ؟

أأكذب على المجروح لأجرحه؟!

الثاني من دعواه أني أكذب عليه:

قال:«أنني– يعني نفسه– أنا الذي طلبت المجالسة في باديء الأمر».

فأقول وبالله التوفيق:سلَّم الله دماغك، الذي أتذكره أنه نما إليَّ أن بعض الأخوة طلب ذلك منك فوافقتَ على طلبه أن تجلس، فنما إليَّ ذلك بصرف النظر عن

كونك (طلبت أو رضيت بالطلب على المجالس) فكان هذا الأمر بالنسبة إليَّ أنه جاء من قِبلَك، فقلتُ ما قلتُ.(١)

فإذا كنت تصَّوَّرتُ أن الطلب جاء من قِبلَك أم من قِبَل غيرك فالأمر قريب، وبكل حال لا يُحكَم عَليَّ لمجرَّد ذلك بالكذب يا مندفع.

---

(١) ووالله- ويشهد بعض الأخوة على ذلك- لم أكن في باديء الأمر موافقاً على الجلوس أصلاً لكراهيتي للجدل ولكوني ليس لدي وقتٌ لمثل هذا، ولعدم الإنصاف الذي تفرَّسته فيك- ولكني لم أجعل له اعتبارًا- وقد منع السلف من الجدل، خاصة أن كثيراً من هذا الضَرب قد جمع بين التعَصِّب لضلالات المشايخ، والجهل بأصول أهل السنة، مع وجود هوى وكبر يمنع من قبول الحق ممن جاء به كما هو الواقع في حالك – أقرب الأمثلة- .

والحكيمُ لا يُمارِي ولا يُداري ، حِكمتهُ يَنشُرها ، إنْ قُبِلَتْ حَمِدَ اللهَ وإنْ رُدَّت حَمِدَ اللهَ كما

قال ابن عيينة رحمه الله: العالِمُ لا يماري ولا يداري ينشرُ حكمةَ اللهِ فإنْ قُبِلَتْ حمدَ اللهَ ، وإنْ رُدَّتْ حمدَ الله» ، وإسنادهُ حسنٌ.

وفي رواية: جاءَ رجلٌ إلى الحسنِ فقالَ : يا أبا سعيدِ تعالَ حتَّى أخاصِمُكَ فى الدينِ ، فقالَ : أمَّا أنا فقدْ أبصرتُ ديني ، فإنْ كنتَ ضللتَ دينَكَ فالتمِسْهُ » وهو صحيح .

وعنْ معمرٍ قالَ : كنتُ عندَ ابنِ طاوسٍ وعندَهُ ابنٌ لهُ، إذ أتاهُ رجلٌ يقالُ لهُ : صالحٌ ، يتكلَّمُ فى القدَرِ ، فتكلمَ بشيءٍ فتنبَّه، فأدخلَ ابنُ طاوسٍ أصبعيهِ فى أذنيهِ، وقالَ لابنهِ: « أدخلْ أصابعَكَ فى أذنيكَ واشددْ ، فلا تسمعْ منْ قولهِ شيئاً فإنَّ القلبَ ضعيفٌ» وهو ثابت، وتخريج هذا كله في شرحي لـ «شرح السنة» للبربهاري. وكان مالِكُ بنُ أنسٍ يكرهُ المناظرةَ ، ومَنْ فوقَهُ ومَنْ دونَهُ إلى يَومِنَا هذا.

ولكن – أصلحك الله ياهاني- كأنك بنيت هذا على رأي جاهلي، وهو أن العادة تقول المطلوب أحسن من الطالب، ولو كنت متريثاً متأنياً غير مندفع لعرفت أن طلبك لهذه المجالسة- الذي تبرِّىء نفسك منه- [1] هو نوع مدح لا ذم فيه، فطالبُ المجالسة – يا عاقل- ليتواصل مع إخوانه لتقريب وجهات النظر فيما يختلفان فيه هو من أنواع الحكمة والإصلاح المأمور به، الممدوح من سعى إليه.

رأيت !

الثالث من دعواه أني أكذب عليه فيه:

يحكي «أنني – يعنيني- أدَّعي أنه أستاذ دكتور في علم الحديث» وهو ليس دكتوراً، أو لم يحصل على شهادة الدكتوراه بعد.

فأقول وبالله التوفيق: ليس في هذا مَسبَّة- أيها العاقل- إلا إذا لم يعمل الموصوف بمقتضى الشهادة.

والحق أن هذا الذي أعرفه عنه أنه دكتور أو على وشك نيل تلك الشهادة، فيكون باعتبار ما سيؤول إليه.

والعُرف أن مثله ينادى عليه عند العامة والخاصة بالدُّكتور، ويُعامل على أنه كذلك، ولم أستفسر استفساراً دقيقاً بشأن هذا، فلا يعنيني أصلاً، فلستُ بمُوظِّف له في شركة عندي

---

(١) لا كالضُّلَّال الذين ينهون عن المجالسة لإخوانهم لتقريب وجهات النظر.

ولكن هَب- يا هاني- أني تصوَّرتُ أنك دكتوراً على حدِّ فهمي أو بناءً على ما بلغني عن شهادتك، أُوسَم بأني كذَّاب عليك يا هاني، أم هو الاندفاع والعجلة والطيش الذي سبَّب لك كل هذه الأزمة؟!

والذي أتذكره أن بعض من أثق فيه حكى لي عنك أنك تقول أنك أستاذ دكتور في الحديث، فسبحان الله!

أما كذبك يا هاني على عشرات الصحابة ﷺ في دعواك أنهم خرجوا على أمرائهم، وتدَّعي على أحمد بن نصر الإمام أنه خرج على إمامه...لا تُعد ذلك كذباً، ولا يعدُّه مَن يرَوِّج لك كذباً !

وكذلك تعمُّدك بتر كلام العلماء لإخفاء الحقائق لتنشر عن العلماء ما لم يعتقدوه، وتنسب إليهم قولًا قديمًا على أنهم رجَّحوه، وتصحح الضعيف من الأحاديث وتُضعِّف الصحيح ، وتُحرِّف أصول منهج أهل السنة...

كل هذا لا تُعده من الكذب يا هاني، ولا يلزم منه اعتذار، ولا غبار على من فعله!

أما دعواي أنه دكتور لاعتقادي أنه كذلك، وليس هو دكتور لكونه لم يتخرَّج بعد ، فهذا عند هاني تهمة وكذب تسقط العدالة به!

أهكذا يكون النقد يا من تتأهَّل للدكتوراة ؟

رأت لما تسلَّقت سلَم الجرح والتعديل ماذا فعلت بنفسك لدى المثقَّفين!

وبماذا يضرُّك يا هاني إن كنتُ كذبتُ لك في هذا، فرفعت قدرك أكثر؟ مع إثباتي لك أني ما تعمَّدت.

لكن يبدوا أنك ما وجدتَ بعدَ صُدُور الكِتاب وإدانتك ما تتفوَّه به، فصرت كطائر فقد أحد جناحيه فهو يرفرف بجناح واحد، فماذا عَسَاهُ أن يَفْعَل؟

أصلح الله فهمك يا هاني، وأجارني الله وإياك من التهوُّر السخيف، ورزقنا الاعتدال القويم.

أما علمت أن الكلام في الناس مفتقر إلى أمرين بعد الإخلاص: العدل والإنصاف؟

لا سيما عند اتهام الآخرين؟

فإنه بغير بيِّنة يُعتبَر ظلمًا بيِّنًا.

الرابع من دعواه أني أكذب عليه:

قال:«نسبته- يعنيني- لي- يعني نفسه- أنني أنقل من عصام الشامي، وأخشى إن عزوت إليه أن ينكشف عجزي، ووالله ما رأيته ولا طَلَبتُه. (١)

---

(١) وليته يضبط اليمين يحلف على عدم رؤية المنشور، يحلف على أنه لم يتأثَّر بمنشور عصام الشامي، ولا طُلِب له منه في غضون مجالساته مهنا، وليَعلم أن اليمين على نيَّة المستحلَف له.

وذلك لما أخرجه مسلم (١٦٥٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ**» وفي رواية:« **الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ**».

وبوب له النووي بِبَابُ يَمِينِ الْحَالِفِ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ.

وأقول وبالله التوفيق:

الذي جعلني أقول ذلك، ما حدَّثني به الأخ عبد الشافي أحد إخواننا طلبة العلم: أن عصاماً هذا حدَّثة أن «منشوره »طُلب منه لبعضهم في نفس المدينة، وكان هذا الطلب في غضون المجالسات التي أجريناها مع هاني، فتزامن هذا مع ذاك، مع ضميمة التشابه العجيب بين طريقة النقلين، حتىٰ الوهم في عزو الكتب لغير مؤلفيها نقلها هاني منه بما فيها من وهم.(١)

فمتابعة هاني لعصام حتىٰ في الوهم الواقع فيه عصام مما يضع هاني في موضع المتَّهم، لا سيما في أكثر من موطن، فهل تشابه هاني مع عصام في الوهم ؟!

والذي جعله موضع التَّهمة عندي ما تقدَّم من أفاعيله التي لم ينتقد منها شيئاً في رده عليَّ في الورقتين- وقد اطلع علىٰ ما فيها-

وإنما راح يهرف في واد آخر، يصبُّ عليَّ فيه الاتهامات: تارة يكذِّبني بغير وجه حق كما تقدَّم، وتارة باتهامي له بالسباب والشتم ، وأخرىٰ بالتقصير في نصحه

وأقول للقاريء الكريم :حبَّذا لو يجيب هاني على ما أوردته من وجوه الشَّبه بين كتابته وكتابة عصام الشامي من أخطاء وأوهام فيها التشابه العجيب يصعبُ جداً تفسيره بغير السرقة كما يَرَى القَارئ الكريم، والله المستعان.

(١) فراجع البند الحادي عشر المتقدم: تشبُّعه بما لم يعط، فقد تأثَّر تأثراً ملحوظاً بمنشور لعصام الشامي الخارجي.

وعدم مراعاة جواره، وتارة باتهامي لصنوه عصام الشامي الخارجي الداعشي بالخارجية!

وحق والله من ستر علينا بدعته لم تخف علينا أُلفته، ولا يستطيع المرء أن يداري ألفته.

كل هذا في ورقتيهن يتيمتن!

ولم يكفه ذلك بل انتصب – الخائب في الورقتين – للدفاع عن الشيوخ السبعة الضُّلال، وثامنهم عصام الشامي، مدَّعياً أني أشتمهم وأسبُّهم، وعند الله تجتمع الخصوم، وسنُجمَع نحن وهم وهو يوم القيامة، ولا أفلح يوم الحساب من ندما.

وأما أصل الاتهامات الاثنى عشر التي بيَّنت مخالفاته فيها، فلم يتعرَّض لها في تلك الورقتين، وهي أولى بالتعرُّض وشُغل النفس بها بالدرجة الأولى، فما أجاب عن شيء منها في ورقتيه، بل سكت عنها سكوت الجماد، مع أنه قرأ الكتاب وفرزه، يعني أنه وقف على كل هذا، فدل على أنه لا جواب عنده، وصح اتهامه بجريمته، والطيور على أشكالها تقع.

وأحسن منه قوله ﷺ: «**الأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا ائْتَلَفَ، وَمَا تَنَاكَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ**».[1]

فمن علامات أهل البدع يا هاني:

---

(١) أخرجه البخاري(٣٣٣٦) ومسلم (٢٦٣٨).

التأسُّف والتحسُّر والحزن على أهل البدع، لكونه فيه كسر لكلمتهم، وتنكيس لشوكتهم، وإخماد لمذهبهم المُردي، كما أن من علامات أهل السنة الفرح بموت أهل البدع. (١)

ثمَّ تجد أهل البدع يستدلون بأدلة يحطُّون على أهل السنة الفرحين بموت أهل البدع رددتُ على حججهم في غير هذا الموطن.

وليت ذلك يشغله برهة من عمره- أسبابه- ونتائجه- وعلاجه.

والمقصود أن هاني لو كان عنده تبرئة لساحته مما أَخذته عليه ما تركه، ولجأ إلى التلبيس والحيدة وشغل القارئ بأشياء جانبية ، ليست من صلب ما أخذ عليه.

والكبر: دفع الحق وإنكاره ترفُّعاً وتجبُّراً .

وقد قال تعالى:« إن الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ الله بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ الله عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ».

وإن سائلك يا هاني سؤالاً، وأريد جواباً شجاعاً:

إذا كنتُ كذبتُ عليك في النقاط الأربعة التي ذكرتَها في الورقتين، فهل كذبتُ عليك في الإثنى عشر بند الذين اتهمتك بهم، فلماذا لم تتعرَّض للجواب عنهم فأين تعليقك عليها، وموقفك منها،حيث أوهمت قارئ الورقتين بأنك رددت على كتابي الذي كتبته فيك ؟

---

(١) تأمَّله يا هاني فإنك محتاج إليه .

لست أنا الكذاب يا هاني، وإنما الكذاب الذي ادعى كذباً على الصحابة رضي الله عنهم والعلماء أنهم خرجوا على أمرائهم ولا يصح عنهم.

الكذَّاب الذي بتر نصوص كلام العلماء لموافقة كلام الضُّلال .

الكذاب الذي يكذب على أهل العلم....

الكذاب الذي يدعي دعوات كاذبة على الناس.

الكذاب الذي يتهم غيره زوراً بالكذب، ويرميهم بالألقاب.

الكذاب الذي يزعم نتيجة فإذا ما أضاء عليها الحق بأنواره

وجلا أهل السنة زورها بعلمهم، أنكر ذلك.. والعجيب أنه ينكر ما قاله وقد كتب بعضه بخط يده

فيا خيبة الأمل، رمتني بدائها وانسلت!

وتأمل -يا هاني- قول ابن بطة رحمه الله(١):

«إِعْلَمْ يَا أَخِي أَنَّ مَنْ كَرِهَ الصَّوَابَ مِنْ غَيْرِهِ وَنَصَرَ الْخَطَأَ مِنْ نَفْسِهِ لَمْ يُؤْمَنْ عَلَيْهِ أَنْ يَسْلُبَهُ الله مَا عَلَّمَهُ، وَيُنْسِيَهُ مَا ذَكَّرَهُ، بَلْ يُخَافُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْلُبَهُ الله إِيمَانَهُ، لِأَنَّ الْحَقَّ مِنْ رَسُولِ الله إِلَيْكَ افْتَرَضَ عَلَيْكَ طَاعَتَهُ، فَمَنْ سَمِعَ الْحَقَّ فَأَنْكَرَهُ بَعْدَ عِلْمِهِ لَهُ فَهُوَ مِنَ الْمُتَكَبِّرِينَ عَلَى الله، وَمَنْ نَصَرَ الْخَطَأَ فَهُوَ مِنْ حِزْبِ الشَّيْطَانِ ».

---

(١) في«الإبانة الكبري»(٢/ ٥٤٥).

وإنها للحقيقة المُرَّة معشر القرَّاء الكرام كما ترون، والله المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

جعل الله العمل صالحاً، ولوجهه خالصاً، ولم يجعل لأحد فيه شيئاً.

وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد ألا إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك .

وصل اللهم وسلم وبارك على محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه أجمعين .

أبو يحيي محمد بن عبده

بلطيم - كفر الشيخ – مصر

الفهرس

مقدمة..... ٣
منزلة الردود في الشريعة وسبب كره أهل البدع لها..... ٤
سبب التباس الحق على العوام وتمادي تخليط وتلبيس أهل البدع والخلط على العامة..... ٨.
التباس الأمور قديما على أقوام من الأوائل..... ٩
حرمةإظهار العيوب والأحاديث في فضل الستر كثيرةٌ جدًّاً. ١٢
التفصيل الكامل لطريقة النصح ومنازل المنصوحين وطريقة السلف في ذلك .١٤
خلط المخالف بين باب الرواية عن المبتدع، وبباب الدراسة على يديه، وباب قبول الحق ممن جاء به ٢١
بيان الرد على بعض المغالطات ٢٥
تلخيص الكلام في مخالفات الدكتورهاني الشربيني ٥١
وإليك تفصيل الرد على ذلك ، والله المستعان ٥٤
أولاً: دعواه بوجود خلاف معتبر في الخروج على الحاكم الجائر الظالم).....٥٤
ثانياً : دعواه أن الاجماع المذكور في المنع من الخروج على الحكام لا يُسَلَّم به لوجود المخالف عبر جميع الأزمان ، إما بالفعل وإما بالقول.....٥٥
ثالثاً : دعواه أن من الصحابةي من خرج على إمامه ٥٩
رابعاً : تشابه استدلالاته على رأيه باستدلالات الخوارج مما يدل على تأثُّره بهم ، وترويجه لمذهبهم وخدمة ذلك المنهج.....٦٣
استدلاله بقوله تعالى :وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات ٦٣
القائل من أهل العلم بأن الخوارج استدلوا بهذه الآية ٦٥

تحرير القول في تفسير الآية التي استدل بها هاني.....٦٦
ذكره أربعة أدلة هي من أدلَّة أهل البدع من الخوارج وذكر من قال ذلك ٧٤
استدلاله بحديث «إِنْ أُمِّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ مُجَدَّعٌ أَسْوَدُ، يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللهِ تَعَالَى.. ».
.....٧٧
إشكالية الاستدلال بهذه الأدلة على جواز الخروج على الحكام الظلمة ٧٧
مفاد هذه الأدلة على فهم الخوارج وأهل البدع والأهواء المنحرفين.....٧٨
عدة أدلة مهمة في الباب ٧٩
وجود ضروب أهل البدع في زماننا عند الأئمة قديماً فرَدّ عليهم الإمامُ الأثرم رحمه الله ٨٢
آخر ذكر استدلالاته باستدلال الخوارج.....٨٦
القائل بأن هذا استدلال الخوارج.....٨٦
خامساً : بَتره لنصوص كلام الأئمة وهو مما يدل على عدم إنصافه مع المخالفين للخوارج.....٨٧
دليله الثاني مما ذكر من أدلة المجيزين للخروج على الحكام.....٨٧
نقله كلام ابن خويز منداد الذي حكاه عنه القرطبى.....٩٥
إثبات بتره لكلام ابن خويز منداد عن عمد ٩٥
حكاية الدكتور هاني كلام الفخر الرازي بغير فهم وعدم التزامه الدقة في تحرير رأيه ٩٧
حكايته قول السفاقسي وخيانته للأمانة العلمية.....١٠٠
تلخيص.....١٠١

سادساً: ذهابه إلى العمومات عند الاستدلال ، وإهماله النصوص الخاصة فيما يتكلَّم فيه ١٠٢

صنيع هاني حينما نقل كلام الشوكاني..... ١٠٣

تتمة مابترَه من كلام الشوكاني..... ١٠٤

نقل هاني كلام الشوكاني بتمامه فى موطن آخر لظنه أن فيه تبرئة ساحة مشايخ الثورات..... ١٠٥

فائدة زائدة لهاني تتعلق بشأن رأي أبي حنيفة بجواز الخروج على الحكام الظلمة ١٠٦

إشارة الآجري إلى استدلال الخوارج بأدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الخروج على الحكام..... ١٠٧

سابعاً: إهماله لتضعيف العلماء لما استدل به مما توهَّم أنه يخدم مذهب الخروج على الأمراء..... ١٠٧

الموطن الأول:..... ١٠٨

ما قرر هو عين ما استنكره الإمام الأثرم ١٠٨

الموطن الثاني..... ١٠٩

ذكر دليله السادس والأخير مما قال إنها أدلة المجيزين للخروج على الحكام الظلمة ١٠٩

استدلاله بأقوال أئمة وعندَه الروايات المتواترة الصريحة عن رسول اللهق، وعن الصحابة ﭫ..... ١١١

الإشكال الثاني على ما أورده لو صح من وجوه..... ١١٣

الثاني من الإشكالات ١١٤

الثالث من الإشكالات..... ١١٥

الرابع: من الإشكالات.....١١٥
الخامس من الإشكالات.....١١٧
السادس: من الإشكالات ١١٨
السابع من الإشكالات.....١١٨
الثامن: من الإشكالات.....١١٨
هدي الصحابة ي في التعامل مع الأمراء الذين يضعون المال في غير موضعه الصحيح..... ١١٩
نقل ابن قدامة إجماعاً على خلاف ما قال ذاك المبهم لأمير المؤمنين معاوية١٢١
فائدة لهاني.....١٢١
الرد على كثرة استعراضه بأسماء الصحابة الذين زعم أنهم خرجوا على أمرائهم، وعدَّ منهم الحسين بن عليادون أن يثبت ذلك بالأسانيد، والعكس هو الصحيح أنه قتل وهو يطلب الذهاب إلى يزيد الأمير يضع يده في يده لا وهو خارج عليه وبيان ذلك ١٢٢
ثامناً : تضعيف هاني لما صححه العلماء واعتماده لما الضعف فيه واضحاً، وما لم يجد فيه دليلاً صحيحاً أصلاً.....١٢٢
تاسعاً : عدم تحريره المنقول عن العلماء ودلالته عند ذكره له عن غيره واعتماده. ١٢٣
نصيحة لطلاب العلم أن يُحَرِّرُوا، أو يَسأَلُوا أهل التحرير قبل تقرير ما في الكتب..... .....١٢٤
حكايته كلام ابن حزم في باب الْأَمر بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْي عَن الْمُنكر على الخروج على الأمراء.....١٢٤

نقل الدكتور هاني عن ابن عبد البر في «الاستيعاب» بلا تحرير وبيان سرقته العلمية..... ١٢٧
نظرات في كلام ابن الوزير القاسمي الذي رفع هاني به الرأس..... ١٣٢
نقله كلام الحافظ ابن حجرفي «التهذيب»في ترجمة الحسن بن صالح ١٤٠
نقل الدكتور هاني كلام المعلمي اليماني وبتره أشياء منه..... ١٤٧
الرد على دعوى هاني أن أبا حنيفة رحمه الله الذي قبل العلماء علمَه وفقهه، وجعلوه إماماً متبوعاً يُخالف في هذه المسألة، ولم يُهجر ولم يترك علمه من العلماء كلهم ١٥٩
أدلة هجر من خرج على إمامه خاصة وذكرأدلة لذلك عن السلف..... ١٦٠
ما حكاه الأئمة إجماعاً من تبديع الخارج على الإمام ١٦٠
غفلة هاني عن قول شيخ الاسلام ابن تيمية ١٦٥
قول آخر من أقوال شيخ الإسلام..... ١٦٥
وآخر أيضاً:..... ١٦٦
كيفية التعامل المبتدع كيف يتعامل معه؟..... ١٦٧
تلخيص المقصود..... ١٦٨
حكاية هاني عن ابن العربي كلاما بغير تحرير..... ١٦٩
وأين تحريرقول مالك يا دكتور؟..... ١٧٢
التنبيه إلى بعض ما هو في حاجة إلى تحرير ١٧٢
ينقل عن الامام السبكي رواية في القديم للشافعي بعزل الامام بالفسق..... ١٧٤
نقله عن أبي المعالي الجويني الشافعي في«غياث الأمم» قولاً غلطاً ١٧٨

اعتماده على رواية شاذة في المذهب الحنبلي بجواز خلع الإمام الجائر متى قُدر على خلعه ١٧٩

وكما صنع هاني في المذهب الحنبلي حاول صنعه في المذهب المالكي وحكى عن القرطبي..... ١٨٥

تعقبه في حكايته كلام الدَّاوُدِيِّ..... ١٨٦

حكايته عن القرطبي في «تفسيره» ما أخطأ فيه بغير تحرير..... ١٨٨

الحادي عشر: تشبُّعه بما لم يعط ، فقد تأثَّر تأثراً ملحوظاً بمنشور لعصام الشامي الخارجي..... ١٩٢

قول مهم الشيخ ابن عثيمين رحمه الله بشأن المنشورات التي تنشر وتروج ١٩٢

الثاني عشر: معارضة النصوص النبوية بأقول أهل العلم، ليخرج بمُسوِّغ للمنحرفين أن لهم سلفاً فيما يذهبون إليه ١٩٩

الثاني عشر: ثناؤه على من وقعوا في الفتن التي نجم عنها تدمير البلاد والجيوش، وظهرت حقيقتها للقاصي والداني من جرَّآء فعلهم...: ٢٠٤

ثناؤه على الضُّلال وقد بدا منهم ما بدا على خلاف طريقة أهل السنة ٢١٤

سياق بعض ما ورد عن أهل السنة فيمن أثنى على المخالفين..... ٢١٤

أمثلة لنهج أهل السنة من السَّلفِ في ذلكَ..... ٢١٦

ختاماً !..... ٢١٩

ما توصَّل إليه هاني من نتيجة..... ٢٢٢

كلامه في صفحته الأخيرة من «مُذَكِّرَته»..... ٢٢٣

نظرات في ردِّ الدكتور هاني الشربيني على كتاب التذكرة والرد على ملاحظاته الأربعة..... ٢٤٤

الفهرس.....٢٩٨